



سلطان المملكة العربية السعودية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثامنة

من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة يوم السبت « ٣ جمادى

الآخرة ١٤١٠ هجرية الموافق ١٩٨٩/١٢/٣٠ ميلادية

عقد مجلس النواب جلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى على مدار ثلاثة ايام .

السبت : ٣ جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٨٩/١٢/٣٠ ميلادية

الاحد : ٤ جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلادية

الاثنين : ٥ جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٩٠/١/١ ميلادية

تعريف

- ١- أعد ويؤب هذا العدد وأشرف على تنظيم ضبطه أمين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خبير.
- ٢- قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الأمين العام السيد عدنان يعقوب ومنظم الضبط السيد عثمان نزال الكركي .
- ٣- قام بتدقيق هذا المحضر :
 - ١- ليلي السعيد .
 - ٢- سحر حسونة .
 - ٣- محمد الرجحانة .
 - ٤- ابراهيم نسيم .

هكذا من الأصول

جَدُول الاعمال

- ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة
 - ٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .
 - ٣- مناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء الاتمخ من قبل السادة النواب المحترمين .
 - ٤- نقاش البيان الوزاري على مدى ثلاثة ايام وهي :-
 - ا- السبت ١٩٨٩/١٢/٣٠ ، تحدث ١٩ عضوا .
 - ب- الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ تحدث ١٩ عضوا .
 - ج- الاثنين ١٩٩٠/١/١ ، تحدث ١١ عضوا .
 - ٥- جواب دولة رئيس الوزراء السيد مضر بدران على كلمات حضرات النواب المحترمين .
 - ٦- تعيين موعد موضوع الجلسة القادمة .
- عُينت يوم السبت القادم ١٩٩٠/١/٦ ميلادية الساعة العاشرة صباحا

مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر الجلسة : اليوم الاول

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (السبت) ٣ / جمادى الآخرة / ١٤١٠ هجري الموافق في ١٩٨٩/١٢/٣٠ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثامنة) من الدورة (العادية الاولى) برئاسة معالي السيد (سليمان عرار) وحضر أمين عام مجلس الامة عطوفة السيد (هاني خير)

- وتفبيب باجازة من الاعضاء السادة : /
- وتفبيب معذرة من الاعضاء السادة : /
- وتفبيب عن الجلسة الاعضاء السادة : /

وحضر من الحكومة

- ١- دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع .
- ٢- معالي السيد سالم مسعدة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية .
- ٣- معالي السيد مروان القاسم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .
- ٤- معالي السيد عبد المجيد الشريعة وزير التنمية الاجتماعية

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٩٨٩/١٢/٣٠ ميلادية.

- ٥- معالي الدكتور محمد عضوب الزين وزير الصحة
- ٦- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير الاشغال العامة والاسكان
- ٧- معالي السيد ابراهيم ايوب وزير النقل والاتصالات
- ٨- معالي المهندس عوني المصري وزير التخطيط .
- ٩- معالي السيد ابراهيم عز الدين وزير الاعلام
- ١٠- معالي السيد باسل جردانة وزير المالية
- ١١- معالي الدكتور زياد فريز وزير الصناعة والتجارة
- ١٢- سماحة الشيخ عبد الباقي جمو وزير الدولة للشؤون البرلمانية
- ١٣- معالي الدكتور محمد حمدان وزير التربية والتعليم والتعليم العالي
- ١٤- معالي المهندس داود خلف وزير المياه والري
- ١٥- معالي السيد نبيل ابو الهدي وزير التمرين
- ١٦- معالي السيد يوسف المبيضين وزير العدل
- ١٧- معالي السيد ثابت الطاهر وزير الطاقة والثروة المعدنية
- ١٨- معالي الدكتور سليمان عربيات وزير الزراعة
- ١٩- معالي الدكتور خالد الكركي وزير الثقافة .
- ٢٠- سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
- ٢١- معالي الدكتور قسيم عبيدات وزير العمل
- ٢٢- معالي السيد ابراهيم الفياشنة وزير الشباب
- ٢٣- معالي السيد عبد الكريم الكباريتي وزير السياحة والاثار .
- ٢٤- معالي السيد عبد الكريم الدغمي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم التصاب مكتمل ، اعلن افتتاح الجلسة .

واورد في بدء الجلسة ان اذكر اخواني النظارة الحضور ، بان هناك نص في المادة (١٢١) من النظام ، يجب على من يرخص له في الدخول في شرفات المجلس ان يلزم السكوت التام مدة انعقاد الجلسات وان يظلوا جالسين وان لا يظهروا علامات استحسان او استهجان وان يراعوا الملاحظات التي يدهها لهم المكلفون بحفظ النظام . المادة (١٢٢) كل من يقع منه ضوضاء او اخلاط بالنظام عن رخص لهم في الدخول يكلف

معالي رئيس المجلس

هكذا من الأعمال

بمغادرة القاعة فان لم يمثل فللمرئس ان يأمر باخراجه وتسليمه للجهة المختصة اذا اقتضى الحال .

نحن نرحب بالاخوة المواطنين وقد جعلنا الجلسة مفتوحة ويدون بطاقات او دعوات ولكننا نأمل منهم حسن تعاوتهم : جدول الاعمال السيد الامين العام .

بسم الله الرحمن الرحيم

جدول الاعمال

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة

هل يتجاوز المجلس عن تلاوة محضر الجلسة السابقة ؟ ام يود الاستماع اليها .

تجاوز

يتجاوز .

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات :

لا اجازات ولا اعتذارات .

٣- مناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء .

الانتم ، من قبل السادة النواب المحترمين

مناقشة البيان الوزاري لحكومة السيد مضر بدران من قبل السادة النواب . من يريد ان يتكلم فليفضل يرفع يده والسيد المساعد يسجل ثلاثة من هنا والسيد المساعد يسجل ثلاثة من هنا . تفضل

اقترح ان يتاح في البداية الحديث لكافة الاتجاهات داخل المجلس ، تحشيا مع امكانية الاستماع بالترتيب لكافة الزملاء .

باسيدي نحن نسجل الاصوات ، ها هم الاخوان يسجلون الاصوات حسب مقتضيات الحال ، لان هنالك اخوان لا يريدون ان يتكلموا لربما . تسجل

الاصوات وانا اخذ القائمتين واقرؤها رقم واحد من هنا ورقم واحد من هنا ، وانظرها عليكم . تفضل اخ عبد السلام سجل .

والاخوة النواب ارجو ان لا يملوا من رفع ايديهم . والاخوة في السلوكات القليلة هؤلاء انتهي منهم السيد

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

اصوات

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

السيد سعد حدادين

معالي رئيس المجلس

المساعد الامين سجل .

١- سعادة السيد نواف الخوالدة

٢- سعادة السيد نادر الظهيريات

٣- سعادة السيد عبد السلام قريجات

٤- سعادة السيد نايف الحديد

٥- سعادة السيد محمد العلاونة

٦- سعادة السيد جمال الخريشا .

٧- سعادة السيد محمود الهويمل

٨- سعادة السيد سمير قعوار

٩- سعادة السيد يعقوب قرش

١٠- سعادة السيد حسين مجلي

١١- سعادة السيد سليم الزعبي

١٢- سعادة السيد مطير المستنحي

١٣- سعادة الدكتور محمد ابو عليم

١٤- سعادة السيد عبدالله زريقات

١٥- معالي السيد طاهر المصري

١٦- سعادة السيد محمد فارس الطراونة

١٧- سعادة السيد ليث الشبيلات

١٨- سعادة السيد بسام حدادين

١٩- سعادة السيد ذيب مرجي

٢٠- سعادة السيد محمد الدردور

٢١- سعادة السيد سعد حدادين

٢٢- سعادة الدكتور احمد عناب

٢٣- معالي السيد هشام الشراري

٢٤- سعادة السيد عطا الشهوان

٢٥- سعادة السيد سعد هائل السورور .

من يرغب من الاخوة ؟

٢٦- سعادة الشيخ عبد المنعم ابو زنت .

٢٧- معالي السيد مروان الحمود

من يرغب ايضا ؟ انتهت هذه القائمة .

القائمة الثانية .

٢٨- سعادة السيد احمد العبادي

٢٩- سعادة السيد سلامة الغوري

٣٠- سعادة الشيخ فيصل بن جازي

٣١- سعادة الدكتور عوني البشير

٣٢- سعادة السيد زياد ابو محفوظ

٣٣- معالي السيد ذوقان الهنداري

٣٤- سعادة السيد عاطف البطوش

٣٥- سعادة الدكتور فوزي الطعيمة

٣٦- سعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات .

٣٧- سعادة الدكتور حسني الشهاب .

جا . مكانك الرقم ٨ في القائمة التي على اليسار

لانه مكتوب اسم الاستاذ سليم في القائمة على

اليمين .

٣٨- سعادة السيد نايف ابو تايه .

٣٩- سعادة السيد ليث شبيلات .

٤٠- سعادة السيد فارس النابلسي .

٤١- سعادة السيد عيسى الرميوي .

٤٢- سعادة السيد فخري قعوار .

من يرغب من الجهة هذه في التسجيل وفاته التسجيل

والان نبدأ بالسيد نواف الخوالدة .

هكذا من الأعمال

السيد نواف الخوالدة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

احبيكم جميعا واقضى للقاء هذا كل خير وتوفيق من اجل الاردن العزيز واننا ونحن نستأنف حياتنا الديمقراطية لنقبل التحديات التي تواجه امتنا في هذه المرحلة حيث اننا بالتعاون بين الحكومة والمجلس ستمكن من مراجعة هذه التحديات واننا نريد لبلدنا الاردن ان يكون نموذجاً لمبادئ الحرية والعدل والكرامة وانه لا يفوتنا الظروف التي مرت بها امتنا من نتيجة الاحتلال الصهيوني واثاره على بلدنا وحيث جاء البيان الحكومي معبرا عن رأي الاغلبية العظمى من المواطنين ويحق الكثير من الاماني والتطلعات الا انني ارى بعض الملاحظات .

١- ان ما قامت به الحكومة من اجراءات بشأن تعديل تعليمات الادارة العرفية لجهد يستحق الثناء الا انني اطالب الحكومة باعطاء صلاحيات كاملة للمحاكم . وبما لا يتعارض مع الدستور وبما يحافظ على امننا الوطني .

حيث ان العدو الصهيوني يتربص بنا ويستغل كل فرصة له للعبث في امن هذا البلد .

٢- في مجال التربية والتعليم ان توجه الحكومة ببشر بالخير .

الا انني اطالب الحكومة بتطبيق مقررات مؤتمر التطوير التربوي وان تقوم الحكومة بتخصيص مكان كلية تأهيل المعلمين في محافظة المفرق لاختصار الوقت والجهد على المعلمين ، وجعل التعليم مهنة واعطاؤها حقها كغيرها من المهن .

٣- ان تقوم الحكومة بدراسة جيوب الفقر في المملكة حيث ان هناك الكثير من العائلات بحاجة ماسة الى المساعدة .

٤- ان تقوم الحكومة بدراسة احوال المناطق الواقعة خارج حدود البلديات والمجالس القروية من اجل العمل على تنظيمها لا يصال الخدمات الضرورية لها ، كالماء والكهرباء ، والطرق . حيث ان هذه التجمعات محرومة من كثير من الخدمات .

٥- وانني ارى ان ورقة العمل التي اعدتها وزارة العمل حول تشجيع انشاء الجمعيات التعاونية في الريف واقامة المشاريع الزراعية الريادية ، تستعمل على حل جزء من البطالة .

٦- وفي مجال الاراضي فانني اطالب الحكومة بتعويض الاراضي في محافظة الزرقاء ، ومحافظة المفرق والعمل على جلبها حيث انها تقل الواجبات العشائرية لسكان هذه المناطق .

٧- العمل على تحسين الرضخ الزراعي ودفع الخطر عن خفر الآبار الارتوازية حتى يتسنى للمواطن استصلاح مزيد من الاراضي الزراعية .

٨- ان تقوم الحكومة بتزويد المراكز الصحية الرئيسية بالكوادر الطبية المتكاملة حيث انها لا زالت تعمل كمراكز صحية فرعية واستغلال اطباء الذين يعملون في خدمة العلم . وتأمين هذه المراكز بالعلاجيات .

٩- اوصي بأن تقوم الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص بابراز فكرة الجامعة الاهلية الى الوجود والتي مضي عليها زمن طويل . وان تكون ما بين محافظة الزرقاء ومحافظة المفرق لتخدم العدد الهائل من الطلبة في هذه المناطق .

١٠- لقد رأينا انه يعقد في كل عام مؤتمرا للعاملين في الخارج واننا حتى الان لم نرى مشاريع انتاجية تدر على البلد بأي مردود اقتصادي .

١١- العمل على استغلال مياه منطقة القنية وتزويد المناطق المجاورة لها من هذه المياه .

١٢- التوسع في مشاريع الخدمة الهاتفية في محافظة المفرق بإيجاد المقاسم الالية المباشرة التي تشكو منها معظم مناطق المحافظة وخاصة المنطقة الغربية من المحافظة .

١٣- ان تعمل الحكومة دراسة لاحوال المتقاعدين العسكريين القدامى حيث ان رواتبهم لم تعد تكفي حاجاتهم الاساسية وقد حرّموا الكثير من الامتيازات التي اعطيت لزملائهم فيما بعد . كالقروض العسكري .

١٤- دعم الثروة الحيوانية وذلك من خلال تقديم الاعلاف وزيادة المخصصات الشهرية لهذه الثروة وخصوصا في هذا الموسم الذي تأخر فيه سقوط الامطار من اجل المحافظة على هذه الثروة التي يعمل بها قطاع كبير من ابناء هذا البلد .

١٥- العمل على ترقيع مديرية ناحية بلعما الى قضاء لوجود الكثافة السكانية والمساحة الواسعة ومن اجل التسهيل على المواطنين وتخفيف العبء على المحافظة .

١٦- وفي مجال التعاون العربي ارجو ان تستثمر الحكومة في مسيرة التعاون العربي من خلال تدعيم العلاقة بين دول مجلس التعاون العربي والجامعة العربية والاستمرار في التشاور واقامة المشاريع الاقتصادية والمشاركة والتي يخطط لها بشكل سليم .

وبهذه المناسبة فأنني ارحب بعودة العلاقات الدبلوماسية بين سوريا الشقيقة ومصر حيث ان لها اثر على العلاقات العربية .

لهذا كله فأنني ارى بأنه بالتعاون التام بين الحكومة والمجلس والعمل المخلص الجاد ستمكن من وضع الحلول المناسبة لكل مشاكلنا التي ضربت بظلالها على هذا البلد . آملا ان تنفذ الحكومة ما ورد في بيانها الوزاري وان ترى النور جميع المبادئ والاقتراحات والتوجهات التي وردت في هذا البيان .

والله نسأل ان يوفقنا جميعا لما فيه خير الوطن والمواطن وان يبني الاردن وطننا حرا عزيزا في ظل قيادتنا الهاشمية الرائدة . والسلام عليكم .

هكذا من الأشهر

معالي رئيس المجلس
المعيد أحمد عويدي العبادي

أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم

بسم الله الواحد الاحد القهار والصلاة والسلام على رسول الهدى والهداية والامرة والولاية سيدنا محمد وعلم آله وصحبه وسلم اجمعين ، آمين .

معالي السيد رئيس المجلس ، الاخوة الزملاء ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،
فانني احمد الله الذي لا رب سواه ، الذي بيده الاعناق والارواق ، والذي اسبغ علينا نعمة ظاهرة وباطنة ،
فالحمد لله الذي جعلنا من افاض عليهم بالنعم وابعد عنهم النقم ، واسأله تعالى ان يجعل رائدنا في القول والعمل ،
مخافته جلت قدرته ، ثم خدمة وطننا وشعبنا والمصلحة العامة ، وقول الحق دوماً زيق او انحراف .

وبعد ذلك ، فانني اتقدم من صاحب الجلالة الملك الحسين المفدى بالشكر والتقدير ، لما امر به من اجراء
انتخابات نيابية حرة نزيهة ، اوصلت الى هذا المكان مجموعة من ابناء الشعب وكلنا امل ورجاء ان يكونوا عند
حسن ظن شعبهم الذي اوصلهم . ولا شك ان سيادة الشريف زيد من شاكرك يستحق الثناء العطر لقيادته دفة
السفينة بتوجيه من جلالة الملك -- في وقت كانت البلاد فيه على شفير الهاوية ، فوصلت بفضل الله ثم بتوجيه
من جلالة الملك الحسين ثم بحسن ادارة الشريف زيد الى شاطئ السلام .

وبعد ذلك اتقدم من شعبنا الاردني الكريم الوفي الذي اودع الينا الامانة ، وهو ينتظر منا ان نكون مثلاً
رجاء منا ، اؤكد لكل فرد انني بعون الله لن اكون الا كما عهدتوني احبكم بصدق ، واقصد باقوالي واقوالي ارضاء
الله سبحانه ، وخدمة المصلحة العامة ، دوماً نظر الى قناع الدنيا وحطامها ودوماً اخذ لحاظ اي شخص .

وبعد ، فأرجو ان يشار من الان فصاعداً الى اي رئيس وزراء لم يحظى بالثقة باسم رئيس الوزراء المعين :
وبعد هذا وذاك نخرج الى مناقشة البيان ، ولنا فيه رأي وهو الا نفرق بين شخص الرئيس وطاغمه من جهة
والبيان من جهة اخرى ، مثلما يتعذر فصل الماء عن الاتا . من حيث الصفة والتلوث او النقاء ، ولنا هنا ان نقول
مجازاً ان الرئيس المعين وطاغم وزارته يمثلون الاتا ، وان بيانه يمثل الماء .

اما ما ورد في البيان فيحتاج بادئ ذي بدء الى طاقم مؤهل لكل ما تعنيه الكلمة ، ولنبداً بكم يا دولة
الرئيس المعين ، فقد تبوأته منصب منبر المخابرات عندما كانت في اوج هيبتها ، ورئيساً للوزراء . عندما كنت
صاحب الكلمة المطلقة ، ورئيساً للديون عندما كنت مستشاراً مؤثماً ؛ وذلك يعني انك كنت صاحب القرار في هذه
السنوات التي زادت على عشرين عاماً في ربيع شبها ومن خلال قراءة تاريخك فإنه يمكن استقراء مستقبلك من
ماضيك في هذه المناصب ومسيرة حياتك كنه .

وفوق هذا وذاك ، فإن الظروف التي دحرت زيد الرفاعي عن صدور الناس ، شبيهة بتلك التي اطاحت بك
عندما كنت تنهياً منصبه ، وكلاهما يقول انه يريد مصلحة الاردن والشعب الاردني ، وفي هذا الشعار ذات الوطن
والشعب من الولايات ما جعله ينظر على ان زيد الرفاعي ومضرب بدران وجهان لقطعة عملة واحدة . ولكنها
مكتوبة بغير لغة الاردن والعرب .

وبعد هذا ، يتساءل الشعب الاردني ، ترى هل عجزت الاردنيات ان يلدن مثل زيد ومضرب ؟ ام انهن خجلن
من ذلك ؟ وعلى اية حال فقد ولدن وصلي وهزاج وغازي عربيات ، ومن امثالهم ممن يوجدون في كل زاوية وموقع
من هذا الوطن الغالي ويكفهن في ذلك فخراً .

ان الشعوب يا دولة الرئيس المعين اقوى من الحكومات ، وغضبها اقوى من المدافع والنباهات ، ورضاها
افضل من التهديد والاعتقالات ، حبها اكبر من العملات الصعبة والدولارات ، وان التاريخ اقوى من الاشخاص ،
والقلم وسيلة التاريخ ، والفكر منبع ما يخطه القلم .. واذا كان الله يغفر ويرحم ، فان الناس لا تغفر وان التاريخ
لا يغفر ولا يرحم ، ومن هنا ، فاننا نتساءل عن احداث هامة في تاريخ دولة الرئيس المعين ، اصبحت علامات
بارزة ، ومحتاج الى اجرة شافية جيداً للعلن ، ومنعاً لما يقال في الخفاء ، ومن هذه القضايا :

ما هي قصة رهينة ، وما هي حقيقة احداث بني حسن ، وكمن من المعتقلين الذين لم يفرج عنهم الا في هذه
الفترة ، وهم ضحية اجراءات جاءت بناء على امرك عبر تاريخك الماضي ؟ .. فإذا جئت ريك ذات يوم فبماذا تجيبه
على ذلك ، وعلى الاسئلة الاخرى التي يرددها الشعب : والتي يمكن ان نضع منها ما يلي :

ان الشعب يتساءل ، ومن حق ان يسأل : عن الظروف والملايسات التي احاطت بملكية دولتك للاراضي في
النعيمية ، والاراضي على الخط الدائري ما بين الزرقاء والرمثا ، واراضي مناطق جرش وفي الوادي والاحراش
المحيطة ، واراضي جامعة العلوم والتكنولوجيا التي اثر زيد الرفاعي بتسميتها كذلك ، طمس اسم اليرموك
الاسلامي رغم انها يجب ان تسمى جامعة ابي عبيدة ، او خالد بن الوليد - ابطال اليرموك الاردنية .

كنت اقني يا دولة الرئيس المعين ان تجعل من البدء بنفسك قدوة للآخرين لنشعر انك صادق فيما تقول ،
وفي ان تبين ما لك وما عليك ، وما اكتسبته من مال ، ومصادره ، ودورك فيما وصل اليه الاردن من بلا .
وشقاء ، واستعدادك للخضوع للتحقيق اذا طال دولتككم ..

اننا نعرف ان الله جعل الحسن عشرة امثاله ، تضاعف للمصدقين المحسنين الى سبعائة ضعف ، او نيف ،
ولو اعتبرنا دولتك والوزراء والمدراء من اهل الخير والاحسان ، وان راتبكم ورواتبهم قد توالدات كتوالد البكتيريا
لما وجدنا عندهم هذه الاموال الطائلة التي انتفخت فيها خزائن البنوك الاجنبية ، ونحن لا زلنا لا نجد جواباً في
معرفة مصدر ومدى شرعية الاكتساب .

ان المتجول في البلاد يجد اطفالاً عراة فقرا ، واخرين عراة بطرا ، وبعد من يتضور جوعاً بسبب الغالة
وأخر يتضور جوعاً لانقاص وزنه بسبب بطره ووقاهيته ، ولا نجد برنامجاً جاداً مقنناً يزيل الفراق ، كي لا يؤدي
الفراق الى برق ووعد وسيول كسيل العرم يدمر كل شئ امامه .

هكذا من الأشغال

وبعد هذا نأتي الى طاقم وزارته الذي يحتوي على عدد من التوعية المتعاقبة عن عرفنا صدقهم وعملهم ، وكنا نعتني ان تكتمل الصورة اشرافا لتجاوز الصعاب والمحن التي يعاني منها الوطن والشعب ، وان يكون طاقم الوزارة من الاقوياء المؤهلين الذين يتمتعون بالناس باضبيهم التنظيم الشريف ، وشخصيتهم المتمكنة ، وان يحظوا بحب الشعب وان يكونوا عند ثقة الملك المفدى والشعب والوطن بهم .

فالشعب يتساءل ، وذلك من حق اهل من وزرائك من يحمل جنسية غير اردنية ويتمتع بحماية اجنبية ؟ وما هي علاقات المصاهرة والصداقات بين بعضهم وبعض وبين دولتهم ؟ انها اسئلة كثيرة يرددها الشعب ويصغون الحكومة بشكل عام ، وبعض الوزراء بشكل خاص بأوصاف نربأ بانفسنا ان نقلها في هذا المقام .

يقول الشعب هناك وزراء تحولوا سابقا ولاحقا الى وقف اسلامي على الاردن لا يصيبهم التغيير برياحه ، وينفض عنهم دأما غبار المرمية والغبار العموني وهو امر يؤدي الى تآكل ثقة الشعب بالحكومات المتعاقبة وقراراتها ، والشعب يقول : يجب التعامل مع المستجدات ، والتوقف عن الاعراض عن رغبة الشعب والانتها عن صفع الشعب بوزراء تشير اليهم اصابع الاتهام دائما وتوقف . ان ابسط قواعد مواصفات الوزير ان يكون عفا اللسان ، طاهر الفرج ، حسن السيرة طيب السيرة ، والسؤال : هل تتوفر هذه جميعا بطاقم وزارته .

معالي الرئيس حضرات الزملاء الكرام

ثم نمرج الى ما حدث في الايام القليلة الماضية وكانت واضحة في امرين هما : التنازلات والوفود . اما التنازلات فقد زادت عن حدها الى درجة الرخص وكل شيء يزيد عن حده ينقلب الى ضده ، فكيف تنتزع هبة الجيش وصيغ الاعتداء عليه جريمة عادية ؟ اليس هدم اسوار القلعة افضل وسيلة للقضاء على حاميتها ؟ وكيف تستمر البلاد والنظام في ظل تفرق وتهزيم الجيش والامن العام والمخابرات والاطلاق العنان للعابثين والمخربين والجواسيس والمتآمرين يعيشون في الارض فسادا يعيشون في الاردن فسادا ، تدفع ثمنه نحن وابناؤنا ووطننا فهل يجوز ان يكون الاعتداء على الدولة ومؤسساتها كالاغتيال على قطة ضالة ، او عز شاردة ؟

لقد سبق وطالبت بتطهير جهاز المخابرات من جميع الشوائب ، ولا زلت عند رأيي ومطالبتي ، ليس تحقيرا لشأنها لا والله وانما حرصا مني على مصلحة الوطن والشعب والنظام وان تبقى قوية نظيفة تقوم بواجبها حسبما يقتضيه الدستور والقانون . اما ان يتنازل الرئيس المعين عن دوره ، ودور الامن والجيش ومن كرامة العاملين في هذه المؤسسات لهر امر فيه الخطر الهائل على الوطن والنظام والدولة واذا وجد العابثين والمفسدون ان العيون الساهرة قد فكت ، فانتا لن تنام مرتاحين وسعاني من اضطراب حبل الامن ، وهو امر تسأل الله ان يجنب البلاد الوقوع فيه ، وان ذلك ما هو الا تمهيد لفتنة قد تنفجر في أية لحظة .

والا ما تطرقنا الى الوفود التي ائت دار رئاسة الوزراء فإن ذلك قد اثار تساؤلات الناس عن الاسباب وعمن حرك هذه الوفود للمجيئ في وقت متأخر عن اوانه ، وسابق لما سيقرر لراب هذه الوفود ... لقد وضع الناس علامات استفهام كبيرة حول الاسباب والمبررات ومن دفع بهم الى هذا الذي فعلوه .

التساؤلات والمطالبات

وقد قمت ايها السادة بمقابلات ولقاءات فردية وعامة مع كافة فئات الشعب وكان لهم مطالبهم ووجدت العديد من التساؤلات التي يطرحونها على الحكومة الطالبة للثقة ؟ وعند دراستي للبيان الوزاري لم ا- ما يجيب على هذه الاسئلة وهي التالية :

- ما هو موقف الحكومة ودور مدير عام المؤسسة الطبية العلاجية السابق في تهجير وتدمير العقلية الطبية المتميزة من ائبل مصالحته الذاتية ؟ وهناك مطلب شعبي عام بالغاء هذه المؤسسة التي ساهمت بشكل ملحوظ بتدني المستوى الطبي في البلاد وقتلت الابداع والحوافز عند اطباء والمرضى ، كما انها وسيلة هدم للصرح الطبي الحضاري بالاردن .
- ما هو موقف الحكومة من الاسعار التي كوت الناس بنارها ؟ وسياسة الحكومة حول رفعها او وقفها او خفضها بما يتفق مع قيمة صرف الدينار ، وتساؤلات حول اختفاء السلع الاستهلاكية والادوية بين حين وآخر .
- ما هو موقف الحكومة من مطلب شعبي عام لمزارعي الاغوار بشطب الديون عنهم ، وذلك ان الجدولة لا تزيدهم الا تعاسة وفقر كما لا يوجد لديهم ما يعيل اولادهم ، ووضاعهم تهدد بالانفجار مثلما هي متصفة بالافلاس .. وقد تم سابقا دعم بعض المزارعين الاغنيا مع افعال الفقراء الذين يشككون وقودا لنار قد تتأجج في أية لحظة فقد زادت كلفة مستلزمات الانتاج بنسبة ١٥٠٪ وتفرض عليهم غرامات ليست عليها اية نصوص قانونية ..
- ما هو موقف الحكومة من المطالبات بتخفيض فوائد وعمولات البنوك التجارية على البنوك ، حيث بلغت عند بعضها الى ١٤,٥ ٪ مما يجعل المدين يدفع ضعف المبلغ الذي حصل عليه اصلا .
- وما هو موقف الحكومة من المطالبة الشعبية بتوجيه الاعلام والثقافة ترويجها وطنيا ملتزما بعيدا عن الافكار المستوردة ، والولاءات لغير تربة الوطن ونظامه وشعبه . وهناك تساؤل حول هجوم بعض الصحف على بعض المؤسسات الوطنية ، وامتناع هذه الصحف عن نشر الردود ، مخالفة بذلك قانون المطبوعات والنشر ، .. وهناك مطالبات من الشعب بتوضيح ما تم من اجراءات في مجال الصحافة والاعلام ، والرغبة في التخلص من الرجوة التي مل الشعب ورؤيتها على الشاشة الصغيرة منذ سنوات طويلة ، فارحموا الشعب وخلصونا من هذه الوجوه المقزرة .
- ما هو موقف الحكومة من مطالبة الشعب بالتخلص من العمال الاجانب ، واستبدالهم بعمال اردنيين ، ومطالبة اخرى باخضاع جميع المراكز والمؤسسات والنوادي الى مراقبة ديون المحاسبة ومعرفة اوجه الصرف منذ نشوء هذه الدوائر وعرضها على النواب .
- ونريد توضيحا لموقف الحكومة من الترقبات الاستثنائية لاولئك الذين حصلوا عليها عن طريق انترائهم على الابرياء وتخريب بيوت الناس ، ومطالب اخرى باعادة تقييم ديوان الخدمة المدنية وتخليصه من

الشوائب التي لا زالت تتلاعب بطريقة ترتيب ادوار الطلبات ، وما الى ذلك .

- ما هو موقف الحكومة من مكافأة وتكريم المسؤولين عن التردى المال في البنك المركزي ، وكان الاولى ان يخضعوا للتحقيق ، وتخضع اموالهم للمصادرة وان توضع الهدايا الثمينة التي قدمت اليهم في خزانة الدولة ، او توزع على الفقراء ، او تعطى لاطفال الحجارة من ابناء الانتفاضة الباسلة .

- ما هو موقف الحكومة من التساؤلات عن دور وزير المالية السابق حنا عودة ونسبي الاسماء بحقيقتها هذه المديونية ، وكان مسؤولا عن الوزارة المعنية بالامر والتي يجب ان تضع الارقام والحقائق امام الملك الملدى والشعب والدولة وفي الوقت الذي تقدر لمدير الامن الحالي حسن ادارته فإن الشعب يطلب موقف الحكومة حول عدم الاقراط في تقديم مشاريع الامن العام زمن الادارة السابقة ومطالبة بالتحقيق في مدى جدوى ذلك الانتفاع التمددي ، ودوره في زيادة المديونية ومدى جدواه الخدماتية والامنية والاقتصادية ومطالبة بالتحقيق في صفقات السيارات الاردني والاجهزة ومشروع السيطرة والسفريات والمياومات وما الى ذلك .

لقد اصبح شعبنا البرئ كمثل يوسف عليه السلام ، القاره اخوته في الحب ، ثم جاوا اياهم عشاء يبيكون ، وجاءوا على قميصه بدم كذب ، ثم القوا باللوم على الذنب وهو من الجرم برئ ، ام الذنب هنا فقد اسماه المتورطون والاعلاميون بزيادة الانفاق - والسؤال هو : ترى من ينفق ومن ينفق عليه ؟

ويخلو البيان الحكومي من توضيح للسياسة الخارجية ، التي لا تدري ولا قيمها الاساس ، وان بدت لنا انها تنهادى في ضبابيات تتعذر فيها الرؤيا ، ونحن لسنا مع الرأي الذي يرى هذه الوزارة حكرا على دون اخرى ، وان القارئ لاسماء الوزراء منذ عام ١٩٢١ الى الان ليجد البرهان على ما نقول : وهناك اقارب تملأ الشارع في ان الخارجية تعج بالمفاسد في السفارات مما يتطلب التطهير واختيار العناصر المخلصة ، وليس طرد هذه العناصر المخلصة الى وزارات اخرى ، او احوالهم على التقاعد في غير اوانهم كما حدث عند اسابيع من وزارة الخارجية العتيبة وهناك سؤال آخر وهو لماذا يتم اختيار اشخاص محددين من ابناء رجالات الدولة الخارجية ، على حساب غيرهم من ابناء الشعب المؤهلين علميا ولماذا يوضع ابناء فلان وعلمتان في مناصب محدودة ؟ هل هو تاهيل لهم ليجثموا على صدورنا جيلا آخر مثلما جثم اباؤهم من قبل .

وقد خلا البيان الوزاري من برنامج مقنع لمكافحة البطالة ومعالجة المديونية والاسعار ، وطريقة محاسبة الناسدين والمسبيين والضالين والظلمين لهذا الداء والبلاء .

كما يخلو من برنامج واضح مقنع لتطبيق الشريعة الاسلامية التي هي مطلب الشعب بالاضافة الى خواته من سياسة مقنعة لرفع مستوى ابناء القوات المسلحة والعلمين ، وضمان حياة كريمة لهم ولائناهم .

ولا شك ان العناية بالمرططين من مدنيين وعسكريين تستلزم رفع رواتبهم ، كما تقتضي كرامة الجيش والامن والمخابرات ان يتم شراء سيارات لضباط من رتبة ملازم ما فوق تكون ملكا للضباط ويتم خصم ثمنها من راتبه على القساطل طيلة الاجل . كما ان الحاجة تقتضي تجهيز رتبهم بالجامعات ومساعدة الطلبة الفقراء في

الرسوم والنفقات لتعاون في ظروف حياة كريمة ، فما موقف الحكومة من ذلك .

ويطالب المزارعون بالتحقيق في قضية عدم تسليمهم مخصصاتهم من التمر والطحين والمواد التموينية على مدار العامين الماضيين في مشاريع تطوير الاراضي المرتفعة ، ويضعون تساؤلات حول دور وزارات الزراعة والصحة والتموين وهو امر في غاية الاهمية . كما ان المصلحة تقتضي دمج مؤسسة التسويق الزراعي ، و سفمة التعاونية ضمن وزارة الزراعة ، وان اصحاب المواشي يعانون من سوء توزيع الاعلاف ، اورد معرفة موقف الحكومة من ذلك .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء .

اما التخوفات والتحسينات من ان كل من يقول كلمة الحق عاليا سيخضع الى صنوف من المضايقات ، وعدم تلبية الحاجات العامة الاساس التي يتقدم بها النائب الذي لا يتفق في الرأي مع الحكومة ، فانها تتبدد عندما نعرف ان ذلك سيعني اصطدام الحكومة بالشعب مباشرة ، وان المواطنين ليسوا مغفلين ، وان ذلك التحسب ليس في مكانه ما دامت قيادة الحسين الحكيم ، وخيمة آل البيت سقفا لهذا البلد وشعبه وهم ديرتنا المصونة وسقنا الذي لا نسمح لاي يد ان تمتد اليه بسوء .

بسم الله الرحمن الرحيم

والذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبي الله ونعم الوكيل (١٧٣) فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله ، والله ذو فضل عظيم (٤) ، انما ذلكم الشيطان يخون اولياءه فلا تخافوهم وخافون ان كنتم مؤمنين « (١٧٥) آل عمران .

وفي نهاية المطاف اجد ان بيان الحكومة لم يجب على مطالب الشعب الاردني بجميع فئاته ودرجاته من غير المتنفذين والتي تتمثل في النقاط التالية : التي ارجو ان ينظر اليها بعين الاعتبار ، الا فان الشعب يتميز غيظا بسبب الوعد الكاذبة وغلاء الاسعار ، وتدني الرواتب ، وظروف الحياة الصعبة ، الامر الذي يهدد بالخطر في اية لحظة .

اما هذه المطالب فهي :

- ١- تشكيل حكومة انقاذ وطني لانقاذ البلاد من هذا التردى الذي يزداد يوما بعد يوم والذي اذا لم يتوقف سيجر البلاد الى ما تستجير بالله منه .
- ٢- تشكيل لجنة تحقيق وطنية يشارك فيها مجلس النواب مشاركة فعالة للتحقيق في جميع الظروف التي ادت بالبلاد الى ما هي عليه من مديونية وتقزيق وتسييب ، وعدم انتماء لدى الكثير من الناس ، ولا مهالة ومجازاة المسؤولين عن ذلك من جهة وانصاف المظلومين وضحاياهم من جهة اخرى ، وهي امور قد تطال من هو في موقع المسؤولية الان ، ومن خارجها .

كلنا من الشعب

- ٣- تطبيق الشريعة الإسلامية ، بدءا بالسلوكيات والاعلام والثقافة وانتهاء بالقوانين والاقتصاد ، والمظاهر الحياتية العامة ، لياخذ الاسلام مكانته كمقيدة ونظام حياة .
 - ٤- معالجة مشكلة غلاء الاسعار بما يتفق وقيمة صرف الدينار الاردني والضرب بيد من حديد على ايدي التجار الجشعين ومتاجري السوق السوداء .
 - ٥- رفع رواتب جميع موظفي الدولة في المؤسسات العامة ، والعسكرية من عاملين ومتقاعدين والعاملين في المؤسسات الخاصة .
 - ٦- تطهير أجهزة الدولة من الفاسدين والمفسدين ، وذوي التاريخ المظلم .
 - ٧- اعادة ترتيب البيت الاردني ، والحياة السياسية والادارية على اساس من النزاهة والكفاءة والاخلاص والانتماء ، ومدى تقديم الخير لهذه البلاد وهذا الشعب .
- وفي نهاية المطاف اقول عن قناعة في ان من نعم الله على الاردن ان فيض له آل البيت وقيادة الحسين الحكيم ، وهم رمز التوازن وعنوان الاستقرار ، وعناصر الاستمرار للمسيرة ونجاة التحديات والصعاب بتعاون المخلصين من أبناء هذا الوطن ، ضارعين الى الله ان يحفظ الاردن وشعبه . وان يد بعمر الحسين ويقيه واسرة آل البيت الكريمة طالبا من دولة الرئيس المين ان يجيب على استلتي هذه كلها قبل ان يسمع مني ما يجب ان اقله ويقول الشعب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس
السيد نادر الظهيرات

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، حضرات النواب

ابدأ كلمتي هذه بتقديم الشكر لجلالة الملك المعظم لاعادة الحياة الديمقراطية بعد انقطاعها فترة من الزمن لطروف قاهرة وخارجة عن ارادة هذا البلد ، ولسيادة رئيس الوزراء السابق الشريف زيد بن شاكر وحكومته التي ادارت انتخابات حرة نزيهة شهد لها القاضي والقاضي والدائي حيث عادت الامور الى مسارها السوي وسيقت على مواطننا نعمة الديمقراطية ليساهم في صنع القرار ومراقبة تنفيذ من خلال نوابه ممثلي الامة ، ومن هنا فان امانة المسؤولية وحسنا للوطن يحتملنا علينا مجلسا وحكومة ان تتعاون جميعا لتحقيق الهدف الذي رسمه لنا الدستور وهو خدمة وطننا ومواطنينا في ظل المشاركة الواعية المنسولة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وعلينا ايضا ان نحرص على نجاح هذا الانجاز الرائع والذي يعتبر مكسبا لشعبنا الذي طالما قناه .

معالي رئيس، حضرات النواب

استمعين ولايس البيان التواضع من دولة السيد مضر بدران والذي تقدم به الى المجلس طالبا الثقة على

اساسه حيث تضمن نقاط في غاية الاهمية كان أبرزها الحرص على التعاون الكامل مع مجلس الامة ، والفهم لابعاد المرحلة الجديدة فكريا وسياسيا ، واجتماعيا وثقافيا واعلاميا ، وهو ما يشكل الاطار العام لهذا البيان وحرص الحكومة على احترام الدستور والالتزام بتطبيقه نصا وروحا ، وان الشورى والديمقراطية هما الشكل الامثل لابرز معالم تفاعل المواطن مع مجريته الحضارية والذي تتخذ من الحرية وكرامة الانسان والمساواة اساسا لها .

معالي الرئيس

لقد اعتصمت الحكومة في منهاج عملها الداخلي على ابراز العديد من الامور الداخلية وشرح خطة عملها بأسلوب من التفاؤل والتصميم قاوت القوات المسلحة جل اهتمامها ، حتى يظل جيشنا جيشا عربيا في نشأته ، اصيلا في قروسيته قويا في عزيمته وتضحياته كما وعدت بالعناية بالمواطن وتوفير اسباب الامن والطمأنينة له والامن الذي تتميز به عن غيرنا ، وعليه وحتى تتيسر للجندي والموظف وجميع المواطنين الحياة الحرة الكريمة ارى ان ارتفاع الاسعار الجنوني والذي يعاني منه قطاع كبير من ابناء هذا الوطن يدعونا جميعا وبسرعة الى اعاءة ترتيب امورنا حتى يكون هناك حد ادنى من مستوى المعيشة التي تليق بانساننا الذي به نفخر والذي هو اعز ما نملك وحتى يتحقق ذلك لا بد من اعادة دراسة الاسعار وخاصة ما يتعلق منها بمعاش المواطن مع دراسة امكانية رفع رواتب الموظفين والعسكريين ليتناسب مع الزيادة العالية للاسعار.

٢- الوحدة الوطنية ، وحب الوطن والانتماء له من الواجبات الملحة للحكومة والمجلس في آن واحد حتى نفوت على عدونا استغلال اية ثغرة بنقل منها فوحدة الامة قوة لها ، وحب الوطن يجنب اي طامع النفاذ الى عقول ابنائه.

٣- ان ما وعدت به الحكومة من خطط للتطوير التربوي ورفع مستوى التعليم وتطوير المناهج سيحقق دفعا للعملية التربوية ، ولكن يجب ان يرافق هذه الخطط اهتمام بالمعلم الذي هو اساس العملية التربوية كما انه يتوجب متابعة قضايا معلمي المدارس الخاصة ليكونوا بمستوى زملائهم معلمي المدارس الحكومية ماديا ومسلوكيا.

كما لا يفوتني ان اذكر بمشكلة خطيرة يعاني منها طلاب الارباب وهي الانتقال سنويا لبعض طلبة الصف الثالث الثانوي من المدن ذات الكثافة الطلابية الى مدارس الارباب ليكونوا لهم حظا اوفر في المنح والمقاعد الجامعية على حساب زملائهم .

وفي مجال التعليم العالي يتوجب فتح باب القبول في الجامعات وكلية المجتمع بشكل اوسع للتخفيف من متابعة ابنائنا دراستهم في الجامعات الاجنبية . كما انه يتوجب دراسة فتح كليات ومعاهد دراسية لتغطي كافة مناطق المملكة لا ان تتركز في بعض منها ، ولا يقلل ان تكون منطقة واسعة من الاغوار والكورة وذات كثافة سكانية كبيرة بدون معهد زراعي او كلية مجتمع خاصة وان الارض متوفرة لهذه الغاية .

هكذا من الأشهر

٤- وعدت الحكومة بأحداث نقلت نوعية في مسيرة وزارة الأوقاف من حيث الدعوة وبناء المساجد والمراكز والمعاهد الإسلامية وأن بعض هذه المعاهد سيكون بالقرب من امكنة الصحابة وهي خطة تشكر عليها ولكنني أرى في الوقت نفسه أن دور المسجد في حياة الأمة يجب أن يعود إلى ما كان عليه من حيث أن المساجد هي مدارس ومكتبات وامكنة للشورى بجانب كونها امكنة للعبادة ولا يجوز أن تبقى مغلقة باستثناء فترات قصيرة أثناء أداء فرائض الصلاة .

كما أن الحكومة لم تعرض على المجلس ما وصلت إليه اللجنة الملكية لتطوير مقامات الصحابة في الأغوار. كما نتمنى على الحكومة أن تعيد دراسة دور صندوق الزكاة ليساهم في مشاريع إنتاجية في مختلف مناطق المملكة ولعل تجرية وزارة الأوقاف في زراعة الزيتون وإنشاء مناطق في الأغوار تجرية تستحق الدراسة .

٥- في المجال الصحي لقد كانت المؤسسة العلاجية تجرية متعثرة ، وكنا نشعر بعد ممارستها لأعمالها نقص كبير في الادوية والعلاجات في المستشفيات حيث كان الكثير من ذوي المرضى يلجأون إلى شراء هذه الادوية من الصيدليات الخاصة ، ولا بد من مراجعة دور هذه المؤسسة ودعمها لازالة السلبات من امامها ولتكون قادرة على الاداء . ولا بد ايضا من توزيع الخدمات الصحية على جميع مناطق المملكة وإذكر أن لواء الكورة لا يزال يفتقر إلى مستشفى .

٦- وفي المجال الزراعي لقد تطور الانتاج الزراعي علما وانتاجا بحيث أصبح المزارع الاردني يمارس طرقا متميزة وانعكس على انتاجه جودة ونظافة وزيادة كبيرة في الانتاج ، ولكنه في الوقت نفسه تعرض الى مشاكل عديدة مما تسبب في عزوف الكثيرين عن العمل بالزراعة ومن هذه المشاكل :

- ١- تدني في السعر للمنتوجات الزراعية .
- ٢- الاختناقات التسويقية بحيث أن مواسم عديدة اضطر المزارع فيها إلى اتلاف محصوله .
- ٣- زيادة كبيرة في اسعار مستلزمات الانتاج وخاصة الاسمدة والبندورة والعلاجات والعبوات البلاستيكية .
- ٤- مرجحات الصليح المتتابة .
- ٥- ارتفاع اجور المكثنة والعمالة الزراعية .
- ٦- مديونية المزارعين العالية والذي كان سببها تعدد جهات الاقتراض وعدم دراسة جدوى هذه القروض .
- ٧- السياسة الخاطئة في النمط الزراعي .
- ٨- جشع الوسطاء والسماسرة مما اضر بالمزارع والمستهلك .
- ٩- واخيرا وقع الثامن المياه بنسبة ١٠٠٪ .

وعليه فإن الحاجة الملحة للاخذ بيد المزارع ودعمه وحمايته وأن ما يعيشه مزارعنا من خسارة متواضعة ليهيمن القلب ملأنا جميعا للبحث عن النجى الوسائل التي تمكن المزارع من الاستمرار

في مسيرة البناء والانتاج ، ويأتي ذلك من خلال دراسة علمية وموضوعية للمشاكل والصعوبات التي يمر بها مزارعنا تقوم بها وزارة الزراعة والاجهزة المتخصصة وبالتعاون مع صاحب المشكلة الرئيسي .

٧- وفي مجال العمل الاجتماعي والشبابي

فإن الجمعيات الخيرية والتي تقوم بخدمات واسعة لمجتمعنا المحلي حيث تقوم على خدمة اعداد كبيرة من الاطفال الصغار لا تجد العناية والرعاية وأن الكثير من الجمعيات مهددة بالانغلاق ، وما دامت هذه الجمعيات تقوم بهذه الخدمة الجليلة والانسانية فأني أرى أن تتحمل وزارة التربية والتعليم جزءا من العبئ وذلك بتخصيص معلنة لكل جمعية خيرية فيها عدد مناسب من الاطفال ، وأن تقدم وزارة الصحة بأشراك دوري على هذه الجمعيات .

وكذلك الامر بالنسبة للادوية ومراكز الشباب حيث تعاني من احوال مادية سيئة يتوجب الاخذ بيدها وكذلك الامر باعداد برامج ثقافية تنطلق من تعاليم ديننا الحنيف ومن تراثنا العربي الاصيل لكي نعد جيلا لا ودعما واعداد برامج ثقافية تنطلق من تعاليم ديننا الحنيف ومن تراثنا العربي الاصيل لكي نعد جيلا لا يكون خاوي الفكر والعقيدة بهتزاز لاسط مؤثر خارجي وإنما يكون حبه وولاء لوطنه .

معالي الرئيس ، الاخوة النواب

لقد قامت الدولة مشكورة بخطط متوالية لتطوير وادي الاردن ولا ننكر انها صرفت العديد من الملايين ولكن تطبيق هذه التجربة والتي يفترض أن تكون رائدة وأقفا سلبات عديدة يجب أن تعالج لتكون السيرة نظمية ونقية من كل شائبة .

- أ- لم يكن توزيع الوحدات الزراعية عادلا وأن الكثيرين من صغار المزارعين حرموا في حين زادت ملكيات كبار المالكين مع العلم بأن الاولوية يجب أن تكون لابناء الوادي من المالكين المقيمين على ترابه .
 - ب- أن توزيع الوحدات السكنية لم يكن باحسن حال مما جرى عليه توزيع الوحدات الزراعية وخاصة وأن هذه الوحدات وزع معظمها لغير المستحقين لها ولغير مقيمين في منطقة الوادي ولا يدخلون هذه الوحدات الا للاستمتاع ببريق الاغوار وفي ايام معدودة .
 - ج- أن توزيع النمر السكنية لم يكن باحسن حالا مما جرى عليه توزيع الوحدات الزراعية والسكنية ، بل كان يعطى حسب المعرفة والصداقة والعلاقات الشخصية كانت الاساس في توزيع هذه النمر .
- وعلى ما تقدم فإن مراجعة سريعة تظهر لنا أن الكثيرين من ابنا الوادي حرموا من حق كان المفروض أن يكون لهم ولا بد من أن تقوم الدولة بانصافهم بعد .

معالي الرئيس ، الاخوة النواب

أن قضية فلسطين كانت ومازالت شغل الاردن الشاغل ، وأن ما يتعرض له الاهل من اجراءات تعسفية بشعة في الضفة الغربية والاراضي المحتلة وتوسيع المستوطنات والتضييق في فرص العيش يلغز علينا

هكذا من الأهل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٢/١٢/١٩٨٩ ميلادية.

مسؤولية تاريخية لرفع كابوس الاحتلال عن صدور اهلتنا ، ولا ترى سبيلا لتحقيق ذلك الا الوقوف معهم بقوة وقياس من خلال وحدة وطنية متماسكة .

والله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي الرئيس المجلس
السيد سلامة الغوري

الزميل الاستاذ سلامة الغوري

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء

معالي الرئيس

الاخيرة التراب

لقد جاء البيان الوزاري وقد غطى مساحة شاملة من امور السياسة الداخلية بجوانبها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية ، وكان الانسان هو محور البيان والاساس المتين الذي بني عليه ليعيش في وطن حر كريم .

ان البيان الوزاري جاء ليعبر عن آمال وطموحات المواطنين بكافة فئاتهم وعلى اختلاف مشاريعهم ، لتصل الى الوطن النموذج الذي تسوده العدالة والحرية والمساواة يتحرك ابناؤه في انتظام وانسجام نحو البناء والديمقراطية وموضوع الضمانات والشروط التي لا يستغنى عنها في كل عمل ذو شأن الا وهو المشاركة الشعبية الواعية في جميع مراحل العمل والعطاء .

ومع اطلاق الحريات العامة التي كفلها الدستور ، لاجرو من الله سبحانه وتعالى ان يتمتع الشعب بالواعي للحفاظ على هذه المكتسبات وان تعمل جميعا لحماية هذا البلد وان تمارس الديمقراطية بوعي ومسؤولية .

ان الحكومة وبلا شك مطالبة بأن تترجم ما ورد في بيانها من الكلام الى العمل وان تخرج البيان من دائرة التنظير الى دائرة التطبيق . وان تولي اهتماما خاصا وكبير للقوات المسلحة الاردنية الدرع الواقى لامن الاردن وابناء الاردن .

كما ان الحكومة يجب ان تولي اهتماما كبيرا لسلوك القضاء وهذا ما عبرت عنه التوجيهات الاخيرة والتي لا بد من تدعيمها بخطر جديد مثل التأكيد على سرعة البت واعطاء الاحكام في القضايا التي ترد للقضاء وتطوير دور القضاء والمحاكم من خلال ايجاد الابنية الحديثة الخاصة والمناسبة للمحاكم .

معالي الرئيس

وما توجهات الحكومة وحرصها على تطوير التعليم الا دليلا على اهتمام الحكومة بالفرد والانسان الاردني ولتطوير العملية التربوية التعليمية في مدارسنا لا بد من ايجاد الوسائل والسبل التي تخلق الاستقرار

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٢/١٢/١٩٨٩ ميلادية.

النفسى والمادي عند القائمين على العملية التعليمية قد دعم المعلم ماديا من شأنه ان يهيئ الجو المناسب له في بناء الاجيال الذين هم امل الامة وغدها الواعد .

دولة الرئيس

ولان الشباب هم امل الامة وغدها المشرق نؤكد على دعم الاندية والاتحادات الرياضية واقامة المنشآت الرياضية في جميع المدن وخاصة المدن الكبيرة مع ايلال الاهتمام الكافي والمتابعة المستمرة لشبابها الفارسين في الخارج .

ان احداث نقلة نوعية في مجال الاعداد والتأهيل للدعاء والامة وتطوير صندوق الزكاة وتطوير عملية الحج امورا لا بد منها فنحن دولة اسلامية ، ومن واجبه ان تقتدي بالرسول الكريم قولا وعملا ومنهج حياة ، ودرج عمل وعطاء ، فلا بد من الاهتمام باوضاع الحجاج وتفعيل دور بعثة الحج الاردنية وان يكن لحجاج بيت الله الحرام الوضع المميز .

دولة الرئيس

والمشاركة الشعبية واطلاق الحريات العامة تتطلب اعطاء الدور الفاعل والمميز للاعلام فمن الضروري ان يعيد الاعلام بناء الجسور مع المواطنين واعادة بناء الثقة معه هذه الثقة التي افتقدتها منذ امد بعيد من خلال حجب المعلومات فاصبح المواطن يستمع ويثق بالاعلام الاجنبي ولا يستمع لاته لا يثق بوسائل الاعلام المحلية .

ان الحرية الاردنية الجديدة تستدعي وضع تصور للعمل الصحفي يخدم هذه الحرية ويدفعها الى الامام ويفسح المجال امام الطاقات الصحفية المبدعة لتأخذ مكانها على الخريطة الصحفية من خلال اعطاء المزيد من الامتيازات لاصدار الصحف اليومية او الاسبوعية ذات الالتزام والشعور بالمسؤولية في هذا الوطن المعطاء .

وتقتضي بذلك على الاحتكار القائم حاليا في ملكية الصحف الموجودة . وفي خضم التوجه الجديد والعمل الجاد الصادق لا بد من مواجهة التسيب الاداري وانتهاج سياسة الباب المفتوح وتبسيط الاجراءات الحكومية والقضاء على الروتين المتبع في كثير من المؤسسات فالمواطن هو الاساس في

البيان الوزاري ولا بد في هذه الحالة ان يعي هذا المواطن هذا الاهتمام . وحرصا على الاموال العامة لا بد من احالة كل من تثبت التهم عليه بالتلاعب بالاموال العامة ، وكل من كان له يد في الاوضاع الاقتصادية السيئة التي عاشها البلد وما زالت تعيشها ، ولا بد من احالة هؤلاء على المحاكم المختصة لاتخاذ الاجراءات الرادعة بحقهم .

ولان الصحة العامة تعبير على قدرة الانسان على ان يكون قادرا على البناء والمشاركة في التنمية فإن ايلال قطاع الصحة الاهتمام الخاص هو من الضرورات ، فالمجتمع الذي لا يتمتع افراده بالصحة العامة ، هو مجتمع غير منتج وعالة على الحكومة ، من هذا فان الرفق والبداية بحاجة الى المزيد من الانصاف . ان تحقيق العدالة في

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٧/١٢/١٩٨٩ ميلادية.

توزيع الخدمات الصحية وإيلاء البيئة كل اهتمام ورعايتها وحفظها من التلوث وإيجاد الحلول المناسبة لمحطات التنقية التي تسببت في تلوث البيئة العامة في الزرقاء والمناطق التابعة لها مثل بربين والهاشمية وغيرهما والتنقية والحرية السراة، امر في غاية الأهمية لأن مثل هذه المحطات قضت على الزراعة المروية في هذه المناطق وتسببت في تلوث المخزون المائي فيها، فجفت الآبار وتلوثت الآبار الارتوازية.

دولة الرئيس

ليس من اليسير أن نتوقف عند كل ما ورد من توجهات في البيان الوزاري ولكنني أؤكد على ضرورة تفعيل قانون العمل وإيجاد المشاريع التي توفر فرص العمل لكل مواطن ليعيش حرا كريما في دولة تحترم الانسان وتحسن كرامته، ودعم المزارعين ورفع الحظر عن حفر الآبار الارتوازية والسماح للقطاع الخاص باستيراد المواد التي تسودها وزارة التعمين وإيجاد الأسواق الحرة والمنافسة الشريفة مع الاستمرار في دعم المواد الأساسية والالتزام بعدم رفع الاسعار أو زيادتها إلا بعد إجراء الدراسات الكاملة والوقوف على الأسباب الموجبة لذلك.

ولكني تحترم انسانية الانسان ونصون كرامته أرى أن هناك حاجة ماسة الى دمج مؤسسة الاسكان مع دائرة التطوير الحضري وإعادة النظر في طريقة عمل هذه المؤسسات ليصبح هدفها المواطن وتوفير البيت والسكن له دون البحث عن الارباح أو الاستفادة من أراضي الدولة. ولا مانع من إيجاد المدن الجديدة القائمة على أساس من التخطيط السليم وليس العشوائية وتكرار ما حدث في المدن المقتطة من تراكم البيوت فوق بعضها، مما ينجم عن ذلك من مشكلات اجتماعية وأخلاقية.

وهنا لا بد من الوقوف عند مشكلة أراضي الدولة أو ما اتفق عرفا على تسميته بذلك أقول وبكل اسف أن الحكومات المتعاقبة أرادت لهذه المشكلة أن تطول دون وجود الحلول المناسبة ولن لا يعرف طبيعة هذه المشكلة الحصص ببساطة في أنها واجهات عشائرية خصصت لعشائر بني حسن منذ عهد الامارة ولديهم من الوثائق ما يثبت ذلك إلا أن بظـ عمليات الافراز والتسوية أخرجت عملية تفويض هذه الأراضي لمستحقيها منذ القدم فاصبحت تعامل معاملة املاك الدولة والبعض منها تم تفويضها باسم أصحابها وهم الآن لا يملكون دفع بدل المثل العالي جدا خاص وأن من يملك في تلك المناطق من ذوي الدخل المحدود.

دولة الرئيس

إن أبناء الزرقاء والرصيفة ينظرون الى هذه الحكومة على أنها حكومة الإصلاح والديمقراطية والمشاركة الشعبية ولهم بها كبير الامل وبهذا المجلس الكريم أن يصار الى تسوية هذه المشكلة نهائيا من خلال تسجيلها باسم أصحابها وبقيمة بدل مثل ويزينة عيادلة لهم أخذه بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه هؤلاء المواطنون الذين هم جزء من الشعب الأردني الصبل.

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٧/١٢/١٩٨٩ ميلادية.

التوجه الديمقراطي الجديد يفرض علينا دعم المجالس المحلية في المدن والقرى، لتستطيع القيام بواجباتها ومهامها ودعم هذه المجالس يجب أن لا يتوقف عند حد الدعم المادي بل يجب أن يتعداه الى الاقرار بحق المواطن في اختيار من يمثله في المجالس المحلية وهو الحق الذي كفله الدستور.

دولة الرئيس

إن! التطبيق الشامل لكل ما ورد في البيان الوزاري من شأنه أن يعيد الأردن ويخرجه من الازمات المالية والاقتصادية التي نجت خلال السنوات الخمس الماضية وما تخللها من قرارات تتعلق بتعويم الدينار وارتفاع في الاسعار وزيادة في البطالة واتساع جيوب الفقر.

من خلال التطبيق الواعي والصحيح لكل ما ورد في البيان الوزاري يمكن أن نقود السفينة الى بر الامان ومواصلة مسيرة الخير والبناء وتكون بذلك الحكومة الحالية حكومة انقاذ للوضع الاقتصادي الحالي الى اقتصاد متنعش له انعكاساته الايجابية على النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية.

دولة الرئيس

لقد اصبح المواطن يئن من كثرة الضرائب المفروضة عليه وهذا يتطلب إعادة النظر في الانظمة الضريبية وتوجيهها مع التركيز على تخفيضها في ظل الأوضاع الاقتصادية التي يدفع المواطن ثمنها يوميا. وليس لي المجلس الكريم أن اتوقف عند شريحة مغلصة من هذا المجتمع الطيب كان لها شرف الدفاع عنه وحمايته وقدمت ريعان شبابها في سبيل ذلك، أرجو أن تأخذ الحكومة بالاعتبار وضع قدامى المتقاعدين العسكريين والمدنيين الذين خدموا هذا البلد في الاربعينيات وحتى منتصف السبعينات ومساواتهم مع من هم الآن في الخدمة والعمل على تحسين أوضاعهم وقيمة تقاعدهم وشمولهم بنظام الاسكان لتضمن لهم العيش الكريم.

دولة الرئيس

نبارك للحكومة توجهاتها تجاه قضية الشعب الفلسطيني والانتفاضة المباركة في الأراضي المحتلة ووفائها بالتزاماتها تجاه المقدسات الاسلامية في فلسطين مما يعزز صمود الامل في وجه الاحتلال الصهيوني وبشكل دعما لمنظمة التحرير في المحافل الدولية لابرار الشخصية الفلسطينية والوصول الى تحقيق الاهداف في تحرير الامل والمقدسات وقيام دولة فلسطينية مستقلة على تراب فلسطين. اما العراق الذي يقف مدافعا عن البوابة الشرقية للامة العربية يستحق منا كل الدعم والموازة الى ان يتحقق السلام العادل ويفضن للعراق الشقيق حقوقه المشروعة. وما مجلس التعاون العربي الا قمر مغيبا في سماء العلاقات العربية. هذا المجلس الذي كان لجلالة الملك الحسين الدور الكبير في ابرازه الى حيز الوجود والذي جاء معبرا عن أمان الوطن العربي في الوحدة يجب أن لا

نولي جهداً في دعمه وتطوره ليحقق الغايات التي انشئ من أجلها .

معالي الرئيس

ان البيان الوزاري جاء شاملاً وجامعاً للمركبات الأساسية التي من شأنها تحقيق المزيد من التقدم والرفاهية للإنسان الأردني لأن هذا الإنسان هو محور البيان وهدفه وغايته فلنعمل سوريا من أجل تطبيق كامل وشامل لكافة بنوده ، نفيه الضمان التي تكفل حرية المواطن وأمنه واستقراره بالرغم من العقبات التي تفرضها الظروف القائمة عندنا وحولنا ، انه برنامج بناء شامل لا يتحقق الا بالمشاركة الراضية والمخلصة ، والمشاركة الشعبية الراضية في كل مراحل التنفيذ .

ان كل ما ورد في البيان هو حلم المواطن ، ولكي يصبح الحلم حقيقة قائمة نعيشها جميعاً ، نشد على يد الحكومة في طروحاتها وتساءل الله لها السداد في تحقيق الاهداف والغايات .

دولة الرئيس

بيان جيد وفي مستوى الطموحات ، يجب ان تكون الحكومة في مستواه وثقتنا مشروطة بذلك

« وقل اعملوا فيسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس
السيد فيصل بن جازي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

اتنا والحمد لله بخير وبنعمة من الله سبحانه وتعالى وإن دل هذا الخير وهذه النعمة ونعمة الاستقرار إنما يدل على سهر الراعي للرعية ، الا وهو حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم أطال الله عمره وإبقاه ، وساعده الأمين الحسن بن طلال المعظم . وحكوماته المتعاقبة وهم يعملون بلا كلل ولا ملل .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

شكراً لنبذة رئيس الوزراء وأصحاب المعالي الوزراء على التهنئة الكريمة لهذا المجلس الكريم بالتجديد بهذه الانتعاشات التي لم يجرى مثلهما في العباد القالمة بالنزاهة والحكمة والهدوء .

لقد استمعنا الى بيان الحكومة الموقر برئاسة دولة الاخ مضر باشا وزملائه الاكابر . وقد جاء هذا البيان واضح المعالم كامل متكامل من كل جوانبه لا ليس فيه ولا غموض . جرهانا واضحا بكل معانيه منسجماً مع متطلبات مجلسنا وشعبنا الكريم وقد اشتمل هذا البيان على مركبات رئيسية سبعة عشر بندا . مما كنا نطالب فيه وما يجوز في خواطرننا لاخراجها الى حيز الوجود .

فقد أولى دولة رئيس الوزراء وأصحاب المعالي الوزراء جل اهتمامهم في هذه البنود الا وهي :

- ١- التربية والتعليم
- ٢- التعليم العالي
- ٣- الثقافة والشباب
- ٤- الاوقاف والدعوة الاسلامية
- ٥- الاعلام
- ٦- المجال الصحي

ما دمنا في المجال الصحي ارجو من الحكومة الموقرة رفع مستوى المراكز الصحية العالية الى شامل الا وهي : الحسينية ، الجفر ، المريغة ، إيبيل اذرح ، المنشية ، بئر الدباغات ، الديسة لان هذه القرى بعيدة كل البعد عن محافظة معان .

٧- ما دمنا في موضوع الامن الاجتماعي فاني اطالب الحكومة بفتح المشاريع وسكة الحديد حطبة للايدي العاطلة عن العمل وتشغيل المحتاجين .

٨- ما دمنا في مجال الزراعة اطلب من الحكومة الموقرة عدم توزيع الاراضي في المنطقة الجنوبية الا لاصحابها ، القاطنين عليها بشكل دائم مع تشكيل جمعيات تعاونية ليسهل عليهم معيشتهم وعدم الهجرة منها لطلب الرزق ، مع توزيع المشاريع الجاهزة مثل :

ابو الحسن ، اوهيده ، المحمدية ، تل برما ، الوادي الابيض ، القطرانة .

٩- وفي مجال التموين ارجو من الحكومة الموقرة فتح مراكز للتموين في كل قرية من قرى محافظة الجنوب .

١٠- في مجال النقل والاتصالات ارجو من الحكومة الموقرة تسيير خط باصات من المؤسسة العامة الى محافظة الجنوب ليسهل على الطالب والعامل التنقل بدون صعوبة .

١١- ما دمنا في مجال الاشغال العامة اطلب الحكومة في فتح وتعميد طريق الجفر عتيزه الفجيج ليسهل على المزارعين الوصول الى اراضيهم والمسافة لا تتجاوز اربعة وثلاثين كم . كما ارجو تكملة طريق بيضة غلا في وادي عربه وتكملة طريق ادلاغه الرئيس الريشه مع تزليت المسكن منها ، فتح طريق زراعية الى عشائر المناجعة القاطنين جنوب ادلاغه .

وفي مجال اسكان عمل وحدات سكنية في قرية اقربين والمنشية والجفر والمريغة وابو الحسن . وبناء وحدات سكنية الى عشائر الطقاطقة في موقع الكلو (٥٠) طريق المدوره لذلك ، ورأس النقب والحميمه ودية حانوت

هكذا من الأعمال

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المتعددة يوم السبت ١٩٨٩/١٢/٣٠ ميلادية.

والرئيسه ومجمع الى عشائر المناجعة في رأس النقب الغربي وفي قرية امضيبيع وقرية اوهيده والقاسية وطاسان وسويهره ورم والديسه والغال ومنشبر والطوسه وفي مجال الطاقة نرجو من الحكومة الموقرة سرعة تنفيذ مخزون الغاز الطبيعي الى كل محافظات المملكة الاردنية الهاشمية

معالي الرئيس ، حضرات النواب

انني وبرأي المتواضع اقول امان الله هذه الحكومة على تنفيذ ما جاء في هذا البيان . ان البيان بعد ذاته جاء التزاما تقوم بموجبه الحكومة الرشيدة برئاسة دولة مضر بدران ، فاننا معها وسوف ندعمها ونعطيهما الفرصة الكاملة الواقية على الحجاز هذا البيان القيم الذي اشتمل على مطالبنا ومطالب شعبنا المخلص الامين.

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد عمت الفرحة في بيوت المساجين السياسيين وارجو ان تعم الفرحة كذلك في بيوت المحكوم عليهم ولو بنصف المدة والله أسأل ان يدرم علينا نعمته وأن يحفظ لنا راعي المسيرة جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم وصاحب السمو الملكي الامير الحسن المعظم وأن يتمتعهم بالصحة والعافية انه سميع مجيب.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس
السيد عبد السلام فريحات

سعادة الزميل عبد السلام فريحات

بسم الله الرحمن الرحيم عليه تتوكل وبه نستعين وبعد

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

انسجاما مع رغبة المواطنين الاردنيين الذين بثقتهم وصلنا الى هذا الموقع ، لننوب عنهم بحمل المسؤولية تجاه هذا الوطن والحفاظ على امنه واستقراره ، وللدفاع عن حقوقهم الاساسية في الحرية وفي العيش الكريم سواء كانوا في المدينة او القرية او الريف والبادية ، الزم نفسي وادعو اخواني الزملاء النواب للوقوف معا صفا واحدا من اجل التصدي وبكافة السبل المشروعة والمناعة ، ومن خلال القنوات الدستورية والقانونية لكل ما من شأنه ان يكدر حياتهم ويجعلهم نهبا للشغب والطمع او الاستغلال والفسخ والقمع من أي فئة او شريحة من فئات رائج هذا المجتمع مهما كان موقعها وأيا كانت الصفة التي تزاوّل نشاطها من خلالها .

وانطلاقا من ذلك والاعتماد على ضرورة تجميعه لأيد من التركيز والتأكيد على الثوابت والامور التالية :

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المتعددة يوم السبت ١٩٨٩/١٢/٣٠ ميلادية.

أولا: حرية الانسان وكرامته يجب ان تكون مصونة ، واحكام الدستور الاردني وقبلها شريعة الاسلام ، وكثيرا من الشرائع السماوية والعالمية كرمت الانسان واكدت حقه في الحرية وفي العيش الكريم خصوصا داخل ارضه وعلى تراب وطنه وفي هذا المجال امامنا الكثير من القوانين المؤقتة لا بد من اعادة النظر بها لتواكب روح العصر الذي نعيش ، والمرحلة المتقدمة التي وصلنا او نطمح ان نصل اليها .

حقيقة معالي الرئيس والزملاء الافاضل ، نحن لا نفكر ان ما قامت به الحكومة من اجراءات حتى الان فيما يتعلق باطلاق الحريات واعادة جوازات السفر وحرية العمل والتنقل والافراج عن المعتقلين السياسيين لا شك انه مبادرة ايجابية لقت منا ومن ابنا شعبنا الاستحسان ولكن ما دامت البلاد تقع تحت مظلة الاحكام العرفية رغم المناخ الديموقراطي والاستقرار الامني فالامر يبقى يشير التساؤل عما يحتاج الى حسم نهائي لا رجعة فيه.

لذلك نطلب من الحكومة ان تفي بما وعدت به في بيانها وعلى لسان رئيسها بل ان تلتزم بتحديد موعد زمني للقيام بهذا الاجراء ان لم يكن بمقدورها الاعلان عن الغائها في هذه اللحظات. مع الاعزاز الرسمي والمعلن لكافة الاجهزة التابعة لها بوقف الملاحقات لأي مواطن او التحقيق معه الا من خلال ما تصدره المحاكم النظامية من قرارات واحكام وذلك اعمالا لسيادة القانون وتطبيقا لاحكام الدستور نصا وروحا.

ثانيا: وفي المسألة الاقتصادية بشكل عام فالحديث عنها ذي شجون وله ابعاد كثيرة يستغرق منا الوقت لاتباعها درسا وبحثا ومن ثم تقديم الحلول والبدائل بعد تحديد المسؤولية عن التدهور الاقتصادي والمالي واختلال سعر الدينار بسبب التصرفات الادارية والتجاوزات القانونية التي ادت الى تلك النتائج المرة التي اکتوبنا بنارها جميعا.

ولما كان هذا الامر يحتاج بعض الوقت للدراسة والبحث وهو مطروح على اللجنة المالية للأسباب التي اسلفت . الا ان هذا لا يمنعنا من الاشارة المركزة الى مسألة غاية في الاهمية لا تحتمل التأخير او التسويف الا وهي مشكلة الاسعار وارتفاعها المتصاعد المناخي بصورة تذهل الجميع وباشكالية معقدة لا يقلها العقل ولا تتحملها حتى الجيوب المتقلبة ناهيك عن الجيوب الخالية او شبه الخالية .

والغريب في الامر ان هذا الارتفاع المتسارع يوما بعد يوم واسبوعا اثر اسبوع ليس له من تبرير اقتصادي مقنع ومعقول بل كل ما في الامر انه نوع من الطمع والشغب ، والاحتكار والاستغلال استفادات وتمتيد منه فقط حفنة قليلة في المجتمع تمت وتنمو على حساب قوت وارزاق المحرومين من ذوي الدخول المحدودة والمتدنية من ابنا شعبنا بقطاعاته العريضة المختلفة ومنهم على الاخص ابنا قواتنا المسلحة وامتنا الوطني وكوادر الموظفين ... والمتقاعدین والعمال وصغار المزارعين . والسؤال الموجه للحكومة هنا لماذا يتم هذا كله تحت سمعها وبصرها ولم تقم منذ تشكيلها وحتى الآن

رغم قصر المدة طبعاً بأي إجراء عملي أو تطبيقي لا يثق هذا الزحف المتفاقم / علماً بأنها أوردت في بيانها الوزاري بأنها ستكبح جماح الاستغلال والاحتكار بكل مظاهره وصوره .

وفي هذا المجال أو قريباً منه أيضاً ، وتأكيداً لما أشارت إليه الحكومة ضمن البرنامج الوطني الشامل للإصلاح الاقتصادي عن عزمها على ضبط النفقات الحكومية وترشيدها والحد من الاستهلاك الترفي عن طريق سلوك سياسات مالية ونقدية وأنها - أي الحكومة - عازمة على أن تبدأ - بدءاً - في تغيير سلوكيات القطاع العام في الاتفاقات والاستهلاك ، فأنني أتوقف هنا لطرح سؤال آخر على الحكومة ، وهو لماذا قصرت عزمها على تغيير سلوكيات القطاع العام ولم تقترب أو تبدي شيئاً فيما يتعلق بالقطاع الخاص ؟ ونحن نعلم والحكومة تعلم أن القطاع الخاص جماعات وأفراد ومؤسسات - ونحن منهم - قد جنح في السنوات الماضية الأخيرة ، وأصبح ميالاً إلى المغالاة في البذخ والترف ابتداءً من الابنية ذات المظهر الفاره وانتهاءً باستيراد واستهلاك السلع ذات الاسعار الخيالية وهذا كما تعلم الحكومة يستنزف موجودات البلد من العملات الأجنبية والعملة الصعبة . بالإضافة الى مردوده السيء من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية بشكل عام .

ثالثاً : نحن مع توجه الحكومة بشأن ما أوردته في بيانها حول القوات المسلحة وضرورة دعمها ورعايتها وتزويدها بالأسلحة اللازمة لها ، ولكن في الوقت نفسه نتساءل هل يكفي لدفع القوات المسلحة أن تلعب دورها في الدفاع عن الوطن وحمايته بشراء الأسلحة وتخزينها ثم العمل على تدريب كوادرها تدريباً جيداً ، أم يجب أن يرافق ذلك تعزيز الامن والطمأنينة لدى نفوس افرادها سواء من حيث المستوى المعيشي للفرد أثناء عمله ولعائلته من بعده أو من حيث الاستقرار في البقاء على رأس عمله دون أن يفاجأ بوجود اسمه في قائمة الترميم أو الاحالة وهو ما زال في ريعان شبابه وعز عطائه ودون أن يعرف لماذا وكيف وقع عليه الاختيار خاصة مع بقاء أقران له ليسوا أكثر منه قدرة أو معرفة ... الا يتطلب هذا الامر مراجعة جادة وانتهاج سياسة واضحة مقننة خاصة وإن اعياء المرحلة الجديدة والسير قدما نحو مزيد من الاستقرار والتطور في المجالات المختلفة تتطلب التفاعل بين كافة الفئات من أبناء شعبنا كما تتطلب التعارف والتشاور بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على كافة الصعد خدمة لوطننا وشعبنا وقضايا أمنا .

ومن خلال هذا التوجه الصادق مع الذات والامين على مصلحة الوطن والمواطن ، ومن أجل ترسيخ البناء وروح الولاء والالتزام للأرض والنظام والامانة في هذا البلد اشير الى مسألة أخرى جديرة لم يأت البيان الوزاري للحكومة على ذكرها أو التعرض لها ، وهي مسألة التطبيقات والاساليب المتعلقة بتجديد التعليم ، إذ أن كثيراً من دول العالم وخاصة في مثل وضعنا أصبحت تلجأ الى الاستفادة من طاقات هذه الخدمة الوطنية - وهم في أغلبهم شباب جامعيين أو خريجي كليات هندسة ومهندسين ومعلمين - وذلك عن طريق توجيههم للقيام بأعمال مدنية سواء في مجال

الخدمات أو في مجال التنمية كأن يتولوا العمل في المشاريع الصناعية والزراعية أو غيرها من الاعمال التي تتناسب وقدراتهم واختصاصاتهم ، وذلك بعد أن يمضوا مدة تدريب عسكري قصيرة ومعقولة تفي بالغرض . هذا مع علمنا ان الجهات المسؤولة قد بدأت بعض الخطوات على هذا الطريق ولكنها لم تأخذ صبغة التعميم والبرمجة الجادة بصورة جلية .

رابعاً : أما في مجال الادارة العامة والعمل وتكافؤ الفرص فقد أوردت الحكومة في بيانها أنها بتدبير وضع برنامج متكامل للتطوير الإداري وإعادة هيكلة أجهزة الحكومة ، وأنها ستعمل على معالجة ظاهرة البطالة وجيوب الفقر كما ستعمل على تحقيق الفرص المتكافئة بين فئات المجتمع ومختلف أقاليم المملكة وذلك على قاعدة من العدل والتوازن .. والحكومة كسلطة تنفيذية يحمل كلامها عادة محمل الجدي ولا يقبل فيها مجرد الطرح لشعارات لا تلغز بتطبيقها ... وهنا لا بد من التأكيد على جملة من الحقائق والمسائل الهامة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ، وهي ان شعبنا لم يعد يقتنع بالشعارات والوعود مهما تكن براقية بل أصبح يؤمن فقط بالعمل الذي يطبق على الواقع فعلاً لا قولاً . وهو الآن ينتظر ويراقب بعين مفتوحة وأذان صاغية ، ونحن نوابه ومثله سنبقى كما وعدنا عيوننا الساهرة على الدوام تقرب المسيرة ونتأكد بأن الامور والوعود تسير جميعاً وتصب في الانجاز السليم والصحيح .

ومن جانب آخر نقول لقد مرت على بلدنا عهود سابقة شهدنا فيها أخطاء قاتلة من التسبب الإداري المقصود ، حيث كان يوضع خلالها الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب بل كنا نرى وظائف معينة تفصل تفصيلاً لاشخاص بلذواتهم وأحياناً نرى قوانين تصدر وتسن خدمة لشخص أو جهة ، أو ضداً لشخص أو جهة .

لم يكن هناك مطلقاً مكان لتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة في العمل أو في الوظائف أو البعثات أو في توزيع الخدمات بين المناطق المختلفة من المملكة ولو أخذنا مثلاً من الامثلة الصارخة على ذلك لوجدنا ان بلدة واحدة تحقق لها ولابناتها من المكاسب بمقدار ما تحقق للراء ، بكامله أو يزيد .

ان تلك الأخطاء وغيرها من الأخطاء والجرائم التي ارتكبت في غياب الرقابة الدستورية وتغيب المراقبة الشعبية هي التي أدت في النتيجة الى الفساد المالي والتدهور الاقتصادي وكادت ان تقوض الامن في طول البلاد وعرضها . وهي التي قتلت في نفوس أجيالنا روح الصدق وحب الانتماء . وكادت اثار ذلك كله ان تقود الى تفتت الوحدة الوطنية التي كنا وما زلنا نتفتن بها ونسعى حثيثاً الى تحقيقها في صفوف شعبنا وأجيالنا .

لذلك فإننا نرثو وشعبنا ينتظر إعادة تصويب الاوضاع من جديد ... بنهج يحقق التطوع الى ترسيخ مبادئ الحق والعدل ويتناسب طردياً مع اهداف المرحلة الجديدة . أما اذا لم نقدم على تغيير موقفنا ومواقفنا وبقينا على حالنا من الضعف والوهن والتدهور فمامل الزمن كما ارى ليس في صالح أي

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى للجمعية يوم السبت ١٩٨٩/١٢/٣٠ ميلادية.

منا بعيدا كان ذلك أم قريبا . ويكفينا موعظه في هذا قوله عز من قائل
« ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »

معالي الرئيس - حضرات الزملاء

من مجمل تلك الثوابت والمنطلقات ومن خلال المرتكزات التي اشار ويشير اليها بعض الزملاء في كلماتهم ارى : انه يترتب علينا بنا موقفنا سلبا ام ايجابا تجاه اي حكومة تأتي او تذهب ومنها هذه الحكومة . ومن جهة اخرى فانه بقدر حرصنا على انجاح التجربة الديمقراطية في بلدنا وترسيخها في وجدان شعبنا فانه وينفس الحجم والمقدار يترتب علينا ايضا ان نحافظ على وجودنا في برج المراقبة الدائمة لمسيرة بلدنا ومستقبل ايماننا وعندما ندرك الخطأ او الخلل او نرى الفساد والتسيب نتخذ بشأنه الموقف الحازم المناسب والذي لا تأخذنا فيه لومة لائم ونحن قادرون على ذلك باذن الله وعونه اولا وبوحدة رأينا في ظل طاعته ثانيا ومن ثم بارادة شعبنا التي لا ولن تقهر انشاء الله ابدا . وان غدا لناظره قريب . والسلام عليكم ورحمته وبركاته

معالي رئيس المجلس السيد نايف الحديدي
سعادة الزميل نايف الحديدي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ونطلب اليه ونعوذ بالله من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا ، من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له . واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ، واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى اله واصحابه ومن تبعهم باحسان مدى الازمان . ارسله الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله داعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته : المملكة الاردنية الهاشمية وهي تشرع نوافذها كلها للحرية والشورى والحياة الامثل تفرض التزام على كل انسان منذ البداية ان يقبل التحدي الذي تفرضه المرحلة الجديدة بكل ما تقتضيه من وعي وعلم وعمل لتصبح صورته نموذجا متميزا قدرة و ارادة ودعوة الى مكارم الاخلاق ومحاسنها وتنبها عن مساوي الاخلاق وارذلها . ورقة وعزة للشعب ووجهة للامة ، اما انا كممثل لهذا الشعب الابي اسأل الله ان يمنحني القدرة على النهوض بحمل الامة لأن اكمل المؤمنين ايماننا وبقينا احسنهم اعمالا واخلاقا واصدقهم اقوالا واحسانهم الى كل خير . وابعدهم من كل رذيلة . وهذه الدعوة لن تتم الا اذا عملنا بها نحن الغائبين على هذه الامة . عندها يحق لنا ان نسمي في تكميل غيرنا بالدعوة الى سبيل ربنا وامتنا بالحكمة

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى للجمعية يوم السبت ١٩٨٩/١٢/٣٠ ميلادية.

والوعظه الحسنه والمجادلة بالتي هي احسن وعلى القادر بيذنه ويده او ماله او جاهه وقوله اعظم مما على من ليست له تلك القدره . (فاتقوا الله ما استطعتم بسم الله الرحمن الرحيم
« يا ايها الذين امنوا اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لقد واتقوا الله ان الله خبير بما تعملون ولا تكونوا كالذين نسوا الله فانساهم انفسهم اولئك هم الفاسقون » صدق الله العظيم .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء النواب المحترمين

نعم هذا الشعب الذي عبر بوعيه عن قدرة قائقه على مواجهة الاخطار وخط يسيرته نهجا لوحدة وطنية راسخة جعلته قادرا على الاضطلاع بالمسؤوليات التاريخية التي رضي بحملها وقاما لانتماه القومي ورسالة امته العربية والاسلاميه ايمانا منه بانها ضرورة نابعة من طبيعة حياته البشريه الاجتماعيه . ان اسنى واقدس اعمالنا في المحافظة على الوحدة الوطنية الداخلية وتشييلها وترسيخها والبراعة التامة مما يتناهي ذلك عقلا وقولا وعلا اذ لا بد من تطابق العلم والاعتقاد والقول والعمل لانها متلازمة . الوحدة التي نتمناها نحن الاردنيون وحدة داخلية قوية مترقعة عن كل الشوائب لا للريا ولا للسمعة ولا للمركز ولا للدنيا بل لوحدة طبيعته تشد من ازونا وتقوي وترفع معنويات اخواننا المجاهدين في فلسطين وحدة لا تسلك الطرق الباطلة من مفسدات العقول والادبان . والاردن ايها الاخوة الافاضل نادى بالوحدة الشاملة وعمل من اجلها منذ قامت الثورة العربية الكبرى وعليها واجب ان تنعم هذه الرسالة المقدسة لا تضطر ولا تضعف ويجتهد في تنمية الاخلاص لها في قلوبنا وتقويتها لانها تفجير من طاقاتنا ونهاية لضعفنا وتشردنا وحفظا لامتنا وسلامة موارد وغيرات امتنا . الاردن قوة وعزة ومنعة ونضال للامة العربية قاطبة والاردن شعب لا يهاب المنايا قط مسيرته القومية المتجتهه الراسخه بعزيمة ابنائه ستسير بقلب منشرح ونفس مطمئنة وشرف عالي .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء النواب المحترمين

دماء الشهداء و الابرار التي تراق على ثرى فلسطين مهد الرسالات يوما مدعاة للالم والحزن وعامل قوي لتقويض الامن والاستقرار في المنطقة ، ان الوقوف مع المجاهدين في فلسطين ومع منظمة التحرير المثلثة الشرعيه والوحيدة للشعب العربي الفلسطيني في نضالها العادل ضد الاحتلال ومقاومتها المجيدة للاضطهاد والعنف الاسرائيلي شيء مقدس يجب ان يترجم الى حقائق واضحة ودعم متواصل متلاحم مع عدم الاغترار بالكثرة وعدم الزهد في القلة ، لان ذلك شيء ضروري وديمومة المدد في وقته ومكانه وزمانه ضروري وعامل فصيل في تغيير اتجاه الحركة التي ندعو الله سبحانه وتعالى ان يهديها بروح من عنده . وان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم . ان التوصل الى سلام عادل ودائم بين القطرين الجارين المسلمين العراق وابران يفرحنا ويبهجننا ويطلع اماننا اناقا للتعاون واصلاح ذات البين التزاما بالشرعة السمحة واحتراما للمواثيق الدولييه .

هكذا من الأصول

بسم الله الرحمن الرحيم « يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم » صدق الله العظيم

والصلح خير ، إننا مع وحدة لبنان وتأمين سيادته واستقلاله ووحدة اراضيه الى ان يأخذ موقعه الطبيعي بين صفوف امته العربية ومع كل الجهد الحثيث التي تسعى لتحقيق هذا الهدف ، ونحن مع مجلس التعاون العربي وتدعيمه بما يعزز مكانة امتنا ويعلي شأنها ويسرع في نموها وازدهارها نترجم الاقوال بالافعال ونأمل ان يكون لنا الدور الفاعل في كل ما بدفعه الى السمو والرفعة وذلك عن طريق لجنة خاصة تكون مسؤولياتها محصورة في المجالس التعاونية الانتصافية العربية والاجنبية

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين

نؤيد بقوة وبحرارة تقوية العلاقات الثنائية مع كافة الدول العربية الشقيقة وتعزيز روابط المحبة والالفة والانسجام انطلاقاً من روابط الاخوة التي تجمعنا معها ووفاء لالتزاماتنا بميثاق الجامعة العربية . وعلينا ان نبين بوضوح تام لاشقائنا اننا امة واحدة لا حدود ولا معوقات بيننا هدفنا من ذلك تطوير العلاقات القائمة على اساس الاحترام والمصلحة المتبادلة . ان الانفتاح والاتصال والتفاعل مع دول العالم والمنظمات وتحت اواصر الاخوة مع الدول الاسلامية وحركة عدم الانحياز وبناء جسور التعاون والصداقة مع دول العالم على اساس الاحترام والمصلحة المتبادلة التي تخدم بكل تأكيد وتنسجم مع المواقف العربية الجماعية.

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء النواب المحترمين

ان الازمة الاقتصادية العصبية الفاسية التي تمكنا من اجتيازها بفضل من الله العلي القدير ويتصميم قيادتنا الملهمة ووعي شعبنا الاردني الاصيل انحسرت ولكن آثارها المؤلمة المحزنة لا تزال باقية بعد ان انخفض سعر صرف الدينار الاردني ونتيجة لذلك توقفت المصانع عن العمل والمشاريع قلت والاعمال انعدمت وتفشت البطالة واسعار السلع الاستهلاكية ارتفعت والرقابة تدنت وبناء عليه فاننا نطالب بحرارة استعداداً دون تحفظ للتجاوب التام مع ثواب الامة لتوفير المعلومات والحقائق وتحديد المسؤولية بوضوح تام غير قابل للهمز واللمز والاشاعات كما ونطالب بارسال وفد الى جميع الدول العربية بما في ذلك ليبيا لدفع مديونتها التي التزمت بها وقطعت على نفسها عهداً بوفائه لانه حق لنا من الواجب عدم التفریط به ، ان توفير اموال الفدائية على تعددها وتنوعها وكبح جماح الاستغلال والاحتكار مطلب اساسي لكل انسان في هذا الوطن العزيز. الجوع كثر واقه ، وعلى كل قادر ان يقدم لدرى هذا الخطر ولذلك يجب ان تتضافر جميع الجهود لاستقطاب الجمعيات والمنظمات العالمية والدول الصديقة للمساهمة في مد يد العون وتقديم ما يمكن تقديمه الى ان تمر الازمة بفضل تعاون الجميع والاسراع في ايجاد عمل لكل عاطل وذلك تكون دفعتنا هائلة الفاقة والعز ووفرنا فرص العمل لكل قادر .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء النواب المحترمين

ان تنظيم النقل البري والجوي والبحري وتطويره تعزيز لقدراتنا المالية. هذا وان رفع الحملات ورفع اجور النقل للخارج والسماح لاصحاب السيارات الاردنيين التي تحمل سياراتهم ارقاماً كويتية بالتريخيص يعني عودة الاستثمارات الهائلة من الخارج الى هذا البلد ، وتشجيعاً خاصاً لاصحاب المبادرات الفردية . ان توسيع قاعدة التعليم في مدارسنا وتقوية والتعليم العالي في الكليات والجامعات لاثابة الفرصة امام الشباب الاردني لمواصلة تعليمهم داخل بلدهم وتعزيز هذه القاعدة بمعلمين واساتذة من ذوي الكفاءات العالية المعزة بالرواتب السخية والمكافآت والعلاوات الاختصاصية وتسهيل الامور الحياتية لهم عامل هام للتقدم والتطوير في مجال البحوث العلمية .

ان دعم الاتحادات النسائية ومساندة المرأة في اخذ دورها كشريك كامل للرجل في بناء هذا الوطن واثابة الفرص امامها للعمل في المجالات التي تتفق علمها ودورها في المجتمع واعطائها الحق الكامل في تربية ابنائها ومساعدتها على حمل هذه الرسالة المقدسة نسعى لتحقيقه من خلال تعاونكم .

وفي المجال الصحي والاجتماعي اطلب بتوسيع الخدمات الصحية والعلاجية المجانية وبناء المستشفيات وتوسيع وتعزيز توجه صندوق المعونة الوطنية الى مد يد المساعدة الى ابناء جنوب عمان بعد وفد هذا الصندوق الفاعل بكل ما يلزمه . كما واطالب ببناء ملاعب رياضية لاهنا المنطقة وبناء قاعات للاجتماعات في مختلف المدن وتعميد الطرق والطرق الزراعية وتطويرها وتوزيعها وايصال الكهرباء وموسسة النقل الى القرى التي لم تصلها بعد ، ان اعادة البلديات والمجالس القروية المحيطة بعمان الى عهدنا السابق طلب شعبي وعادل اتوجه اليكم ايها الزملاء بدعم هذا المطلب العادل الذي سيعود بالنفع العميم على عموم السكان ويدخل الفرح والسرور الى قلوبهم كما واتني اطلب باحداث محافظة جديدة الى جنوب عمان حتى تقدم الخدمات المطلوبة لان ارتباطنا مع مدينة كبيرة كعمان هضم لحقوقنا في التعليم والتوظيف والتطوير في المناطق الشرقية والجنوبية والبادية . ان توزيع اراضي واجهات العشائرية وتقويضها لهم والسماح بحفر الابار الارتوازية وزراعة الاعلاف ودعم ثروتهم الحيوانية مجاناً بالغذاء والدواء في سنين القحط التي يمرون بها امر هام جداً له جدوى هائلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

ان البيان الوزاري الذي تقدمت به الحكومة لا يعالج اوضاع القضاء المادية والمعنوية نريد مزيداً من الانتباه التام المهني على اسس علمية مجرية الى هذا المرفق الهام الذي يحتاج الى تنظيم وتطوير وتحديث للساليب المتبعة حتى يصل المواطن الى حقه بقناعة تامة وبسرعة وباقل التكاليف .

على الرغم من التوجه الحقيقي للديمقراطية وما يتبع ذلك من حرية للرأي والصحافة وعدم فرض اية قيود عليها الا اننا لا نزال نلمح ممارسات تمنع الى هذا التوجه .

ان اسعار الصحف والمجلات مرتفعة جداً لا يمكن للافراد المادين ان يشتروها لذلك فتخفيض اسعارها واسعار الاعلان من المطالب الاساسية للعامة وخاصة للشخص الذين لا يملكون وسائل اعلامية اخرى .

هكذا من الأشغال

معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين :

لقد تمت بزيارة مخيم الطالبية اللاجئين وقد وجدت ان الطرق والشؤون الصحية والمجاري والمدارس ونادي المخيم يحتاج الى عناية فائقة ودراسة جلية تؤمن العيش الكريم الى اخواننا اللاجئين هذا ومع الاسف الشديد ان الهواتف الالية تصل كل المنطقة ما عدا هذا المخيم فانها لم تصل الى شعبة البريد كما ان السلطات المسؤولة تمنع منعا باتا السكان من التوسع في البناء وبناء اودار فوق بيوتهم وهذا يسبب لهم مشاكل اجتماعية ويضطربهم الى الهجرة احيانا .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين .

افرح عن جميع السجناء السياسيين لكن السجناء السياسيين المحكومين لم يفرج عنهم بعد فتوجه من هذا المجلس الى جلالة الملك المعظم بالعفو عنهم حتى يأخذوا دورهم في خدمة هذا البلد ورفقته وتقدمه وفوه واژهاده حتى تتم فرحة الشعب بهذه الحياة الديمقراطية التي وضعت كل فرد منا امام مسؤولياته الجسام في الحفاظ على الامن والاستقرار والطمانينة في بلدنا العزيز.

وفي المجال المالي فضبط النفقات الحكومية وترشيدها وتشجيع الاستثمار وزيادة اليرادات وتوزيع العبء الفشروي وزيادة الاعفاءات الضريبية الذي الدخل المحدود والغاء جميع الفوائد المستحقة على الضرائب المتأخرة وتخفيض تلك الاعفاءات عن ذوي الدخل المرتفع وهيكلة النظام الضريبي واستيفاء الرسوم العادلة وتخفيضها على الفقراء وذوي الدخل المتدني واستمرار دعم المواد الغذائية واعادة النظر في اوضاع المؤسسات الحكومية المستقلة والسياسة النقدية وميزان المدفوعات وفق ما جاء في بيان الحكومة مطابقا لتطلعاتنا وما دمت اتكلم عن التواحي المالية ولكن للعدالة فان من الانصاف ان اطالب برفع اليد عن اموال الصرافين التي اغلقت محلاتهم بموجب قرار الامن الاقتصادي والحاكم العسكري رقم ٨٩/٩ وذلك تمسبا مع التوجيهات الخيرة المتاحة للجميع. وتلاديا للخسائر التي يواجهونها وبذلك تولد فرص عمل لابناء هذا البلد وتقتضي قضاء تاما على الاسواق السوداء المنتشرة .

واما ما يتعلق بالاخوة المواطنين المتقاعدين من القطاع العسكري والمدني ومؤسساتهم فان العدالة تفرض علينا ان نقف معهم ونصنفهم ونساعدهم للعيش بكرامة ونرعى مؤسساتهم ونطوّرهم تحت اشراف علمي مدروس نستفيد من قدراتهم وطاقاتهم المبنية على العلم والعمل .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء النواب المحترمين

تعتبر ونعتز بالدور الذي تقوم به القوات المسلحة والامن العام والدفاع المدني في الدفاع عن الوطن وحمايته وسرف لحرص على دهنها وتجهيز رواتب الرادها وتزويدها بأحدث الاسلحة والمعدات المتطورة حتى تظل قادرة على القيام بواجبها المقدس كما ولعلنا النظر الى ان القوات المسلحة تنتظر منها ان تساهم وتدعم جميع

الشارع في الاليات لتطوير هذا البلد على القيام بواجبها المقدس .

السيد الرئيس بيان جيد آمل ان تكون الحكومة في مستوى وثقتنا ومشروطة بالتصويب .

بسم الله الرحمن الرحيم « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد ان هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب » . صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس

سعادة الزميل الدكتور، انا اذا يستصوب لنا المجلس نؤجل للقيام الى الصلاة في (الواحدة) حتى نلحق الصلاتين . ويلحق الاخوان الصلاتين . حتى لا تقطع الجلسة طويلا . اذ وجدت (واحدة ونصف) فنعطي اجازة كافية للاخوان جميعهم اذا استصوبتم ذلك ، شكرا .

سعادة الزميل الدكتور عوني البشير

معالي رئيس المجلس

السيد عوني البشير

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء .

اود ان اتطرق الى بضع نقاط تتناول الصحة والاقتصاد والديمقراطية .

في المجال الصحي :

اريد ان ابين ان التوجهات الصحية في الدول المتقدمة تركز على رفع الكفاءة العلاجية، وتخفيض نفقاتها عن طريق التكامل الوثيق بين الرعاية الصحية الاولى المتمثلة بأطباء الاسرة في المراكز الصحية ، وبين الرعاية العلاجية الثانوية المتمثلة بالمستشفيات فالحالات المرضية التي لا تحتاج الى علاج متخصص في المستشفيات يمكن متابعتها من خلال المراكز الصحية على مستوى الاحياء والقرى .

ان المعلومات الاحصائية تقول ان ١٪ فقط من المرضى في اي مجتمع هم بحاجة للعلاج داخل المستشفيات، و ٣٥٪ بحاجة لمراجعة المراكز الصحية والباقي ليسوا بحاجة لرعاية طبية مهنية لشكراهم . كما ان كلفة رعاية المريض للمركز الصحي ولمدة عام تساوي ١٧٪ من كلفة مراجعته للمستشفى لزيارة واحدة . ولكننا في الاردن نجد ان هذه المعادلة تتم بشكل معكوس وذلك لاننا قطعنا شوطا اكثر تقدما في مجال المستشفيات عما قطعناه في مجال الرعاية الصحية الاولى تجهيزا وكوادر . اننا بحاجة لدراسة متخصصة تتناول تقديم اكثر الخدمات كفاة بأقل كلفة ممكنة من خلال التكامل بين الرعاية الصحية الاولى والمؤسسة العلاجية واؤكد على اهمية هاتين المؤسستين لكي يؤدي كل دوره وحتى تصل لكفاءة المطلوبة في هذا المجال . يجب التركيز على تطعيم المراكز الصحية عن طريق تدريب الكوادر بالشكل المطلوب .

هكذا من الاشغال

ان التكامل بين هاتين المؤسستين سيسهم في بلورة امكانية تطبيق التأمين الصحي الشامل لكافة افراد المجتمع بأقل كلفة ممكنة مع العلم ان مجموع المؤمنين صحيا من موظفين وعسكريين وشركات ومعوذين وعائلاتهم قد قارب على المليونين حتى الان . وبالنهاية نحن بحاجة الى قرار سياسي يهدف الى تحقيق شعار منظمة الصحة العالمية عام ٧٨ الصحة للجميع عام ٢٠٠٠ .

اما على الصعيد الاقتصادي

ففي المجال الزراعي انني اؤكد على ما ورد في البيان الوزاري بتشجيع انتاج المحاصيل المحلية التي يتمتع الاردن بميزة نسبية في انتاجها وهي الفواكه والخضار حيث انها تعود بمردود مجزي للفلاح ومردود جيد للدخل القومي ... اذ انها سلعة مطلوبة في الاسواق المستوردة بسبب مواصفات الجودة وانتاجها الشتوي المبكر اما الفترة الخاصة بالتركيز على السلع الاستراتيجية من القمح والاعلاف واللحوم الحمراء فانها قد لا تتناسب مع المرحلة الحالية . حيث ان الدراسات بما يخص المساحة القابلة للزراعة ووجودنا خارج خط القمح ذا الانتاجية العالية تشير اننا لا نستطيع الوصول للاكتفاء الذاتي من هذه السلع . كما انها بحاجة لدعم مالي حكومي للمزارعين ، وهذا ما لا يتوافق ايضا مع القدرات الاقتصادية للحكومة . انني اود التأكيد على بعض النقاط :

- اولا : القطاع الزراعي جزء اساسي وهام في اقتصادنا الوطني .
- ثانيا : تثبيت المزارع في ارضه " يكون الا من خلال عائد مجزي .
- ثالثا : حل المشكلة التسويقية لا يكون بايجاد الانماط الزراعية التي تحدد الانتاج إنما باطلاق الانتاج ودعم السياسة التصديرية .
- رابعا : التركيز على التصنيع الزراعي وروطه بالانتاج واحسن مثل لذلك صناعة رب البندورة حيث يتوفر حولنا سوق عربي وعالمي واسع في كل من العراق والتي هي بحاجة الى (٧٠ الف طن سنويا) ومصر وهي بحاجة الى (٢٣ الف طن سنويا) وهذا يدعم الدخل القومي ويسهم في حل مشكلة التسويق .

خامسا : صادراتنا من الخضار والفواكه الطازجة كانت في تراجع مستمر بدءا من العام ٨٤ باستثناء عام ٨٩ حسب احصائيات مؤسسة التسويق الزراعي وهذه الصادرات تصدر في معظمها لسوق الخليج مع افعال شبه تام للسوق الاوروبي . اذ ان صادراتنا في العام الماضي من الخضار والفواكه الطازجة لسوق الخليج بلغت (١٦٥٣٣٤٦) طن بينما للسوق الاوروبي (٤٤٠١) طنا اي بنسبة تقل عن (١/١) .

سادسا : دعم السياسة التصديرية ولاقصم بالدعم المادي والمنا التوجه وتقديم التسهيلات والتغلب على المعوقات الروتينية من استصدار الشهادات الزراعية والصحية ويجاد الموظفين المناوبين وحل مشكلة النقل المجري وعدم تأخير الشحنات حتى لا يؤدي لتلف المحصول ويجاد حل لمشكلة تغيير

شاحنات النقل على حدود بعض الدول الشقيقة . والتوجه لاجاد سوق حقيقي في أوروبا لمنتجاتنا . ويبقى الاهم وهو التعاون والاعتماد على القطاع الخاص في نشاطات التصدير . بما يخص القروض الزراعية يجب دراسة اعادة جدولة الديون واسقاط الفوائد واعفاء المد . ثبات الزراعية لصغار المزارعين .

وفي مجال الشركات :

اود ان اؤكد على سياسة الحكومة لدعم مشاريع القطاع الخاص محدودة الحجم لأنها يجعلها تفرغ الاقتصاد الوطني عن طريق تهينة فرص العمل ووجود فرص مجاز تتضمن لها الاستمرارية . كما ان فرص الفشل ضئيلة ولا تؤثر على مجمل النجاح العام بسبب رأسمالها المحدود ، اما بالنسبة للشركات المساهمة العامة فهي الفيلق المتميز في ساحة الصراع الاقتصادي وللا يجب ان يتوفر لها ولاموالها كل الحماية القانونية فانه من الضروري ايجاد قانون لصيانة اموال الشركات المساهمة العامة اسوة بقانون صيانة اموال الدولة بحمايتها من الاعتداء . والاستهتار والتسرب فهي اموال عامة الشعب ويجب اعادة بناء ثقة المواطن والمستثمر في مؤسساتنا الاقتصادية .

وبما يختص بالعامل البشري والبطالة فان البيان الوزاري لم يتطرق لبرنامج عملي بحل مشكلة البطالة للهن بمستوياتها المختلفة .

وفي مجال الديمقراطية

وانطلاقا من نص البيان الوزاري تحت باب اطلاق الحريات العامة وحقوق المواطن في تكوين الجمعيات والتنظيمات اطالب الحكومة السماح بإقامة تنظيم نقابي للمعلمين اسوة بالقطاعات الاخرى . وفي نهاية هذه الكلمة لا بد ان اؤكد ان نزاهة الانتخابات والتوجه الديمقراطي الذي حققه الاردن هو فخر لكل عربي لما حقق من ردود فعل على الصعيد العالمي . الا ان هذا الانجاز هو ارلى الخطوات السليمة لانضاج تجربة الديمقراطية والتي لا يمكن ان تقوم بدورها الا بوجود الاحزاب حيث ان الانجازات الديمقراطية لا يمكن ان تأخذ بعدها الواقعي والفعال الا بوجود الاحزاب ولناخذ مثلا ما نحن بصدد اليوم . فان ابناء الرأي بالثقة يجب ان يستند الى المفاضلة بين البدائل فكريا وبرامج قابلة للقياس وقدرات تقدم على تنفيذها ولا يزدي هذا الدور بكفاءة الا بوجود التعددية الحزبية .

انه يتوجب علينا جميعا حكومة ونوابا ومواطنين ان نحافظ على مكتسباتنا الديمقراطية ونسعى للحفاظ عليها وانضاجها .

انني اتطلع للحكومة ان تؤدي دورها التنفيذي الذي طرحته من خلال بيانها الوزاري الطموح وانهي كلمتي بقول الله تعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم
« وان ليس للاتمان الا ما سعى وان سعيه سوف يرى » صدق الله العظيم
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلد من الشرح

معالي رئيس المجلس
السيد محمد العلاونه

اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
ان عزة امتنا ومنعة بلدنا الاردن هدفان ساميان نتطلع جميعا لبلوغهما على اساس العقيدة الصلبة ومن خلال شريعتنا السمحة .

نحن امة الوسط ودينها العدل ، باقية امد الدهر ، ولن تزول منها بلفت كيوتها ، وكبرت هفوتها ، وعظم كيد عدوها . كيف لا والله تعالى يقول « ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها » صدق الله العظيم .

وليس هذا لتقليل من حجم التحديات التي تواجهنا ، لكننا كلما وقفنا مع انفسنا وقفة صادقة نجمل كل منا الحارس الامين والعامل المخلص والمرب المدقق ، كلما حققنا خطوات ايجابية لتطوير هذه الكيوة وتكثفنا من حرسها ، فلا تعدوا عندئذ عن سحابة صيف عابرة .

ومن الراضع ان عدم الخوف من الله تعالى قد أدى الى استهانة كثير ممن أشغلوا مراكز الخدمة العامة بقدرات هذا الشعب ، وهنا تظهر أهمية التقوى حتى تقوى المراقبة الذاتية في الفرد والدولة والمجتمع لتحقيق العدالة في كل أمر .

والحمد لله ان اتفق موقف الحكومة مع موقف مجلس النواب في التوجه نحو المساواة لمعاقبة المسيء . مهما كان موقعه وموقفه حتى لا تكرر المأساة وحتى تبقى مسيرة هذا البلد قدوة تحتذى .

وقيما عدا ذلك فان الحكمة والحكمة تقضيان باسداد الستار على المرحلة السابقة وتجاوز الملفات الشخصية على ان تكون تلك المرحلة مدرسة نستفيد جميعا من دروسها وعبرها التي مرت بها بما يحقق مصلحة هذا البلد وامتته .

ولعل المعهد الجديد الذي نقف على عتباته ارضاء العطاء بحول الله وقوته وتوفيقه .

معالي الرئيس ، ايها الاخوة الزملاء .

ان مجتمع الذي تسعى لبلوغه يحتاج اول ما يحتاج الى الشخصية المزمة التقيية ، وكلما تركزت مفاهيم الاسلام في النفوس كلما أصبح الانسان من خلالها مخلصا في عمله قادرا على العطاء ، في كل موقع محققا قيمة العمل بدائع ايمانه ، يستبهره امر الله تعالى ونهجه ، غايته مرضاة الله تبارك وتعالى .

وهذا يحتاج الى منهج تربوي وعلمي مكثف ابتداء من الاسرة الى المدرسة الى الجامعة ، فضلا عن دور الاعلام الموجه بجميع وسائله لتحقيق هذه الغاية .
وبهذه المناسبة لا بد من الاشارة الى انشاء كليات شريعة في شمال الاردن وفي جنوبه .

اما الاقتصاد :
ان الاقتصاد العالمي يعتمد النظام الربوي في التعامل المالي ، وقد أصبح العالم ضحية لحقنة من الدول الفنية وهي المستفيدة جشعاً من هذا النظام فنهبت ثرواته وحطمت بنيته الاقتصادية ودمرت قواعده المالية ، وهو نظام أجمع العالم المتضرر به على فساده وضرورة تغييره بنظام مالي جديد لتحقيق العدالة للجميع .
ونحن مجتمع متدين بطبيعته تنفر من كل ما يتعارض مع مبادئنا علمياً بأن الاقتصاد الاسلامي يحقق الكفاية ومتساوي الفرص ويحافظ في الوقت نفسه على الملكية الفردية التي يعين القوى من خلالها الضعيف وقد جعل في ماله حق معلوم للسائل والمحروم .

ان التعامل التجاري على اساس المراجعة يحقق البركة والخير كونه يهدف الى مرضاة الله تعالى .
ان حق الفقير على الغني قائم من خلال الزكاة المفروضة وأن تشريعاً يحتم تحقيق هذا الهدف أصبح من الامور الملحة والمستعجلة خاصة في مثل هذا الوضع الذي نعاني لا سيما ان هناك جيوب للمفر في مجتمعنا لا بد من القضاء عليها .

وعلى مؤسساتنا المالية الاهلية منها والحكومية ، خاصة مؤسسة الاسكان ومؤسسة الاقراض الزراعي وبنك الائماء الصناعي والصناديق المالية الاخرى كل هذه المراكز يمكنها اعتماد التجارة الحلال بدل القروض النقدية الربوية والتي واثق من اقبال كثير من اصحاب الخبرات على التعامل معها الامر الذي يؤدي الى امتصاص البطالة من جهة وزيادة الانتاج الصناعي والزراعي من جهة اخرى .

وهناك أمر لا بد من الاشارة اليه وهو تحقيق العدالة في المساواة بين محافظات المملكة فيما يتعلق بالمشايخ الصناعية والشركات الانتاجية التي لا بد ان يكون تواجدها لتحقيق تشغيل الايدي العاملة في المحافظات التي تتواجد فيها كثافة سكانية . وكذلك اعطاء قسط أكبر من الكفاية لجميع بلديات المملكة وخاصة التي تعاني من تخلف وعجز كبيرين ولا تستطيع بقدراتها اللاتية تحقيق الكفاية او المناسب منها .

ايها في مجال الزراعة :

يمكننا انتاج كمياتنا من الحبوب والفرقة الحيوانية وذلك يغطي من جهة اتفاق العملة الصعبة التي لا بد توفير لبس المديونية ، من جهة اخرى فانها تقتص جزء من البطالة التي تجزم على صدور العاملين لهذا البلد وهناك :

اولاً : الحوافز المادية المجزية للمزارعين بناء على جودة الانتاج وكميته .
ثانياً : استغلال املاك الدولة من الاراضي القابلة للزراعة على اساس "من احيا ارضا موتاً فهي له" او اعطاء من يحي الارض جزء منها .

ثالثا : تقنين النمط الزراعي على أساس اعطاء سعر مغري للمنتجات التي تقضي الحاجة لانتاجها .
رابعا : اعادة النظر في توزيع الوحدات الزراعية المروية في شمال الاردن وجنوبه حيث تعطي الوحدات القادرون على ادارتها فنيا واداريا .
ثم تصحيح الاوضاع التي ادت الى حرمان بعض اصحاب الاراضي التي اصبحت جزء من الوحدات الزراعية وتقويضها وحدات زراعية لهم .

اما في السياسة الخارجية :
فان فلسطين كلها ارض الاسلام ومحرمها واجب مقدس ان عاجلا او آجلا والانتفاضة المباركة خطوة على الطريق .

ان كل جهد يبذل الى توحيد الامة وجمع صلوحتها مترابطة قوية هو جهد مبارك يستحق التأييد والمباركة .
واما علاقتنا مع الدول الاخرى فلا بد ان نقيم على اساس المصلحة الوطنية دون تفريط بالحقوق الاساسية للامة .

الهي عميت عين لم تراك عليها وقيها ، وغرت صفقة عبدا لم تجعل لها من حيك نصيبا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس
السيد ذوقان الهنداوي

بسم الله الرحمن الرحيم

« ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكنتموا الحق وانتم تعلمون » صدق الله العظيم .

معالي الرئيس
حضرات الزملاء المحترمين

عندما سعينا الى المواطنين ، طلبا للفقمة التي تجعل كل من حصل عليها منا ، النائب الصادق الامين ،
الممثل لابناء الوطن جميعا في كل ما يهم الوطن من قضايا وامور وشؤون وعندما توّجنا تلك الفقمة بالقسم العظيم بأن نكون " مخلصين للملك والوطن ، محافظين على الدستور ، خادمين للامة " فإن ذلك القسم ، بكل اركانه ومكوناته ، قد حدد لنا الاطار العام الذي يحكم حركتنا واداءنا ، واقام لنا المعلم المتأثر التي تهدينا سواء السبيل ، ورسم لنا الطريق القويم المستقيم الذي يوجب علينا ان نشهر الحق ونعلنه للاحقته وان نصم الباطل ونجهر بهطلاته ، لا نتردد ولا نعيد مهما عظمت هزائم الترهيب والترهيب والتحييد .. علينا ان نفعل ذلك من اجل ان نؤدي الامانة خير اداء . ونقوم بالواجب خير قيام وذلك بما بالقسم العظيم .

حضرات الزملاء المحترمين

ان اول اركان ذلك القسم ان نكون مخلصين للملك ان الترجمة الفعلية لاخلاصنا لجلالة الملك لا تكون بمجرد رفع العقائد بشعارات الولاء والالتزام ، وانما فمارس الاخلاص لجلالته ويعترجم ويتم ويتأتى عندما نحض جلالته ، حفظه الله ، الصدق في ابناء الرأي ، والصراحة والنزاهة في النطق والقول عندما يستدعي الموقف ذلك .. حل ثمة موقف اجدر واكثر استحقاقا للنزاهة والصراحة والصدق مع جلالته من الموقف الذي تحتّمه المادتان (٥٣) و (٥٤) من الدستور حيث توجبنا على الوزارة ان تتقدم ببيانها الوزاري الى مجلس النواب من اجل طرح الثقة بها ، حجبنا او منحنا على اساس ذلك البيان .

جلالة الملك المعظم هو مؤسس البلد ، وهو قائده وبنائه وحاميته بحكمته وحسنه وحصافته وشجاعته جلالته هو الذي صادق على الدستور وامر باصداره وفق ما تشير اليه ديباجة الدستور .. السلطة التشريعية كما تنص المادة (٢٥) من الدستور ، مناطة بمجلس الامة وبالمملك .. ولهذا وفقا بالقسم الذي الزم نواب الامة ان يكونوا مخلصين للملك ، فإن من حق جلالته على نواب الامة ان يصدقوا جلالته القول ، وبكل موضوعية وتجرد ، فيما يعتقدونه بشأن رئيس الحكومة المكلفة ، ايا كان وفق منطق المادة (٥٤) من الدستور ..

حضرات الزملاء المحترمين

ان مناقشة البيان الوزاري يمكن ان ينطلق من مقاييس ومعايير واسس كثيرة ومتعددة ، وكلها منطلقات واساليب سليمة ومشروعة .. ومن هذه المنطلقات ما يتعلق بالبيان نفسه ومدى مصداقيته وتوفر درجة الصدق فيه .. ومنها ما يتعلق بشخص الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة وتاريخه ومنهجه وممارساته في الحكم اذا سبق له ان مارس الحكم .. ومنها ما يتعلق بهيئة الوزارة ووزراءها بما فيهم نواب الرئيس باعتبارهم وزرا .. ذوي حقائب وزارية عاملة لا على اساس اللقب الفخري الذي يعطي عادة لاقدم الوزراء دون ان يترتب له او عليه اية صلاحيات او مسؤوليات دستورية او قانونية بموجب التشريعات المعمول بها .

ان مناقشتي للبيان الوزاري ، ايها الزملاء ، ستعتمد بصورة رئيسية على المعيار الاول والاهم وهو مناقشة مصداقية البيان ومدى توفر درجة الصدق فيه من خلال محاكمة ما بدا انه معلومات ووقائع في البيان ، لانه اذا ثبت انتفاء الصدق والمصداقية في هذه المعلومات والوقائع فلا فائدة من منح الثقة لمن يقدم بيانا غير صادق وخاصة اذا تبين ان عدم الصدق مرده مآرب وغايات شخصية او ان الحكومات هي عادة برؤسائها فيما يتعلق بالسياسات العامة ، وما ان الرئيس المكلف دولة السيد مضر بدران قد سبق له وان مارس الحكم مدة طويلة ، وما ان الوقائع والذاكرة تسجل وتختزن اسلوبا واضحا ومحددا ومؤثرا انتهجه الرئيس المكلف في فترات حكمه السابقة ، فإن مناقشة البيان الوزاري الذي تقدم به دولة الرئيس المكلف ستشير حكما وبالضرورة الى كثير من الادلة والشواهد والاحداث المأخوذة من ممارسات دولة الرئيس السابقة والتي لها علاقة بما ورد في البيان

كل من لا يملك من الشأ عمل

الوزاري من أجل الاستدلال بها على مدى مصداقية أو عدم مصداقية دولة الرئيس في بيانه الوزاري الذي تقدم به من أجل طرح الثقة به على أساسه .

حضرات الزملاء المحترمين

لا شك أن أهم موضوع تناوله البيان الوزاري بشئ من التفصيل هو الموضوع الذي يشكل الهم الأكبر للناس جميعاً ويعتبر شغلهم الشاغل .. أن موضوع المديونية الخارجية والاضاع الاقتصادية المتردية يعاني من شروها واسوائها كل فرد وكل أسرة في هذا الوطن العزيز .. ولهذا سأتناقص هذا الموضوع بشئ من التفصيل كنموذج نحكم به وبواسطة مصداقيته أو عدم مصداقيته على بقية الأمور التي وردت في البيان . وإن كان معظمها وخاصة فيما يتعلق بالخدمات العامة قد جاء بشكل وعود ونوايا انشائية غير قابلة للحكم والقياس .

يقول البيان « تعلمون أن المملكة قد شهدت خلال السنوات الخمس الأخيرة تباطؤاً في معدلات النمو، وتراجعا في حجم الاستثمار مع استمرار معدل نمو السكان بنسبة عالية مما أدى إلى انخفاض في مستوى المعيشة ومعدل دخل الفرد وقد عمدت الحكومة خلال تلك الفترة - أي فترة السنوات الخمس الأخيرة - إلى زيادة الاتفاق بالتوسع في الاقتراض الداخلي والخارجي مما أدى إلى تراكم العجز في الموازنة العامة ، واستنفاد احتياطي المملكة من العملات الصعبة ، وتوسع حجم المديونية ، واختلال الاقتصاد الداخلي والخارجي . وقد نتج عن ذلك أزمة مالية حادة أدت إلى تعويم الدينار عام ١٩٨٨ والتوقف عن تسديد الديون الخارجية ، كما أدت إلى زيادة معدلات البطالة واتساع جيوب الفقر » ..

حقاً أن هذه الفقرة من البيان تلخص الشروخ الاقتصادية التي يعاني منها البلد خير تلخيص .. فهناك مديونية خارجية باهظة ... وهناك تباطؤ في معدلات النمو ، وتراجع في حجم الاستثمار .. وهناك انخفاض في مستوى المعيشة ومعدل دخل الفرد .. وهناك زيادة في الاتفاق وتراكم العجز في الموازنة .. وهناك استنفاد لاحتياطي المملكة وخفض لسعر الدينار وهناك زيادة في معدلات البطالة واتساع جيوب الفقر ...

هذه شروخ اقتصادية مؤكدة وهي سبب معظم مشاكلنا ومعاناتنا إن لم تكن سببها كلها .. ولكن السؤال الكبير الذي يطرح نفسه هو هل تنحصر مسؤولية هذه الشروخ الاقتصادية وتقع تبعيتها على السنوات الخمس الأخيرة فقط ، كما يقول البيان ، أم أن سنوات الحكم التي سبقت هذه السنوات الخمس تشترك اشتراكاً رئيسياً وأصيلاً ومباشراً في مسؤولية هذه الشروخ ؟ ما مدى مسؤولية الرئيس المكلف السيد مضر بدران عن تلك المسائل الاقتصادية التي أشار إليها البيان باعتبار أن دولته حكم البلد مدة طويلة قبل السنوات الخمس الأخيرة ؟ لقد حكم الرئيس المكلف السيد بدران البلد قبل السنوات الخمس الأخيرة مدة تسع سنوات متتالية باستثناء فترتين قصيرتين تولى الحكم في أولهما عام ١٩٨٠ سيادة الشرف عبد الحفيظ شرف ، ثمعه الله برحمته ، حاول خلالها ضبط الأمور بشكل هام ، وترشيد الاقتصاد بشكل خاص ... وتولى الحكم في ثانيهما دولة السيد أحمد هبيدات أمه الله في عمره ، حاول خلالها أيضاً ضبط الأمور بشكل عام ، وترشيد الإدارة بشكل خاص وباستثناء

هاتين الفترتين القصيرتين ، فقد حكم الرئيس المكلف السيد مضر بدران البلد مدة سبع سنوات متتالية تقريباً ، فمادام كان دوره ونصيبه في الشروخ الاقتصادية التي حاول في بيانه الوزاري أن يلقي تبعيتها كاملة على مرحلة غير مرحلة حكمه لكي يبعد الانتظار عن مسؤوليته الرسمية فيها وكان الهم الأكبر للمسؤول عند . ' يصح مسؤول هو تركيز التفكير على الكيد الآخرين بدلاً من تركيزه على مشاكل البلد وحلولها وللإجابة - في هذا السؤال ما مدى مسؤولية السيد مضر بدران عن هذه الشروخ الاقتصادية ؟ دعونا نبدأ ، أيها السادة في أصل الشروخ جميعها : المديونية الخارجية ؟ وما هو حجمها الحقيقي ؟ كم بلغت ؟ ومن الذي أنشأها وبدأها وتوسع فيها بغير سبب ؟ ولماذا أضلت وكيف تسلسلت ؟ وهل كان ثمة مبررات ومسوغات لها في جميع مراحلها ؟ كيف انفلتت ؟ وأين ذهبت ، وبماذا كان أوجه صرفها ؟ أين وكيف ومتى ولماذا ؟

المديونية الخارجية ، أيها السادة ، لم يفصح البيان عن حقيقتها من أجل إبقائها لغزاً تقع مسؤوليته على الغير دون أن تظهر حقيقة جميع الشركاء في هذه الجريمة الاقتصادية . أن الأرقام التي ساورها ، أيها السادة لمحاولة استجلاء حقيقة هذه المشكلة هي أرقام موثوقة وموثقة في سجلات وزارات الدولة الرسمية ومؤسساتها ، فهي مأخوذة بدقة من وثائق وزارة التخطيط والبنك المركزي ووزارة المالية وهي محفوظة فيها ولا مجال للدعاء بأرقام غيرها .. وسأضعها تحت تصرف اللجنة البرلمانية المكلفة ببحث الأزمة الاقتصادية والمديونية الخارجية لبيان أسبابها وتحديد المسؤولية فيها ..

أن قراءة الأرقام الرسمية للمديونية الخارجية تبين أن هذه المديونية بلغت حتى نهاية عام ١٩٨٨ تسعة مليارات و (٧٦٠) مليون دولار ، (٩٠٨) مليار دولار .. فمادام كان نصيب السنوات الخمس الأخيرة من هذه المديونية ؟ ومادام كان نصيب السنوات التي سبقتها ؟ بل ماذا كان نصيب سنوات حكم دولة السيد مضر بدران بالدقة والتعمام من هذه المديونية ؟ وهل كان ثمة مبرر لاستقرارها واستدانتها في ذلك الوقت ؟ وكيف صرفت ؟

تشير السجلات الرسمية في الوزارات والمؤسسات المالية المعنية المشار إليها أعلاه إلى أن المديونية الخارجية البالغة (٩٠٨) مليار دولار تم اقتراضها على الشكل التالي :

- ١- اقتترض دولة السيد زيد الرفاعي خلال سنتي حكمه منذ عام ١٩٨٥ أربعة مليارات و (٤٠٨) مليون دولار .
 - ٢- اقتترض دولة السيد مضر بدران خلال سنوات حكمه حتى سنة ١٩٨٣ ثلاثة مليارات و (٧٤٥) مليون دولار أي أقل مما اقتترضه السيد زيد الرفاعي بستمائة مليون دولار فقط .
 - ٣- تم اقتراض مليار واحد و (٦٠٧) مليون دولار خلال سنوات الحكم الأخرى .
- إذا كان الأمر كذلك أيها السادة ، وهو كذلك ، فكيف يمكننا اعتبار السنوات الخمس الأخيرة التي أشار إليها البيان الوزاري المسؤول الوحيد عن الديون الخارجية ولا نعتبر الرئيس المكلف السيد مضر بدران

هكذا من الأصول

شريكاً رئيسياً وإساسياً في هذه الدين ما دام أنه استدان خلال سنوات حكمه مبلغ (٣,٨) مليار دولار أي أقل بقليل من نصف حجم المديونية العامة .

حضرات الزملاء المحترمين

وهنا يقفز السؤال الأكبر حول المديونية الخارجية وهو من الذي أنشأ المديونية الخارجية وبدأها وتوسع فيها بغير سبب ؟ لماذا أخذت ؟ وهل كان ثمة مبررات ومسوغات لها في جميع مراحلها ؟ كيف صرنا وانفقت والم أين ذهبت ؟

ليس من شك أيها السادة ، في أن المملكة نظراً لشح الموارد فيها كانت دوماً وأبداً بحاجة للمال من أجل انفاقه على المشاريع التنموية من جهة وتعزيز القدرة الدفاعية لقواتنا المسلحة الباسلة نظراً لضخامة المسؤوليات والواجبات الوطنية للمقاء على عاتق هذه القوات من جهة أخرى .

ولقد ظل المحصول على هذه الاحتياجات المالية عن طريق القروض والمساعدات منسجماً مع الحاجة لها من جهة ومتوازياً مع المقدرة على تسديدها من جهة أخرى إلى أن جاء إلى الحكم دولة السيد مضر بدران وأقبل منذ أواخر السبعينات على التوسع في الاستدانة والاقتراض دون الأخذ بعين الجدبة الاحتياجات الحقيقية لهذا الاقتراض من جهة ، والمقدرة على الوفاء والالتزام بتسديده من جهة أخرى .. الأدلة والشواهد على ذلك ، من حكم أن تسألوا ، ما هي ؟ تذكرون أيها السادة أن مؤتمر قمة بغداد كان قد قرر في أواخر عام ١٩٧٨ منحة مالية للاردن قيمتها مليار و (٢٥٠) مليون دولار سنوياً ولمدة عشر سنوات ... ومن القريب أنه في الوقت الذي بدأ فيه دفع هذه المنحة المالية كاملة أو شبه كاملة خلال سنوات حكم السيد بدران السابقة وكان يجب الاكتفاء بها نجد أن الاقتراض بدأ مع ورود هذه المساعدات بشكل متزامن .. لقد كانت قيمة المساعدات التي دفعت للاردن بموجب قرار مؤتمر قمة بغداد كما يلي :

في عام ١٩٧٩ دفع مبلغ (١٢٥٠) مليون دولار .

في عام ١٩٨١ دفع مبلغ (١٠٥٨) مليون دولار .

في عام ١٩٨٢ دفع مبلغ (٨٧٤) مليون دولار .

في عام ١٩٨٣ دفع مبلغ (٥٦٤) مليون دولار .

ويجمع هذه الأرقام نجد أن قيمة المساعدات التي دفعت للاردن خلال أربع سنوات من فترة حكم دولة السيد مضر بدران السابقة بموجب قرار مؤتمر قمة بغداد كانت (٣) مليارات و (٧٠٦) مليون دولار ، فإذا أضفنا إلى ذلك المبلغ قيمة المساعدة التي دفعت للاردن خلال الفترة القصيرة التي ترك بها السيد مضر بدران الحكم عام ١٩٨٠ وكانت مليارات و (١١٥) مليون دولار لثالثاً نجد أن قيمة المساعدات التي دفعت للاردن ما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣ قد بلغت (٤) مليارات و (٨٢١) مليون دولار .

إذا كان الأمر كذلك ، أيها السادة ، وهو كذلك فهل كان ثمة ، من حيث المبدأ ، حاجة للاستدانة والاقتراض ؟ وإذا كان السيد مضر بدران خلال أعوام حكمه والتي كانت تتدفق فيها المساعدات العربية على

الاردن باستقراض مليارات الدولارات ؟ لماذا فتح دولة السيد مضر بدران باب الاستدانة والاقتراض في الوقت الذي كانت المساعدات العربية تنهال فيه على الاردن مجاناً وبكميات كبيرة وبدون مقابل ؟ للاتفاق منها على ماذا ؟ تدل الإحصائيات الرسمية على أنه لم ينفق من تلك القروض على تعزيز القدرة الدفاعية لقواتنا المسلحة الباسلة في تلك الفترة سوى مبلغ ضئيل لا يتجاوز (٨٣٦) مليون دولار ؟ ولماذا جرى تطويق أعناقنا بها في الوقت الذي كنا نتسلم فيه كل عام مبلغ مليار دولار تقريباً هبة ومساعدة من الدول العربية ؟ ألم تكن هذه المنحة والمساعدة وقيمتها مليار دولار سنوياً تقريباً كافية لاتفاقها على المشاريع المتعثرة التي أقامها دولة السيد بدران خلال فترة حكمه السابقة كاستمات الجنوب والاسمدة والزجاج والاختشاب وأبو نصير وأنبوب مياه دير علا - عمان - إلى آخره من قائمة المشاريع المتعثرة ، هل كان يجب على الحكومة آنذاك أن تقتصر من أجل هذه المشاريع مع العلم بأن الكثير من علامات الاستفهام كانت قد أطلقت ، وما تزال حول الارتفاع الفاحش لتكاليف كل واحد من تلك المشاريع ؟ ألم يكلف مشروع أسكان أبو نصير (٧٢) مليون دولار بدلاً من (٤٠) مليون دولار وهي قيمة حالة عطائه ؟ ألم يكلف استمات الجنوب (٢٥٠) مليون دولار بدلاً من (٥٠) مليون دولار كما خطط له الخبراء المختصون لينتج (٢) مليون طن استمات لا نجد تسويقاً لها لولا اربحية مصر الحقيقية وللمدة محدودة تنتهي بنهاية هذا العام ؟ وأنبوب مياه دير علا - عمان ما هي الشبهات التي تدور حوله وحول بقية المشاريع التي أقيمت آنذاك إلى آخر القائمة المعروفة ؟ لو أن الاتفاق التنموي لتلك البائع المقترضة صرفت أيها السادة على مشاريع إنتاجية نافعة تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي لاحتياجات الناس من غذاء وسكن ولباس وغير ذلك من مستلزمات الحياة الضرورية لكأن الاستدانة مقبولة " ومبررة " رغم أننا القينا بها عبثاً ثقيلاً على كواهلينا ..

لقد بدد المال العام الذي طوقنا أعناقنا باستدائته آنذاك في خانات وفي مجالات بعضها ليس أساسياً ولا ضرورياً وبعضها الآخر لم يخطط له تخطيطاً واع ذو جدوى اقتصادية واضحة ومليدة . إذا كان الأمر كذلك وهو كذلك أيها السادة ، فهل هناك مصداقية في البيان الوزاري عندما قرر أن زيادة الاتفاق وتوسع حجم المديونية قد جرى فقط خلال السنوات الخمس الأخيرة وكان دولة الرئيس المكلف منها براء ..

حضرات الزملاء المحترمين

ومع ذلك ، دعونا نتحدث عن زيادة الاتفاق في هذه السنوات الأخيرة لنرى مدى مسؤولية دولة السيد مضر بدران عن هذا الاتفاق الأخير الذي يحاول جاهداً أن يلقي بتبعته على حكومة أخرى غير حكومته ؟ أخال إلا أن دولة الرئيس المكلف ، وهو المطلع المغمم بالأرقام والإحصائيات يعني تماماً سبب هذا الاتفاق ويعرفه حق المعرفة ويعرف أنه هو شخصياً يشارك في أسباب زيادة هذا الاتفاق ، وكيف ذلك ؟ تعلمون أيها السادة أن الدين والقروض قرر في فترة سماح محددة يتوجب بعد انتهائها البدء في تسديد القساط والفوائد المستحقة على تلك الدين ؟ وهي أقساط وفوائد تتنامى وتزداد عاماً بعد عام .. وبناءً عليه فإن أقساط وفوائد الدين التي

هكذا من الأصول

اقترضها دولة السيد بدران في مطلع الثمانيات ، وكان يمكن الاستغناء عنها نظرا لورود المساعدات العربية بسخاء آنذاك هذه الاقتساط والفوائد استحق دفعها في منتصف الثمانيات وبعد عام ١٩٨٤ وذلك بانتهاء فترة السماح ولم يستحق من هذه الاقتساط والفوائد قبل ذلك سوى مبالغ ضئيلة بلغ مجموعها كلها خلال أربع سنوات من حكم السيد بدران حوالي (٥٠٠) مليون دولار في الوقت الذي أخذت فيه الاقتساط والفوائد المستحقة على القروض التي أخذها دولة السيد بدران تتنامى وترتفع وتزداد لتصبح منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٨٨ على التوالي كما يلي فقط خدمة الدين العام الاقتساط والفوائد على القروض التي أخذت قبل عام ١٩٨٤ ، وبالتالي من عام ٨٤ الى ٨٨ : (٣٩١) مليون دولار ، (٤٤٦) مليون ، (٦٧٧) مليون ، (٦٨٨) مليون دولار (٩٣٣) مليون دولار .

وهكذا ، وخلال السنوات الخمس الاخيرة جرى تسديد (٣) مليارات و (١٣٤) مليون دولار كاقساط وفوائد عن الدين التي اقترضها السيد مضر بدران فقط وذلك لان الدينون التي اقترضها السيد زيد الرقاعي مستحق اقتساطها وفوائدها بعد عام ١٩٩٠ عند انتهاء فترة السماح لها ، اعان الله هذا البلد .

اذا كان الامر كذلك ، ايها السادة وهو كذلك الا يعتبر السيد مضر بدران شريكا اساسيا ورئيسيا بالنسبة للزيادة في الاتفاق الذي حصل خلال السنوات الخمس الاخيرة .

وما دمتنا في صدد الحديث عن الزيادة في الاتفاق التي تقاس عادة بالنسبة لاتفاق السنة التي تسبق الاتفاق المراد قياسه فإن البيانات الاحصائية السنوية منذ عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٨٩ والتي اصدرها البنك المركزي قبل شهر بعدد خاص بمناسبة مرور (٢٥) سنة على تأسيسه ، هذه البيانات تشير الى ان الزيادة السنوية في الاتفاق كانت خلال سنوات حكم دولة الرئيس المكلف السيد مضر بدران اعلى بكثير من الزيادة التي حصلت في كل السنوات التي تلت حكمه وحتى عام ١٩٩٠ رغم الاعباء المالية التي حملتها هذه السنوات الاخيرة فمثلا بلغت الزيادة السنوية للاتفاق في عام ١٩٧٩ (٥٠.٩٤ ٪) وبلغت خلال اعوام ٨١ و ٨٢ (١٦.٤٣ ٪ و ١٣.١٦ ٪) اي في مدة اعوام حكم السيد مضر بدران بينما بلغت اعلى نسبة للاتفاق خلال السنوات الخمس الاخيرة (١٢.٩٥) في عام ١٩٩٠ هذه مأخوذة من نشرة البنك المركزي .

حضرات الزملاء المحترمين

نأتي بعد ذلك الى مشكلة المشاكل بالنسبة لمجموع الشعب على اختلاف فئاته ودخوله وهي مشكلة تعموم الدينار وتخفيض قيمته واستنفاد احتياطي المملكة من العملات الاجنبية وما اقترن بذلك من ارتفاع اسعار المعيشة وتفاقمها وضيق البطالة وانتشارها واتساع جيوب الفقر ... واتساءل على الفور كيف يمكن الركوب الى رئيس حكومة نجد ان هذه المشاكل الخطيرة ، والتي قد تؤدي الى هز كيان البلد ، كما حصل في لبنان الماضي ، يمكن حلها فقط ويكون بالاكتمال بالقائم منها ومسؤوليتها على حكومة اخرى غير حكومتهم وذلك بدلا من ان يشرع ببيع ممتلكات الدولة ليعمل المبرمجة المناسبة لياخذ الثقة على اساسها ، وبدلا من ان يشرع ببيع

المسؤول سبب انخفاض قيمة الدينار وما لازمه من المشكلات الحياتية التي تمس حياة الناس جميعهم ، ويجد الحلول للزبدة لها .

لماذا وكيف انخفض سعر الدينار ايها الاخوة ، لقد بدأ انخفاض سعر الدينار الحقيقي غير المعلن بعد منتصف الثمانيات عندما اضطرت المملكة اللجوء لاحتياطي العملات الصعبة لسداد الدينون التي اقترضها السيد بدران عندما لم يجد ما تسدد به تلك الدينون بسبب انخفاض المساعدات العربية وتقصاتها الى حد التلاشي تقريبا بحيث أصبحت غير كافية لسداد الاقتساط والفوائد على القروض المشار اليها بالإضافة الى الاتفاق على المشاريع الكبيرة المتعثرة التي انشأها السيد بدران لوضعها في الطريق الصحيح السليم المجدي اقتصاديا .. لقد دفع الاردن خلال السنوات الخمس الاخيرة مبلغ ثلاثة مليارات و (١٣٤) مليون دينار كاقساط وفوائد عن تلك القروض التي استدانها دولة الرئيس المكلف في الوقت الذي لم تسلم فيه الاردن من مساعدات الدول العربية في تلك الفترة سوى مبلغ مليارين و (٣٥٠) مليون دولار اي اقل من الاقتساط والفوائد المستحقة بمقدار مليار تقريبا .. فمن اين يأتي الاردن بحصة الفرق سوى من العملات الصعبة المتوفرة بين يديه !!

حضرات الزملاء المحترمين

لقد اشار البيان الوزاري الى الفساد المالي وتسبب المال العام وما يسببانه من تحلل وتسلخ في المجتمع .. واقترح البيان وبصورة دراماتيكية من منظور الحرس على المال العام وحماية المجتمع من تطاول المسؤولين على القانون اقترح البيان اصدار تشريع يلزم كل من يتولى المسؤولية السياسية او الادارية العليا ان يتقدم باقرار شامل وموثق بكل ما يملكه هو وزوجه وابنائهم من اموال منقولة وغير منقولة بحيث يصبح هذا الاقرار الوثيقة التي يرجع اليها عند اي تساءل او تقرير يطرأ حول ذلك المسؤول وامواله ..

الجانب الدرامي في التشريع المقترح ايها السادة انه لا يتناول الماضي بل يتناول تسجيل الموجودات عند الشخص اذا تولى المسؤولية بعد الان بصرف النظر عن اصل هذه الموجودات ومصادرها هل هي موجودات مورثة ام جاءت كسب حلالا مشروعا ام ان مصدرها اموال الدولة وارض الدولة وعقارات الدولة واستغلال مسؤولية الدولة !! هب ان شخصا تولى مركزا وزاريا او اداريا عاليا في الماضي واستخدم مركزه للاستيلاء على اراضي الدولة كما حصل وعلى المال العام ليرصدها في البنوك الاجنبية ويشترى بها العقارات المنقولة وغير المنقولة في داخل البلد وفي خارجها ويسجلها باسمه او اسماء زوجه وابنائهم .. هب ان ذلك الشخص أصبح وزير الان او مسؤولا بعد الان .. هل معنى ذلك ان التشريع المقترح يسمح له بأن يسجل تلك الاموال الحرام التي سرقها من الدولة ومن اقوات الشعب كممتلكات خاصة له لا تلاحقه الاجراءات القانونية المقترحة ولا يحال الى القضاء من اجلها .. اتنا نرى ويرى معنا كل الناس ان سببا رئيسيا من اسباب التفسد الاقتصادية التي يمر بها هذا البلد هو الفساد المالي وتسبب المال العام وعدم توفر النزاهة الناتج عن سوء استخدام السلطة والمركز .. ولهذا كان الاجدر بأن يكون التشريع المقترح جادا وشموليا بحيث يظال ويظلم كل من تولى خلال السنوات العشرين الماضية مركزا

هكذا من المأخوذ

رئيساً في الدولة ابتداءً برؤساء الحكومات ومروراً بنوابهم ووزرائهم أو من هم في مرتبة الوزراء مسؤولين من رؤساء المؤسسات العامة ومدراءها وبيان تدور ثرواتهم ومصادرها مع تدور مسؤولياتهم ومراكزهم بحيث يصبح واقعاً محسوساً شعاعاً من ابن لك هذا ؟

يمثل هذه الجديدة والشمولية يجري شل ومعاينة كل من تسول له نفسه مدّ يده للمال العام ، ويجري بالتالي تطمين الناس على أموالهم وعلى أموال الدولة وتمييز ثقتهم بالدولة وبالمسؤولية ... يمثل هذه الجديدة تستقيم الأمور لا يمثل الاقتراح الدرامي الذي يقدمه البيان الوزاري والحالي من أي معنى أو فائدة ..

حضرات الزملاء المحترمين

ويمثل دامية التشريع المقترح لمعالجة الفساد المالي وتسبب المال العام جرى الاعلان في البيان الوزاري عن تولد الادارة السياسية لدى الحكومة لانفا الاحكام العرفية ثم يجري ويشكل درامي ايضاً ولغايات نبيل الثقة اعلان بعض القرارات التي تناولت تعليمات الادارة العرفية لعام ١٩٦٧ ونقل صلاحية النظر في بعض الجرائم والمخالفات من المحكمة العرفية العسكرية المشكلة بموجب تلك التعليمات الى المحاكم النظامية المختصة ولماذا بالتجزئة والقطاعي ؟ ولماذا لا تلغى تعليمات الادارة العرفية والاحكام العرفية التي استندت لها مرة واحدة ما دمتا قد نقلنا معظم صلاحيات تلك التعليمات الى المحاكم النظامية العادية ؟ وما هي مبررات نقل بعض الصلاحيات وترك الصلاحيات الاخرى للمحاكم العرفية .. ليس التلاعب باقوات الشعب يمثل اعلى الدرجات في سلم الجريمة الاقتصادية ... وما دمتا قد نقلنا هذه المسؤولية الخطيرة مسؤولية التلاعب باقوات الشعب الى المحاكم النظامية فما معنى ابقاء النظر في بعض الجرائم الاقتصادية الاخرى من صلاحية المحكمة العرفية ؟ ولماذا لا تلغى بقية تعليمات المحاكم العرفية ويجري انفا تعليمات الادارة العرفية ؟ كيف يمكن ان نشعر بالجديدة والحرص على اشاعة جو الحرية والديمقراطية ما دمتا تبقي تعليمات الادارة العرفية التي تنص على انه يجوز للمحاكم العسكرية العام وللحكام العسكريين ان يأمرؤ بالقاء القبض على أي شخص وتفتيشه وتوقيفه وحجزه للمدة التي يرونها في أي مكان من المملكة ويدخل المنازل والمساكن والمحال الاخرى والتحرر فيها وتفتيشها في أي ساعة من ساعات الليل والنهار ؟ ولماذا لا تلغى هذه التعليمات وتنقل صلاحية مثل هذه الأمور الى النيابة العامة لدى المحاكم النظامية ، الا يعتبر انفاً مثل هذه الأمور قيوداً على الحريات العامة ووسيلة للضغط والابتزاز في مختلف اشكاله وصوره ؟

اما قضية اعادة الجوازات المعجزة الى اصحابها وضمان حرية العمل والسير والتنقل للمواطنين فلا يجوز ان ينظر اليه ويؤخذ باكثر من انة حق طبيعي يستوي عاد الى المواطن وانني أشهد وأشهد الله العظيم ، بان جلالة الملك الحسين حفظه الله هو الذي امر قبل شهر بمنح جوازات السير والسباح بحرية التنقل والسير والعمل للمواطنين وذلك عندما وصل الى مسامع جلالة من احد النواب الذي يجلس بيننا الان ، ولم يكن ثانياً حقيقياً ، ومن جوازات سير ابنائه ومنهم من السير للعمل بالسموعة وكان هم جلالة الحسين ان يؤخذ بجو

الحريات هذه بشكل جاد وصادق وطبيعي وسليم .. وكان التوجه لتطبيق القرار تطبيقاً شمولياً بعد اجراء الانتخابات النيابية قمشياً مع روح المرحلة الجديدة من الحرية والديمقراطية ومن هنا جاء امر جلالة بعدم وضع المادة (١٨) من قانون الانتخاب موضع التطبيق ليعتني لجميع من ينتسبون للتنظيمات السياسية ترشيح انفسهم للانتخابات النيابية وانا شاهد على ذلك .. ولهذا اما كان الاجدر بالحكومة ان تتريث بالاعلان عن قراراتها الدرامية لما بعد جلسة الثقة فتعالج الامور من اساسها اذا منحت الثقة بان تلجأ تلغي تعليمات الادارة العرفية كلياً وتتقدم بمشاريع قوانين تلغي او تعدل بعض القوانين التي نقلت صلاحية النظر بها الى المحاكم العرفية ، هذه القوانين التي تعارض مع الحريات العامة وتتناقض مع اجراء الديمقراطية والتعددية السياسية وتنوع التفكير والتنظيمات السياسية المختلفة فلماذا لا تلغي اصلاً ؟ قانون مقاومة الشيوعية لعام ١٩٥٣ هل بقي له المبرر ؟ ونحن نرى الان حتى العالم الشيوعي يتطور ويتغير . لماذا لا يلغى هذا القانون لماذا فقط تنقل صلاحيته مثلاً من المحاكم العرفية الى المحاكم النظامية لا ان يكتفي بنقل صلاحية النظر بمثل هذه القوانين من المحكمة العرفية الى المحاكم العادية ، وبكل صراحة فانتا نشعر ان الحكومة كانت تلته من اجل نبيل الثقة وقد تراجعت في سلوكها وتصرفها وحملت الامور على غير محمل الجد واصدرت قرارات مستعجلة كان يمكن ان تكون اكثر عمقا واكثر شمولية واكثر فائدة في معالجة الامور بما يتناسب والمرحلة الجديدة التي يقبل عليها بلدنا العزيز والتي حرص عليها كل الحرص واتاحها لنا جلالة الحسين عندما امر بان تكون حرية الانتخابات ونزاهتها بداية مرحلة جديدة من البناء واعادة النظر في كل ما من شأنه دفع عجلة التقدم والتطور لوطننا ولشعبنا .

حضرات الزملاء المحترمين

قال تعالى « وانا لا نزع قلوبنا بعد اذ هتديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ، انك انت الوهاب ، صدق الله العظيم .

ومن منطلق هذه الاية الكريمة التي فتحت قلوبنا واذهاننا للتمييز بين الاصله وبين محاولة محاكاة الاصله . ومن منطلق ولائي المطلق لجلالة الملك الحسين المعظم راعي هذا البلد ورامي مسيرته ... ومن منطلق في الصدق مع جلالة في القول والفعل في كل زمان ومن كل موقع ومكان ... ومن منطلق ما اؤمن ان فيه مصلحة للوطن وللامة وتحقيقاً لرغبة كل من شرفني وانتقاني لامثله في هذا المجلس الكريم ...

ومن منطلق انتفاء الصدق والمصداقية في البيان الوزاري ويرا بالقسم العظيم الذي الزمنا به انفسنا عندما استلمنا مهام مسؤولياتنا ..

ونظر لان تسليم الحكم في الوقت الحاضر للرئيس المكلف دولة السيد مضر بدران لا يتناسب ولا يتسجم مع متطلبات المرحلة الحاضرة ولا يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والقومي والوطني وذلك من منطلق التجارب التي مر بها بلدنا العزيز خلال فترة حكمه السابقة عندما اضطرت علاقاتنا مع الدول العربية

المجاورة الى حد تحشيد الجيوش واختل الامن الداخلي ووصل الى حد الفوضى وتدمير المنازل والبيوت واطلاق المتفجرات ، واختل السلام الاجتماعي الى حد التفريق بين افراد المنطقة الواحدة والاسرة الواحدة وافراد الشعب الواحد ..

لكل ذلك فائني اعلن بانني سأحجب الثقة عن حكومة الرئيس المكلف دولة السيد مضر بدران .

والله الموفق ، وهو من وراء القصد

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس
السيد جمال الصرايرة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله العربي الامين ، قال سبحانه وتعالى

" ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا ، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون "

صدق الله العظيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

يحز في نفسي و نعم اكررها يحز في نفسي وانا اتحدث لأول مرة في هذا المجلس الكريم انه ومنذ بدء الجلسة لم يذكر احد او يذكر بصحوة الجنوب صحوة الجنوب التي نهبت الامة للاخطار التي كادت ان تبطل الاخضر واليابس في هذا الوطن الحبيب.

نعم لم يذكرها احد علما بانها كانت واحدا من العوامل التي ادت الى كل هذه التحولات التي يعيشها الوطن ومن بينها مجيئنا نحن معشر النواب الى هذا المجلس .

هذه الصحوة التي دقت ناقوس الخطر والتي لولاها لبيع احتياطي الذهب كله وجرفنا سيل الى الديون الى الهاوية وعمت العتمة من استشرأب الفساد والحسبية والشللية .

اذكر الحكومة بها الان كي تعمل جاهدة وباخلاص لتجنب تكرار ما حدث ولنعيد لهذا الوطن الطمأنينة والاستقرار .

ان الجنوب الذي نحدي واقعة البائس وقال كلمته كما كان يقولها على مر الزمن : الوطن ، الوطن ، الوطن يعاني من اوضاع اقتصادية وحياة معيشية غاية في السوء فهل من منقذ ؟

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

اننا نحيا معالي من الجنوب هو مصدر معاناة لمناطق اخرى في المملكة لذا على الحكومة ان ترتب اولوياتها وتحتل مكانتها وتقدماتها عن مدن محفورة الى باقي مدن المملكة المحرومة بحيث تكون مصدر ناء في المناطق

التي توجد فيها ففي بعض مناطق الجنوب بعض المشاريع التي يفترض ان تساهم بشكل فاعل ومؤثر في تنمية بيئتها المحيطة الا ان تأثيرها على المجتمع المحلي كان محدودا ودون ما كان يأمل المواطن .

ومن الامثلة على ذلك جامعة مؤتة التي لم تقم بالدور الذي قامت به وتقوم به جامعاتنا الاردنية الاخرى في تفاعلها مع المجتمع المحلي ، ناهيك عن دعم توفر فرص العمل والبعثات الدراسية لابناء المجتمع المحلي . حيث لم يعد يرى ابناء هذه المنطقة فائدة من وجودها ، كذلك الحال بالنسبة لباقي المشاريع المحدودة في هذه المنطقة .

لذا فائني اطالب الحكومة ان تعيد النظر في هيكلية هذه الجامعة بحيث تصبح متماثلة مع الجامعات الاردنية الاخرى ، وان تعمل على استيعاب طاقات المجتمع المحلي الطلابية والتعليمية ، وان توفر فرص العمل والتدريب والتأهيل ، والبعثات الدراسية لمختلف شرائح المجتمع في المنطقة ، وان تعمل على فتح باب الدراسات العليا المسائية لابناء المنطقة ، للنهوض بها علميا وثقافيا وتنموي ، وان تتوسع في برامجها لتضم تخصصات يحتاجها المجتمع المحلي ومنها الشريعة والتربية .

كما انني اطالب الحكومة بانشاء مراكز تدريب وتأهيل في هذه المؤسسات التي حسبت على المنطقة كمراكز تنمية ، لتدريب ابناء هذه المنطقة للعمل في هذه المؤسسات.

كما نطالب بدعم وتوجيه صندوق تنمية وتشغيل الجنوب لياخذ دوره في دعم المشاريع الصغيرة وذلك بتوفير التمويل اللازم وبشروط ميسرة لخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل ودعم اقتصادنا الوطني .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ونحن ندخل عهدا تخيم عليه الديمقراطية بكل معانيها ، لا نستطيع الا ان نشم الخطرات الايجابية التي انتخلتها الحكومة بدءا بالاقتراع عن الجوازات المعجزة وحرية العمل والسر والافتراج عن بعض المعتقلين السياسيين ، واعادة مجالس الصحف المنتخبة واعادة رابطة الكتاب والتي كانت تقتل حقوقا مسلوبة لابناء الشعب .

واضافة الى ذلك فائني اطالب الحكومة بالاقتراع عن كافة المحكومين السياسيين وياقصى سرعة ممكنة ، كما اطالب باصدار تشريعات مستعجلة لتحل محل تعليمات الادارة العرفية خاصة فيما يتعلق بالجرائم الاقتصادية ، مثل التلاعب بالمال العام ، والاحتكار ، والغش والتلاعب بقوت الشعب ، او فيما يتعلق بالتجنس او بيع الاراضي للعدو .

كما اطالب بالاسراع بالغاء الاحكام العرفية بشكل قاطع حتى يتسنى للمحاكم النظامية ان تقوم بدورها المنوط بها . واطالب باعادة جميع المفصولين الى وظائفهم والذين فصلوا لقضايا سياسية وقرارات من الحاكم العسكري .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان قواتنا المسلحة تستحق الدعم والموازة ، وبلا حدود ، وعليه فائني اطالب الحكومة :

- أولاً : تحديث الاسلحة ضمن الامكانيات المتاحة .
ثانياً : فصل حقيبة وزارة الدفاع عن رئاسة الوزراء وتفعيل دور هذه الوزارة وتمكينها من السيطرة المالية والإدارية والمعنوية للنهوض بقواتنا المسلحة .
ثالثاً : تحديد الفترة لتولي رئاسة هيئة الأركان مدة اقصاها ثلاث سنوات .
رابعاً : التركيز على مبدأ الاحتراف العسكري .
خامساً : إعادة النظر بقوانين وأنظمة وتعليمات خدمة العلم وتعميم مجالاتها .

أما في مجال التعليم فاتفقنا على الدعوة للحكومة إلى الإسراع في تنفيذ خططها التي عكسها البيان الوزاري ، وسبقاً لها ضرورة تعزيز سياسة الأمن الأكاديمي في الجامعات الأردنية وكليات المجتمع ، بحيث يعاد النظر في أسس الترتيبات الشخصية التي تستند في كثير من أبعادها على الاجتهادات الأمروية الشخصية ، وأن توزع الأدوار الإدارية والأكاديمية في هذه المؤسسات لكي تتحقق مشاركة الجميع ، بدل من أن تكن مقصورة على فئة قليلة .

كما طالب الحكومة بإعادة النظر في الأساسيات والمتطلبات الضرورية للنظام التعليمي في جامعاتنا بحيث يكون للإرشاد دور بارز يساعد الطالب على تحديد أولوياته واختياراته .

وأن تطور نمطاً تعليمياً بعيداً عن التلقين والاساليب التقليدية البالية وأن ترقى بمستوى طلبتنا الأكاديمي بعيداً عن الحسوبة في تحديد درجاتهم التحصيلية .

وطالب الحكومة السماح بتشكيل نقابة للمعلمين والهيئات المهنية كي تهتم بشؤونهم وترقى بمستوياتهم الثقافية والعلمية ، كما طالب بتحسين أوضاع المعلمين المادية ، ومساواة نظام التقاعد المدني بنظام التقاعد العسكري وتحسين أوضاع المتقاعدين القدامى .

وفي مجال الثقافة فاتفقنا على أن يكون هناك تنسيق مشترك بين مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالبیت الاسلامی والعربية مطالباً أن يكون هناك تنسيق مشترك بين مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالبیت والدراسة والمؤسسة الاعلامية والدينية مطالباً أيضاً بتوسيع دائرة النشاط الثقافي لتعم كافة مناطق المملكة .

وفي مجال الاعلام فاتفقنا على ضرورة مراجعة ابعاد تهيئتنا الاعلامية بكافة مستوياتها وعناصرها التي اثبتت التجريبية العملية ضعف قدرتها في التعامل مع الاحداث والمستجدات وبخاصة في اوقات الازمات ، فنظام الاتصال الاردني نريد من حيث تركيبته اذا يضم الى جانب المؤسسات الاعلامية الرسمية ، مؤسسات صحفية تنتمي الى القطاع الخاص ، وهذا النظام الذي اعتقد بلامنته لواقعنا يجب أن تعزز ويدعم ، مع مراعاة إعادة هيكلة صحفنا بحيث يكون للصحفيين ونقاباتهم دور فاعل في تطوير العملية الصحفية في عديدها المهني والإداري وذلك من خلال إشراكهم ونقاباتهم في ملكية الصحف التي قامت على اكتافهم حتى لا تصبح هذه المؤسسات الصحفية امبراطوريات صغيرة لمجموعة محدودة من اصحاب رأس المال ، مطالباً هذه المؤسسات الصحفية بتطوير كوادرها ونمط عملها .

أما فيما يتعلق بمؤسساتنا الاعلامية الرسمية ، فإنها بحاجة ملحة إلى إعادة بناء شامل يتضمن فلسفة ديمية الاعلامية ، ومضامين برامجها ، والقائمين عليها بحيث تستوعب الطاقات الوطنية الملمية في هذا المجال ، لترقى بها من حالتها القائمة إلى دورها الحقيقي الذي يجب أن تقوم به .

أما في المجال الصحي فاتفقنا على مطالبة الحكومة بتقييم دور المؤسسة الطبية العلاجية وإعادة النظر فيها لتمكين من رفع المستوى الصحي في المملكة وبخاصة في المناطق التي لا تصلها هذه الخدمات بالمستوى المطلوب والإسراع في تنفيذ وتوسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل كل أفراد المجتمع .

وطالب الحكومة بالإسراع في تنفيذ مشروع مستشفى الكرك الحكومي نظراً للحالة المزمنة التي يعاني منها المستشفى الحالي .

وفي مجال الزراعة فاتفقنا على مطالبة الحكومة بالإسراع في توزيع أراضي الدولة الصالحة للزراعة على أبناء المناطق المجاورة لها ، القادرين على استغلالها ، والعمل على حفر الابار الجوفية التي تساعد في تنمية ثروتنا الزراعية .

كما طالب الحكومة بعدم تنفيذ مشروع سحب المياه من مناطق الهيدان والموجب والديسة لمنطقة عمان وذلك لحاجة تلك المناطق لهذه المياه من أجل التنمية الزراعية فيها .

كما طالب الحكومة بالتركيز على مشاريع تنمية الثروة الحيوانية الاخلة في التناقص بسبب الاهمال المتزايد .

أما في مجال الاشغال العامة والسكان ، فاتفقنا على سياسة الاسكان والتطوير الحضري التي اعتمدها الحكومات السابقة ، هي تجربة قاصرة في كثير من أبعادها ويجب إعادة النظر فيها وبسرعة ، والتحقيق مع القائمين على بعض هذه المشاريع التي أصبحت مبانيتها آيلة للسقوط والتي كلفت الحكومة مبالغ مالية طائلة ، وطالب الحكومة باحكام الرقابة على تنفيذ المشاريع إذا لا يعقل أن تكلف بنائة في جامعة اليرموك حوالي مليون دينار وتصبح آيلة للسقوط بعد ست سنوات من بنائها معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

كما طالب الحكومة :

- ١- التدخل السريع للحد من ارتفاع الاسعار وضبطها ومنع الاحتكار والاستغلال وفتح المجال للمنافسة الحرة الشريفة لصالح المواطن ودعم جمعية حماية المستهلك لتمكينها من تأدية دورها في حماية المواطن من الاستغلال والاحتكار .
- ٢- عمل مراجعة لاسعار بعض السلع التي رفعت بشكل جنوني واعادتها الى سعر معقول يتناسب وسعر صرف الدينار ، وربط رواتب الموظفين في القطاع العام والخاص بجدول غلاء المعيشة .
- ٣- الاستمرار بدعم المواد الغذائية الاساسية التي يتأثر منها غالبية افراد الشعب .
- ٤- إعادة النظر بقانون الوكلاء والوسطاء بحيث يلزم كل شركة تتعامل مع القطاع العام سواء فيما يتعلق بالصيانة والتزويد أو تقديم الاستشارات أو التوريد أو أعمال الاتشات التي تتعامل مع القطاع

هكذا من المثل

- العام بان تعلن عن أسماء الوسيط أو الوسطاء ومقدار العمولة التي تدفع لهم ، وكيفية ومكان دفعها .
- ٥- اصدار تشريعات ويشكل سري لرقابة وتنظيم الجهاز المصرفي بما يضمن انضباطيته وحسن ادارته .
- وهنا اطالب الحكومة بتقديم تقرير لمجلس النواب عن حالة ووضع كل بنك عامل في المملكة لئلا يكون هناك حالات مشابهة لبنك الهترا - لا سمح الله - ونحن لا نعلم بها .
- ٦- عدم تقديم مشاريع قوانين أية ضرائب أو رسوم أو تعرفه جمركية تثقل كاهل المواطن غير القادر ، لقد تجاوز التكليف عنده حدود الاستطاعة .
- ٧- القضاء على ظاهرة تفصيل الوظيفة للشخص ، وان لا يعم الفشل باختيار شغوصه ومنهم مكافآت وظيفية ، ومراكز هامة ، بل يجب التركيز على اقامة دولة المؤسسات بدل الاشخاص ، ومقاومة المحسوبية والشللية .
- ٨- التوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية وبالتدرج في مجالات الاقتصاد والتربية والاعلام ، وان تصدر الحكومة رياسر وقت ممكن ، قرار يمنع تقديم المشروبات الروحية على طائرات الملكية الاردنية أو في الاحتفالات الرسمية في السفارات الاردنية في الخارج .
- ٩- ان تلزم الحكومة بتطبيق مبدأ من اين لك هذا ١ وذلك بتوسيع فكرة ومفهوم التشريع الذي ذكره البيان الوزاري ، بحيث ينص على ان يقدم كل مسؤول تولى وبتولى ، وليس فقط من يتولى المسؤولية السياسية والادارية اقرار شاملا بما يملكه هو وزوجته وابناؤه .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان فلسطين هي ارض الله ، اغتصبها عدو الله ، لن تعود الا بجنود الله ، وان اي طريق غير هذا الطريق ما هو الا مضيق للوقت ، محيا اولئك الصامدين الذين يقفون غربي النهر في وجه العدو الصهيوني - بتأديهم الحجارة وصواريخهم المقلع - مجدا انتفاضتهم الباسلة التي تعتبر الخطوة الاولى لتحقيق النصر .

اما الوحدة الوطنية فهي عنوان استقرارنا ، ويجب ان لا نسمح لاي كان ان يتأله او يسفها بسوء من قريب او بعيد ، وان نعمل على تثبيت اركانها وتوطيدها بكل الوسائل .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

انني اتنى على الحكومة في حالة حصولها على الثقة ان تنفذ جميع ما وعدت به في بيانها الوزاري من اطلاق للحريات العامة وحل للمشاكل الاقتصادية وتوليف للخدمات العامة وخاصة في المناطق المحرومة ، ومكافحة البطالة والتسبب المالي والاداري ، وسأبقى عينا ثابتة ترصد كل اجراء تقوم به الحكومة مع مقارنته بما ورد في بيانها الوزاري .

بإسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس
الدكتور نايف ابو تايه

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام

في هذه اللحظات التي تناقش فيها البيان الوزاري ، يحدونا الامل ونحن ندخل مرحلة جديدة من العمل الديمقراطي ، ان نرفع جميعا الى مستوى المسؤولية ونضع مصلحة الوطن فوق مصالحنا الذاتية . فلقد قرأت البيان كما قرأه غيري ووجدت انه يشكل بداية جدية لسلوك سياسي مسؤول وكل ما نتمناه ان تلزم الحكومة بتنفيذ وعودها . لكننا ننصح الحكومة في هذه الظروف العصيبة ان تقلل من الكلام وتكثر من الاعمال والامجازات ولان صوت العمل كما يقال اقوى واجدى من صوت الكلام .

واننا نرفع خالص الشكر الى مقام صاحب الجلالة الملك المفدي على الجو الجديد الذي بعثه في اجواء اردتنا الحبيب ، حين اتخذ جلالته قرارات جريئة في مجال الحريات السياسية والفكرية الاعلامية ، وهي امور طالما طالب بها الشعب العزيز تمريزا لتطلعاته نحو البناء والاطلاق في آفاق جديدة .

ولقد احسنت الحكومة صنعا حين ازالته من على الطريق كافة الظواهر المزعجة للمواطن مثل الاحكام العرفية وقضايا الجوازات والتنقل وقضايا الاستشارات الامنية التي لم تعد ضرورية في اطار التحول الديمقراطي الاردني .

لقد جاء اعلان السيد رئيس الوزراء بازالة كل الموانع امام تعيين المواطن في الدوائر والمؤسسات الرسمية ، لتسود معايير الكفاءة والمقدرة ليؤكد توجه الحكومة النبيل نحو ترجمة المبادئ التي اشتمل عليها كتاب التكليف السامي الى واقع ملموس ، يتمتع فيه المواطن بحقوقه ويمارس كل واجباته بحس من المسؤولية والمشاركة والانتماء . وذلك ان مهمة الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية ليست مقصورة على الحكومة وحدها بل انها مهمة كل فرد اردني . فنحن نرحب جميعا في قلبك نوح ، فاما ان تنجوا جميعا بعون الله او نهلك جميعا لا قدر الله . ونحن في هذا البلد الصابر المربط على اطول خطوط المواجهة مع العدو الصهيوني قد غدونا الان في سباق لاهت مع الزمن بعد ان من الله علينا بجيلاد الديمقراطية . ونحن شعب تعودنا الصبر على الشدائد وحان الوقت ان ننطف ثمار الصبر الطويل ، وان نتجه الى البناء والتعمير لتحقيق الرخاء للجميع لتعمل جميعا بروح العائلة الواحدة تحت شعار "الكل للفرد ، والفرد للكل" في اطار روح التسامح وفي اطار الانفتاح على العالم وليس الانغلاق . ولا ضرورة للتجريح ، وانني اتبه الى خطورة المغالاة في لعن الماضي ، فهذه صفحة طويت ، وليس المنطوق ان ننقم بأثر رجعي ، بل المطلوب الوقوف الى جانب السلطة التنفيذية في مساهمة حل مشاكل البلاد الكثير . وفي طبيعة هذه المشاكل الوضع الاقتصادي الشدي وقضايا تنمية البلاد والبطالة والاعلاء والصراع في الشرق الاوسط تمنى على الحكومة ان تلقي بثقلها الى جانب كافة المخلصين من اجل تصحيح الاوضاع الاقتصادية في

هكذا من الأصول

كل انحاء البلاد ، ولا يجوز ان تستثني الحكومة في برنامجها منطقة من المناطق ، فقد لمست ان موضوع تنمية البادية لم يجد مكانا لائقا به في برنامج الحكومة ، وكأن البادية ليست من الاردن . اننا نتوقع من هذه الحكومة انها تقبل الشعب باكماله ، وتبعا لذلك فلا يجوز الاهتمام بمناطق دون اخرى . ذلك ان منطقة البادية تعاني من مشاكل عديدة ورغم خطط التنمية المتواصلة التي اخضعت بها الحكومات السابقة منطقة البادية ، الا انه ما زال هناك الكثير لانجازها بغية تحقيق هدف " المجتمع الواحد المتجانس " .

ان عملية تصحيح المسار الاقتصادي والسياسي والاعلامي تتطلب قرارات شجاعة ومنصفة وعادلة من قبل الحكومة ، على ان تشمل عملية التصحيح كافة القطاعات في اطار من القانون ، ويسعدنا ان القضاء قد استعاد بالكامل كافة الصلاحيات بعد الغاء الاحكام العرفية .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

اننا في الاردن لم يكن التطرف في يوم من الايام طريقا او مبدأ تسير عليه ، ان كان ذلك التطرف مينا او يسار ، فالاعتدال هو المنهج الذي ارتضيناه لانفسنا في مسيرتنا الطويلة الصعبة . والتدرج السلمي في احداث التغييرات القادمة هو الطريق الوحيد لسلامتنا وامتنا . وفي هذه السياق لا بد من التمهيد والتعتل من اجل تحقيق تنمية البلاد . ان الواجب يقع علينا جميعا ان نميز بين الطموحات والامال والامكانيات المتوفرة . دعونا نحكم العقل والضمير ونضع نصب اعيننا الواقع الصعب ، نعم لقد قرر الشعب السير قدما في طريق الديمقراطية . لكنني بصراحة اقولها لن تسول له نفسه العودة بنا الى سياسة المراوغات ، ان الديمقراطية مرتبطة ارتباطا وثيقا بحقوق الانسان الاردني والحريات العامة او ما ينص عليه دستور الدولة من ضمانات تنص على ان يكون للشعب رأي وصوت في ادارة شؤونهم . فالديمقراطية تبدأ من احترامنا لبعضنا البعض ، واستخدام اسلوب الاقتناع في الحوار بيننا ومن المهم هنا ان لا يضيع مجلسكم الموقر الوقت في الجدل حول كل نقطة او كلمة في البيان الحكومي ، لان ذلك سيحول جلستنا الى " مباحرة كلامية " فاماننا الكثير من الجهد والعمل والصبر . ذلك ان الحكومة لا تبدأ الان من البداية ، وانما علينا ان نساعد في ازالة الركام الهائل من المشاكل والعقبات من الطريق ، للوصول الى البداية المرجوة ، ومنلما تستل للمعملية الانتخابية ان تنجح وتكتمل في اجراء تسودها النزاهة والحرية ، فاننا نتطلع جميعا ان تسود جلستنا المعطيات ذاتها : النزاهة والحرية وتحكيم الضمير . ولا يغفل عليكم ان من مقتضيات النزاهة ، ان لا يكون التأييد او المعارضة موقفا مطلقا في ذاته داخل البرلمان ، وانما يتشكل التأييد او المعارضة في حدود القضية المطروحة والقرار المقترح بشأنها ومعنى هذا ان في حدود القضية ان النائب يمكن ان يكون مؤيدا لحل ما وتعارضنا حل آخر تقترحه الحكومة دون ان يكون محسوبا على الحكومة او المعارضة ، فالهدف هو ان تبني لائسنا مواقف . فالتكتلات داخل المجلس لا يجوز لها ان تشكل فهنا على حرية النائب في سلوكه الذي عليه عليه ضميره ، لقد انعقد الكثيرين ما اعتبروه مغالاة في وعود الحكومة ، وانما القول ان البيان واقعي من حيث ما كنتم جميعا الوصول اليه ، والعبرة في النتائج وليس فقط في

حسن النواب . ونسال الله ان تكون الحكومة الحالية قد استفادت من اخطاء الحكومات السابقة ، وان يكون لديها ارادة وتصميم ووعي وجهد لتحقيق اكثر ما يمكن بالتعاون المباشر مع السلطة التشريعية ، واعتقد ان عدل الحكومة سيجد رديفا له حين تقوم التنظيمات السياسية الديمقراطية وفقا للميثاق الوطني المتوقع ، وانا اقول نعم للتعددية الحزبية في اطار من المسؤولية .

ان الايمان بالتعددية السياسية يقتضي المطالبة للحزب السياسية بحرية العمل والتنظيم في ظل الدستور الذي يكفل تكافؤ الفرص .. ولنترك من بعد للشعب ان يقرر ولتكن ارادته هي العليا .. لانه حسب دستورتنا ، هو مصدر السلطات جميعا .. ونحن نراهن دائما على وعي شعبنا ، ولا نشك في قدرته على الفرز والتقييم والتمييز واختيار الصالح .

معالي الرئيس ... الاخوة النواب

ندخل المرحلة الجديدة من موقع المسؤولية الوطنية واحترام رغبات المواطنين ونطلب من الحكومة ان تباشر وعلى الفور في تنفيذ كافة الاصلاحية الادارية والقضاء على ظواهر البيروقراطية المرهقة ومحاسبة المتلاعبين باموال الشعب وايقاف الانتهازيين عند حدهم . والشعب ينتظر اعمال ، فقد شيع من الكلام الكثير . وعلينا في هذا المجلس مسؤوليات جسام تتمثل في دعم الحكومة ومؤازرتها وليس فقط انتقادها ولتكن مصلحة الوطن والمواطن هي العليا والمصالح الشخصية والحزبية والطائفية هي الدنيا .

بسم الله الرحمن الرحيم « فإما الزيد فيذهب جفا » ، واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض »

معالي الرئيس ، حضرات النواب

انطلاقا من ايماني بان جلالة القائد كما عودنا باخلاصه وتقانيه لخدمة شعبه وامته وايماني ايضا باخلاص الحكومة وتصميمها على تنفيذ ما وعدت به اعلن منحى الثقة لحكومة دولة الرئيس مضر بدران ، متمنيا لدولته وزملاء كامل التوفيق في خدمة الوطن والشعب في ظل قائدنا صاحب الجلالة الهاشمي الاول الحسين بن طلال المعظم . والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس

رجاء تنبيه الاخوة المواطنين في شرفة النظارة . بان التصديق ممنوع بحكم النظام اظهار الاستحسان او الاستهجان ممنوع بنص النظام . وشكرا السيد عطى الشهبان

السيد عطى الشهبان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

هكذا من الشهبان

معالي الرئيس ... حضرات النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد

لعل من ابرز ما يشد الانتباه في البيان الوزاري لحكومة دولة السيد مضر بدران هو استهلال هذا البيان بالحرص والعناية للبننة الاولى لكيان هذا المجتمع الا وهو المواطن والوطن وحمايتها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاعلامية ولان هذه الحكومة ستكون باذن الله حريصة كل الحرص على احترام الدستور والالتزام بتطبيقه نصا وروحا والتي اتخذت من الشورى والديمقراطية اساسا لابرار معالم تفاعل الحكم مع المواطن وذلك من خلال التعاون بين السلطين التنفيذية والتشريعية اقول وبالله التوفيق. ان من نعم الله على هذا البلد ان انعم الله عليه بهذه المرحلة الجديدة بكل ما فيها من وعي وعلم وتقدم في ظل صاحب الجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم حفظه الله لرفعه هذا الوطن وعزة الشعب ووحدة هذه الامة التي هي مصدر السلطات.

معالي الرئيس ... حضرات النواب

لقد لاحظت باهتمام حرص الحكومة في بيانها على التوجه لاحترام حرية المواطن وحرية تعبيره ما دامت حريته حرية المسؤول الملتزم بخير امته ، كما وعدت الحكومة بوضع حد للتسيب الاداري والقضاء على الفساد وعلى كل ما يعيق المسيرة الخيرة لهذا البلد وبخاصة المسيرة الاقتصادية ، وانطلاقا من هذه المفاهيم ومن حيننا للوطن وصدق الانتماء له كونهما اسمى صورة للمواطنة الصالحة واكثرها اشراقا وحتى تبقى اسره واحده مترابطة متماسكة فانه من الواجب علينا نحن نواب الامة ان نواجه الواقع بروح المسؤولية وعدم الاتسايك للشائعات ومحاولات التمزيق واثارة الفتن ليبقى الاردن بقيادته الهاشمية وشعبه الوفي قادر على العطاء وعلى حفظ توازنه الداخلي والخارجي ، وعلى التوفيق بين التزاماته والايفاء بحاجته الداخلية.

معالي الرئيس ... حضرات النواب

لا يخفى على احد مقولة سمع ولي العهد الحسن بن طلال حفظه الله ، ان المواطن الاردني في الاساس متعلم وواع وقادر وسعته ممتازة واداره مشرف وهذا ما اعطى البلد الخير ميزه تفاخر بها بين المجتمعات ، الا ان الاعباء المستقبلية الناجمة عن فترة بعض المواد الاساسية التي وضعتها امام واقع قاس ليأمل من هذه الحكومة التي تضمن بيانها الحرص على مصالح الشعب والنهوض بمعنى المسؤولية لبناء الاردن وحماية تجربته الديمقراطية.

ان هذه المرحلة البالغة الحساسية التي تمر بها امتنا العربية والتحديات الهائلة التي نواجهها في تأمين الاساسيات للمواطن والتي تتطلب توليز الاموال واعادة البناء لهي مهمة على الحكومة ان تتصدى لها بحشد كل طاقاتها وتعمل كل اسكاناتها باجهزة امنية وقادرة وكفاءات عالية وقيادات مؤهلة ذات سيره نظيفة.

وعلى الرغم من قيام الحكومة مشكورة باتخاذ بعض القرارات لتصويب بعض الاجراءات استجابة لطلب الامة وعمل بالصلاحيات المقررة لها كاعلان تجميد العمل بالاحكام العرفية ومباشرة الحكومة باعادة جوازات السفر للمحجزة لاصحابها والتزامها بضمان حرية العمل والسفر والتنقل للمواطنين والافراج عن المعتقلين السياسيين واعادتها لجالس الادارة للصحف والقاتها قرار حل رابطة الكتاب الاردنيين ... على الرغم من فائتي ما أزال متمنيا على الله ان تكون الحكومة قادرة على تنفيذ ما ورد في البيان وهذا ليس تخوفا بقدر ما هو ترقب وحرص على ان يكون مجال تطبيق.

معالي الرئيس ، حضرات النواب

ان القاعده تنص على ان العبرة للمقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني ، لقد تضمن البيان الحكومي التأكيدات والتسريقات المستقبلية وان حسن النية لا شك متوفر وان كانت المخاوف تتنبأ الانسان حينما يتطلع الى تحقيق هذه الطموحات التي وردت في هذه الوثيقة الهامة والتي استعرضت معظم المشاكل والظواهر والسلبات التي نواجهها في الاردن العزيز وهي بالتالي الوثيقة الطموحة التي سنسعد بها جميعا وخاصة عندما تبدأ الحكومة بالعمل على تنفيذ بعض الذي جاء فيها حيث ان ترجمة هذا البيان كما يتضح لي يحتاج لصيفه عمليه ولفترة زمنية ليست بالقصيرة ، ان الخدمات التي نواجهها لتأمين ما هو اساسي وإعادة البناء يتطلبنا منا جميعا جهدا كبيرا وعملا دؤوبا ممكن .

متى يستطيع الانسان منا في هذا البلد أن يهنأ بتوفر حاجياته من قمح وعدس وزيت وحليب ومنتجات للالبان ولحوم وبيض وغيره .

متى يستطيع الانسان منا أن يكون معافى في بدنه عنده قوت يومه

متى يستطيع الانسان منا أن يطمئن الى توفير المياه لحاجياته في القطاعات المختلفة زراعيه أو صناعيه أو للاستعمالات المنزليه

متى يستطيع الانسان منا أن ينزل الى السرق ليشترى ما يحتاج اليه بسعر معقول وموحد دون مزايده أو تمييزات

متى يستطيع الانسان منا أن يقضي على الاحتكار والغش والجبن والغبن والتسلط والاحتجاج باعدار واهيه.

متى يطمئن هذا الانسان منا أنه غير محارب في رزقه ولا في عمله ولا في تحركه ولا في إبداء رأيه في الكلمة الهادئة الهادفة .

متى يستطيع الانسان منا أن يطمئن غلى أن إبنته أو إبنته سيدخلان الجامعة لاكمال الدراسة دون وساطات واستثنائات حتى يطمئن على مستقبل أبنائه دون أن تتراكم عليه الديون نتيجة الانسقاط الجامعية .

هكذا من الأعمال

متى يستطيع الانسان منا أن يطمئن على أن ولده إذا نزل إلى السوق وجد عملاً أو ذهب إلى الدائرة وجد وظيفة وإذا ذهب إلى الحقل وجد آلة وإذا ذهب إلى المصنع وجد تسهلاً .
ومتى نستطيع زيادة رواتب المتقاعدين قبل عام ١٩٨٠ حتى توفر لهم العيش الكريم .

معالي الرئيس ... حضرات النواب

انا على يقين بأن مسؤولية هذا المجلس النيابي خطيره وخطيره جداً وأنه يجب علينا أن نضع تصورات شاملة وكاملة للاولويات ومعالجة القضايا المتراكمة عبر السنوات السابقة حتى لا نفرق لا سمح الله في متاهات محول دون الانجازات التي ينتظرها منا شعبنا الطبيب الصابر المكافح .

معالي الرئيس ... حضرات النواب

انطلاقاً من المسؤولية الجماعية والاحساس الصادق بها والامانة الملقاه على مجلسنا هذا ولكي يقف هذا البلد الغالي أمام التحديات التقاسيم وتقديم الخدمات الجلى ورفاه هذا الشعب فإنني اتقن أن تضع الحكومة في برامجها المطالب الملحة التاليه :

١- القوات المسلحة الاردنيه :

إنني اعتر بدور قواتنا المسلحة والتي تشرفت وكنت أحد أفرادها ، هذه القوات الاردنية الباسلة التي عملت وما تزال تعمل وتواصل الدفاع عن أرضنا ومقومات نهضتنا إنني أدعو لتوفير كافة احتياجاتها وحاجاتها من زيادة في الرواتب ومعدات متطورة حتى تظل الدرع الواقي على أطول خط من خطوط المواجهة مع العدو الصهيوني وحتى تبقى درعاً يدرأ عن هذا البلد وعن الامة العربية والاسلامية مخاطر الصهيونية وأن تواصل الحكومة اسباب الأمن والطمانينة في مدن الوطن وقراه وبراديد . إن مسألة الأمن فهي أهم من الخبز والماء فهي الأساس المؤدي للاستقرار وطمانينة النفس وراحة البال . وإزدهار العلم وانتعاش الاقتصاد فهي الكفيلة بأن يجعل من المواطن مواطناً آمناً في سربه معافاً في بدنه .

٢- القطاع الزراعي

إنني ارحب بما أبدته الحكومة من اهتمام ودعم للقطاع الزراعي وتوحيد مصادر القروض الزراعية وتشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية الانتاجية إلا أنني اتقن على الحكومة أن تولي جُل اهتمامها للقطاع الزراعي والثروة الحيوانية وذلك بضرورة دمج كافة مصادر الاقتراض والانتاج الزراعي والثروة الحيوانية ضمن مؤسسة أو سلطة مستقلة منظمة .

دراسة العراجل المناخية وطبيعة الارض ومدى صلاحيتها ومستلزمات الانتاج من حيث الجودة والتنوعية والصنف وإدخال وسائل التكنولوجيا الحديثة من حيث الحراثة والتسميد والمكافحة وكوادر البحث والانتاج وتوفير الكوادر اللازمة لها ووضع الخطط الزراعية التي تتلائم مع تبيئات المنطقة التي تهدف للاستغلال الأمثل

للأراضي وإدخال محاصيل زراعية جديدة .

وضع خطة الثروة الحيوانية وديفة للزراعة والتنظيم استيراد ثروة حيوانية ملائمة للبيئة المحلية وانتخاب اصناف تعطي إنتاجاً عالياً من اللحوم والمواليد مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين السلالات المحلية ، والتركيز على توفير المراعي الطبيعية والصناعية وذلك بالتوسع في إنشاء المحميات الرعوية خال زراعة الاعلاف في النمط الزراعي .

إجراء مسح شامل لمصادر المياه الجوفية على مختلف الأعماق والتوسع في حفر الآبار الارتوازية مع التأكيد على الاستعمال الأمثل للمياه ، والتوسع في إقامة السدود المائية حيثما أمكن مع التأكيد على تنفيذ وسائل حصاد المياه المختلفة سيما وأن بعض الدول المجاورة تستفيد حالياً من مصادر المياه الجوفية الأردنية ، وذلك حتى نتكمن أيضاً من تضييق حد البطالة وتشغيل الأيدي العاملة وإيجاد فرص للعمل .

معالي الرئيس ... حضرات النواب

إنني إذ اتطلع بعين الأمل والبصيرة الواعية لما أجده وأعلمه من توفر النية الصادقة في هذا البيان لأجدي مضطراً إلى التوتية ببعض ما أصبر إلى تحقيقه ضمن القطاعات الخاصة منوهاً إلى أنني لست إقليمياً في هذه المطالب وإنما لاطلاعي الشامل على ما يعانيه أبناء قضاء ناعور ولعلمي بأن كل أخ من السادة النواب في هذا المجلس سيدرس كل ما يحتاج إليه منطقته بكل إهتمام فيتمارون كل واحد منا حتى يحقق المصلحة العامة بكافة أرجاء وطننا العزيز .

أولاً : أن تعمل الحكومة على فتح مركز لتوزيع الاعلاف بقضاء ناعور نظراً لما يلاقه مربي المواشي من صعوبات للحصول على الاعلاف .

ثانياً : فتح محكمة صلح في قضاء ناعور خاصة أن المبنى قد تم تجهيزه من قبل بلدية ناعور وذلك تخفيفاً للأعباء التي يواجهها المواطنون في الامور المتعلقة بها علماً بأن هذا الموضوع تم ادراجه ضمن خطة وزارة العدل عام ١٩٨٧ .

ثالثاً : فتح مكتب للإرشاد الزراعي لقضاء ناعور لتقديم النصائح والإرشادات للمزارعين .

رابعاً : فتح مكتب للمياه حيث أن المنطقة بأمر الحاجة لهذا المكتب ليقوم بحل المشاكل المتعلقة بالمياه خاصة ما يتعلق بقنواتير المياه علماً بأن بلدية ناعور على استعداد لتقديم البناء اللازم مع التجهيزات .

خامساً : تفتقر منطقة قضاء ناعور إلى مساجد وإلى أئمة للمساجد الحالية وكذلك العمل على فتح دور للقرآن .

سادساً : هناك قطع أراضي حرجية مجاورة للمجالس البلدية والقروية منها ما هو مشجر بالأشجار الحرجية ومنها ما هو غير مشجر ومخصص للحراج ألقى على الحكومة أن توغر إلى وزارتي التربية

هكذا من الأشغال

والتعليم والزراعة بالتعاون مع المجالس البلدية لاستغلال هذه الاراضي لزراعتها بالاشجار المثمرة
يعود مردودها على المجالس والمدارس ، وهذا لو تم تكليف الطلاب ضمن برنامج وخطة بحيث
يقوم الطلاب بالعناية بهذه الاشجار بإشراف متخصصين زراعيين وعلى أن توضع لهم حوافز كزيادة
علامات في الفحص التوجيهي والاعدادي أو على غرار طلاب الرياضة عند دخولهم الجامعات .

سابعاً : قامت الدولة مشكورة بإنشاء مركز صحي شامل في ناعور إلا أن هذا المركز ما زال بحاجة الى
تجهيزه بالمختبرات والأشعة والأسرة للعمليات الصغرى وحالات الولادة ، علماً بأن المبنى المخصص
يتسع لمثل هذه الأمور كما أن هذا المركز يعاني الكثير من عدم توفر الأدوية اللازمة .

ثامناً : تطوير المراكز الصحية الأولية في منطقة القضاء (العبادات) لكل من الروضة والسافك والعديسة
والعال وزبد وسيل حسبان والبنين وتطويعها الى مراكز صحية كاملة نظراً لكثرة تعداد
السكان .

تاسعاً : إن المركز الأمني بقضاء ناعور بأمن الحاجة الى توفير البناء المناسب والملاحم علماً بأنه قد تم
تسجيل قطعة أرض باسم الأمن العام لهذه الغاية

عاشر : زيادة المخطوط الهاتفية في منطقة قضاء ناعور بالإضافة الى تحويل الهاتف العادية الى آلية
وخاصة بلدية الروضة ومجلس قروي كل من النصورة والعال وأم القطين وتركبي وزبد والعديسة
وسيل حسبان .

حادي عشر : ايجاد مركز شؤون وخدمة اجتماعية في قضاء ناعور لدراسة حالات جيوب الفقر الموجودة في
المنطقة .

ثاني عشر : إعادة النظر في توزيع الدوائر الانتخابية جغرافياً .

ثالث عشر : أن تصبح مدرستي قرية اللبنيات الاعدادية للذكور والإناث ثانوية نظراً لما يعانيه الطلاب من
ظروف مادية قاسية لا تلامس دراستهم في الأماكن البعيدة .

رابع عشر : تمهيد بعض الطرق الزراعية في قضاء ناعور ليمكن المزارعين من الوصول الى مزارعهم وتسويق
منتجاتهم صيفاً وشتاءً مثل طريق الروضة حسبان ، وطريق ناعور أبو سليف وطريق العديسة -
المزارع وطريق تركبي زبد .

خامس عشر : أتمنى على الحكومة الرشيدة بأن تقام بعض المصانع الجديدة في هذه المنطقة لتشغيل الأيدي
العاملة .

سادس عشر : بتعطيل القنوات المائية التراثية في القضاء حتى لا تذهب المياه هدراً ونحن بأمن الحاجة اليها .

معالي الرئيس ... حضرات النواب
أرجو المعبرة إن كنت قد أطلت عليكم في كلمتي هذه لأبني تروخيت النصيحة والصدق ضارعاً الى الله

سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لخدمة هذا البلد في ظل باتيه ورأعيه سليل الدوحة الهاشمية جلالة الحسين
بن طلال حفظه الله وسدد خطاه ليبقى الاردن قلعة صمود وشمس في وجه كل التحديات ، إنه نعم المولى ونعم
النصير .

معالي رئيس المجلس السيد حسني الشيباب
سعادة الزميل الدكتور حسني الشيباب .
بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس ، الزملاء ، النواب المحترمون
لا بد من التأكيد بادىء ذي بدء ، أننا ونحن نناقش بيان الحكومة الموقرة لما ندش مرحلة جديدة في حياة
وطننا ونودع مرحلة مليئة بالدروس والعبر ونلج مرحلة أخرى عبر بوابة الديمقراطية والمشاركة أننا ندرك أن
تجربتنا الديمقراطية الجديدة لم تلد من فراغ وهي ليست مئة من أحد أو هبة سقطت علينا في غيبة منا ، وإنما
هي بنت ظروف تاريخية موضوعية معاشة استلهمها قائد مسيرتنا واستجاب اليها وأمسك ببصيرته الفاقية
باللحظة التاريخية المناسبة لصياغتها فكان قراره بإجراء الانتخابات الحرة النزهة وتفعيل الدستور وإطلاق
الحريات العامة التي يكفلها هذا الدستور لمرتكز مؤسسي نبني عليه وليس على أي وثيقة غير حياتنا
السياسية من مختلف جوانبها ، من هنا فالتحول نحو الديمقراطية لا رجعة منه بل هو طريقنا الحتمي لصياغة
المستقبل الذي نطمح بصنعه .

وفي هذا الصدد فإننا نرحب بالاجراءات التي اتخذتها الحكومة الموقرة حتى الآن بما في ذلك توجيهها
لإلغاء الاحكام العرفية واستعدادها لتشكيل محكمة دستورية ووضع تشريع يلزم الوزراء والمسؤولين في
الادارة العليا بتقديم اقرار شامل بممتلكاتهم ، ولكننا نلاحظ في الوقت ذاته أن بيان الحكومة الموقرة يخلو من
أية إشارة الى نيتها بإلغاء قانون الدفاع صنو الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية الأخرى التي ما زالت تشكل
قيوداً على الحريات الدستورية .

ونلاحظ كذلك أن البيان يعترف بأن التعليم مهنة فوق أنه رسالة ومع ذلك لا يشير الى نية
الحكومة الموقرة بالسماح بإنشاء نقابة للمعلمين كوسيلة لدعم هذه المهنة في إطار التحول الديمقراطي الذي نشهده .

كما ونتمنى على الحكومة الموقرة أن تعطي المثل والقدرة بأن يقدم أعضاؤها منذ الآن اقراراً بممتلكاتهم
انتظاراً للتشريع المرتقب .

إننا إذ نعبر عن ارتياحنا لاجراءات الحكومة المشار اليها نؤكد في الوقت ذاته حرصنا الشديد أن تكون
المخطوات الأولى للعبور الى المرحلة الديمقراطية الجديدة خطوات واثقة ورأسخة بعيدة عن ردات الفعل
والاعتبارات الآتية وذلك حماية للتجربة ، وهي في بدايتها وعميقاً لها ومحجباً لأي سوء فهم أو شنون .

ولا يغيب عن بالنا في هذا المجال أن الديمقراطية ليست مجرد شعار تجريدي بل هي أيضا وقبل كل شيء أداة سلمية لحل مشاكل المجتمع وضبط انبعاث تطوره .

وإذا كان انتخاب هذا المجلس الخطوة الأولى على طريق التحول الديمقراطي فإنه أتى أثر مرحلة تفاقمت فيها المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ووصل فيها مجتمعنا إلى مأزق حاد نسعى للخروج منه بواسطة الديمقراطية ولا نغيبه باسمها فيما يشبه الهرب إلى الأمام .

إنني اعتقد بقدره شعبنا تحت قيادته الملهمة على الخروج من هذا المأزق ، واعتقد بالمقابل أن الشرط الأول لنجاحنا في ذلك هو أن يتحول مجلسنا الكريم إلى إطار للمكاشفة الصريحة والحوار الوطني الشامل والموضوعي والهادئ . وذلك بهدف تشخيص مشاكلنا بدقة وإيجاد الحلول العملية لها .

وعلى هذا السبيل فإننا نسجل للحكومة الموقرة حرصها على محاربة ظاهرة الفساد التي انتشرت واستتصالتها ، وكذلك استعانتها بالتعاون مع مجلسنا الكريم في السعي للكشف عن الفاسدين والمفسدين وإيقاع الجزاء القانوني بهم ، ولكن هل سيتم البحث عن الفساد في ذهن الحكومة الموقرة إلى الماضي وعند أي سنة سيتوقف ؟ وعلى سبيل تشخيص المشاكل التي عانينا منها في المرحلة السابقة لابد من الإشارة إلى شيوع ظاهرة الشللية من المحاسيب والأنساب المقربين على حساب المؤسسة والكفاءة . ولكنني أتساءل إلى أي مدى تعكس نية الوزارة الموقرة التي نناقش بيانها الابتعاد عن هذه الظاهرة والتخلص منها وإلى أي مدى جاءت تنوحي الكفاءة والفاعلية .

أما من ناحية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي نواجهها فلم يعد ممكنا ولا معقولا أن نتعامل معها ونحن على عتبة المرحلة الجديدة إلا ببرامج عمل واضحة تحدد الأولويات وتوضح الميكانيكية للوصول إلى الأهداف .

ويؤسفني بهذا الخصوص أن يجيء بيان الوزارة الموقرة أقرب إلى كونه إعلانا توفيقيا عاما للتروايا والامنيات الطيبة منه إلى برنامج عمل محدد .

فإذا كنا نشارك الحكومة الموقرة بهذه الامنيات إلا أننا لا ندرى الطريق الذي ستسلكه لتحقيقها .

وهنا تبرز بعض الملاحظات الأساسية التي لابد من إبرازها :

أولا:

إن تعهد الحكومة الموقرة بدعم الخدمات في المجالات المختلفة (تربية وتعليم ، تعليم عالي ، صحة ، ثقافة ، شباب ، ... الخ) وهنا اقتبس رسميا لتأمين ما يحتاجه المواطنون من خدمات أساسية كما يقول البيان إن هذا أمر يعطى بالتأييد والاعجاب ، لكنه يوهنا أننا ما زلنا نعيش فترة البهجة التي انقضت ، إن الولاء بهذه التعهدات يفرض بذاعة مزيدا من النفقات الكبيرة ، مما يعارض مع ما يؤكد البيان نفسه من ضرورة ضبط النفقات كمرتكز لسياساتها المالية .

ثانيا:

ثم كيف يمكن معالجة الارتفاع الفاحش للأسعار في ظل هبوط سعر الدينار ، البطالة في ظل سياسة ضبط الائتلاف ؟ واضح في هذا المجال أن الحكومة الموقرة تعمل كثيرا على استثمارات

القطاع الخاص الذي تنوي تشجيعه وتعزيز دوره والذي نأمل بأن يكون نشاطه مركزا رئيسيا لسياساتها النقدية ولما تسميه البرنامج الوطني الشامل للإصلاح الاقتصادي ولكن كيف يمكن للقطاع الخاص أن يلعب هذا الدور الإيجابي الذي طال انتظاره .

نحن نعرف إن المزايا التي يتمتع بها هذا القطاع كثيرة ومعروفة منذ زمن طويل مع ذلك وبقي يعرف عن الاستثمار في مشاريع انتاجية عالية التشغيل يحصر دوره بشكل أساسي في قطاع الخدمات (من تجارة ومقاولات ومصارف) .

وأما الصناعات التحويلية والتي استثمر فيها فقد بقيت بالرغم من كل المزايا وأنواع الحماية المدونة صناعات نسبة العامل المحلي فيها ضئيلة جدا فتحويلات في الحقيقة في كثير من الأحيان إلى عبء على الاقتصاد الوطني وذلك بأن ساهمت باستنزاف العملات الأجنبية المتوفرة لاستيراد مكونات انتاجها من الخارج .

لذلك كله كان القطاع الخاص ينمو ويتغذى ويراكم ثراؤه على حساب القطاع العام الذي يموله عرق الشعب .

إن تغيير هذا الدور يتطلب أن تقدم الحكومة تصورا واضحا لبرنامج تنموي وطني شامل يكون موضع حوار مستفيض ويؤدي إلى إتفاق يلعب بموجبه القطاع الخاص الدور الوطني المقرر عليه . أما في مجال الزراعة التي نرى ضرورة أن توليها الحكومة الموقرة الأولوية على أي نشاط اقتصادي أخرى ، فإن البيان مرة أخرى اكتفى بأن يكرر أهدافا عامة تحدثت عنها كل البرامج الحكومية السابقة ولكن دون جدوى فما الجديد الجدي على صعيد الوسائل التي ستلجأ إليها الحكومة لتحقيق هذه الأهداف .

ثالثا:

ونلاحظ أخيرا أن البيان الوزاري يمر مرور الكرام على مسألة المديونية الخارجية مع أنها أخطر مسألة ملحة في حياتنا وستبقى تترك ظلالا سوداء على مستقبلنا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالتالي فالبيان لا يتضمن أية معلومات عن حجم هذه المديونية وتطورها وكيف تم إنقاذها .

رابعا:

واكتفى البيان بالوعد بأن تسعى الحكومة لتحويل أكبر قسط من القروض التجارية إلى قروض طويلة الأمد وإعادة جدولة القروض التي تستحق عام ١٩٩١ - ١٩٩٢ السؤال هنا ما هي شروط إعادة الجدولة ومدى تأثيرها على مسألة البطالة والأسعار ثم ألبست إعادة الجدولة طريقا لتراكم الدين حتما ولتكريس كآزمة مزمنة تعيق جهدنا التنموي وتجعل اقتصادنا يستقر في حالة من التبعية والتخلف ، إن حل هذه المشكلة بحاجة إلى منهج متعدد الجوانب حلها وهذا ما يلتفتد تبيانته .

هل هذا من الأعمال

معالي الرئيس الزملاء النواب المحترمين .

وإنني إذ أثنى على الحكومة الموقرة إعطاء إجابات محددة على هذه التساؤلات لأسأل الله أن يوفقنا جميعاً في خدمة شعبنا ووطننا بالأمانة والاخلاص الذي هو جدير به .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس
السيد محمود الهويل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله العظيم .

معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

السادة النواب المحترمين .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

إن هذه التجربة الفريدة من مسيرة الديمقراطية والتي عانى من غيابها المواطن أكثر من عشرين عاماً أتت من خلال توجيهات القيادة الملهمة والتي معني كل فرد في هذا البلد بالحفاظ على هذه المسيرة المباركة حيث يكون مجلسنا الكريم لسان حال المواطن بقراراته وتوصياته ضمن قول جلالة الملك الحسين المعظم ، فلنبن هذا البلد ولنخدم هذه الأمة ، وأن تلتزم الحكومة ببياناتها الوزاري .

معالي الرئيس

إنني احببي وأزيد ما جاءت به الحكومة من قرارات خدمت مسيرة هذا البلد الديمقراطي ورفعته الى مصاف الدول المتقدمة في الديمقراطية من خلال إطلاقها للحريات العامة وإعادة الجوازات المحجوزة وإفراجها عن المعتقلين السياسيين واستقلال القضاء ، كما وأحيي إلى ما ذهبت إليه الحكومة من دعم للقوات المسلحة التي هي درع الوطن وسياجنا المتين ، كما اطالب الحكومة مواصلة الدعم لإبطال المجاعة الذين يقدمون الشهيد تلو الشهيد دفاعاً عن فلسطين .

معالي الرئيس : السادة النواب المحترمين

إنني اطالب الحكومة بما يلي :

أولاً : في المجال الزراعي :

أ - أن تعيد الحكومة النظر في سياسة النمط الزراعي وخاصة الملكيات الصغيرة والتي يعيش عليها

عائلات كبيرة ، وأن لا تتساوى بأصحاب الملكيات الكبيرة وخاصة بالنسبة لصنف البندورة .

ب - إعادة النظر بوظيفة مؤسسة الاقراض الزراعي والجمعيات التعاونية بأن توفر للمزارع كافة متطلبات الزراعة بأثمان وارباح معقولة بعيداً عن اغراق المزارعين بالديون الربوية .

ج - حماية المزارع من الوسطاء وتذبذب الاسعار والكوارث الطبيعية بما يكفل قدرته على الاستمرارية .

د - لقد حددت الحكومة ببيانها الوزاري المرتكزات الاساسية للنهوض بالزراعة في المملكة إلا أنني أرى لزماً على أن أضع بين يدي الحكومة ما قامت به سلطة وادي الاردن في منطقة الاغوار من عدم تطبيقها لقانون تطوير الوادي من حيث توزيع الاراضي الزراعية والذي الحق الحيف بكثير من متهني الزراعة واخذ هذا الحيف الاشكال التالية :

١ - سحب الملكيات الصغيرة من اصحابها المقيمين على ارض الوادي والمتهنيين للزراعة مع وجود الاراضي الاميرة .

٢ - نقل المزارع المتهني من اراضي صالحة للزراعة من الصنف الاول والثاني الى اراضي غير صالحة للزراعة مع وجود سندات التسجيل لديه .

٣ - هناك افراد طبق عليهم القانون من قبل لجان التوزيع حرفياً وأخذ ما زاد عن استحقاقهم القانوني من ملكياتهم حسب نص القانون وآخرين لم يطبق عليهم هذا القانون .

٤ - وهناك توجد حالات متعددة ومختلفة صدرت من قبل لجان التوزيع بالتلاعب بتغيير ارقام الوحدات واجزاء الوحدات من اقل الى اكثر ومن اكثر الى اقل بعد صدور قرار مجلس السلطة .

٥ - توجد حالات مخالفة للقانون من ضمنها إعطاء حقوق لمن لم يثبت لهم أي حق ضمن هذا القانون .

٦ - يلاحظ أن هناك حالات تم فيها تخصيص أجزاء من وحدات زراعية الى أشخاص أما الاجزاء المتبقية لم تخصص لأي شخص كان وتبقى باسم سلطة وادي الاردن ومع هذا يقوم الشخص باستغلال كامل القطعة والأولى أن تعطى الى أصحابها الشرعيين .

وعليه اطالب الحكومة بتصويب أوضاع توزيع الوحدات في الاغوار .

ثانياً : أما فيما يتعلق في المياه فعلى الحكومة أن تحل هذه المشكلة من جذورها لاعلى حساب مشاريع مهمة ، حيث أجهضت الحكومة مشروع المرحلة الثانية في منطقة الاغوار الجنوبية بسبب قلة المياه حيث سحبت الحكومة مياه سد الواله وينابيع الهيدان والتي كانت مخصصة لري (٤٥٠٠٠) دونم في الغور الجنوبي الى منطقة عمان ، ومتناسية المشاريع الصناعية الفخمة المنوي اقامتها في منطقة الاغوار الجنوبية وحاجتها للمياه .

ثالثاً : أما فيما يتعلق في الصحة فأنني اطالب الحكومة بالاعتماد المتزايد بالمستشفيات والمراكز الصحية المتواجدة في مناطق الريف والبادية من حيث توفير العلاج اللازم والكادر الاداري والتمريض والفني

القادر على تقديم الخدمة المناسبة للمواطنين ، حيث يوجد في المملكة مستشفيات مجهزة فنياً وينقصها الكادر الاداري والتعريض ومستشفيات مجهزة ادارياً وقريباً وغير مجهزة فنياً فعلى سبيل المثال لا الحصر مستشفى غور الصافي الحكومي مجهز بأجهزة ضخمة وغير مجهز بالكادر الاداري والتعريض حيث ينقصه كافة التخصصات المهمة .

رابعاً : أما فيما يتعلق في التعليم اطالب الحكومة أن لا يحرم أي طالب قادر أكاديمياً على التعليم بسبب عوزة ، وأن يكون هناك عدالة في التوزيع في القبول بالجامعات الاردنية .

وفي الختام يقول الله عز وجل « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون »

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس

السيد سمير قهوار

معالي رئيس المجلس

حضرات الزملاء النواب المحترمين

بعد قراءتي لبيان حكومة السيد مضر بدران ، والاطلاع على تفاصيل القضايا والطروحات العامة التي تتضمنها البيان الوزاري ، وسياسة مواجهة ما يحيط بالمواطن والمجتمع من أزمات وتحديات راهنة تستدعي منا الجميع الوقوف بصديق ورفاء لما يجتهد حفاظاً على مكاسبنا كدولة ومنجزاتنا كمواطنين فائتي ومن منطلق الوعي الكامل بكل ما يدور الآن ومن زاوية التعبير عن طموحات الوطن والمواطنين سوف أتناول باختصار القضايا العامة امامكم .

ترتبط قضايا الأمن الاجتماعي بحركة المجتمع وازدهاره ، وتأدية كل مجموعة فيه لدورها الانتخابي ضمن منظومة المجتمع الواحد ، المندفع بعقلانية ووعي نحو البناء الأفضل لأبنائه .

ماتعيشه الان ايها الاخوة هرقتان هذه المنظومة الاجتماعية ترابطها العضوي ، امام غائلة ارتفاع الاسعار اللامحدود وظهور حالات متعمقة من البطالة ، وتلاشي الطبقة الوسطى واقتربها من فئة ذوي الدخل المتدني والمحدود والذين لم يعمدوا قادريين على مواجهة كلف المعيشة بل غير توفريين ايديهم ما يكفي الحد الأدنى من متطلبات الحياة فلا فرص للعمل بل بطالة يرتفع رقبها شهراً بعد شهر .

امام هذا الواقع الذي اخشى ان تفقد فيه امننا الاجتماعي ونجاستنا الطبقي ومنظومتنا الوطنية فائتي ارى ان على الحكومة ان تعزل جاهدة على ايجاد فرص عمل في الداخل والخارج للطاقات المعطلة وترتيب الاوضاع

المالية لذوي الدخل المتدنية والمحدودة ليكونوا قادرين على مواجهة اعباء المعيشة ليبقى المناخ الاجتماعي آمناً ومستقراً .

ان الحرية ليست منحة من احد انا هي هبة الخالق الى عباده واؤكد هنا ان المجتمع الذي لا يرتقي بالفقراء ولا يوليهم عنايته ولا يوفر لهم سبل العيش الكريم والحياة الفضلى لا يستطيع هذا المجتمع ان يحمي الملتزمين من ابنائه .

ايها الاخوة الزملاء :

المهمة الوطنية التي تستدعي منا التكاثف هي اعادة الالية الاقتصادية التنموية الى وضعها الطبيعي فممن ان تبهرت مسؤولية التخطيط الاقتصادي والتنموي على ساحة واسعة من الوزارات والدوائر ضاعت مركزية القرار .

علينا الان ان ننظر الى العملية التنموية والاقتصادية بشمولية وواقعية وبعد نظر ، وان يكون المسؤولين عن التخطيط نخبة نابعة من ارض الواقع ومن رحم المجتمع وليس من اروق المكاتيب والملفات النظرية .

ان غياب الجهاز المركزي للتخطيط والتنمية التي اشرت اليه آنفا قد ادى الى خلق خريطة من الصلاحيات المتضاربة وانعدام المرجعية في المعلومات الرقمية في البرامج الملزمة وتسبب في معرفة الجدوى الاقتصادية والى تراكم الديون وضعف الانتاجية وعدم القدرة على السداد مما اوصلتنا ايها الاخوة الى حالة من اللامصداقية الاقتصادية والاستثمارية . وهنا اؤكد على ضرورة الاعتماد في تخطيطنا لمشاريعنا واتخاذنا لقراراتنا على المعلومات الرقمية المركزية وخير مثال هو عدم تقديرنا لتاثير مضاعفات زيادة اسعار على التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني .

حضرات الزملاء الكرام :

ما يجب ان نؤكد عليه في بناء اردن المستقبل هو تطابق وتوافق كل مؤسسات العمل العام والخاص وتضافر كل الجهود لايجاد مؤسسات تخدم العملية الانتاجية لوطن يعتز بما حقق من منجزات في بنيتها التحتية ، ويفترض فينا نحن الان ان نفكر جدياً في ارساء منهاج تنموي يخضع العملية التعليمية بكل مراحلها لخدمة العملية التنموية ، ويتوجب علينا وضع الخطط والمشاريع التربوية على اساس من الاولويات الوطنية والعربية وان نبدأ منذ الان بجعل الاردن مركزاً متخصصاً لتأهيل الطاقات البشرية القادرة على العمل في مشاريع التنمية الاردنية والعربية من منظور قومي مؤكدين على ضرورة الاهتمام بالتعليم التخصصي العالي ، وعلى التنشئة الاجتماعية للشباب بمنهج خلاصة الفكر والرعاية ليكون لهم حضور متميز في حركة المجتمع بما يدعم الموروث الاجتماعي ويعمق القيم الدينية والاخلاقية .

حضر الزملاء النواب :

لعلني أصيب كبدا الحقيقة حين أطرق على مسامعكم قضية تتعلق بوجود هذا البلد ومستقبله بكل ما فيه من طموحات وآمال وإنجازات - القضية أيها الأخوان النواب الكرام هي قضية الأردن والماء .
لن أضيف جديداً إذا قلت لكم أن لكم أن أكبر تحد يواجه الأردن الآن هو التحدي المائي . فقد أكدت الدراسات المائية المتفرقة أن عام ١٩٩٥ سيكون نقطة البداية للفراغ النقص الحاد في كميات المياه المطلوبة للاغراض الأساسية المختلفة إذا استمر المعدل الحالي من الاستهلاك المائي وإذا لم نتوصل لمصادر مياه جديدة سواء من داخل الأردن أو من خارجه . إذ سيصل عدد سكان الأردن إلى خمسة ونصف مليون نسمة عام ٢٠٠٥ إذا بقيت نسبة تزايد السكان على ما هي عليه الآن ، وهذا يتطلب من الحكومة النظر إلى قضية الماء باعتبارها قضية استراتيجية خاصة تمس كل سياستنا المستقبلية الزراعية والصناعية وحتى علاقاتنا الدولية .

حضر الزملاء النواب :

تقتضي طبيعة المرحلة التي يمر بها الأردن حالياً أن يكون مميزاً في كل توجهاته وأن يحافظ على مساره الديمقراطي المتزن بأشاعة روح المشاركة والتفاعل في ثنايا مؤسساته التربوية والثقافية والإعلامية لتعميق الممارسة الديمقراطية العقلانية وتنمية المواطنة المسؤولة في كل شرائح المجتمع ليقدم المواطنون في كافة مواقعهم لمجالاتهم وخبراتهم لوطنهم وامتهم في عالمهم تهبط فيه الرياح الحافظ على وجود الانسان وكرامته وحقه في وطن يتنفس فيه النقاء والطهارة فنجاح الديمقراطية واستمرارها يعتمد اعتماداً كلياً على تنمية روح المواطنة المسؤولة لدى كل فرد من أبناء الوطن أن قواتنا المسلحة الباسلة وتعزيز قدراتها العسكرية كقوات عربية هي الأساس المتين الذي يحفظ للأردن سيادته ومنعته واستقلاله وعلينا أن نعطيها بالدعم والعناية لتبقى ركيزة أساسية من ركائز دعم وحماية الأمن القومي العربي .

أيها الاخوة :

ان هناك حقائق سياسية هي من البدهة حيث نؤكد ان نقرر فوقها لكونها التفاصيل الملحة في حياتنا اليومية . فالوحدة العضوية المصرية بين الشعبين الاردني واللبناني هي الحقيقة التي يتشكل منها النسيج السياسي والاجتماعي لهذا البلد وتتجلى في أبهى صورها في هذا النموذج الوحدوي الذي ننظر اليه باعتباره النموذج الأمثل .

ويقدر ما أصاب هذه الأمة من نكسات وعثرات تتابع على مدار العقود الماضية بقدر ما أصبح من حق هذه الأمة أن ترفع الآن رأسها بالعزة والكرامة وهي تسير خلف الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال .

غير أن الاكتفاء بالشاعر المجردة والتعجيد اللغوي للانتفاضة يعتبر تقصيراً بحق أبنائنا وأخواننا الذين

يبنون يومياً تحت الاحتلال من دمايتهم وحجارتهم مستقبل هذه الأمة ، ومصيرها على طريق النهضة القومية الشاملة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب المقدس .
قدر الأردن هو أن يقود مسيرة الوفاق وأن يحافظ على علاقته العربية المتوازنة وأن يواصل الاسهام بدوره الإيجابي لتحقيق رسالته القومية في الوحدة والحرية والحياة الأكرم لكل أبناء الأمة العربية .

أيها الاخوة الزملاء :

لضيق الوقت ولاسماح المجال لأخوتي الزملاء لطرح ما يجول في خاطرهم من أفكار وآراء ... أشكر لكم حسن استماعكم داعياً الله لهذا الوطن ولقيادته التوفيق والسداد في تحقيق ما نصبو إليه في أردن يتعم بالرخاء ولنبن مستقبله على أسس من الواقعية والتخطيط للأجيال القادمة في ظل جلالة القائد الملك الحسين المعظم .

والسلام عليكم

معالي الرئيس المجلس

السيد عبد اللطيف عربيات

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان نواب الحركة الإسلامية في الرد على البيان الوزاري لحكومة السيد مضر بدران مقرر من النواب التالية اسماؤهم د.عبد اللطيف عربيات ، د.عبدالله العكايلة ، الشيخ ذيب أنيس ، الاستاذ يوسف العظم ، د.محمد عبد القادر أبو فارس ، الشيخ كامل العمري ، د.علي الحوامدة ، د.ماجد خليفة ، الشيخ ابراهيم مسعود خريسات ، المهندس احمد قطيش ، الشيخ عبد الرحيم عكور ، المهندس فؤاد الخلفات ، الشيخ احمد الكناوين ، د.محمد احمد الحاج ، الشيخ عبد الحفيظ علاوي ، د.هام عبد الرحيم سعيد ، د.احمد الكوفحي ، د.يوسف الحصاونه ، الشيخ عبد العزيز جبر ، الشيخ حمزة منصور .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين

" يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً " .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء

تحيةكم بتحية الاسلام فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته وبعد

فلقد شهد بلدنا الحبيب ولادة مجرية نبابه فذة طالما انتظرها شعبنا العزيز بعد نصف وعشرين عاماً من غياب مشاركته في صياغة حياته السياسية بمختلف أبعادها ومجالاتها التي تمس حياة المواطن وأمن الوطن .

هكذا من الأصول

لقد جاءت هذه التجربة مفخرة لهذا البلد شهد لنا بها العدو قبل الصديق إذ جرت في أجواء من النزاهة والحرية التي لا يسعنا إلا أن نتقدم لكل من حرص على نجاحها من أجهزة وعلى رأسها جميعاً جلالة الملك المعظم بوافر الشكر وجميل العرفان .

معالي الرئيس ... الأخوة الزملاء الكرام

لقد عانى شعبنا طيلة الحقبة الزمنية الماضية التي خلت من مثل هذه التجربة النيابية التي نحن بعض ثمارها من خلل كبير في مؤسساته انعكس في إطلاق يد السلطة التنفيذية والاختلال ببدأ فصل وتوازن السلطات والاعتداء على صلاحيات السلطتين التشريعية والقضائية من خلال سن الكثير من القوانين المؤقتة في أمور استغلت السلطة التنفيذية مرونة الدستور في إعطائها حق سنّها غير أنها لم تلتزم روح المسؤولية في تقدير احتمالية تأخير تلك الأمور حتى في الفترة التي كان للحياة النيابية قفيل فيها من خلال هيمنتها على المجلس النيابي العاشر الذي كان لا يعكس تطلعات الشعب ولا يمثله تمثيلاً شمولياً .

وفي مجال القضاء استغلت السلطة التنفيذية مظلة الاحكام العرفية فأطلقت يدها في غير ما جاءت الاحكام العرفية له أو شرعت من أجله فطلعت أحكام المواد ٥-٢٣ من الدستور الأردني المتعلقة بحقوق المواطنين وحراباتهم وسلب القضاء صلاحياته وأصبح قانون استقلاله حبراً على ورق فجاءت الأحكام العرفية شبحاً يطارد الناس في أرزاقهم ويصادر حرياتهم وفي ظل هذه الفوضى الدستورية اختل الهرم الدستوري وتقرّضت السلطات التشريعية والقضائية وأصبحت السلطة التنفيذية وحدها هي الدولة في حقيقة الأمر ، ونشطت بعض أدواتها التنفيذية في الانقضاء وبعضها الآخر في الاضطهاد الأمر الذي ذاق منه الشعب مرارة الجور والحرمان ، وفي غيبة الحياة النيابية المثلثة للشعب قفيلاً حقيقياً رواسعاً غابت الرقابة والمحاسبة والمساءلة للسلطة التنفيذية عن سياساتها وقراراتها التي كانت ترسم وتتخذ في ظل الشعور بالسلطة المطلقة التي لا رقيب يتابعها ولا محاسب يردعها وكان من أخطر النتائج التي ترتبت على غياب الحياة النيابية وأفراد السلطة التنفيذية بالحكم ما يلي :-

- ١- إطلاق يد السلطة التنفيذية في سياسة الاقتراض الخارجي والداخلي غير المستندة الى أولوياتنا الملحة أو حاجتنا الضرورية وغير القائمة على مقدرتنا المالية على الوفاء بالتزاماتنا تجاه الدول أو الصناديق المعروفة لتلك القروض الأمر الذي أغرق الدولة بمديونية هائلة ورتب على الخزينة عبثاً لا طاقة لها على الوفاء به مما أدى الى الأزمة الاقتصادية والمالية ونضوب موجوداتنا من العملة الضعيفة وانخفاض قيمة الدينار الاردني واعتزاز مصداقيتنا المالية وتعريض سمعتنا الدولية للاعتزاز وقفدان المواطن للثقة بالحكومة التي بات لا يجد في ظلها فرصة للعمل لكسب قوته الضروري وإعالة أطفاله حتى ضاق الصدر ونفد الصبر وكان الذي شهدته الملكية من أحداث نيسان في مطلع هذا العام الأمر الذي آل الى ما نعيشه اليوم من أزمة خانقة لا نعرف بصيصاً للسبيل الى الخروج منه بأمان .
- ٢- لقد كانت الميزانية العامة للدولة عرضاً يتوكل في أنها أخذت لا تامة أو كفالة أو دعم مشاريع تنمية تدر على

الدولة دخلاً كبيراً وعملة صعبة تعزز الحفاظ على قيمة نقدها وتقليص العجز في ميزان مدفوعاتها ولكن سرعان ما أثّلت بعض هذه المشاريع وأغلق كشركة الأخشاب ودمج بعضها الآخر بنظيره كما هي الحال في شركة اسمنت الجنوب والاسمدة بالفوسفات ونودي بانفاذ قسم آخر منها من باب سياسة احياء المال بالمال كما حصل في شركة اليوتاس وبيع ممتلكات بعضها وتحويله الى شط الاستشجار بدل الامتلاك كما هي الحال في الملكية الاردنية ، ونودي بتحويل بعضها الى الملكية الخاصة وفقاً لنصائح التقارير الاقتصادية المعدة من الخبراء الامريكيين كما هي الحال في مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية ومؤسسة النقل العام ومؤسسة الموانئ وسلطة الكهرباء والملكية الاردنية .

صحيح أن هذه المشاريع والمؤسسات هي منجزات من منجزات الحكومات لكنها هي نفسها التي يتنزع بها في تبرير الديون التي أوصلتنا الى ما نحن فيه من أزمات .

٢- ولقد كان لغياب الحياة النيابية وأفراد السلطة التنفيذية بالحكم أن أسوء استخدام هذه السلطة وأطلقت اليد في المال العام وانتشر الفساد المالي والإداري وتضاءل الحس في المسؤولية وطفى على سلوك الحكومة شبح السلطة الأمر الذي أخرج المواطن عن صمته الى التصدي للفساد عبر الكلمة المكتوبة وظهر في الأردن اسلوب المناشير حتى أصبح الأردن يوصف في الخارج ببلد المناشير التي تشرح الفساد وتفضح مرتكبيه .

٣- وفي غيبة الحياة النيابية تجمّرت الأجهزة الأمنية أيضاً على الدستور وصادرت الكثير من الحقوق وقيدت الحريات العامة وحوصر المواطن في رقبته وحبل بينه وبين مواصلة عمله وقيدت حركة سفره وتنقله تعاش المواطن حقاً معيشة ضنكى .

لقد كان حجم التخريب في هذا البلد كبيراً ولكن عناية الله أولاً ثم وعي أبنائه وصبرهم وحرصهم عليه ثانياً قد أثمرت هذه جميعاً في أن أنعم الله عليه بتجربكم النيابية هذه التي يرجو الشعب على يديها الخير وأصلاح ما وصلت له أيدي المفسدين فهي تشكل في تقديرنا وتقدير الشعب الذي غثل نحولاً جديداً في منهجية الحكم واسلوب تشكيل الحكومة .

معالي الرئيس ... الأخوة الزملاء الكرام

لقد كان شعبنا يتوكل لفرحة ثانية تتلو فرحته بإيصالكم الى قبة البرلمان ، فرحة افراز هذا المجلس لحكومة انتقاد وأصلاح وطني لها من القوة والخبرة والكفاءة ما يؤهلها للتصدي الى مهمتها الصعبة ، حكومة على مستوى خطورة الموقف وجسامة المسؤولية . ولقد بدأ دولة الرئيس المكلف مشاوراته مع الكتل والتجمعات النيابية وفقاً لطبيعة تشكيلها في محاولة لتشكيل حكومة ائتلاف برلمانية تخصصية وكانت مرحلياً بداية في الاتجاه الصحيح لقد كان قرارنا في المشاركة في الحكومة نابعاً من شعورنا بضرورة المساهمة في تحمل المسؤولية في هذه المرحلة التي لا يهنا من ابتلي بتحمل المسؤولية فيها بقدر ما يسأل الله له العون عليها من هنا كان

قرارنا في المشاركة لتسهم في مسيرة الانتفاذ والاصلاح في مجالات تعتقد أن قدرتنا على الاصلاح فيها أكثر مثالية ومرددا .

وكما تعلمون فقد انتهت المفاوضات مع دولة الرئيس بالاعتذار عن المشاركة في الحكومة وفي الوقت الذي اعتذرنا فيه لدولة الرئيس عن المشاركة فقد أكدنا له أنه لا يمنعنا من التعاون مع حكومة قوية أمينة عدم وجودنا أعضاء فيها وعلى هذا انتظرنا تشكيل تلك الحكومة القوية الأمينة وكانت المفاجأة ليست لنا وحدنا بل للمجلس الكريم وللشعب في آن واحد .

لقد جاءت الحكومة بتشكيلها الحالي دون مستوى الطموحات فهي ليست حكومة انقاذ واصلاح وطني كما توقعها شعبنا إذ لا نستطيع اقناعهم بقدرتها على تحمل اعباء هذه المرحلة وما يكتنفها من صعوبات وازمات .

معالي الرئيس :

حضرات الزملاء الكرام

أما ما يخص البيان الوزاري

ففي جولة لنا مع فقرات هذا البيان وجدنا ارتياحاً عاماً للتوجه الذي حملته فقرات البيان كخطوط عريضة لسياسة الحكومة ومعالم رئيسة لبرنامج عملها المقبل فيما إذا حظيت بثقة مجلسكم الكريم . ولعل أول بواعث هذا الارتياح هو ما أورده البيان من عزم الحكومة على اطلاق الحريات العامة وحمايتها والحرص على الوفاء بحقوق المواطنين والمساواة بينهم أمام القانون ، وفي تولي الوظائف العامة وتحقيق مبدأ تكافؤ فرص العمل لهم ، وضمان حق المواطن في حرية الرأي والمعتقد وحقه في الأمن والعلم والعمل والمساكن . والتنقل وتكوين الجمعيات والتنظيمات وكل ما تكفل به الدستور من حريات المواطن وحقوقه .

كما لا يفوتنا أن نفوه بسرعة مبادرة الحكومة في استجابتها لما نعلمه من توجهات مجلسكم الكريم في المطالبة باطلاق الحريات العامة ، إذ أعلنت عن إعادة جوازات السفر المعجزة الي أصحابها وتجميد العمل بالأحكام العرفية الى أن يصدر قرار الفاتح في أقرب وقت ممكن .

معالي الرئيس :

حضرات الزملاء الكرام

إننا إذ نؤكد على ما أورده بيان من دعم لقواتنا المسلحة تدريباً وتسليحاً وتطويراً لتطالب باحاطة قواتنا المسلحة برعاية متميزة وتمهنة جهادية مستمرة وتوجيه رباني خالص حتى يكون جيشنا العربي جيشاً مصطلحاً مغامراً لأداء دوره في غرض . معركة الشرف والكرامة لتحرير فلسطين المحببة . ولا يفوتنا هنا أن نطالب الحكومة

بايقاف نزف الكفالات في قواتنا المسلحة من خلال الاحالات المبكرة على التقاعد لشباب قواتنا المسلحة وهم في أوج عطائهم .

أما في مجال القضاء فإنا نتمسك بضرورة إعادة سلطته اليه كاملة غير منقوصة ، لا يعود مرفق عدالة متميزاً فحسب بل ليأخذ هيبته واستقلاله كسلطة ثالثة تأخذ موقعها الحقيقي ومكانها الطبيعي في بناء الدولة الدستوري والحرص على رفده بالكفالات المتميزة خبرة ونزاهة .

وستقرب بكل حرص عودة هذه السلطة الى مكانتها السابقة ليطمئن أبناء شعبنا الى أن للعدالة بيتاً مهيئاً يفثون اليه كما تتطلع الى اصلاح جذري وبالسعة الممكنة الى اصلاح القضاء الشرعي ، وضمان عدم التدخل في أحكامه وتحقيق استقلال القضاء والمحافظة على هيبته .

أما في مجال الأمن فإنا نتطلع الى تطوير أجهزتنا الأمنية ودعمها بكل امكاناتنا لتصبح قادرة على توفير الأمن والاستقرار للمواطن في أرجاء الوطن العزيز .

إن أمنيتنا أن تكون أجهزتنا الامنية مزودة بأحدث نظم المعلومات مدرة على أعلى المستويات قادرة على استباق الحدث لا على مجرد موازاته لتظل أداة الدولة في تحقيق مفهوم الأمن الوقائي واحباط كل ما من شأنه أن يعيث بأمن الوطن قبل الشروع في تنفيذه ، وفي هذا المجال فإنا نؤكد على أن تنصرف أجهزتنا الأمنية الى واجبها الحقيقي في المبادرة الى نزع الفتيل لا المساهمة في اشعاله ، والى استقطاب ولاء المواطن لا الى دفعه المحصورة والى كسب ثقته لا الى زرع بذور الشك والريبة في نفسه كي تتمتع القاعدة الأمنية ويغدو كل مواطن خفياً .

معالي الرئيس ...

الاخوة الزملاء الكرام ...

وفي مجال التربية والتعليم فإنا نؤمن بأن هوية الأمة تصوغها فلسفة التربية ونظام التعليم فيها ، لذا فإن حرصنا على التربية والتعليم معيشه حرصنا على مستقبل هوية شعبنا المسلم الذي يتعرض لأبشع هجمة بربرية صهيونية تتسلح بالأساطير اليهودية في استقطاب يهود العالم من مختلف أرجاء المعمورة وحشدتهم للقضاء على وجود الأمة العربية والاسلامية كما يتعرض هذا الشعب المسلم لغزو غربي يتمثل في اقحام قيم دخيلة علينا مناهضة لقيمتنا هدامة لحضارتنا .

وان نظرتنا الى التربية في مجتمعنا العربي المسلم تقوم على أساس صياغة نظامنا التربوي صياغة تنطلق في جوانبها المسلكية من عقيدتنا وحضارتنا العربية الاسلامية وتدور في اطار ارساء منظومة قيمنا الاسلامية الرفيعة التي هي للمسلم عقيدة وحضارة وللعربي غير المسلم حضارة وتراث .

أما في جوانبها المعرفية البحتة فتنتقل بحثاً عن الحقيقة العلمية المجردة في شتى حقولها الطبيعية تأخذها من أي وعاء خرجت فان الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها .

هكذا من الأهل

وفي مجال الثقافة والشباب فإتينا نؤكد على ضرورة إبراز دور الأردن ومساهمته في مسيرة الحضارة العربية الإسلامية المعاصرة وتشجيع حركة البحث العلمي ، والتأليف في مختلف الحقول الاجتماعية من وجهة نظر إسلامية ، ورعاية الحركة المسرحية الإسلامية والفرق الفنية الإسلامية والاندية الثقافية التي توجه طاقات الشباب وتهذب عواطفهم في إطار مسلكي نظيف يضمهم في مجال التكيف الإيجابي البناء بعيدين عن الانحراف أو ساحة الجريمة .

ولما كان الشباب عدة الأمة ومعدن الرجاء فإن العناية بالتربية الجسدية وحدها على أهميتها تعكس لمفا مبتورا في أعداد شخصية الفرد إذ لا بد من تلبية حاجاتهم العقلية والروحية الى جانب حاجاتهم الجسدية من خلال تربية متوازنة تعنى بتربية العقل والروح والجسد معا ، ومن هنا فإن توظيف مخيمات الشباب في برامج متكاملة شاملة تلي هذه الحاجات معا أمر ضروري لا يجوز التفريط به أو اغفاله .

وفي مجال الاعلام فإتينا نطالب بان تعبر رسالة الاعلام في بلدنا تعبيراً صادقا عن هموم شعبنا وتركز على حل مشكلاته وإبراز حاجاته ، وأن تكون وسائل الاعلام مرآة صادقة تعكس واقعنا وتبرز جوانب الخلل في مؤسساتنا وتشكل قنوات اتصال بين المواطن والمسؤول في بلدنا .

ولا بد من ان تقلع أجهزة الاعلام عن برامج العيب والترفيه الهابط ، وتتصرف بجديّة مسؤولة الى دورها التربوي والثقافي والحضاري والاصلاحي في ظل عقيدة الأمة وقيمها الحضارية ، إذ لا مكان في اعلام دولة دينها الاسلام لكلمة ساقطة أو أغنية ماجنة أو مسلسل رخيص .

واننا لنؤكد على اعطاء الصحافة الحرية الكافية لإبراز دورها الريادي الذي يتجاوز مجرد الكلمة الصادقة وابتغاء الحقيقة المجردة الى المساهمة في تحقيق الاصلاح من خلال النقد البناء والتوجيه الحكيم ، وان تتسع صفحاتها لمختلف الآراء دون تحيز وتعصب ، كما نطالب بحق اصدار تراخيص لصحف جديدة هادفة .

معالي الرئيس ...

الاخوة الزملاء الكرام ...

لقد اطلعنا على ما أورده البيان الوزاري في مجال الترمين والاسعار من أن الحكومة ستعمل على احكام السيطرة على أسعار المواد الغذائية الرئيسية وتأمين توفيرها مطابقة للمواصفات والمقاييس والعمل على كبح جماح الاستغلال بكل مظاهره وصوره .

وفي الوقت الذي نرتاح فيه الى هذا التوجه إلا أن وضع شعبنا لا يحتمل التسويف ولا الوعود المستقبلية البعيدة فمشكلة الاسعار مشكلة جاوزت طاقة الغالبية العظمى للشعب على احتمالها ، انها أزمة خطيرة تحتاج الى اجراءات سريعة تضع حداً لأسعار المواد الغذائية الباهظة لتكون في مستوى دخل المواطن وقدرته الشرائية والاسراع في تشكيل فريق معضض من ذوي الخبرة والامانة لاحكام السيطرة على تلك الاسعار .

كما نرى المسارعة الى دراسة هيكل الاسعار للسلع برمتها وان تتوسع الحكومة في ضبط قائمة أخرى من السلع التي هي في حكم السلع الاساسية للمواطن كالالبسة والادوية والقرطاسية .

أما في مجال البطالة وتنظيم سوق العمل وهي الازمة الحارقة التي تحتل الاولوية الاولى لشعبنا فإنها تستدعي المباشرة العاجلة في استيعاب ما يمكن استيعابه من القوى البشرية المؤهلة العاطلة عن العمل في مؤسسات الدولة دون التباطؤ أو التأخير في اصدار جدول تشكيلات الوظائف كما جرت العادة في كل عام ، كما تستدعي تشغيل ما يمكن استيعابه في مؤسسات القطاع الخاص عن طريق تشكيل فريق متخصص لهذه المهمة تتولى وزارة العمل تنظيمه والاشراف عليه ضمن خطة وطنية شاملة الى جانب المباشرة في المشاريع التنموية الصغيرة في أقرب وقت ممكن لايجاد فرص العمالة وتقليص هيكل البطالة ، كما أنه لا بد من التحرك العاجل لتسويق ما يمكن استيعابه في أسواق العمل لدى بعض الدول الشقيقة .

معالي الرئيس ...

الاخوة الزملاء الكرام ...

أما بخصوص القضية الفلسطينية فإتينا نؤمن بأنها قضيتنا الاولى والتزامنا مجامها أيدي حتى يأذن الله بتحرير كامل ترابها .

ومن هنا فإتينا نطالب بدعم انتفاضة اهلنا ومساندة جهادهم بما تسمح به امكاناتنا كما نطالب بفتح اسواقنا لتسويق منتجاتهم وهو اقل ما يليه حقهم علينا ، وكذلك تسهيل مرور هذه المنتجات للأسواق العربية الأخرى .

أما في مجال التطوير الاداري واعادة النظر في هيكل الادارة العامة ، ومؤسسات الدولة بقصد تفعيل دور البيروقراطية الحكومية في مواجهة متطلبات المجتمع بكفاية وفعالية فهو شعار بلا مضمون ترفعه كل حكومة ثم قضى دون أن تتحرك وراعها بدايات عملية في هذا المجال لتأتي حكومة لاحقة فترفع نفس الشعار وينفس الاسلوب قضي مسيرة الاصلاح والتطوير .

اننا نرى أن جهاز الادارة العامة وإن كان يحتاج الى تطوير اداري واعادة هيكله وتبسيط اجراءات وتطوير أساليب العمل لتكون الادارة الحكومية قادرة على الاستجابة لحاجات المجتمع بكفاية وفعالية الا اننا نرى أن هذا الجهاز بحاجة الى تطهير من كثير من رموز الفساد والمحسوبية والشللية قبل تفعيل كفاءته لان مثل هذه الكفاءة تحتاج الى من يؤمن بتوجيهها الى مصالح المجتمع وحاجاته وهذا ليس من شأن الناسدين .

أما ما يخص موضوع الثقة بالوزارة فإتينا نعلق الرأي فيها على ضوء استجابة الحكومة لمطالبنا التالية :-
أولاً: التوجه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية وتعديل القوانين التي تتعارض مع المادة الثانية من الدستور وذلك سيراً بالامة على طريق التقدم نحو الاسلام والتدرج في التطبيق في شتى المجالات التربوية والاعلامية والاجتماعية والاقتصادية .

ثانياً: أن تعيد الحكومة المفصولين من الجامعات والمؤسسات الحكومية بدعوى الأسباب الامنية وكذلك الذين صرف النظر عن تعيينهم للأسباب الامنية ذاتها .

ثالثاً: أن تحول الحكومة دون تدخل الأجهزة الامنية في التعيين في وظائف الدولة والبعثات الدراسية ورخص المهن والجمعيات الخيرية والاندية والنقابات المهنية والمؤسسات الخاصة .

رابعاً: أن تحدد الحكومة موعداً لالغاء الاحكام العرفية في ضوء النتائج التي تتوصل اليها اللجنة القانونية المشكلة لهذه الغاية بحيث لا يزيد عن ستة أشهر .

خامساً: أننا نرى أن القضية الفلسطينية قضية أرض مقدسة لا يجوز التفریط بشبر واحد منها وقضية شعب تكالبت عليه قوى الشر وعليه فلا بد من أن تقوم الحكومة بدعم هذا الشعب في انتفاضته الباسلة وجهاده المبرور .

سادساً: أن تعمل الحكومة على دعم الحركات التحررية ضد الاستعمار وانهاء السيطرة الاجنبية على الاوطان المفتصة وعلى رأسها القضية الافغانية.

سابعاً: أن تعمل الحكومة على وضع قانون " من أين لك هذا " لمحاسبة الذين حصلوا على ثروتهم بطرق غير مشروعة وتطبيق مثل هذا القانون بجدية وحزم .

ثامناً: أن تبذل الحكومة جهدها وأن تعد بالعمل على اعادة الاموال المهربة واستثمارها في الداخل .

تاسعاً: أن تعد الحكومة وتلتزم بسياسة التشفف التام في جميع أجهزة الدولة .

عاشراً: أن تقوم الحكومة بالغاء الفوائد على قروض الدولة لصغار المزارعين وقروض الاسكان لتكون خطوة أولى نحو التخلص من النظام الربوي بالتدريج .

حادي عشر: أن تأذن الحكومة للمعلمين في الدولة بتأسيس نقابة لهم ترعى شؤونهم وتطالب بحقوقهم .

ثاني عشر: أن تقوم الحكومة بإنشاء كلية للعلوم الشرعية في جامعة اليرموك .

ثالث عشر: أن تمنح الحكومة تراخيص الخمر للمسلمين ببعاً وصناعة وأن يمنع تقديمها وفي المؤسسات العامة وبخاصة في الملكية الاردنية .

اصوات: تصنيق

السيد عبد اللطيف عريجات

رابع عشر: السماح بإنشاء جامعة اهلية اسلامية .

سائلين الله ان يلهمنا في ظل اجابة دولة الرئيس على هذه المطالب ، القرار الرشيد الذي يحفظ استقرار الوطن ويحقق مصلحة المواطن .

وبما لا نرجو قلبنا بعد الى هديتنا ، وبما لنا من لدنك رحمة أنك أنت الوهاب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس
ترفع الجلسة حتى الساعة الخامسة والنصف تستأنف الجلسة الزميل
الاستاذ حسين مجلي

اصوات: تصنيق

السيد حسين مجلي

السيد رئيس مجلس النواب المحترم

السادة رئيس واعضاء الحكومة المحترمين

السادة اعضاء مجلس النواب المحترمين

باسم الله وباسم الحق والعروة ، آمليين دوما ان نكون اوفياء لرسالة الحق والعروة ، مؤمنين انه لن يسود الحق والعروة على الارض العربية طالما تقوم عليه اسرائيل او صهيونية .

اصوات: تصنيق

الاخوة الزملاء

الحرية والديمقراطية تحتلان المرتبة العليا في سلم حقوق الانسان وحقوق الانسان العربي على وجه الخصوص ، لان الديمقراطية والعمل الديمقراطي مغيبان في الوطن العربي .

ومناقشتنا للبيان الوزاري تقع في نطاق ممارستنا للحرية والديمقراطية ، لذلك فإن هذه المناقشة يجب أن تكون بمستوى المسؤولية التي تقتضيها ممارسة حق اساسي من حقوق الانسان ، ومستوى مناقشة بيان وزاري لحكومة تأتي في مطلع عقد جديد (هو عقد التسعينات) لكل ما يخفيه هذا العقد لنا ولامتنا من آمال وآلام وتحديات .

نحن نعرف ايها الزملاء أننا ننتمي الى وطن له دستور يقول : " الامة مصدر السلطات " ونحن نعرف أننا ننتمي الى امة عربية واحدة بآمالها وآلامها تقول دساتير دولها ان الامة مصدر السلطات ، ونحن نعرف يقيناً ان هذه الامة العربية ونحن جزء لا يتجزأ منها ضحية السلطات بدلاً من ان تكون مصدرها ، فقد انتهالت السلطات التي يفترض ان تكون الامة مصدر وجودها على الامة العربية ، فانتهكتها واشبعتها قتلاً ، ونهباً ، واستبداداً ، وقزيقاً ، واستغلالاً ، واحتلالاً ، حتى أصبحت هذه الامة العربية جسماً مقطوعاً منها وصارت ضحية السلطات ، بدلاً من ان تكون مصدر السلطات .

وباعتقادي ان هناك " مبادئ " وثوابت ومنطلقات اساسية يجب ان تلتزم وتقوم على اساسها كل حكومة في الاردن " وهذه المبادئ والثوابت والمنطلقات كما ارى هي التالية :

المنطلق الاول :

العروة والاسلام

نحن نتنطق من ان التوعية ظاهرة اجتماعية ، وهي اعلى مراتب اجتماعية الانسان والوجود القومي ، هو

هكذا من الأهل

أعلى مراتب الوجود الاجتماعي الانساني ، والامة أعلى مراتب الجماعات البشرية ، والوطن العربي ينتسب الى العروبة والاسلام ، والاسلام والعروبة يقومان على الوحدة والتوحيد ، وثورات التاريخ العربي تقوم على الوحدة والتوحيد.

ثوابت التاريخ العربي تقول : " ان الوطن العربي وطن واحد مسلم " عرويته واسلامه تقررا قبل ما يزيد على اربعة عشر قرناً ، وهما غير قابلين للاستغناء عليهما ، وغير قابلين لان يخضعا لما يسميه البعض زوراً وبهتاناً " حق تقرير المصير " كغطاء للعدوان على الحق المقرر اصلاً .

ثوابت التاريخ تقول : ان تجزئة الوطن العربي كانت فعلاً استعماريًا ، فكيف يمكن ان يقال ان الاصرار على التجزئة وعلى المزيد منها فعلاً وطنياً ؟

ثوابت التاريخ تقول : " ان الكيان الصهيوني " كان مولوداً من مواليد " التجزئة ... فكيف يمكن ان يكون الاصرار على التجزئة على المزيد من التجزئة فعلاً وطنياً وفعلماً مقاوماً لاسرائيل ؟

ثوابت التاريخ تقول : " انه لا يجوز وضع الاسلام في مواجهة العروبة ولا العروبة في مواجهة الاسلام . ان التجزئة والاقليمية مناقضتان لثوابت التاريخ في الوطن العربي ، مناقضتان لآقدس واشرف ما في الوطن العربي ، مناقضتان لعروية واسلام الوطن العربي .

ان التجزئة والاقليمية هما الزيد في الوطن العربي ، والعروية والاسلام ، والوحدة والتوحيد ، هما ما ينفع الناس .

" فاما الزيد فيذهب جفاءً ، واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض " صدق الله العظيم .

وعندما دعت الثورة العربية الكبرى للاستقلال عن الاتراك ، كانت تعني بالضرورة ان الاستقلال عن الاتراك يعني ويساوي الوحدة العربية الشورية العربية هي اساس مشروعية هذا النظام الذي نتحدث في ظله ، وادركت الثورة العربية ، وادركت الامة العربية انه كون العرب امة واحدة يعني بالضرورة ان يكون للعرب دولة واحدة ، وذلك لادراكهم ان الامر الوحيد الذي يحقق للعرب استقلالهم ، هو الوحدة العربية .

ولقد ترسخ هذا المفهوم في عقول العرب ونفوسهم مع انطلاق الثورة العربية الكبرى ، وفي العقود اللاحقة عليها ، وخاصة بعد قيام الكيان الصهيوني ، حيث ادرك العرب انهم هموا لانهم سيع دول عربية ، ولذلك قال العرب جميعاً في العام الذي اصطلح على تسميته بعام النكبة وهو عام ١٩٤٨ ، " لقد هزمنا لاتنا سيع دول عربية " .

ولذلك كان الرد العربي على قيام " الكيان الصهيوني " يتمثل في رفع شعار ان الوحدة طريق التحرير ، والوحدة تعني بالضرورة ازالة التجزئة ، وتعني بالضرورة اقامة الدولة الواحدة للامة الواحدة ، بحيث تتطابق حدود الدولة مع حدود الامة .

وادرك العرب جميعاً ان هذا هو الطريق الوحيد الذي يتحقق به أمن الامة والوطن والمواطن ، سواء على ارضهم أو في مواجهة عدوهم .

ولذلك فان العبرة التي تؤخذ من الثورة العربية الكبرى ، هو اننا " امة واحدة " سلبها الاستعمار بقوة السلاح دولتها الواحدة ، ومزقها بالاقليمية والطائفية الى دول مجزأة .

ولذلك ايضاً فان نقطة البداية التي يجب ان ينطلق منها من يؤمن بالثورة العربية الكبرى اساس شرعية هذا النظام هو ان نكون قوميين وحدويين ، وان نحقق الدولة الواحدة للوطن الواحد بان نلغي الاقليمية من نفوسنا وعقولنا بثورة وعي تبدأ من العقول أولاً ، لان الثورة العربية الكبرى كانت ثورة وعي العرب على قوميتهم وعلى عروبتهم .

لقد ثار العرب على الاتراك طلباً للاستقلال الذي يساوي الوحدة العربية ، واذا بالاستقلال الذي ندعيه يعني استقلال عمان عن دمشق مثلاً ، اكثر من استقلال عمان عن بريطانيا ، ودمشق عن فرنسا .

أما آن لنا ان ندرك ان استقلال الامة العربية يساوي الوحدة العربية ، ومدخلها الان التحام الاردن وسوريا والعراق بهدف دفع المخاطر لا جلب المغام على الاقل ، الامر الذي تفرضه حماية البقاء في مواجهة الفناء ، في حماية حق الوجود في مواجهة الانتثار الذي تكون فيه اية حكومة هو قدرتها على ان تقيم وتتودد دولة الديمقراطية وسيادة القانون .

المنطلق الثاني :

ان هذا العصر ، عصر الديمقراطية ، التي تشكل بر الأمان للحاكمين والمحكومين ولعل من علامات تقدم المسيرة الديمقراطية في هذا الزمان ، ان لا أحد يستطيع ان يجهز انه ضد الديمقراطية ، حتى اصبحنا نرى المستبدين انفسهم يحرصون اكثر من غيرهم على الزعم بانهم ديمقراطيون . ولكي تكون في نطاق عالمنا ، وفي سياق عصرنا ، عالم وعصر الديمقراطية ، يجب ان نعيش في ظل الدولة الديمقراطية ، والدولة الديمقراطية ليست دولة الاحكام العرفية ، وقانون وانظمة الدفاع ، والدولة الديمقراطية هي التي تقوم على اقرار حق الرقابة الشعبية والقضائية على الحكم عن طريق ترسيخ استقلالية القضاء وتطوير عملية التشريع وتعدد الاحزاب ، والضمانة التي تعبر عن حق الانسان في التفكير والتعبير ، وعن طريق انتخابات نيابية حرة وحياة نيابية حرة ، وحق الاكثرية في ان تحكم وحق الاقلية بان تعارض . ولذلك ومن اجل بناء دولة ديمقراطية ، فان ذلك يبدأ بالفعل قانون وانظمة الدفاع والاحكام العرفية وتعليمات الادارة العرفية ، وتحقيق كل ضمانات حرية الانتخاب التي تبدأ باعادة النظر في قانون الانتخاب الحالي الذي لا يتحقق بوجوده شروط الدولة الديمقراطية ، ولذلك ولان كل نظام دستوري ديمقراطي نيابي - ليستحق هذا الوصف - لابد ان يستند الى الاسس والمبادئ التالية :

أولاً : مبدأ " الشعب مصدر السلطات " وليس الانتخابات الا وسيلة لتحقيق هذا المبدأ .

مبدأ " الفصل بين السلطات " ومقتضاه توزيع السلطة منعاً للاستبداد ومنعاً لتركيزها الدخ

الليس في جهة واحدة ، والحيلولة دون سيطرة أية سلطة من السلطات الثلاث على الاخرى .

مبدأ " سيادة القانون " الذي يقتضي التزام الحكام والمحكومين على حد سواء بحكم القانون ، وبحول دون الممارسة الكيدية للحكم .

هكذا من الأهل

ثانياً: أن جوهر الديمقراطية في الدولة المعاصرة، يقوم على أن الدولة هي دولة الشعب كله، والسؤال هنا كيف تكون الدولة دولة الشعب كله؟

من أجل تحقيق ذلك، أوجدت البشرية وسائل تحقيق الديمقراطية عن طريق تدوين الدساتير، وأعطت الشعوب الدساتير صفة السمو والعلو لقداسة ما تحويه الدساتير من مبادئ ونصوص، ولرُضت الشعوب مبدأ سيادة القانون، والفصل بين السلطات، والتمثيل النيابي، وحق الانتخاب السري والانتراع العام، وحق التفكير، والتعبير، وحق الاجتماع، والنشر، وحق تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية، كل ذلك لاسقاط الاستبداد ولإقامة الديمقراطية التي تقوم على قبول الناس بأنظمة الحكم.

ثالثاً: أن من مقتضيات الديمقراطية في الدولة المعاصرة، أن تكون الدولة دولة الشعب كله، وهذا يفرض إقرار حق المعارضة لأن إقرار هذا الحق علاوة على أنه من مقتضيات أن تكون الدولة دولة الشعب هي دولة الشعب كله، إلا أن الذي يفرضه أيضاً قاعدة المساواة بين الناس، لأن حكم المساواة بين الناس والحفاظ على وحدة المجتمع التي تفرضها مصلحة الناس والمجتمع معاً، يبرران ترجيح رأي الأغلبية، إلا أن أعمال مبدأ أن الدولة دولة الشعب كله، وأعمال مبدأ المساواة بين البشر تبقى للأقلية حق المعارضة وحرية المعارضة والدعوة إلى رأيها وإقناع الناس به بوسائل الاقتناع الديمقراطية السلمية المتعددة، وقد يكون من وسائل إقناع الناس الأقلية كشف آثار ممارسة حكم الأغلبية إلى أن تحصل الأقلية لرأيها على الأغلبية فيصبح الحكم لها بعد أن كان لغيرها، ولذلك عندما تكون الدولة دولة الشعب كله بضمان حق الأكثرية في الحكم، وحق الأقلية في المعارضة، تكون الدولة دولة ديمقراطية، وعندما تكون الدولة دولة لرد أو جماعة أو طبقة أو أقلية تكون دولة ديكتاتورية.

ومن أجل إقامة وترسيخ الدولة الديمقراطية، والدولة القانونية لابد من تطوير عملية التشريع في الأردن التي تقوم على خطورة مؤسسة الدولة وخطورة وظائفها.

إذاً أن الدولة أخطر مؤسسة في تاريخ الإنسان وأكثر المؤسسات في تاريخ الإنسان أثراً على حياة الإنسان وهذه المؤسسة الخطيرة في حياة الفرد والمجتمع معاً أبرز أعمالها وأعظم إنتاجها القانون، ولأن إصدار القانون وسن التشريع هو أعظم وأخطر عمل تقوم به الدولة، فإن إصدار التشريع يحظى في الدول المعاصرة والمتحضرة بعناية كبرى، بحيث تفرد له عادة أكبر المجهودات الفنية والعلمية التي تتطلبها إصدار التشريع أو مراجعته أو تعديله أو تقويمه أو إصلاحه.

فالتشريع يمكن أن يكون وسيلة لتقنين الظلم والاستبداد كما يمكن أن يكون وسيلة لحماية الحقوق والحريات، وفي مجازنا شهدنا الكثير من ذلك ومن هنا تكون أهمية وخطورة السلطة التشريعية، وتكون أهمية وخطورة مسؤولية الشعب في اختيار أعضاء السلطة التشريعية، ولأن التشريع يهدف إلى حماية حقوق الناس وحرياتهم، فإن إصداره أو تعديله لم يكن ولن يكون بالأمر الهين، لما

يتركه إصدار التشريع أو تعديله من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وما دام الأمر كذلك، فإن إصدار التشريع أو تعديله أو إعادة النظر فيه يجب أن يحاط بأقصى الضمانات، ليصدر التشريع بأعلى قدر من النضوج والاتساق، ثم ليبقى في إطار المشروعية دائماً، وإذا كان تطوير التشريعات السارية المفعول في الأردن قد أضحى ضرورة ملحة، لتراكم ما لحق المجتمع من تطور وإذا كان بعض هذه التشريعات قد مضى على إصداره عدة عقود من الزمن، وأن الموضوع الواحد أصبحت تنظمه عدة تشريعات، وأن بعضها الآخر تشريعات مؤقتة، وأن ظاهرة التعديل الجزئي وتعديل التعديل أصبحت سمة بارزة من سمات تشريعاتنا، فإننا ندعو إلى تطوير عملية إصدار التشريعات وفقاً للمتطلبات التالية:

- ١- أن عملية تطوير التشريعات ذات وجهين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، الأول مراجعة وإعادة نظر وتصويب بالتعديل أو الإلغاء، لكافة التشريعات النافذة، والثاني مراجعة ومراقبة التشريعات الجديدة قبل صدورها، وذلك كله في إطار خطة متكاملة لنهضة تشريعية ترسي فلسفتها ومبادئها بموجب قانون يصدر لهذه الغاية.
- ٢- أن عملية تطوير التشريعات يجب أن تهدف إلى أن تكون كافة التشريعات سواء النافذة منها أو التي تصدر مستقبلاً تشريعات دستورية، بمعنى أن تكون متفقة مع نصوص الدستور وغير مخالفة له، وذلك لن يتأتى إلا بوجود رقيب على الشريعة، هو في معظم الدول الحديثة جهة قضاء مستقلة.
- ٣- أن يعهد بمهمة تطوير التشريعات إلى جهة مركزية دائمة مستقلة تابعة لمجلس النواب، تتمتع بالشخصية المعنوية، ويكون لها ميزانية مستقلة كافية للقيام بمهامها، وكادر خاص يشتمل على عناصر متفرغة ومتخصصة ومتقنة من المحامين والقضاة المعروفين بكفاءتهم والأكاديميين من داخل الأردن ومن ممتنهي أعداد التشريعات وشرحها في الدول العربية.
- ٤- أن تنشأ هذه الجهة المركزية بقانون يتضمن ما سبق وينص على حق هذه الجهة بالاستعانة بلجان متخصصة في كل فرع من فروع القانون بحيث يكون أعضاء هذه اللجان متفرغين كلياً أو جزئياً، وأن يكون لها حق الاستعانة بأراء أو جهود كافة المتخصصين في فروع المعرفة المختلفة، ولها أن تستطلع آراء من ترى ضرورة استطلاع رأيهم من الجهات التي تعمل على تنفيذ التشريعات.
- ٥- أن تكون هذه الجهة المركزية هي الجهة الوحيدة التي تتولى إعداد مشروعات القوانين في صيغتها النهائية كي تعرض على جهة إصدار التشريعات.
- ٦- أن يكون أول مهمة من مهام هذه الجهة المركزية عن طريق لجانها، إجراء مسح كامل وشامل لكافة التشريعات النافذة، وإجراء مسح كامل لكافة التشريعات النافذة في الموضوع الواحد، وفهرستها وبان مواطن القصور والتداخل والتقص في هذه التشريعات وتصنيفها ومراجعتها ومقارنتها بالتشريعات قيد

الاصدار ، وبيان مواطن القصور والضعف والنقص والتكرار والتداخل والاتساجام بين التشريعات النافذة فيما بينها وبين التشريعات قيد الاصدار .

٧- ان تكون اعادة النظر في قوانين النظام القضائي وتطويرها (سواء تلك التي تحكم تشكيل المحاكم او اصول التقاضي) من اولويات مهام هذه الجهة المركزية لان لتطوير هذه القوانين اولوية على تطوير غيرها من القوانين لتعلقها بتحقيق العدالة والامل معقود على مجلس النواب هذا بأن تلقى هذه الدعوة العناية منه لاقرارها من اجل سيادة القانون للجميع وعلى الجميع ، ومن اجل اقامة الدولة الديمقراطية والدولة القانونية.

قبل ذلك مطلوباً من هذه الحكومة ان تعتني باعادة النظر بالقوانين التشريعية التي يعيشها وطننا ، ومن اجل اقامة وترسيخ الدولة الديمقراطية والدولة القانونية لاهد من اقامة قضاة اداري كامل الولاية .

فقد اصبح اصطلاح الدولة القانونية معبراً عن مبدأ من المبادئ المسلم بها على المستويين الشعبي والرسمي ، ويقوم اصطلاح الدولة القانونية على مفهوم مبدأ الشرعية القانونية الذي يعني بشكل مبسط ضرورة التزام وضرورة خضوع كل من الحاكمين والمحكومين لحكم القانون .

واذا كان الالتزام بمبدأ الشرعية يشكل الضمانة الاساسية التي تحمي الافراد من احتمال تعسف الادارة فيما تأتبه وقارسه من اعمال ، وما تتخذ من اجراءات وتصرفات وما تتمتع به من امتيازات ، فان مبدأ الشرعية الذي تقوم عليه الدولة القانونية لا يمكن حمايته الا بوجود سلطة تحمي . والسلطة التي تحمي الالتزام بمبدأ الشرعية هي السلطة القضائية التي تشكل الرقيب على الشروع في الدولة القانونية المعاصرة .

والسلطة القضائية القادرة على حماية المشروعية في الدولة المعاصرة والتي تحمي حق التقاضي كحق من حقوق الانسان المعاصر ، هي السلطة القضائية التي تملك حق الرقابة القضائية الشاملة .

والاصل ان تكون جميع تصرفات الادارة العامة في الدولة القانونية خاضعة لرقابة القضاء ، حماية لحق اساسي من حقوق الانسان وهو حق التقاضي ، ومن هنا جاءت الدساتير لتكفل هذا الحق ، ومن هذه الدساتير الدستور الاردني الذي كفل حق التقاضي بالمادة (١١/١) منه التي تنص على ان (المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها) .

واذا كان حق التقاضي في الاردن وهو حق دستوري مطلق للمواطنين يمارسونه تجاه بعضهم ، فان حق مقاضاة المواطنين للادارة العامة قد قيده القانون ، فالذي يطالع نصوص قانون دعاوي الحكومة لسنة ١٩٥٨ ، والنصوص المتعلقة باختصاص محكمة العدل العليا يجد ان القاعدة العامة التي جاء بها هذان القانونان هي ان مقاضاة الادارة العامة وارادة على سبيل الحصر والاستثناء ، الامر الذي لا يتسجم مع القاعدة الدستورية القائلة باطلاق حق التقاضي ، كما ان وجود القوانين الاستثنائية وتضمن العديد من القوانين العادية نصوصاً تحصر قرارات ادارية قد قلصت الحالات المحدودة التي يمكن فيها للمواطنين استعمال هذا الحق المقيد لمقاضاة الادارة العامة ، وعندما صدر قانون محكمة العدل العليا لسنة ١٩٨٩ ، كان مؤملاً ان يكون هذا القانون منطلقاً من القاعدة

الدستورية التي تعتبر حق المقاضاة حقاً مطلقاً للمواطنين .

أيها السادة ، نحن نعرف ان مشكلات الديمقراطية في الاردن تراكمت منذ سنوات طويلة ، ولذلك فان هذه المشكلات لن تحل في فترة قصيرة ، وليس مطلوباً من احد ان يحلها في ايام قصار ، ومن الظلم مطالبة اية حكومة ان تحلها في ايام او شهور معدودة ، انما تقاس ديمقراطية أية حكومة بقدر الخطرات التي تحمّلها في اتجاه الديمقراطية .

الا اننا رغم وعينا لما تقدم وبالصدق والصراحة التي تقتضيها مناقشة البيان الوزاري يجب ان تقدم فيما بين الحكومة والنواب وفي مطلع ممارسة الحياة الديمقراطية في الاردن ، لا بد من الوقوف امام محطات بارزة ارى انها لم تبرز فيما سبق لمناقشتها ، وارجو ان تفتحوني اصفاً كم وارجو معذرتكم ، اذا كانت مقتضيات طرحها تقتضي بعض الاطلاات .

وفي مجال الحريات العامة وممارسة الديمقراطية هناك موضوع هام او موضوع مهم على درجة قصوى من الاهمية يقتضي وقفة متأنية عنده لعلاقته بالحريات العامة والديمقراطية ، وهذا الموضوع هو اسلوب الاستفتاء الشعبي .

فقد تضمن البيان الوزاري سرداً للحقوق والحريات التي ستسعى الحكومة الى ترسيخها والسير على هديها ، وذلك من خلال ميثاق وطني ينشئ عن احكام الدستور والشواهد التي تقوم عليها الملكية الاردنية الهاشمية . ولقد ارتبطت فكرة الميثاق بأسلوب لاقاره لم يذكره البيان الوزاري ، وهو اسلوب الاستفتاء الشعبي ، الذي سيخرج الميثاق من خلاله . وعزل عما يمكن ان يحتويه الميثاق من مضامين ، فان اسلوب الاستفتاء الشعبي لا يتفق مع احكام الدستور القائم ، وليس لهذا المجلس او لاية جهة في الدولة ان تتجاهل او تتجاوز او تخالف الدستور ، هذا مع الاعتراف الكامل بحق مجلس الامة في تعديل الدستور بموافقة ثلثي اعضائه . ولكن ما دام الدستور قائماً فلا يملك احد حق تجاهله او تجاوزه او مخالفته .

ايها الاخوة الزملاء ،

ان الاستفتاء الشعبي يعني اخذ رأي الشعب مباشرة في قضية من القضايا او امر من الامور . والسؤال الذي لا بد من الاجابة عليه هو هل يعرف دستورنا اسلوب الاستفتاء الشعبي ام لا ؟ ان دستورنا الاردني لم يأخذ بأسلوب الاستفتاء الشعبي ، ولم يجر اي استفتاء في ظله حتى الآن . كما ان الدستور المصري لعام ١٩٢٣ وهو المصدر التاريخي لدستورنا ، وكذلك الدستور البلجيكي وهو المصدر التاريخي للدستور المصري ، لم يعرفا الاستفتاء ولم يجر في ظلهما اي استفتاء . وارجوا ان اضيف هنا ان النظام النيابي الذي اخذ به دستورنا الاردني لا يعرف الاستفتاء كما لم تجر اية سوابق على الاخذ بالاستفتاء في ظل النظم الدستورية النيابية في العالم . والسبب ان هذه الدساتير تجعل ممثلي الشعب الذين الرزتهم الانتخابات نواباً عن هذا الشعب بحيث يعتمد لهم وحدهم ولاية ابداء الرأي في اي قضية او امر ينبغي معرفة رأي الشعب فيه . فالنواب مفوضون من الشعب

تفويضاً كاملاً ويحلون مكان الشعب في تلك النظم النيابية .

على أنه إذا كانت بعض النظم السياسية تأخذ بالاستفتاء الشعبي ، وعلى نحو تستطيع معه السلطة التنفيذية أن تلجأ إلى الشعب مباشرة لتستفتيه في بعض القضايا ، فذلك لأن دساتير هذه النظم تنص على إباحة الاستفتاء في مواضيع تحددها وترسم طريقة إجراء الاستفتاء في هذه المواضيع ، ومثل هذه الدساتير لا تنتمي إلى عائلة النظام النيابي الذي تأخذ به .

ولقد حسم الدستور الأردني هذا الأمر بنصوص واضحة عندما نظم السلطات ورسوم كيفية ممارستها . فالفقرة الأولى من المادة (٧٤) من دستورنا تنص على أن : " الأمانة مصدر السلطات " والفقرة الثانية تنص على أن : " تمارس الأمانة سلطاتها على الوجه المبين في هذا الدستور " .

ولقد وزع دستورنا سلطان الدولة جميعه على سلطات ثلاث : هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية . ولم يترك هذا الدستور للسلطة التنفيذية ، أي مجال أو موضوع تلجأ فيه إلى الشعب مباشرة لأخذ رأيه فيه . إذ أن أي مجال أو موضوع لابد وأن يدخل في اختصاص واحدة من السلطات الثلاث لتمارسه على النحو المبين في الدستور .

ومن ناحية أخرى ، نلاحظ أنه إذا كان مضمون الميثاق الذي سيجري عليه الاستفتاء يتعلق بالحريات العامة أو الحريات السياسية ، فإن هذه الحريات جميعها قد أبيحت من حيث المبدأ ونظمت ممارستها من حيث المدى في الدستور نفسه ، وعلى نحو لا يستطيع أحد أن يشكك فيه وجوداً أو مدى . ويعزل عن حق تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ، فإن الدستور الأردني يقرر في الفصل الثاني أن كافة الحقوق والحريات تمارس وفقاً للقانون ، أي وفقاً لتشريع يصدر عن السلطة التشريعية . أما حق تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية فقد جعلته المادة ١٦/٢ من الدستور الأردني حقاً مطلقاً يستمده الأردنيون من الدستور مباشرة . ما دامت غاية هذه الجمعيات والأحزاب مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف الدستور . أما دور القانون في هذا المجال فيقتصر وفقاً للفقرة ٣ من المادة ١٦ على تنظيم طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب ومراقبة أروها وتشكيل المعيار المناسب لدلول الغايات المشروعة والوسائل السلمية وتحت رقابة السلطة القضائية .

إن هذا التنظيم للحقوق والحريات لا يترك من الناحية الدستورية أي مجال لإجراء الاستفتاء بشأنها . ولنا أن تصور أيها الإخوة أن يجري استفتاء على ميثاق يبيع مثلاً ثلاثة أحزاب سياسية فقط ، وتحت تأثير وسائل اعلام السلطة التنفيذية التي تسلط على الشعب عادة ، ودون معرفة من الشعب للجانب الدستوري الذي قد يراد بمجاوزه ، ووافقت الغلبة الشعب على الميثاق ، إذا ما حدث هذا ، فما هو مصير النص الدستوري الذي مطلقاً من قبل المدة للأحزاب ؟ هل تعتبر نتيجة الاستفتاء تعديلاً للدستور بإرادة شعبية ؟ إذا كان الجواب بالإيجاب ، فبالطبع فإن النص الدستوري نفسه لأن الدستور جدد الكيفية التي يعدل بها ، عندما جعل لمجلسكم الكريم حق القبول والرفض لأي تعديل للدستور . ولا أظن هذا المجلس من المجالس التي تقبل بالمخالفات الدستورية أو تبيع بها ، ومن ذلك كانت هذه المجالس مغلقة بحدود شعبي . وإذا كان الجواب هو عدم تأثير

نتيجة الاستفتاء على الدستور ، فلا تعود هناك أية فائدة من الاستفتاء . وما دام الأمر لا يخرج عن الاحتمالين الشار إليهما في أمر الأحزاب الذي عرضناه ، فما هي جدوى الاستفتاء ، ولم تريد السلطة التنفيذية أن تدخل في صراع دستوري مع السلطة التشريعية وتخلق أزمة في الدولة هي في غنى عنها .

أما بالنسبة للحقوق والحريات التي يحيل الدستور على القانون تنظيمها أو تحديد مداها ، فهذه يتعدى اختصاص بشأنها إلى السلطة التشريعية ، وبالتالي فإنه لا يجوز أن يكون لأي استفتاء بالنسبة لها أي أثر على اختصاص السلطة التشريعية بالتوسيع أو التضييق ، لأن الذي يحدد هذا الاختصاص ومداه ونوعه هو الدستور وليس الميثاق المستفتى عليه .

ومرة أخرى ، فما دام الأمر كذلك ، فما هي جدوى الاستفتاء ، ولم تريد السلطة التنفيذية أن تستعين بالشعب للدخول على الاختصاصات التي يعقدها الدستور للسلطة التشريعية ؟

وعلى ذلك وعلى هذا ، فإذا كانت كامل الحقوق والحريات التي ينص عليها الدستور لا تتسلح محلاً للاستفتاء ، وكانت اختصاصات السلطة القضائية تستعصي على الاستفتاء ، فإنه لا يبقى محلاً للاستفتاء ، إلا اختصاصات السلطة التنفيذية وحدها . لكن هذه الاختصاصات مستمدة من الدستور أيضاً الذي لا يختص الشعب بالاستفتاء عليه ومن القوانين التي يدخل تشريعها في اختصاص السلطة التشريعية .

وفي ضوء ما سبق فإنه يستحيل تصور أي موضوع يمكن أن يكون محلاً لاستفتاء شعبي في ظل الدستور الأردني .

كان يودى أن يقوم المنظرون لفكرة الميثاق والاستفتاء ، وهم بطبيعة الحال منظرون للدكتاتورية والديقراطية حسب الطلب ، كان يودى أن يقوم هؤلاء بتحضير درسهم جيداً ، ليدركوا أن الدساتير التي تأخذ بأسلوب الاستفتاء الشعبي تختلف عن دستورنا ولیدركوا أن الزمن الذي كانت فيه تنظيراتهم غير دون سوان أو استجواب قد تغير ، وأرجو أن يكون مجلسكم الكريم أمينا على عدم عودة هذا الزمان مرة أخرى . ويبدو أن هؤلاء المنظرين قد تأثروا بما يجري في بعض الدول ، دون مراعاة لاختلاف النظم السياسية والدساتير التي تنظمها كما أسلفنا ، ويرجع هؤلاء إلى تلك النظم والدساتير ليروا كيف يعالج موضوع الاستفتاء بنصوص دستورية واضحة .

لقد دخل أسلوب الاستفتاء الشعبي في الوطن العربي لأول مرة عن طريق الدستور المصري لسنة ١٩٥٦ الذي جاء بعد دستور مصر لسنة ١٩٢٣ وهو المصدر الأول التاريخي لدستورنا والذي لم يكن يعرف أسلوب الاستفتاء الشعبي . هذا الدستور أطاحت به ثورة ١٩٥٢ في مصر التي جاءت معادية للنظام النيابي نفسه ومعادية لدستور ١٩٢٣ فغيرت الدستور وغيّرت النظام النيابي وأدخلت أسلوب الاستفتاء الشعبي لأول مرة في دستور ١٩٥٦ عن طريق نص دستوري .

وضع ذلك مع دخول أسلوب الاستفتاء بنص دستوري لأزلنا نذكر أنه عندما قدم الرئيس عبد الناصر (الميثاق) انضمت إلى المؤتمنين به جمهرة المناقذين فأصبحوا جميعاً (ميثاقين) ونحن بحاجة للتذكير هؤلاء

الآن، وللتذكير بالسباق الى التفاف لتذكر ان اولئك المتناقضين كانوا اول من انقلب على عبد الناصر وميثاقه، وكذلك يفعل الانتهازيون دائماً.

والتاريخ المعاصر يحمل لنا امثلة سيئة السمعة عن اسلوب الاستفتاء الشعبي يكفي ان نذكر منها مثالين:-

الاول عام ١٩٦٦

عندما طرح فنرانكو حاكم اسبانيا الراحل (قانون الوراثة من بعده) على الاستفتاء الشعبي فأسفر الاستفتاء عن ان عدد الذين قالوا (نعم) اكثر من عدد المسجلين في جداول الانتخابات.

القاني:

ان نتيجة الاستفتاء على ما سمي (معاهدة السلام المصرية/الاسرائيلية) يوم عشرين نيسان ١٩٧٩ كانت ٩٩.٠٪. ولنا ان نتساءل هل هذا معقول؟ وهل يعقل ان يتفق (٩٩.٠٪) من الناس في اي مجتمع، في اي زمان، على اي شيء؟

ولنا ان نتساءل ايضا الم تكن نتيجة الاستفتاء (٩٩.٩٩٪) عندما جرى الاستفتاء على بيان ٣٠ مارس، وكان موضوعه لاصوت " بعلوا على صوت المعركة " وهو موضوع مناقض تماماً لاستفتاء موضوعه اتفاقية " كامب ديفيد " او ما سمي (معاهدة السلام المصرية/الاسرائيلية).

بالاضافة لكل ما تقدم، وبالاضافة لمخاطر عدم دستورية اسلوب الاستفتاء الشعبي، فاني لا ارى موضوعاً يمكن ان ينظمه الميثاق لم ينظمه الدستور، ولكل ذلك فاني ارى اسلوب الاستفتاء الشعبي يشكل عدواناً على الدستور، كما اني لا ارى مبرراً للميثاق ذاته لان كل ما يمكن ان ينظمه الميثاق منظم في الدستور.

وفي النتيجة فانه بتكليف الطبيعة القانونية لاسلوب الاستفتاء الشعبي نجد ان هذا الاستفتاء يقع خارج نطاق التمثيل النيابي وخارج نطاق نظامنا الدستوري المصنف كنظام نيابي، وبالتالي سيكون اسلوب الاستفتاء الشعبي مدخلاً للاستبداد ونوعاً من انواع الاعتداء على الدستور، والاعتداء على الدستور نوع من انواع الاستبداد.

بالاضافة لما تقدم وفي اطار الحديث عن دولة الديمقراطية وسيادة القانون فالتساؤل نحسب على رئيس هذه الحكومة لغايات الثقة بهذه الحكومة انه كان من ابرز اسباب تراكم مشكلات الديمقراطية في الاردن لانه حكم هذا الوطن لسنوات طوال صادر خلالها القرارات المكفولة في الدستور وضرب عرض الحائط بالحقوق الانسانية الواردة فيه فحسب انتعها كما للدستور لا يمكن تسبانه.

لقد اصدر الال القوانين والاوامر والاجراءات المقيدة والمصادرة للحريات، والتي كان من واجبه ان يتجنبها ولا يمارسها.

ولنحسب عليه قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وكافة الانظمة الصادرة سداً اليه. هذا القانون الذي وضعه الامير الذي يهدد ادمية الانسان في هذا الوطن. وقد كان ولا يزال من العار ان يبقى مواطننا يحكم بقانون

الجزيري ظالم من هذا القبيل، وتقول اننا دولة مستقلة.

يقول احد الفقهاء، واحسب ان قوله صحيح في كتاب له يسمى " الدولة والسلطة " عندما يتصرف الحاكمون تصرفاً يناقض غاية الدولة او يسيئون استعمال سلطاتهم الدستورية لا يكون من حقهم ان يظلموا حكماً ويتعين عزلهم من وظائفهم ويضيف ولو بالقوة اذا لزم الامر.

اننا نحسب على رئيس الحكومة الاحكام العرفية وتعليمات الادارة العرفية التي لا تزال سارية المفعول، وقد اتيج لرئيس الحكومة سنوات طوال حكمنا فيها كنا نجلد فيها بالاحكام العرفية، ولا يغير من مسؤولية الرئيس قوله في بيانه الوزاري: (اعلن من تحت قبة مجلسكم الكريم هذا تجميد العمل بالاحكام العرفية الا ما تعلق منها بتصفية اثار تلك الاحكام والى حين الغائها بالشكل الدستوري في اقرب وقت).

هذه الفقرة من البيان الوزاري، تتضمن وحدها عدة مغالطات لا يمكن ان تنطلي على مجلس النواب الكريم هذا كما اعتقد، والذي يجب ان يعتبرها تجاوزاً على فهمه الدستوري للحقوق والواجبات. فليس الحكومة لا يملك اولا ان يقرر "تجميد" الاحكام العرفية لان الاحكام العرفية تعلن بموجب المادة ١٢٥ من الدستور بقرار من مجلس الوزراء وتلغى بقرار من نفس المجلس.

نحن نسجل على الرئيس انه لم يبين في بيانه الوزاري، اذا كان مجلس الوزراء قد اتخذ قراراً بالغاء الاحكام العرفية ام لا. فالتجميد اذن ليس الا كلمة لا تحمل اي مدلول قانوني او دستوري لها. والبيان الوزاري لم يتحدث اطلاقاً عن قانون الدفاع والانظمة الصادرة بمقتضاء والذي يهدد واباها ادمية الانسان في الاردن، خاصة وان هذا القانون قد شرع زمن الانتداب البريطاني وهو وفقاً للمادة ١٢٤ من الدستور يشرع في الاحوال الطارئة والاحوال العارضة. فاي عاقل يقول ان فترة يزيد طولها على نصف قرن هي حالة عارضة او طارئة؟ هناك قضية هامة لا يجوز ان يفوتني الحديث فيها ونحن في معرض مناقشة البيان الوزاري هذه القضية هي قضية فلسطين.

قضية فلسطين " قضية عربية " وليست فلسطينية، لان الصهيونية بدأت اغتصابها للارض العربية في فلسطين بقصد فصل المشرق العربي عن المغرب العربي، وهي قضية عربية لان اسرائيل ارتكزت على احتلالها للارض العربية في فلسطين عند احتلالها للارض العربية في الجولان وفي جنوب لبنان. لتقيم من لبنان من احتلال جنوب لبنان ضفة شمالية لها وارتكزت عليها لاحتلال سيناء.

ومشكلة فلسطين مشكلة وقضية " عربية " وليست فلسطينية وذلك باتساع نطاق تحرك اسرائيل. بضرها للمفاعل النووي في مشرق الوطن العربي في العراق وبقصفا لضواحي تونس في المغرب العربي، وباطماعها الدائمة والمستمرة لاقامة دولتها الكبرى من البحر الابيض المتوسط حتى الخليج العربي.

وقضية فلسطين ليست فلسطينية من حيث استحالة استعمال السلاح النووي الاسرائيلي ضد عرب فلسطين، بل ان هذا السلاح النووي معد لاستعماله ضد الامة العربية خارج الارض المحتلة.

وقضية فلسطين ليست فلسطينية لا بالمشأ ولا بالحل، فبالمشأ لم يكن التآمر الاستعماري الصهيوني

هكذا من الأصول

المتحالف باستمرار يهدف الى ابتلاع أو الاطاحة بكيان سياسي فلسطيني قائم على الأرض العربية في فلسطين فيها ، لان التاريخ العربي لا يعرف كياناً سياسياً فلسطينياً قبل اتفاقية سايبكس - بيكو ، ولا حل لمشكلة فلسطين الا بتغيير شروط المواجهة مع الاحتلال باقامة الكيان العربي القادر على تحمل عبء التحرير .

وقضية فلسطين قضية عربية اسلامية من حيث احتلت اسرائيل أولى القبلتين وثالث الحرمين وأرض الاسراء والمعراج واضرحة الآل الصحابة والانصار .

ان حقيقة التحدي الذي تواجهه قضية فلسطين هو اقلية قضية فلسطين بفلسطينها لتصفيتها .

ان تحدي التصفيات او ما يسمى التسويات التي يدعي لها في الوطن العربي ان هذه التصفيات او ما يسمى بالتسويات هي بالمنطق الحقوقي المجرّد اذا اعتبرناها تسوية فان التسوية او المصالحة في اي قضية تقوم اما بين الافراد على حقوق ، او بين الدول على حدود ، اما عندما يكون الصراع على الوجود فلامصالحة ولا تسوية . لان ما يليه المنطق الحقوقي والمنطق الاخلاقي والمنطق القومي والمنطق الديني والمنطق الاتصاني ، ان لا سلم ولا عدل مع الاحتلال لان الاحتلال نقض السلم ونقض العدل ، لذلك ولان المصالحة والتسوية ، اي مصالحة ، واي تسوية ستكون انعكاساً لميزان القوى في المنطقة ، هذا الميزان الذي يميل الان بحدة لمصلحة اسرائيل ، وعليه فان اي تسوية او مصالحة ستكون لمصلحة اسرائيل وعلى ذلك فان اي مصالحة او تسوية لن تكون الا تسليماً للارطان واستسلاماً للعدو .

اعتقد انه ايضا لا يجوز المرور على البيان الوزاري الا بان نتذكر ، ان هذه الوزارة وبيانها الوزاري قد جاء بعد ازمة مرت بالاردن ، ازمة حادة مرت في تاريخ الاردن وكانت هذه الانتخابات اثرها ، ولذلك كانت الانتخابات التي انت بهذا المجلس والممارسة الديمقراطية التي نعيش في ظلها الان استجابة لضرورة تاريخية امتلتها احداث محلية وعربية ودولية . كان لابد ان تأتي هذه الحكومة على ذكر الازمة التي مرت في الاردن وتحليلها ، وتصورها حلها ، لانه لا يمكن ان تحمل ازمة الا بتحديد المشكلة . وارى ان البيان الوزاري يخلو من تحديد اسباب المشكلة سواء المباشرة منها وغير المباشرة . اذ ان كل منا يعرف ان الاردن يمر اليوم بازمة وصفها البعض في حينها بانها ازمة اقتصادية ، بعد ان كان وصلها بعض اخر قبل ذلك وقيل اشهر قليلة بانها ازمة مالية ، وكان بعض اخر قد وصفها قبل ذلك بانها ازمة نقدية . اسهموا في ارباكتنا بهذه الاوصاف . والفاحص المتعمق في الازمة التي عاشها الاردن ولا يزال والمحلل لاسبابها المباشرة وغير المباشرة يخرج بنتيجة مفادها باعتقادي ان هذه الازمة ليست ازمة اقتصادية فحسب كما يبدو ظاهراً وانما هي ازمة ذات ابعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية ، اساسها تفتخلل الثقة بين الادارة العامة والمواطن ، ومحتواها الفعلي ازمات مزمنة اهمها ازمة الحقوق والحريات العامة وازمة الديمقراطية . واذا حاولنا تلخيص الاسباب غير المباشرة للآزمة التي نعيشها والتي عشناها فانه يمكن القول ان هذه الاسباب تكمن في اتباع الحكومات المتعاقبة اساليب ادارة عامة غير سليمة ، هذه الاساليب التي يمكن التعبير عنها بالمصطلح المعروف بسوء الادارة . سواء كان سوء الادارة هذه ناتج عن اهمال او سوء نية . ويمكن القول ان اساليب الادارة السيئة هي التي تسببت في هذه الازمة التي نعيشها والحكومات المتعاقبة قد تمت ممارستها على صعيدين .

الأول الصعيد الاقتصادي او مجال الادارة العامة الاقتصادية . والثاني هو صعيد الادارة العامة الاوسع اي صعيد تعامل الحكومة مع المواطن ، فعلى صعيد الادارة العامة الاقتصادية فان الحكومات التي راكبت فترة الوفرة الاقتصادية التي مرت بالاردن لم تحسن التعامل مع هذه الفترة ، فعلت على الانفاق وكان الموارد باقية مستمرة للأبد ولم تعمل على استثمار الموارد المتاحة لمواجهة المستقبل وشجعت على الاستهلاك ولم توجه المواطن الى الاستثمار المنتج ، وانما ساعدت بطريقة او باخرى على تحويل المجتمع الى مجتمع استهلاكي صرف يستهلك ما ينتجه غيره من المجتمعات . وفي مرحلة شح الموارد استمرت الحكومة بالاتفاق دون حساب او همة ، ففي الوقت الذي بدأت فيه معظم دول العالم ترشيد استهلاكها كتنا ولا تزال تنفق وكان مواردنا لا يتوقع نفاذها . وتعاملت الحكومات المتعاقبة مع الموارد وكأنها ثوابت لا تتغير برغم معرفتها ان اكبر واهم موردين من موارد الدولة هما المعونات العربية وتحويلات المواطنين العاملين في الخارج . وكلا الموردين من الموارد المتغيرة والتي لا يمكن الرهان على ثباتها .

لقد غاب عن الحكومات المتعاقبة بدهية مفادها ، ان الاقتصاد يرتبط بالسياسة ارتباطاً لا يقبل الانفصال ، وقد تعاملت هذه الحكومات مع السياسة وكأنها منفصلة تماماً عن الاقتصاد ، ومع الاقتصاد وكأنه منفصل عن السياسة . وعلى صعيد تعامل الحكومة مع المواطن فقد كان التطبيق العملي لسياسة الحكومات المتعاقبة هو الالقاء ، التام لدور المواطن في المشاركة في ادارة مجتمعه . عدم الثقة بالمواطن وبالتالي لم يعد المواطن يثق بالحكومة ، اعتبار المواطن محلاً للواجبات وليس اهلاً للحقوق . عدم الوضوح والصدق في التعامل مع المواطن ، اغلاق وسائل التعبير المشروعة في وجه المواطن ، انقطاع الصلة بين وسائل الاعلام والمواطن . وقد ترتب على هذا المسلك الطويل المدى كله . سيادة العقلية او الذهنية العرفية لدى الادارة العامة في تعاملها مع المواطن وبالتالي خلق الازدواجية لدى المواطن في تعامله مع الادارة العامة ، بحيث اصبح المواطن باطنياً يظهر خلاف ما يبطن . فقد اصبح الموظف العام يؤمن بنظرية استمداد السلطة من الحكومة لا من الشعب . وأمن الموظف العام بنظرية الموظف العام السيد ، لا بنظرية الموظف العام الخادم .

واصبحت السلطة تقامر لذاتها وليس لتحقيق اهدافها ، وسادت المحسوبية في الشؤون العامة ، ووجدت البيروقراطية تربة خصبة تنمو فيها ، واصبحت الادارة العامة تفتقر ان المواطن مخطئ ومتهم وفي احيان كثيرة لا تسمح باثبات العكس . وقد ترتب على تعامل الادارة العامة مع المواطن على التفجير السابق ذكره ان اصبح المواطن مسكوناً بالخوف من السلطة ، مشحوناً بالحنق عليها فليس متحاً له معظم حقوقه وحرياته وليس له وسيلة للتعبير عن رأيه او عن ما يعاني . واصبح المواطن وامام ذلك مدفوعاً اما الى المحالة والنفاق او الى السير الى ما لا يحمد عقباه . ومن الطبيعي ان يختار معظم المواطنين جانب الصمت حينها لدرجة اصبح المجتمع الاردني يوصف بانه المجتمع الصامت ، وتوصف اقلية المجتمع الاردني بالاغلبية الصامتة .

اما عن الاسباب المباشرة التي ادت الى ظهور الازمة التي نعاني منها الان والتي كانت من الار منتهج حكم طويل شاركت فيه الحكومات المتعاقبة . ان الازمة التي عبر عنها بالاحداث المباشرة الاخيرة كانت اسبابها المباشرة

هي أن الحكومات المتعاقبة والحكومة التي مرت الأحداث في عهدها على الاخص ، تتغنى حتى وقت قريب سمعناه بمثانة الاقتصاد الاردني وبقرة الدينار الاردني وفجأة صدم المواطن بحقائق معاكسة تماما لما كان يجري التفتني به . في حينها كان لا يأخذ رأي الفعاليات الشعبية او تبادل الرأي معها بشأن القرارات والاجراءات الاقتصادية التي اتخذت مؤخراً ، وذلك قبل اتخاذها .

من الاسباب المباشرة سرعة صدور القرارات الخاصة لمطالب صندوق النقد الدولي وسرعة الاستجابة لهذه المطالب ، واعتبار المواطن هذه المطالب ماسة بسيادة الدولة وبالتالي لكرامة المجتمع . لقد كان هناك استحقار من الادارة العامة او على الاقل عدم اهتمامها برودة الفعل الشعبية الاولى على قرارات رفع الاسعار الاخيرة . وهذا بغير سيادة الذهنية العرفية لدى الادارة العامة .

امام كل هذه الاسباب المباشرة وغير المباشرة أصبح في حينها محتوماً على المواطن ان يعبر عن نفسه بطريقة غير مشروعة كالتظاهرات التي تخللها السلب والنهب لعدم اتاحة الوسائل الاخرى للتعبير عن الذات . ولذلك يرد التساؤل ، وما واجب الحكومة ان تحجب عن كيفية الخروج من هذه الازمة التي يعيشها الاردن ، والتي لابد ان يأخذ اسبابها المباشرة وغير المباشرة وطبيعة هذه الازمة وذلك بالعودة للمشاركة الايجابية للمواطن وليس بمجرد تحميله الاعياء ، واذا كان متصوراً ان فرض مزيد من الاعياء المادية يمكن ان يؤدي الى زيادة الواردات . فإن مجرد زيادة الواردات وتخفيض النفقات قد يحل ازمة اقتصادية عارضة . ولكنه لا يحل ازمة على صعيد مساحة العلاقة بين المواطن والادارة العامة . لكي لا اطيل المحصل في النتيجة .

وفي النتيجة فان الازمة التي عانى منها الاردن ولا يزال لم تكن ازمة حكومة وانما هي ازمة منهج في الحكم تتحمل مسؤوليته الحكومات المتعاقبة وتمثل هذه الازمة في:

- ١- سيادة العقلية والذهنية العرفية لدى الادارة العامة في تعاملها مع المواطن . وبالتالي خلق الازمة واجبة لدى المواطن في تعامله مع الادارة العامة . بحيث أصبح المواطن كما قلت باطنياً يظهر خلال ما يظن . والذهنية العرفية ايها الاخرة كاللهنية العشائرية لا تلتقي باللهنية العشائرية بالغا . القانون العشائري . كما ان الاقلية لا تلتقي بالغا . القانون الاقليمي . انما اذا الفينا القانون العشائري او القانون الاقليمي تبقى اللهنية الاقلية واللهنية العشائرية ولذلك فإن اللهنية العرفية لا تذهب بالغا . الاحكام العرفية ولا حتى بالغا . قانون الدفاع رغم اهمية لغائها ، انما تلتقي باللهنية باهتمام اصحاب اللهنية العرفية .
- ٢- سوء الادارة العامة الاقتصادية سواء في مرحلة الحكومات التي واكبت مرحلة الوفرة الاقتصادية او في مرحلة الحكومات التي واكبت مرحلة شح الموارد او قلة الموارد .
- ٣- ان اهداف الناس وطموحاتهم كانت ولا تزال في جانب اهداف الحكومات وطموحاتها في جانب آخر مع انه يفترض في الشعب والحكومة ان يكونا كياناً واحداً له نفس الاهداف والطموحات .
- ٤- غياب دولة المؤسسات وسيادة الشللية حتى انه أصبح لكل حكومة شلة تغيب مع غياب رئيس الحكومة وفقدان قيمته . والمخرج من الازمة لا يتم من انقراط اللهنية العرفية ليعمل محلها اللهنية الديمقراطية .

واقامة الحكومة التي يتوحد فيها الناس وطموحاتهم مع اهداف الحكومة وطموحاتها ليصبح الشعب والحكومة كيان واحد له نفس الاهداف والطموحات . واذا لم يتحقق ذلك ستبقى الحكومة في جانب والشعب في جانب آخر . وستبقى الازمة مستمرة .

وشكراً

معالي رئيس المجلس
السيد يعقوب قرش

بسم الله الرحمن الرحيم
« الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً » صدق الله العظيم
والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائد الظلم ظلمات يوم القيامة .

وبعد .
حضرة السيد الرئيس ...
حضرات السادة النواب ...
الاخوة الحضور ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ان التزام الاردن بالمسيرة الحيرة الجديدة واستئناف المسيرة الديمقراطية كما يتوقع ويؤمل بالمعنى الصحيح والكامل متجاوزين سلبات المرحلة السابقة بما حملته من ارهاب فكري وتعسف امني وتسلط فردي وفساد اداري وتسبب مالي آمليين مسيرة حضارية تنشق من عراقية هذه الامة وتراثها المجيد ودينها القيم القائم على الشورى والعدل في الحكم والقيادة وعلى الصدق والصبر في السياسة والادارة وعلى العفة والامانة في المال والاتقان .

وحيث ان التزامنا جميعاً بهذه المسيرة يمثل اعادة لحق شعبنا في حرياته وامنه واطمئنانه ويعيد الحق لاهله والنصاب لاصحابه مما يخلق الباب امام عراصف هوجاء . نسماتها ظلم وطمعاً ورياحها العاصلة قرض وانهباً كما ويعني ان العودة الى الدستور نصاً وروحاً عودة قوية متواصلة تعني تحجيم السلطة التنفيذية في مساحتها الحقيقية وتعيد للشعب سلطاته الحقيقية ممثلة في نوابه وحرياته اليومية التي صردت ظلماً وتعبد الهيبة للسلطة القضائية التي اصابتها من الخيف والتلاعب ما جعلها قاصرة عن اداء مسؤولياتها .

والامة التي تعيش عقدين واكثر من الزمن بلا مشاركة شعبية فاعلة ولا قضاء قوي عادل هذه الامة التي يتلذذ بالحكم بها هيئة وزارية يا ليت ذلك بل افراد اشخاص تعاقبوا وتداولوا المشاركة في التحكم بها ومقدراتها وبحقوقها لا بد وان تصل الى مرحلة من السقوط والانهيار يؤدي الى قرد وتحرك وما حركة نيسان عتا بهمد .

ولقد طالبت الحكومة النواب ببيانها الوزاري ايجاد مناخ التسامح والمشاركة الشعبية علماً منها واثاراً بالحيف الهائل الذي تولته اجهزة السلطة على مدى سنين طويلة تحكم بها ضاربة بعرض الحائط النصوص

هكذا من الأردنيين

الدستورية والقوانين المشرعة لحفظ الانسان وحقوق المواطن . بل ومسخرة كل القوانين باسم الاحكام العرفية ولجان الامن الاقتصادي للتلاعب في اموال الدولة العامة ولتفريق المؤسسات الى جيوب شلل متعاقبة لم تر امامها الا مصالحها الشخصية تدوس بالاقدام على كل القوانين والحقوق معارفة بجلاذ بها رجال الفكر والعلم واصوات الحق والصدق مخرسة كل لسان بيد من حديد او بسيف من حديد واعتقد ان للوزارة المكلفة اليد الطولى في صنعها وقصب السيف في تأسيس هذا النهج المظلم الخطير .

ويعد .

لقد قدم البيان الوزاري توجه الحكومة المكلفة لالغاء الاحكام العرفية وتصفية الآثار الناجمة عن ذلك واننا كنا بل نحب ونأمل من الحكومة ان تقوم بالغاء فوري لهذه الاحكام الا بما يخض وضع الاحتلال وان تسمح لكل من يريد العودة من قضاء قضت به هذه المحاكم لاثبات حقه الذي تم تجاوزه في الحقبة الماضية ان يعود للمحاكم النظامية . كما وان المتتبع المتفحص لقوائم اسماء المعتقلين السياسيين يجد ان معظمهم هم شباب الثورة الفلسطينية الذين يعملون جهدهم من اجل تحرير ارض المسلمين ارض فلسطين وهذا يعني ان ما حاولت ان تقوم به الاجهزة الامنية من اعطاء صورة عن سوء الوضع الامني لتأخذ المبرر لنفسها للضرب بقوة على صاحب كل فكر حر معارض لتعطي صورة مظلمة عن حقيقة الاوضاع لتحافظ على مكاسبها وامتيازاتها ولتجعل السدود بين رأس النظام وشعبه والرجالات الناصحين منهم وتبقى منفردة في اعطاء الصور للوضع كما تريد هي وتبقى حالة الخلد والخوف وعدم الثقة وسوء الظن هي التي يتعامل بها القائد مع اصحاب الرأي الاخر.

كما وان اصدار تشريع قانوني يجمع الاعتقال تحت اي ظرف الا بأمر قضائي مدني وضمن جريمة نصت عليها التشريعات القانونية هو من الاهمية بمكان لإيقاف تغفل قوى النفوذ وحفظ حرمان وحرمان المواطنين .

واحب هنا ان اذكر جملة اوردتها البيان الوزاري وهي قوله التأكيد من ان يكون رجل الامن حاميا للتجربة الديمقراطية التي نعيشها . باتضباط وتفهم وصدق . اي انهم يعلمون سلفا انهم يحتاجون الى تواجد كبير مع هذا الجهاز الذي عاش سنين يفعل ما يشاء . وهم يعدون بذلك ونحن نحترم هذا التوضيح ولكننا نقول انهم قبل ثلاثة ايام فقط ذهب رجل لاختذ جواز سفره الى الامن العسكري فكان ان اخذ الى سجن الزرقاء وهذه هي معنى الغاء الحريات العامة .

الدستور

ان الالتزام بتطبيق الدستور نصا وروحا يلزم الحكومة بتقديم مشروع قانون لالغاء التعديلات التي تمت على الدستور في المادة رقم ٧٣ حيث ان نظام الحكم هو نيابي ملكي وراثي فان انتخابات النيابة حق دستوري للشعب لا يجوز مصادره ولا التفضل به بل هو وسيلة المشاركة للشعب في ادارة البلاد .

وكلي اصلاح وكل حريات وكل وعود لا معنى لها الا بالامر الانساني الامة مصدر السلطات وحق الشعب في المشاركة بالحكم حق لا يمكن التهاون به من الاجراءات تجاوزه او القفز عليه او الاستهانة به .

٩٢

ايها السادة ما معنى عدم الغاء حق عدم الدعوة الى الانتخابات العامة بسبب ظروف القاهرة ، انهم انه سيف مسلط على هذا المجلس ليقال له بلغة الحال ان لم تلتزم مرادنا فما زال بيدنا حق ابعادك ابعادك شعبيك عن الحكم ... وان الطوارئ والاحكام العرفية وتجاوز الشعب امر ما زال بيدنا . اما حجة الظروف القاهرة فالدعوة الى الانتخابات التي تمت تدل صراحة انه قد ذهبت الظروف القاهرة ... اذن فالحكومة مطالبة اولا بان ترجع الى الشعب سيادته .

الميثاق الوطني

١- ما هو الاساس الدستوري الذي قامت عليه فكرة صياغة الميثاق ؟

٢- ما هي مكانته من البناء التشريعي للمملكة الاردنية الهاشمية ؟

٣- واذا خصص الميثاق امر مطلقا في الدستور او صنع امرا اباحة نص وروح الدستور ؟ فما هو الموقف القانوني من ذلك ؟

٤- ثم هل تعاون الحكومة مع مجلس النواب في اعداد هذا الميثاق كما بين البيان الوزاري تعارفا رمزيا سطحيا ام وثيقا اصيلا ؟

٥- واخيرا هل الاستفتاء عليه بندا ام جملة واحدة ؟

ولعلها يا دولة الرئيس تكون قصة الجمل والهرة ؟؟ الجمل يدينار والهرة بألف دينار ؟ والاثنان معا ...

ثم هل الدستور ناقص ؟؟ فليكتمل بالتعديل .

هل الدستور متخلف ؟؟ فليطرح دستوراً تقدماً افضل .

واذا كان ولا بد من التغيير في الدستور فليكن دستوراً اسلامياً يقوم على معنى شهادة التوحيد لا اله الا الله محمد رسول الله .

اما الميثاق كاستبيان لا يلزم امرا ولا يسن قانوناً فهو امر بسيط يسهل تداركه . ان الامر محير وانني انتقل لكم ايها السادة حيرة الالف والاف من المواطنين حيرة تقوم على الشك والرفض للميثاق لانهم يرون التناقض على الدستور والحريات والتعددية الحزبية .

الجيش ووزارة الدفاع

انتاجم جميعاً مع التعبير عن كامل اعتزازنا بجيشنا العربي ولكننا نود ان نرى وزارة دفاع مستقلة بوزير مختص لهذه الوزارة يدير حقا شؤون الجيش ومتطلباته ويكون مسؤولاً امام هذا المجلس الكريم وان جميع دول العالم المتحضرة تفرد للدفاع وزارة خاصة لها الاهمية بمكان ووزير خاص ، والاردن كان له دوما وزارة دفاع مستقلة وعسى ان يكون العودة الى هذا الامر مؤشرا للالتحاق بالدول المتحضرة والتي تحترم نفسها واننا نقول بصوت واضح ان وزارة الدفاع في الاردن قد القيت قماما ولم يبق منها الا الاسم وليس الرسم .

وفي معرض التكلم عن القوات المسلحة فإن إعادة دراسة قانون خدمة العلم وما يكون معه من ممارسات، الممارسات التي يجب ان ترتقى وهذا الشرف الوطني منوها بضرورة المحافظة على الحريات الدينية للشباب

هكذا من الأشغال

المكلفين واحترام مطلب أي الواحد منهم يريد الحفاظ على سنة النبي صلى الله عليه وسلم .

وأيضا أحب أن أثير إلى ما قامت به الإدارة السابقة لمدينة الحسين الطبية من تفريع للكفاءات الطبية وذلك عن طريق عدم المساواة في فرص العمل والتقدم وما حاولت من السيطرة على كل المستشفيات وجعل وزارة الصحة مجرد دائرة إدارية عن طريق عمل المؤسسة العلاجية أن هذا يتطلب من الحكومة إعادة دراسة وضع المدينة الطبية من جديد وضرورة أو عدم ضرورة المؤسسة العلاجية .

القضاء

أن ظهور المحاكم العرفية والاستثنائية وغياب السلطة التشريعية قد جعل الحكومات تتوغل على القضاء وسلطته ويدل من أن يكون السلطة الثالثة الدستورية لا ويل السلطة الرئاسية عند أي انهيار أو انحراف فإذا بهذه السلطة تداس وسيطر على قضائهم ورجالها ويثبت الحكومات والوزراء والمتنفذون يتجاوزون هذه السلطة حتى وصلت إلى وضع لا يحسد عليه .

فالقضاء وقوته وعدله وتطوره هو فقط الحماية الحقيقية للدولة وللأمة فاليه يعود الجميع عندما توجع الأمواج والأن هل سنسبح للقضاء أن يتربع على عرشه محروما سلطاته من المحاكم العرفية وسلطة الحاكم العسكري العام . أنه أمر يرازي بالأهمية عودة الحياة البرلمانية بل وقد يزيد في بعض الأحيان .

لذلك فإن توسيع الجهاز القضائي وتطوير تشريعاته بطريقة ترفع من أهليته لتحمل أعباء المرحلة القادمة مع تحسين أوضاع القضاء وتهئية أسباب العيش الكريم لهم هو أمر أساسي للوصول إلى الاجتهاد في البحث والتطوير للتشريعات نحو العدالة الكاملة .

وأحب هنا أن أذكر أنه قد رفعت تشكيلة قضائية جديدة في ٨٩/١٢/٢٦ قبل أربع أيام ، أرجو من الحكومة أن تتوقف في أمر إصدارها وتشكيلها وأن تعمد للتحقق ماذا حدث بها من وساطة .

المسألة الاقتصادية

أن روح الاستهلاك من طرف والجشع والانتانية من طرف قد أضرت أضرارا بالغة في المسيرة الاقتصادية . لقد مرت حقبة السبعينات وشيء من الثمانينات ولكل يريد حصة من السيل المنهمر من المساعدات والقروض ... والحلال ما وصلت إليه اليد ... والحرام ما لم تستطع الوصول إليه ... وغرقنا في المديونية كشعب إلا أنه غرق البعض في الترف والبلذخ على حساب أموال الشعب والأن من المسؤول ؟؟ هل هو زيد أم مضر ؟؟ لقد شارك الجميع في إيصالنا لهذا الحال فمنهم من شارك من رأي وبارك والكل متساو في هذا الأمر .

أن نهج الحكم أبها السادة عين النهج ... والمدرسة التي تخرج منها زيد فقد تخرج منها مضر ... وغياب الرقابة الامانية أولا ... وغياب الرقابة الشعبية ثانيا ... وعدم الخوف من المحاسبة في الدنيا والآخرة ... هي قواعد عامة سار عليها أكثر رجالات الحكم السابقين .

لذلك فإن تغير المورزين الاجتماعية السلوكية وعدم توسيع الشرائع الوظيفية وعمل المستوطنات البشرية للفتنة ووضع القدرات الإنتاجية مع صدق في القيادة وخبرة في الإدارة تقوم على أساس التحلي بالمسافة .

وعدم البلذخ هو وسيلة أساسية لبدأ السير في حل مشكلتنا الاقتصادي .

وأن الانضمام إلى دول الجنوب الدول المدينة للضغط على الدول الدائنة ، لالغاء مهالغ خدمة الديون وجزء من المديونية هي وسيلة مبرمجة والتحديد الفعلي لهذه المديونية وأن التوجه إلى العالم العربي الغني لإعادة ثقته بنا ضمن حكومة عرفت بالنزاهة والامانة ومجلس نواب عرف بالرقابة والرعاية وقضاء قوي عرف بالعدالة والصرامة لهو الطريق لإعادة فتح باب المساعدات العربية لحل أزمة السيولة النقدية وتوجيهها استثماريا سليما بإدارة نزيهة خبيرة. وأن التوجه للأرض زراعية وأحياء والتصاقا وانتمايا وبحثا عن كنز لا ينبع به استقلالنا ولا نكون تحت سيطرة عدونا أو سيطرة صندوق النقد الدولي . نصل لأمتنا الغدائي ولرفع قدراتنا الانتاجية .

وأن ذلك لا يمكن أن يكون بحضور حكومة اقرباء وأصهار تقرب القريب وغير الكفو وعدد من اعضائها كان له اليد الطولى فيما وصلنا اليه .

نعم لقد تكشفت الامور أيام دولة الرئيس الاسبق السيد زيد الرفاعي ولكنه لم يكن الا مسندا في بنيان مناسد كان لجميع الحكومات السابقة شرف اقامته وبناء رجال قليل .

وإذا كان هناك توجه للمحاسبة فاعتقد أن كامل من تحملوا المسؤولية في الحقبة الماضية وجب وضعهم تحت المجهر لاثبات براءة البريء أو تحويل المتهم منهم إلى القضاء العادل .

واعتقد أن التشريع الذي طرحته الحكومة المكلفة تعمل أقرار شامل للممتلكات والاموال لكل من يتولى مسؤولية سياسية أو إدارة عليا وجب أن يكون معه كلفة تلك هذه الاموال وكيف وصلوا إلى هذا الغنى .. بالراتب... أم بعمل شرعي خلال ؟؟

لذلك فإن تشريع من اين لك هذا قانون واجب لا مفر منه ولن يكون هناك مسيرة حقيقية ومع أي حكومة الا بهذا القانون .

ثم أن الفقر الذي أصبح الداء العضال قد استشرى استشرى لا علاج له الا ببرنامج وطني كامل وهو يهدد الامن الاجتماعي تهدينا مطلقا واصبحت امكانية عدا الطبقات وحقد طبقة على طبقة أمر ينمو ويجب ان يؤخذ بالحسبان علاوة على أننا جميعنا لن نهرب من الحساب الالهي حكومة وافرادا .

وهنا أذكر دولة الرئيس أنه يعيش في منطقة عيبدون . وفي اسفل الجبل منه أي جيرانه لا يملكون الكهرباء إلى اليوم .

وأن تعميم فرضية الزكاة واخذ بطول اموال الاغنياء لسد حاجة الفقراء أمر يجب ان نسير قدما اليه بالرضى والاقبال ، الفقراء سيأخذون ما يريدون عندما تعضهم انياب الجوع وما حركة نيسان عنا بهعيد وأن ما يسهل عمله تعميم الزكاة اعتبارها جزءا من الضريبة المستحقة على الاموال ويمكن معالجة تأثيرها على الموازنة العامة بعمل صندوق الزكاة يعمل او ينسق مع وزارة التنمية .

هذا وأن المجرز التحفظي على اموال اغنياء الفساد المالي من المسؤولين السابقين أمر لا بد منه إلى حين التحقيق الكامل .

لقد حجزنا على اموال عائلتين ، لاننا اشتبهنا انهما مسؤولان عن تدمير مؤسستين ماليتين . فما بالك بتدمير مؤسسة الدولة المالية . الا يصدر هناك حيز تخففي ؟؟

وان الدوائر تدور على العديد من اعضاء هذه الوزارة المكلفة اما مشاركة واما صمتا ومباركة .

كذلك وان اعادة تقوية العلاقة بين المجلس الكريم وديوان المحاسبة واعطاء الحصانة الكاملة لرئيس ديوان المحاسبة . اكان بالتعيين او الاقالة او قبول الاستقالة وجعل ذلك مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذا المجلس ليكون رئيس ديوان المحاسبة آلة محاسبة دقيقة لهذا المال العام وعينا ساهرة لهذا المجلس لا يتأثر بارهاب او ضغط كما هي العادة .

وان دراسة الصلاحيات المعطاة للحكومة في حالة العطاءات او التكريم او المشتريات الحياة ويطها ربطا كاملا بديوان المحاسبة مع الالتزام بعمل محاضر مكتوبة لجميع الجلسات للوفود والممثلين الذين يقومون بعمليات الشراء او المفاوضات لأي امر مالي اكان في الداخل ام في الخارج .

فلسطين

ان توجه الحكومات المتعاقبة للوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني ومثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان لا يلهم انه الشفط الاعلى المطلوب .. فان قضية فلسطين قضية عربية اسلامية ولا يجوز لاحد التخلي عنها لمنظمة التحرير الفلسطينية او التفريط بشبر واحد منها وان المسؤولية على الجميع بهذه القضية

اصوات تصفيق

كما وان قرار فك الارتباط يجب ان ينفذ عند غايته السياسية ولا يتعداها بأي حال من الاحوال لانها حينذاك ستعتبر هزيمة جديدة تعتبر هزيمة لاول كمكسب وضروي وحيد ثم بعد التمزيق والتفكك .

وان رفع الروح الايمانية الجهادية التصاعد عاليا تسقط روح التطرف الصهيوني وتبعد عنا روح المواجهة التي لنا بها سنين طوال كذلك وان توجيه شعبنا ليكون آلة عسكرية مدمجة يتم تدريبه وتسليحه امر ضروري لايقف روح العدوان والفتنة التي سيطرت على العقليّة اليهودية ولن تصل لهذا الا بتنمية الثقة بين المواطن والحكم .

وان اعلان الحكومة التزامها ببرنامج اقتصادي عسكري مكثف هو الاساس لنيل ثقة الشعب وبراءة التاريخ والخروج من متاهات الذل والضيق والسقوط .

دعم الثورة الفلسطينية والانتفاضة

ان قيام الحكومات السابقة باعتقال الشباب المقاتل للعدو الصهيوني خلال عملياته العسكرية والتي يقوم بها على فترات متباعدة بسبب سقوط الوضع العربي يجب ان تنظر له الحكومة بطريقة جديدة وان تتوجه الحكومة توجيهها ضمن قدرتها السياسية والعسكرية على دعم هذه الثورة ولو عن طريق عدم اعتقال الشباب حين عودتهم سالمين او في حالة اعتقالهم اعادة تسليمهم لمنظماتهم الفلسطينية وعدم ابقائهم سنين في السجون الاردنية .

وكذلك فان دعم الانتفاضة عن طريق التغطية الاعلامية المستمرة وتنمية الوجدان المشترك بين الشعب الواحد في الاردن وفلسطين مع تسهيل كل الامور لشبابها وعائلاتها من اجل ان يحافظوا على تماسكهم وان

يشترى على طريق تضالهم .

كذلك فقد التزمت الحكومات السابقة بموقف املاها عليه التزامها الديني والتاريخي تجاه المقدسات والاديان والاوراق الاسلامية في القدس وفلسطين لذلك فان الحفاظ على هذا الالتزام والالتزام عن التأثير او اضعاف الجهاز الوطني للقيام بهذه المهمة وعدم ترك شواغر فارغة هو وسيلة الحفاظ من وسائل الحفاظ على صمود شعبنا بالدفاع عن مقدساته وحقوقه الاسلامية .

اما بالنسبة لجوازات السفر فان اعطاء جواز سفر لمدة سنتين هو اثر من آثار فك الارتباط غير السياسي ولذلك فان لنا تحفظا عليه ونطالب الحكومة بمراجعة موقفها من هذا الامر . كما واخص هنا سحب الجوازات لمدة خمس سنوات واستبدالها بجواز سفر لمدة سنتين لاعضاء في المجلس الوطني وسفارة فلسطين ومنظمة التحرير رغم انهم وطوال حياتهم يحملون جنسية اردنية وقد يكون هنا استسكال ، يقول يا اخي اصبح فلسطيني نقول له الجواب واضح في اصعب الاحوال فان قانون الجنسية الاردنية يسمح بازدياد الجنسية .

كما ولعلنا نرى من الحكومة توجهها حقيقيا لمعالجة اوضاع قطاع غزة وعرب بئر السبع الذين لهم زمن طويل في هذه البلاد اقلها عشرين عاما .

وبعد .

ان الحكومة لم تعلن صراحة توجهها نحو التقدم الى الاسلام لذلك فالحكومة مطالبة بنص صريح وواضح انها ملتزمة للسير قدما الى الاسلام تربية واعلاما ومنهجيا وتشريعا وحكما .

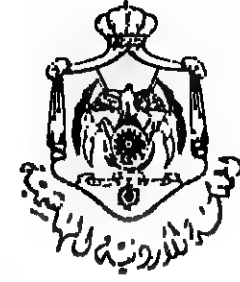
واخيرا

هل الحكومة المكلفة برئاسة دولة السيد مضر بدران وهو اساس في نهج الحكم الماضي هي حكومة النصير حكومة الحريات ، حكومة الانتاج ، حكومة الحفاظ على المال العام ؟؟

وانا اسأل دولة الرئيس سؤالا اجعل جوابه به لنفسه ، هل تعتقد حقا ان حكومة رجل مخابرات هي حكومة شعبية وحكومة انقاذ شعبي . حكومة رئيس الوزراء استعمل الاحكام العرفية بتوسع ، هل هي حكومة حريات والفاء احكام عرفية ، حكومة رئيس الوزراء اتت مساعدات وقروض بحوالي (سبعة) مليارات ، وبعد ذلك هي حكومة علاج للازمة الاقتصادية.

اننا نحتاج الى تغير حقيقي في نهج الحكم ليكون نهجا وطريقا ملتزما بقضايا الامة قادرا على اخذ الثقة من الشعب الذي وصل الان الى مفترق طرق لا يخرج منه الا صدق قيادي وقرار رئيسي اساسي يقوم به قائد البلاد فكما كان التراجع في الحياة البرلمانية فليكن القرار بتشكيل حكومة وطنية نزيهة .

هكذا من الأدعوى



سلطنة فلسطين

مجلس النواب

الجلسة الثامنة

محضر الجلسة : اليوم الثاني / استكمالاً لمناقشة البيان الوزاري

في تمام الساعة (التاسعة) من صباح يوم (الاثنين) الموافق ٤/جمادى الآخرة/ ١٤١٠ هجري الواقع في
١٩٨٩/١٢/٣١ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثامنة) من الدورة (العادية الاولى) برئاسة معالي
السيد (سليمان عرار) وحضر امين عام مجلس الامة عطوفة السيد (هاني خير)

وتفويض باجازة من الاعضاء السادة : /

وتفويض بمعدرة من الاعضاء السادة : /

وتفويض عن الجلسة الاعضاء السادة : /

وحضر من الحكومة

١- دولة السيد مضر بدران

٢- معالي السيد سالم مساعدة

٣- معالي السيد مروان القاسم

رئيس الوزراء ووزير الدفاع

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٩٨٩/١٢/٣٠ ميلادية.

معالي رئيس المجلس

اعتقد ان الوقت قد آن لرفع الجلسة ، ترفع الجلسة الى غدا صباحا الساعة
(التاسعة) اذا سمحتم .

(ورفعت الجلسة الى غدا الساعة التاسعة صباحا)

وانتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة

رئيس مجلس النواب

هاني خير

سليمان عرار

هنا من الأشغال

كلنا من الشعب

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقده يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

- ٤- معالي السيد عبد المجيد الشريدة
- ٥- معالي الدكتور محمد عضوب الزين
- ٦- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة
- ٧- معالي السيد ابراهيم ايوب
- ٨- معالي المهندس عوني المصري
- ٩- معالي السيد ابراهيم عز الدين
- ١٠- معالي السيد باسل جردانة
- ١١- معالي الدكتور زياد فريز
- ١٢- سماحة الشيخ عبد الباقي جمر
- ١٣- معالي الدكتور محمد حمدان
- ١٤- معالي المهندس دارد خلف
- ١٥- معالي السيد نبيل ابو الهدي
- ١٦- معالي السيد يوسف المبيضين
- ١٧- معالي السيد ثابت الطاهر
- ١٨- معالي الدكتور سليمان عربيات
- ١٩- معالي الدكتور خالد الكركي
- ٢٠- سماحة الدكتور الشيخ علي الفخير
- ٢١- معالي الدكتور قسيم عبيدات
- ٢٢- معالي السيد ابراهيم الفياشبة
- ٢٣- معالي السيد عبد الكريم الكباريتي
- ٢٤- معالي السيد عبد الكريم الدغمي
- وزير التنمية الاجتماعية
- وزير الصحة
- وزير الاشغال العامة والاسكان
- وزير النقل والاتصالات
- وزير التخطيط
- وزير الاعلام
- وزير المالية
- وزير الصناعة والتجارة
- وزير الدولة للشؤون البرلمانية
- وزير التربية والتعليم والتعليم العالي
- وزير المياه والري
- وزير الترميم
- وزير العدل
- وزير الطاقة والثروة المعدنية
- وزير الزراعة
- وزير الثقافة
- وزير الاوقاف والشؤون والمقتنيات الاسلامية .
- وزير العمل
- وزير الشباب
- وزير السياحة والاثار
- وزير الشؤون البلدية والتروية والبيئة

افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم ، النصاب مكتمل ، اعلن افتتاح الجلسة ، وقبل الدخول في الجلسة اود ان الفت نظر الاخوة المواطنين في شهادات النظارة ، بان أنظمة المجلس المرحمة تمنع الاتيان باية ضوضاء او الاتيان باشارات او بتصفيق استحسان او استهجان ، وانني اود منذ البداية بالامس لم تصليق كثير وانقلب هذا المجلس الى مهرجان ، اود ان الفت نظر الجميع

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقده يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

بائنني سارفع الجلسة اذا وقع مثل ذلك الا ان تخلى الشرقات ، ولن تتمعد الا ان تخلى الشرقات كاملة اوجر ان يفهم الجميع هذا الامر جيدا ، وان يعوا . سعادة الزميل الاستاذ عاطف البطوش

السيد فؤاد خللات

معالي رئيس المجلس

السيد جمال

معالي رئيس المجلس

السيد عاطف البطوش

بسم الله الرحمن الرحيم ، انا اطالب باسمي وباسم عدد من الاخوة الزملاء ، وان يخلى التلفزيون الاردني كاميرته من القاعة ، وذلك لاساءته في الليلة الماضية الى كلماتنا حيث اقتطف منها ما يريد فقط فتأمل من الاخوة الكرام ان يخلو المجلس من كاميرات التلفزيون .

يا سيدي هذا اجراء اداري وليس قرار خاص بالمجلس .السيد الزميل عاطف البطوش .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى سائر اخوانه من النبيين والمرسلين « يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما » صدق الله العظيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اما بعد يسعدني في مستهل كلمتي هذه ان اتقدم الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المندى برائر الشكر وعظيم التقدير على ما تفضل به جلالتة بإخراج هذه التجربة الديمقراطية الى حيز الوجود . وكما اتقدم بالشكر الى سيادة الشرف زيد بن شاعر وحكومته الرشيدة التي ساهمت مشكورة على انجاحها بجر من النزاهة والمجاد . هذه التجربة التي اعترف بها العدو قبل الصديق والتي اسأل الله ان يحفظها ويرعاها وان يديم عناها وان يجعل مقدمها طالع خير وبركة على بلدنا العزيز ، وان تكون اشراقة فجر جديد للحريات الهادفة للمسؤولية وأدبار عهد الظلام والقمع والتعسف الذي عانى شعبنا من ويلاتة الكثير .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقده يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلاديه .

معالي الرئيس

حضرات النواب

نيسا يتعلق بالاحكام العرفية فقد اعلنت الحكومة عن توفر الاراء السياسية لديها لانفا الاحكام العرفية وتصفية الآثار الناجمة عن ذلك والتي لا تزال قائمة الى اليوم . انتهى النص ، ولا ادري هل تعني الحكومة بهذه الآثار اعادة المفصولين الذين فصلوا بسببها بغير وجه حق الى عملهم مع تسوية كافة حقوقهم وملاحقة اولئك الذين كانوا وراء فصلهم قضائيا والذين لا يفلون خطورة عن اولئك الذين سرقوا اقوات الشعب بل انهم يزدنون عليهم خطورة لانهم قتلوا روح الانتماء والولاة في نفوس المواطنين الابرياء واحلوا محلها روح السخط والغضب . كما واشكر الحكومة على الاجراءات الفورية التي اتخذتها من اعادة جوازات السفر المحجوزة الى اصحابها مع اعطائهم الحرية في العمل والتنقل كما وتشكر لها الافراج عن المعتقلين السياسيين واعادة مجالس الادارة المنتخبة للصحف الاردنية الثلاث.

كما رايدت الحكومة في بياناتها حرصها على احترام الدستور والالتزام بتطبيقه نصا وروحا والذي اود السؤال عنه كيف وصلنا الى ذلك الوضع الغير دستوري وكيف نضمن عدم العودة اليه بنصوص صريحة وواضحة تضمن عدم اصدار اية تعليمات او قرارات تعطل اي حكم من احكام الدستور ايا كان مصدرها كما واطالب في هذا المقام الاسراع في انشاء محكمة دستورية التي تنظر في دستورية القوانين والقرارات والتعليمات وتبطل ما يتجاوز منها على نصوص الدستور وان يسبق هذه المحكمة فصلا كاملا بين السلطات بحيث تضمن استقلال قضائنا واسباب نزاعته كما وايدت الحكومة عزمها على اطلاق الحريات العامة من مساواة امام القانون والقضاء وفي تولي الوظائف العامة وتكافؤ قرص العمل وحق المواطن في حرية المعتقد الى آخر الفقرة .

والذي اقتناه (ان تخرج الحكومة ذلك الى حيز التطبيق العملي) وان تقوم باستصدار القوانين التي تضمن تطبيق ذلك وان تلغي كل قانون قائم حاليا يتعارض مع هذا التوجه .

واما فيما يتعلق بالميثاق الوطني فاني اطالب الحكومة بتحديد المركز القانوني لهذا الميثاق هل هو مساوي للدستور ام انه يزيد عليه ام انه مرحلة بين الدستور والقانون . لان الدستور لم يتطرق الى اي شيء من ذلك وكيف يمكن التوفيق اذا تعارضت نصوصه مع الدستور وكيف يمكن ان يصار الى تعديله وكيف نجتمع بين تطبيقه وتطبيق الدستور واني ارى قبل الاسراع في اخراجه ان يحقق من دستوريته ودستورية اقراره .

اما فيما يتعلق بالقرات المسلحة فانا نؤيد دعمها بكل ما هي جديرة به لتكون الدرع الحصين الذي يحمي امتنا ويدافع عن حقوقها فانا نطالب الحكومة بتفعيل دور القوات المسلحة واستغلال قطاعاتها في الانتاج الزراعي والصناعي بكافة اشكاله لانا اصبحتنا في وضع يحتم علينا استقلال كل ذرة جهد في مجالات الانتاج لننهض ببلدنا الى اعلى درجات الاستقرار . كما ونطالب الحكومة بالاحتفاظ بغيريات هذا القطاع ومجنب حالات الاجالة على التقاعد المبكر وان تكون لهذه الاجالات اسس عادلة يعلنها الجميع لان تبقى على وضعها الحالي بحكمها الزاج .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقده يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلاديه .

اما فيما يتعلق بالامن فاني مع دعم هذا القطاع ولكنني اطالب الحكومة بالغاء وظائف الادعاء العام لدى افراد الامن والمخابرات وغيرها من الاجهزة الامنية التي لا تلتزم باية اصول للمحاكمات مما حدى بها الى اهدار كرامة المواطنين والتدخل في خصوصياتهم ومراقبة رسائلهم وهواتفهم وتفتيش بيوتهم باسم المصلحة العامة وكل ذلك صادرة لخرياتهم وحقوقهم التي كفلها الدستور . ان يكتفي بالادعاء العام لدى المحاكم النظامية التي هي من الكفاءة بكون يؤهلها من القيام بهذا الواجب ضمن اصيل حدودها القانون .

اما القضاء ، فقد جاء في بيان الحكومة حرصها على استقلال القضاء وحرمة واعلاء شأنه وتحسين عطائه بشكل يكفل تعزيز حق المواطن في العيش باطمئنان في ظل سيادة القانون . واني مع هذا التوجه وابارك خطوة الحكومة الى الغاء الاحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية واطالب الحكومة باصدار تعليمات تخول كل شخص يتظلم من هذه القرارات اللجوء الى المحاكم النظامية لرد اعتباره . مع اصدار قانون يبطل جميع القرارات التي صدرت من تلك المحاكم والغاء آثار تلك الاحكام كما واطالب الحكومة التدخل السريع لاتخاذ قضائنا الشرعي الذي لم يعد للاتقالية فيه مكان ، وكما ونطالب تفعيل دور مجلس القضاء الشرعي وتحديد صلاحيات قاضي القضاة بحيث نضمن عدم تدخله في اعمال القضاء تلك التدخلات التي عرقلت سير القضاء وعلى حساب قضاياء العباد وحقوقهم وربط صلاحيات تعيين القضاة وترقياتهم واحالاتهم على التقاعد وتقديم الخدمة لهم بمجلس القضاء الشرعي لنضمن لهم الاستقلالية . لنصل الى قضاء نزيه كما نريد .

اما فيما يتعلق بالثقافة ، فاني اطالب الحكومة بمحلة بوزارة الثقافة التوقف عن احياء المهرجانات كأمثال مهرجان جرش الذي يكلف الدولة الكثير من العملات الصعبة وعلى حساب مدخرات مواطننا في الاردن وكذلك التوقف عن دعوة الفنانين والفنانات الذين يمكننا الاستغناء عن خدماتهم وفنونهم حتى نتخلص من مديونتنا . وان يصار الى الحجر على كل من ينادي بتلك الافكار بعد الان .

اما ما يتعلق بالاعلام باشكاله المختلفة فاني ارى ضرورة مراجعة سياسة هذه الاجهزة التي لم تلمس انها بالمستوى الذي يتعايش مع واقع بلدنا وقضاياها المصيرية . بل ان دور هذه الاجهزة لم يزد على التسلية التي لا تصلح لبلد له قضية وعمر بطروف عصبية ، ونحتاج الى تكريس كل هذه الاجهزة لخدمة قضائنا هذا البلد توجيها واعيا ومادفا مستلهم من عقيدتنا السمحة كل ما يرسخ انتمائنا لدينتنا وخدمة لهذا البلد . وهذا يقتضي التغير الجذري في كوادر هذه الاجهزة وخطط عملها لاني ارى ان هذه الكوادر قدمت كل ما عنيدها من مبدع لا يصلح للمرحلة التي مرونا وفر بها وكما يقال والتصد في المصانص الفطرية شيء يعز على العلاج .

اما ما يتعلق بالادارة الحكومية : فاني اطالب الحكومة بالاضافة الى ما تفضلت به من بلاحة كل مسؤول اداري وجزائها وماليا عن كل خائسر الحقها بغزينة الدولة او بالاشخاص نتجج عمله او سوء تخطيطه او نتيجة قراراته الخاطئة لنضمن عدم الانحلال الذي يهدد مصالح الدولة وكان من واجب الدولة التي لم

كلنا من الأعمال

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

اما فيما يتعلق بالامن الاجتماعي : فاني اطالب الحكومة بالاضافة الى ما تفضلت به ان تقوم بحصر البطالة المقنعة في اجهزة الدولة والوقوف على المبالغ التي تصرف عليها من رواتب ومشتريات واثاث وأليات . ثم يصار الى تسخير هذه المبالغ في مشاريع انتاجية لامتناع البطالة المقنعة وتحويلها الى قطاعات انتاج .
اما في مجال الزراعة : فاني اطالب تفعيل دور وزارة الزراعة لتقوم بدراسات علمية لمعرفة افضل السبل والزراعات التي تتناسب مع طبيعة ارضنا ومناخ بلادنا وتدر دخلا افضل من الزراعة التقليدية الموجودة حاليا .
اما في مجال التعمير : فاننا نطالب الحكومة بتوفير كافة المواد الاساسية التي يحتاجها المواطن وباسعار تناسب ودخلهم وان تضمن حسن توزيعها . واطالب ان تضاعف عقوبة الذين يتلاعبون بقوت العماد سواء في اخلاء السلع او في رفع اسعارها .

اما في مجال السياسة المالية : فاني اطالب الحكومة بالتوقف عن فرض اية ضرائب على المواطنين من ذوي الدخل المحدود لان دخل المواطن لم يعد يتحمل اية ضرائب جديدة ازا . هبوط الدينار وارتفاع الاسعار . وان اية ضرائب جديدة ستؤدي الى القضاء على الآلاف الاسر التي لا تجد ما تنفقه على نفسها طعاما وعلاجاً الى غير ذلك من ضروريات الحياة . مع ملاحظة كل الذين كانوا وراء هذه الازمة منذ بدايتها مع ايقاع اشد العقوبة بهم . كما واطالب الحكومة بتقديم المشاريع الانتاجية على مشاريع الخدمات حتى تضمن لبلدنا موارد دخل ثابتة بدلا من ان تضيق رؤوس الاموال على مشاريع الخدمات .

اما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية : فاننا مع كل خطوة ندعم صمود اخواننا في ارض فلسطين وان قضية فلسطين قضية اسلامية وهي ليست خاصة بالفلسطينيين وحدهم .

وبهذه المناسبة ونحن نرى في هذا البلد بهذا الظرف الاقتصادي الصعب اتوجه الى الحكومة الفلسطينية والتي بلغني ان لديها مئات المليارات من الدولارات والتي تسفر في بنوك واسواق الشرق والغرب واوروبا بحثا عن الربح . وانني اقول لهم من هذا المكان ان حرصكم على هذا الشعب ومغالاتكم به اجدي وانتفع لكم من الارباح التي اشك انكم تجنونها مع انكم تبثون بها اقتصادا قويا لاعدائنا وتهديمون اقتصاد شعب تقاسم معكم الحلو والمر منذ القدم الى يومنا هذا . هذا الشعب الذي ما فعز يقتلع اللقمة عن افواه ابناءه ليضعها في افواه اخوانه على تراب فلسطين . يا حكومة فلسطين ان واجبتنا فهاهكم كبير كما وان حقنا عليكم كبير جدا .

واختصارا للوقت ولغايات الفقه وبالاضافة الى ما تقدم فاني اطالب الحكومة بما يلي :-

١- التوجه الى تطبيق الشريعة الاسلامية في كل من مجالات الاقتصاد والغربة والتعليم وكالة الامور الاجتماعية والثقافة والاعلام .

٢- ان يصار الى اصدار تشريع للوزراء وكالة الاعمال القيادية ان لا يتولاها اي شخص ظنين بولاء او نسب الى اية دولة اجنبية . وان لا يلي هذه الوظائف اي منهم في خلقه وامانته او شارب خمر لان الامور القيادية تحتاج الى رجال عظمي الارادة والهمة .

٣- منع المعلمين الحق في تشكيل نقابة لهم .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

٤- منع تقديم المحور في جميع السفارات الاردنية والملكية الاردنية والحفلات الرسمية .

٥- الغاء قانون الدجاج وما تعلق به من أنظمة .

٦- كما وارجو من دولة الرئيس تبريرا مقنعا لكل اتهام وجه له ولافراد حكومته بالامس .

والله اسأل ان يلمحنا جميعا مرشد امورنا وان يعيدنا من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا وان يلمحنا ومليكننا الملقى سبل الرشاد والسداد .

الذي اجعل هذا البلد آمنا مطمئنا وارزق اهله من الثمرات لعلمهم يشكرون انك نعم المرلى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس

الزميل الدكتور فوزي الطعيمة

السيد فوزي الطعيمة

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين .

يلتقي اليوم ممثلي الامة لمناقشة بيان الحكومة بعد مرحلة شهدت بها البلد عدد من الاحداث السياسية الهامة ابرزها حل مجلس النواب العاشر بعد قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية وانتفاضة الشعب الاردني ضد الفساد والاستبداد وسقوط حكومة عبثت باقتصاد وطننا واصابت سياساتها معيشة وقوت كل مواطن في اسرتنا الاردنية الواحدة . علما ان انتفاضة شعبنا الاردني في نيسان من العام الحالي يجب ان تبقى تبراا تراقب من خلاله ونضمن بأن لا تكرر العوامل التي ادت اليها في المستقبل خاصة واننا نعيش في ظل مؤامرات دولية تستهدف تقويض الكيان الاردني بعد الانتخابات الديمقراطية النزيهة وما افترسته من ممثلين حثيئين لفتات الشعب المختلفة.

واما ملاحظاتي على بيان الحكومة الذي يجتمع اليوم لمناقشته فأرجوها بما يلي:-

في مجال التربية والتعليم : نحن بحاجة لتحديد الهدف الذي نريده لاردننا وما يتطلب ذلك من اعداد الفرد للمساهمة بفاعلية في عمليات البناء . ويتطلب هذا منا وضع مناهج جديدة تعزز الروح الوطنية وروح الانتماء للوطن العربي الكبير وتكفل خدمة اهدائنا الوطنية . على ان تطوير الكتب المدرسية لمرحلة التعليم الاساسية ووضع مناهج جديدة للتعليم الثانوي كلا على حدة ودون تنسيق وروبط بينهما يساعد على خلق ثغرات وفجوات عند الانتقال من مرحلة الى اخرى . كما ان تحسين مستوى التعليم خاصة القطاع الحكومي هو هدف نبيل يجب ان نخطط لتحقيقه من خلال رفع سوية المدرسين العلمية والمادية حتى يستطيع المدرس ان يؤدي دوره باخلاص وفان . كما ان تشكيل نقابة مهنية لهم ترفع حقوقهم لسرف تساهم في تحقيق هدفنا .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى للتعقد يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلاديه .

اما التعليم العالي فهو حق لكل فرد اردني اجتاز امتحان الثانوية العامة . كما ان حقاً للدولة ان تربط التعليم الجامعي بحاجات المجتمع بعد دراسات حقيقية ومستقبضة للحاجات لعقود قادمة وليس لسنوات قليلة قادمة . وعليه فاني ارى ان على الحكومة ان تسعى لتأمين مقعدا دراسيا في الجامعات الاردنية لكل مواطن خاصة وان الدراسة الجامعية هي دراسة يدفع الطالب تكاليفها كما تدفع الاسرة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في نواح كثيرة . كما ان هذا يوفر على خزينة الدولة ما يزيد عن مئة مليون دينار سنويا تدفعها خزنتنا بالعملة الصعبة ، وبهذا نكون قد وفرنا هذه المبالغ على ميزان مدفوعاتنا . كما انه لا يجوز ان نبرر عدم التوسع في استيعاب جامعاتنا الوطنية لطلبتنا بحجة المحافظة على مستوى التعليم فهناك الوسائل العديدة التي نستطيع بواسطتها الموازنة بين الكمية والقيمة .

وفي هذا المجال لا بد من الاشارة الى اهمية الابحاث التطويرية الهادفة على مستوى المدرسين والطلبة وتشجيعها لما لهذه من الاثر الكبير على خططنا التنموية وعلى كفاءة خريجنا وتدعيم الروح العلمية والتفكير الموضوعي لديهم في معالجة مشكلات الحياة .

اما في مجال الثقافة والشباب ، فلا بد من رسم استراتيجية ثقافية تابعة من تراثنا تساهم بتنفيذها كافة المؤسسات التربوية والشبابية والاجتماعية والثقافية والرياضية ، واتاحة الحرية امام هذه المؤسسات الثقافية والشبابية من التعبير عن نفسها بكل حرية وتقديم الدعم المادي والمعنوي للراغبين لها والسماح بفتح المزيد منها . كما يجب ربط سلوكيات الشباب بعملية التطوير التربوي والتأكيد على ترسيخ قيمنا وتقاليدنا الاصيلية المستوحاة من حضارتنا العريقة . فهذه المؤسسات التي هي مكملة للجهد التربوي لا بل اداة تعميقه وترسيخه ، كانت ولا تزال تفتقر للاهتمام والدعم اللازمين لجعلها فاعلة في تنمية ابنائنا .

اما الاعلام ، ايها السادة المحترمين ، فله دورا رئيسيا في بناء شخصية الفرد وبالتالي المجتمع بأكمله . ولا يجوز لنا ان نستمر بالاستهانة بعقول المواطنين فنفرض لهم البرامج الرخيصة التي تزج في شخصيته التواكل والحمول الذهني والتمثل بالباطل من الشخصية غريبة عنا في قيمها واساليب حياتها معادية لنا في اتجاهاتها وفكرها . اننا ندعو الحكومة لمواجهة نهجها الاعلامي فتنضج البرامج الهادفة التي تسهم في تكوين شخصية فرد قادر على التكيف لتطلعات الحياة المعقدة والعالم سريع التغير والتطور وتنمي لديه حب العطاء وتحصينه ضد النزوعات الطائفية والاقليمية والعنصرية.

كما ان الاعلام بفروعه المرفقة والمنسوبة والمقرزة مدعو لفتح ابوابه امام مفكري هذا البلد ومثقله للحوار الحر في معالجة قضايا السياسة والاقتصادية والثقافية والاجتماعية . والاردن لا يعيش بمعزل عن احداث العالم ، لذا لا بد من إبراز احداث العالم بشكل عام واحداث امتنا العربية بشكل خاص . وأخص بالذكر انتفاضة اهلنا في فلسطين وذلك بإبراز اوجه تضالته المختلفة ورفع مغنوياته في تضالته ضد العدو الصهيوني المدعوم من الامبريالية العالمية .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى للتعقد يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلاديه .

كما انني اعتقد ان اصدار الصحف اليومية والاسبوعية والمجلات السياسية حق لكل مواطن او مجموعة مواطنين . فلا يجوز قسرها على عدد محدد من الصحف . واما ما يتعلق باعادة النظر بقانون المطبوعات والنشر ، فاني لا ارى مبررا للقيام بدورها كمقص لكافة نشاطات كتابنا في الداخل والكتب والمجلات المستوردة . كما انه من غير المعقول ان يسمح المواطن اخباره عن بلده من اذاعات اجنبية تكون في غالب الاحيان مشوهة ، مما يقره الى اضعاف ثقة المواطن باجهزته الاعلامية .

وفي مجال الصحة ، فالعلاج حق مقدس لكل مواطن تحسيدا لقول القائد "المواطن اعلی ما ملک " ولا بد من الرضوخ الى تأمين صحي شامل يشارك به كافة المواطنين والى ان يتحقق ذلك فاني ادعو الى ان تأخذ وزارة الصحة دورا رئيسا في استيراد وتسويق الادوية المحلية والاجنبية ، فبذلك تضمن التخفيف عن كاهل المواطن من سعر الدواء بنسبة لا تقل عن (٣٠٪) اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ارباح المستودعات الخاصة . كما انه مطلوب من مؤسسة الضمان الاجتماعي ان تضع اليد الخاص بالتأمين الصحي للمشمولين بالضمان موضع التنفيذ الفوري خاصة وان امكانياتها اصبحت تسمح بذلك والحكومة مطالبة بأن تتوخى العدالة في توزيع المستشفيات والمرافق العلاجية وتوفير مستلزمات العلاج خاصة في المناطق النائية وفي مناطق الاغوار . وعلى مستوى الرقابة فعلى الحكومة الاسراع بحسن القوانين اللازمة الخاصة بالصحة العامة ، من خلال المحافظة على بقاء البيئة ، وتشديد الرقابة الصحية على المنتجات والمستودعات الغذائية ، وعليها ان لا تنهال بأي امر يس صحة المواطن.

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

فالاردن بلد زراعي بالدرجة الاولى ، والامن الغذائي لهذا البلد هو الخط الدفاعي الاول لمواجهة اية تحديات تستهدف امنه واستقلاله ، فإذا ما استطعنا تحقيق ذلك نكون قد قطعنا الشوط الرئيسي في مسيرة بناء الاردن وتأمينه وتعزيز صموده وتقوية جبهته الداخلية . وهذا يتطلب منا العمل على حماية الاراضي الزراعية من الممارسات الخاطئة عملة بالزحف العشوائي لل عمران على حساب الاراضي الزراعية ، او الزحف الصحراوي وانواع التدهور الاخرى والتي تلحقها ارضنا انتاجيتها وصلاحتها للزراعة ، فغياها التخطيط الزراعي السليم والمتكامل الذي يعتمد على استراتيجية بعيدة المدى ادى من بين ما ادى اليه الى تناقص في مساحات الاراضي الزراعية وابتماد مواطننا عن القطاع الزراعي وهجرة للارض ، وقد آن الاوان للبدء بالرجوع عن غطائنا في تقدير مواردها وثرواتها وأولوياتنا الاقتصادية والذي ادى الى اننا صرفنا النظر عن هذا القطاع الحيوي والهام ولستين طويلة . وللتعرض بهذا القطاع وتطويره ومن اجل حماية المزارع والمحافظة على مستقبله وتوليد دخل شريف كريم يكون حائزا له ودافعا للتمسك بارضه ، اقترح ما يلي :-

اولا : ممارسة الرقابة على التمويل في المجال الزراعي وضبط عملية منح القروض بحيث يتم التأكد

من صدق نية استعمال هذه القروض والاشراف على صرفها.

ثانيا : الاعتناء بزراعة المحاصيل الحقلية والتي تمثل الغذاء الرئيسي للاسكان والحيوان المنتج .

هل هذا من المأخوذ

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى للتعقد يوم الاحد ١٢/١٢/١٩٨٩ ميلاديه .

- ثالثا : العمل على تكثيف عملية الارشاد الزراعي وتوعية المزارعين الى اهمية الارشاد العلمي في هذا المجال .
- رابعا : عدم استيراد المحاصيل الزراعية المتوفرة مفيها في السوق الاردني وذلك للحفاظ على اسعار المنتجات المحلية ودعم المزارع .
- خامسا : تشجيع المزارعين للاعتناء بالثروة الحيوانية وذلك بتوفير الاصناف الجيدة والمحسنه من الاغنام والابقار ومنحهم القروض المناسبة لهذه الغاية وذلك لتوفير اللحم الطازجة والحليب ومشتقاته وللإقلال من استيراد تلك المواد ودعم الدخل القومي .
- سادسا : دعم مستلزمات الانتاج حيث يتكبد المزارع احيانا ما يزيد عن قيمة نتاج مزرعته مقابل احتياجاتها من بذور ومياه وعلاجات وايدي عاملة .
- سابعا : اقامة وتطوير الصناعات الغذائية للمساعدة في امتصاص فائض الانتاج الزراعي تنظيميا لعملية الانتاج والمحافظة على اسعار السلع الزراعية .
- ثامنا : العمل على تقليد بعض الوحدات الزراعية للمزارعين العاملين (النشطاء) الذين لا يملكون اراضي زراعية وذلك تشجيعا ودعم لهم وسحب جزء من ممتلكات المالكين الذين لا يمارسون الزراعة بانفسهم نظرا لانهم ليسوا من ابناء المنطقة ولا من سكانها .
- تاسعا : التدخل لتأجيل الدين القرضي على المزارعين نظرا لسوء احوالهم الاقتصادية وجدولتها على مدى من (١٠) الى (١٥) سنة .
- عاشرا : دراسة سياسات سلطة وادي الاردن وممارستها في توزيع الوحدات الزراعية والخدمات التي تقدمها وتصويب مسيرتها بعد هذه التجربة الطويلة اذا لزم الامر .
- حادي عشر : تشجيع العمل الزراعي عن طريق الحوافز واقامة نقابة للعمال الزراعيين .

وفي مجال التعمين ، فقد اثقل كاهل المواطن بارتفاع الاسعار سواء من قبل التجار او من قبل وزارة التعمين . فالسكر والارز والطحين الذي لم يرفع سعره لا يشكل الا نسبة بسيطة من استهلاك الاسرة ، بينما مست الاجراءات العديد من البضائع والاصناف التي لا تقل اهمية . والحكومة مطالبة بوقف ارتفاع الاسعار ودراسة الكلفة الحقيقية لانتاجها او استيرادها واضافة نسبة معقولة للتاجر وبذلك تكون قد حققت العدالة بين المستهلك والتاجر . كما انه لا بد من وضع سلم متحرك للرواتب والاجور في ضوء تآكل الاجور بسبب من الغلاء وارتفاع الاسعار وهبوط العملة الوطنية . ولعل مراعاة تأمين هذا ادنى من الدخل للمواطن وربطه بمستوى غلاء المعيشة بحيث تضمن له حياة كريمة لهر من الشروط الانسانية لامتنا الاجتماعي .

اما على الصعيد الاقتصادي ، فالبطالة اصيبت عدى يهدد امن هذا البلد وتعمل على اضعافه من الداخل . والفرق امام العوز ودوام الحاجة الملحة لتأمين ما يكفيه ويشبع أسرته قد يجد نفسه عرضة لاشكال من

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى للتعقد يوم الاحد ١٢/١٢/١٩٨٩ ميلاديه .

الانحراف وحالات الاضطراب الاجتماعي . وعليه فلا بد من العمل الجاد لمواجهة هذه الازمة وتأمين فرص العمل لكل مواطن داخل الوطن وخارجه على اساس التكافؤ والمساواة ، وارساء قواعد واسس موضوعية للتشغيل بعيدا عن المحسوبيات كاجراء امتحان عام للمتقدمين للمنى شواغر الدولة . كما انه يجب وضع قانون ينظم استخدام العمالة الوافدة بالمشاركة الفعلية لاتخاذ نقابات العمال ، ووضع قانون عمل جديد عصري ومتطور .

وفي مجال الصناعة ، فلا بد من رفع جودة صناعاتنا المحلية والتركيز على الصناعات المعتمدة على موارنا الذاتية ، كما يجب اطلاق الصناعات الانتاجية اولوية خاصة .

وعلى اية حال ، فلا بد من ان تصل الحكومة الى قناعة بأن توفير المعلومات الصحيحة لكافة القطاعات في الطريق السليمة والوحيدة لنجاح مشروعاتنا الاقتصادية والتنمية . وانني اعتبر ان المسؤول الذي يقدم على تنفيذ مشروع من المشاريع دون ان تتوفر لديه المعلومات الكافية والموثقة عن المعطيات المطلوبة للنجاح هذا المشروع والمعتمدة بالدرجة الاولى على البحث والتطوير العلمي ، اعتبر انه يرتكب خطأ فاحشة في حق هذا البلد فالامثلة على ذلك كثيرة فمشايخ مياه دير علا واسمنت الجنوب واسكان ابر نصير وغيرها من المشاريع التي قامت الخزينة بصرف مئات الملايين لانقاذها ما هي الا امثلة على مثل هذه الاخطاء .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

انني اثنى الخطوات التي بدأت الحكومة بتنفيذها من تجميد الاحكام العرفية وارجاع حقوق المواطن في حرية التنقل والعمل والسفر والافراج عن المعتقلين السياسين ، انني اتطلع الى اليوم الذي تستكمل به الحكومة تنفيذ اجراءاتها باحترام وتطبيق الدستور الاردني الذي يكفل حرية المواطن بالتفكير والتعبير عن رأيه والتنظيم . كما انتظر اليوم الذي ارى به الانتخابات النيابية تجري على اساس القوائم الحزبية . ويتم على هذا الاساس ايضا تشكيل الحكومات ، وتختار المواقف القيادية بعيدا عن العلاقات الشخصية والمحسوبيات . اما بالنسبة للميثاق الوطني ، فاني ارى ان دستورنا هو ميثاقنا فنحتكم اليه في جميع شؤوننا .

اما القضية الفلسطينية ، فهي قضية مصيرية للشعب الاردني كما هي للشعب الفلسطيني ، لذا لا بد من اعداد شعبنا اعداداً نفسيا وعسكريا وتعبئة قواه بما يكفل رد العدوان الصهيوني والقيام بدوره في تحرير قلب الوطن العربي - فلسطين - كما انه لا يجب ان يغيب عن اذهاننا ان الاردن مستهدف من قبل العدو الصهيوني ، فمن باب الدفاع عن النفس يجب ان تبقى القضية الفلسطينية قضيتنا المركزية الاولى .

وبالحق ، فإن المجلس النيابي مسؤول امام الشعب في مراقبة سياسات الحكومة على كافة الاصعدة . وعليه لا بد للحكومة من ان تمارس آلية تنفيذ سياساتها مستندة الى استراتيجية ثابتة والا بقيت توجهاتها العامة الواردة في البيان مجرد احلام وتطلعات . واذا ما توفرت لها الثقة ، فلنتطلع الحكومة خلال الاشهر القادمة المجلس الكريم على ما عدته مؤسساتها المختلفة من خطط وبرامج . وليخبرنا وزير الصناعة كيف ستقوم الحكومة بالعمل على زيادة الانتاج في ظل اسعار الصرف العالية وتراجع استيراد المواد الأولية ؟ وكيف سيقوم

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/١٢/١٩٨٩ ميلاديه .

وزير الاقتصاد بزيادة التصدير ، وليعلمنا وزير المياه كيف سنشرب المياه بعد عام ١٩٩٦ . وليضعنا وزير المالية بالصورة الصحيحة حول كيفية تسديد المديونية وما هو مطلوب من هذا الشعب على مدى الخمس سنوات القادمة، ولتشرح لنا الحكومة اجراءاتها في منع التسبب في المال العام كالذي تضمنته تقرير ديوان المحاسبة . كما لا بد من حسن انتقاء العناصر المخلصة ونظيفة اليد والسمعة والقادرة لشغل المواقع القيادية الادارية المختلفة وابعاد من تناله شكوك المواطن ، فبحسب الصادق والعفوي لا يظلم احدا . وانتي اؤيد تقديم الاقرار الشامل لكل ما يملكه المسؤول من اموال منقولة وغير منقولة لمجلس النواب ليكون حلقة الوصل الصادقة والامينة بين المسؤول والمواطن ، وانا اضيف لماذا لا يحرم على كل من يتقاضى اجرا من الاموال العامة بان يكون له حسابا في اي بنك خارج هذا البلد . كما ان محاسبة كل من ساهم بانصاف وضعنا المالي والاقتصادي - افراد ومؤسسات - بسره نية او باهمال الى حالته المتردية هي مطلب شعبي لقطع دابر من تسول له نفسه العبث بمقدارات هذا الوطن.

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس
السيد طاهر المصري

معالي الرئيس
الزملاء النواب

تواكب مسيرة التحول الديمقراطي في بلدنا العزيز الاردن حقبة التحولات الرئيسية في العالم والتي تتميز بالتاكيد على احترام الانسان المواطن واعطائه حق السيطرة على مقدراته . ان عوامل التغيير التي تحتاج هذا العالم تضع مسؤوليات اضافية على مجلسكم الموقر وعلى الحكومات الاردنية للارتقاء بهذه المسيرة الديمقراطية الى مستوى توقعات شعبنا الكريم . ان مثل هذا التوجه يجب ان لا يستند الى فراغ او يطمح الى خيال . بل يجب ان يستند الى واقع هذا البلد وان يطمح الى ما هو ضمن امكانياتها . ولكن يبقى الاساس في كل ذلك احترام المواطن وحقوقه الدستورية .

نحن نعلم جميعا بان الحكومات لا تصنع التغيير ، بل تفتح الباب امام التغيير ، والتغيير يكون دائما من الشعب ومن مجلسكم الموقر كممثل دستوري لارادة الشعب . من هذا المنظار لا اقيم البيان الوزاري لحكومة السيد مضر بدران بحسب ولكن ايضا مدى امكانية وجدية هذه الحكومة لتنفيذ البيان الوزاري ، الذي يجب ان اعترف مسبقا بانه يلبي الكثير من المطالب التي يؤمن ويطالب بها الشعب الاردني بكافة فئاته . وهو بيان ايجابي ويضع في العديد من بنوده الكاراسيات وخطا طامحا دعي الشعب الى تبنيها وتبليدها . كما انني يجب ان

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/١٢/١٩٨٩ ميلاديه .

اعترف بان الحكومة قد قامت خلال الاسابيع القليلة الماضية باجراءات ملموسة لتخفيف العديد من القيود الملغومة على المواطنين .

ومع ذلك فانتني اقول بان الاستناد الى الواقع وتبني برنامج عملي وصريح ويمكن مع الاعتماد عن المصطلحات الكبيرة الحالية من المضمون والوعود الضبابية هو المطلوب من حكومة السيد مضر بدران لتعني بعض المطالب الشعبية بأسلوب صريح وواضح لا يعلي الحكومة من مسؤوليتها تجاه العمل على تلبية كالة المطالب الشعبية وعدم الاكتفاء ببعض الوعود المطاطة والجمل العريضة . وعلى هذا الاساس ، فانتني اود ان التفت نظر الحكومة الكريمة الى مايلي :-

اولا : ان وقف العمل بالاحكام العرفية والغاء بعض القرارات الصادرة عنه لا يشكل بديلا عن الغاء الاحكام العرفية بالكامل . ان الاكتفاء بوقف العمل بالاحكام العرفية يعني بقاء السيف مسلطا على الدستور وعلى الحقوق التي يكتفلها الدستور للمواطن . ان بيان وزارة السيد مضر بدران لم يضع مهلة زمنية لالغاء تلك الاحكام ، ولم يوضح الالية التي سوف تتبع لدراسة الآثار القانونية المترتبة تمهيدا لالغاء تلك الاحكام .

ثانيا : ان الاشارة المشروطة في بيان حكومة السيد مضر بدران على توجه الحكومة لاحترام الحقوق الدستورية للمواطن الاردني لا يرقى الى طموحات الشعب . فالشعب هو صاحب المصلحة الاولى في دعم الاستقرار والوحدة الوطنية ، ونحن نتوقع من حكومة اتخاذ الاجراءات العملية والصرحة القوية لتعزيز الحقوق الدستورية للمواطن والتاكيد الصريح على ان تعدي اي جهاز او مسؤول في الدولة على الحقوق الدستورية للمواطن سوف يجعله عرضة للمعاقب والملاحقة القضائية .

ثالثا : في ظل وجود الدستور الاردني وهو دستور متكامل ودقيق وعصري في معناه ومحتواه ، فاننا لسنا بحاجة في الوقت الحاضر الى وضع اي صيغ اخرى توازي الدستور او تظلل ولا ارى ربط اطلاق حرية التنظيم السياسي في الاردن الى ما بعد المجاز الميثاق المقترح ، بل ارى ان يتم اطلاق حرية التنظيمات السياسية والشعبية اولا ، وهي تقوم بدورها بحرار وطني شامل يمكن ان يفتح عنه ميثاق للعمل الوطني يقوم هذا المجلس بمناقشته واقراره .

رابعا : اما في مجال التربية والتعليم والتعليم العالي فان مستوى التعليم ، والمناهج المقررة هي دون التحديات المعاصرة . فالمطلوب هو وضع سياسة تربوية جديدة تساعد الاجيال الجديدة من هذا الشعب الطموح على مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع في هذا العالم ، واعادة النظر في كيفية الاتفاق الحكومي على جامعاتنا بحيث يتم الحد من الانفاق المظهري السخي على المياني ، وتحويل معظم الاموال لدعم مستوى التعليم ورفع مستوى الهيئة التدريسية وتحسين ادايتها .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

خامسا : ان الشعب الاردني هو شعب شاب ، فالقطاع الشبابي يشكل اكثر من نصف المجتمع ، وبالتالي فان وزارة الشباب هي وزارة المستقبل كما هي ايضا وزارة الحاضر . ومن المؤسف ان نرى ان اهتمام الدولة بالقطاع الشبابي هو في الواقع اهتمام ثانوي . ويعكس ذلك ضعف الميزانية المخصصة لهذه الوزارة وافتقارها للكفاءات والاجهزة المتخصصة والمشاريع المتكاملة للشباب . ان الاهتمام بهذه الوزارة يعكس اهتمام الحكومة الاردنية بالمستقبل ، وان نواب الامة لا يرضون الا بالفضل والاحسن لمستقبل هذه الامة . وللاسف فان البيان الوزاري لحكومة السيد مضر بدران لا يعكس الاهتمام الكافي بهذه الوزارة وضرورة تحويلها من مقعد اضافي في مجلس الوزراء الى وزارة فعالة تفرق نشاطاتها حدود المدينة الرياضية ومعسكرات الشباب . وعلى هذا الاساس فانه لمن الطبيعي ان تكون وزارة الشباب محورا للتنسيق بين وزارات متعددة في الحكومة مثل وزارة التربية والتعليم ، والتعليم العالي ، والثقافة ، والاعلام والتخطيط والمالية والاوقاف والزراعة ، وبدلا من ان يكون هم الشباب الاردني البحث عن دور له في المجتمع فانه المجتمع يجب ان يلهث وراء الشباب كونهم مستقبل هذه الامة وعمادها وقاعدة تطورها .

سادسا : ان الاعلام الاردني في المرحلة السابقة قد توقف وتجمد عند حدود المفاهيم الامنية للقائمين عليه . ان سيطرة الاهدنية الامنية بصور مختلفة على الاعلام الاردني هو مفهوم قديم قد عفا عليه الزمن ، فالامن من لم يعد مرتبطا بالاعلام . ان المواطن في ايماننا هذه هو انسان ذكي ومتعلم ، وعصرنا هذا هو عصر المعلوماتية العالمية التي لا حدود لها ولا امكانية لوضع القيود عليها . وعلى هذا الاساس فان الاعلام الاردني يجب ان يصبح واجهة للمرحلة الجديدة . ان الحريات التي ضمنها الدستور للمواطن سرف تبتى ناقصة ومبتورة طالما بقي في الاعلام الاردني غرف سوداء تحرم ما حلله العقل وتحلل ما حرمة العقل . ان الغاء الرقابة على الفكر المطبوع والمرئي والمقروء لا تكتمل الا اذا كانت قنوات الاتصال مفتوحة . ان فلسفة الاعلام يجب ان تتعد عن اسلوب التلقين وتنتج نحو اسلوب مخاطبة العقل المتعرج والمتنور . ان الشك في قدرات المواطن الاردني على تمييز الفث من السمين كانت وراء فلسفة قمع الديمقراطية في الفترة السابقة ، وعلى هذا الاساس فالتوقع نقلة نوعية في مفهوم الاعلام الاردني يكون اساسها حرية المواطن في انتقاء المعلومات وليس حرية الدولة في اسماع المواطن ما تريد فقط .

سابعا : اما بالنسبة لما ورد في برنامج السيد مضر بدران عن ثبة الحكومة في التركيز على برنامج متكامل للتطوير الاداري ، فان ذلك يدخل تحت بند الشعارات الكبيرة القديمة والحالية من المضمون ، ان تطوير كل ما في رعاية الجهاز الاداري في الضمانة الاساسية لنجاح خطط الحكومة نحو رفع كفاءة اجهزة الدولة والحد من الهدر والتسبب . لقد شاهدنا في الماضي محاولات متعددة تمت تحت نفس الشعار المطروح ، ومنها اللجنة الملكية للتطوير الاداري والتي كانت تنتاج اعمالها مثل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

الجيل الذي تخفض فولد فأرا . ان ما ورد في بيان الحكومة عن التطوير الاداري هو دون واقع الترهل في الجهاز الاداري ودون مستوى التطلمات . ان تحديث الجهاز الاداري يجب ان يكون هما رئيسيا للحكومة حتى يتمكن الاردن من دخول القرن الحادي والعشرين بتدورات تمكنه من الصمود والتنافس . اننا نتوقع من حكومة السيد مضر بدران ان تتقدم بخطة واضحة ومتكاملة وقابلة للتنفيذ لبرنامج التطوير الاداري .

ثامنا : لتد اشار بيان الحكومة الى النية لوضع سياسة شاملة لمعالجة ظاهرة البطالة وجيوب الفقر . ان البطالة والفقر المرافق لها لم تعد ظاهرة بل اصبحت مشكلة ملحة ومرض خطيرا يفتك بتسيج المجتمع الاردني مما يوجب القيام بدراة جدية لاسباب البطالة وتقاعس الحكومات المتعاقبة عن وضع الحلول الجذرية لها منذ البداية منعا لتفاقمها وتحويلها من ظاهرة بسيطة الى مشكلة وطنية . ان نجاح التجربة الديمقراطية وهذا المجلس وبالتأكيد حكومة السيد مضر بدران سوف تقاس بمدى نجاح محاربة البطالة وجيوب الفقر ولدى قناعة بان البيان الوزاري لم يعكس فعلا تفهم الحكومة والاجهزة الرسمية لدى خطورة هذه الظاهرة .

ان حل مشكلة البطالة لا يتم الا ضمن استراتيجية متكاملة على المدى القصير وعلى المدى الطويل .

اما على المدى القصير ، فالحل يكمن في خلق فرص عمل جديدة مما يستدعي مزيدا من الاستثمارات الحقيقية والتي تتطلب من الحكومة ان تفسح المجال امام القطاع الخاص ليلعب دوره الطبيعي الخلاق في مجال الاستثمار الصناعي والتكنولوجي والسياحي .

اما على المدى البعيد فان اعادة النظر في البرنامج التربوي ، وربط الخطة التعليمية بمتطلبات التنمية ورفع المستوى الاجتماعي لبعض التخصصات المهنية المطلوبة والعمل على مساعدة الاسرة الاردنية في تخطيط شؤونها ، وفتح اسواق جديدة للمعالة الاردنية في الخارج واعتبار الزراعة احد اهم طرق مكافحة البطالة في المستقبل ، كل هذه قضايا يجب ان تحظى باهتمام الحكومة عند وضع استراتيجية متكاملة طويلة المدى لمكافحة البطالة .

ان النظر الى الوضع الحالي في الاردن وتصنيفه على اساس ازمة مالية وتقديرة فقط بجانب الحقائق العلمية . فالازمة الحالية هي ايضا ازمة اقتصادية في اصولها وفي نتائجها وعلى هذا الاساس فان المطلوب من الحكومة ان تنظر الى هذا الموضوع بالشمولية التي يستحقها .

ان الموارد الذاتية للاردن لن تكفي المقيام بعين تسديد المديونية الخارجية ودفع عجلة النمو الاقتصادي في نفس الوقت . ومن هنا تأتي ضرورة وضع فلسفة واضحة لتنشيط القطاع الخاص وتعديل القوانين بشكل يفسح المجال امام جذب الاستثمارات الخارجية والحاسة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي بشكل يسمح للاردن القيام بالاعباء الداخلية والخارجية المتقاء عليه .

ومن الاهمية بمكان ان تدرس الحكومة بجديّة فائقة تطوير الصناعات والخدمات ذات الصلة التصديرية وتوسيع قاعدة قطاع الخدمات وتطويره خاصة في المجالات البنكية والتسويقية والاستثمارية والتعليمية والمناطق الحرة وتجارة الترانزيت . بالإضافة الى ما ورد اعلاه ، فان الحكومة مطالبة باتخاذ القرارات المالية والاقتصادية والتي من شأنها تصحيح مسار بعض الدوائر الرسمية والشركات العامة وتفتح من تحميل المواطن اعباء مالية قد تكون فوق طاقته وقد تعكس سلبيات على هدف دفع عجلة النمو الاقتصادي . ومن هذا المنطلق ، فان الحكومة مطالبة بربط قانون الضريبة سنويا مع قانون الموازنة بحيث يتم معالجة النسب الضريبية سنويا على ضوء الوضع الاقتصادي في البلد . ففي حالات الركود الاقتصادي يتم عادة تخفيض الضريبة اذا لا يعقل ان يتم وضع قانون للضريبة يعمل لسنوات دون تمييز بين حالات الركود الاقتصادي ، او حالات الانتعاش الاقتصادي او حالات التضخم الخ . وينفس المستوى ، فان الحكومة مطالبة بوقف استغلال بعض الشركات العامة للمواطن الاردني . واعطي مثالا على ذلك بنك الاسكان الذي كان يتمتع باعفاءات كبيرة جدا من الدولة لغايات تسهيل الاقتراض الاسكاني للمواطن العادي وبشروط سهلة جدا ، وفي المقابل تمتع البنك المذكور بتلك الاعفاءات وقام بتحميل المواطن الاردني العادي اعباء مالية مبالغ فيها جدا من خلال النسب الحقيقية النهائية لعدول الفوائد التراكمية التي كان على المواطن دفعها . ان الحكومة مطالبة باجراء مراجعة حول كيفية السماح للبنك المذكور بالتمتع بتلك الاعفاءات دون ان يقوم البنك بتجبير المنافع المترتبة على ذلك للمواطن الاردني . انني اعطي بنك الاسكان كمثال على اية مؤسسات اخرى مثيلة تتمتع باعفاءات او تسهيلات حكومية .

عاشر :

لقد اصبح من المناسب ان تعيد الحكومة النظر في مدة خدمة العلم ، وانني اعتقد ان تخفيض المدة من سنتين الى سنة واحدة هو اقتراح مناسب . كما اطلب من الحكومة ان تعمل على اعطاء دور مؤثر فعال لدائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة لتقوم بالعمل بالمراقبة الحقيقية والمهنية كذلك اطالبها باعادة النظر في رواتب الموظفين الذين تأثرت دخولهم ومستوى معيشتهم بشكل كبير واساسي نتيجة الانخفاض الكبير الذي وقع على القيمة الشرائية للدنطار وادي بالتالي الى ارتفاع اسعار كالة الحاجيات بشكل جنوني .

حادي عشر : ان تعزيز الوحدة الوطنية والتأكيد على التلاحم الاردني الفلسطيني هو احدى التواقيت التي يوجب الاشارة اليها باستمرار وعدم السماح بالتلاعب بها واخضاعها للزجاجات السياسية المقلبة . ان الواقع الاردني الفلسطيني الجديد مثالا بالقيادتين السياسيتين في الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قد اصبح واقعا واحدا يشترك في الاهداف ويقاسي من نفس المخاطر نحن اردنيين وفلسطينيين في خلق واحد تدافع من جهة عن تحرير الارض المحتلة وانشاء الدولة العربية

الفلسطينية وينفخ القوة تدافع من جهة اخرى عن عروبة الاردن واستقلاله امام مختلف الانحيازات ومنها الوطن البديل . ان الوحدة الشعبية الاردنية - الفلسطينية قائمة من فترات سبقت نكبة عام ١٩٤٨ وستبقى قائمة بغض النظر عن اية قرارات سياسية كان الهدف منها خدمة عروبة الارض الفلسطينية وعروبة الارض الاردنية .

وبنما اؤكد على ضرورة تعزيز المكتسبات السياسية لقرار فك الارتباط السياسي واتلق مع الترجه العام لحكومة السيد مضر بدران فيما يتعلق بالعلاقة الاردنية - الفلسطينية - وتعزيز اواصر الوحدة الوطنية ، واثرة باهمية سرعة الجهاز اللجنة التي ارفعها الحكومة مؤخرا لاعادة النظر في التعليمات السابقة الصادرة بعد قرار فك الارتباط الرسمي وباهمية قيام هذه اللجنة باستشارة عناصر عديدة من خارج الجهاز الرسمي الا انني في نفس الوقت اجدني مضطرا ان اطالب بتعزيز واقع الوحدة الشعبية من خلال اتخاذ الاجراءات التالية :-

اولا :

الغاء دائرة المتابعة والتفتيش التابعة لوزارة الداخلية هذه الدائرة التي اصبحت رمزا لمعاملة المواطنين الفلسطينيين الذين يعبرون النهر اما لزيارة اهله او لحل مشاكل حياتية كثيرة فتجت عن فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية . ان المواطنين يتعرضون في دائرة المتابعة والتفتيش الى التأخير والاهانة والتعامل معهم بنفسية وروحية تتنافى وبسيط قواعد المعاملة الانسانية . كما بالك اذا كان مثل ذلك السلوك والمعاملة تتم مع مواطن او شقيق فلسطيني يعاني الامر من تحت الاحتلال والتفكيك الاسرائيلي . ان التصريحات الرسمية التي سمعناها مؤخرا عن الجاهات هذه الدائرة لا تتناسب والواقع .

ثانيا :

اعادة النظر في كافة التعليمات الصادرة بعد فك الارتباط واجراء مراجعة شاملة حولها ، على ان تشمل هذه المراجعة موضوع البطاقات الصفراء والخضراء ووضع الحلول اللازمة والفعالة للحالات الانسانية والحالات المعقدة . كما يجب التأكيد على ضرورة اعادة النظر في موضوع جواز السفر الممنوح لسكان الضفة الغربية لمدة سنتين وتبسيط الاجراءات المعقدة والظروية .

تلك العملية مراجعة دائرة الجوازات العامة ، والمخابرات العامة ، ودائرة المتابعة والتفتيش ودائرة الاحصاءات العامة ودعا دائرة الشؤون الفلسطينية ودائرة الاحوال المدنية ولوق كل ذلك يبقى جواز السفر في دائرة المخابرات العامة لعدة اسابيع لتدقيقه ، بالإضافة الى كل ذلك فان نفس المواطن الفلسطيني يقابل بالمعاملة القاسية غير المبررة على يد موظفي جمارك الجسر .

بالاضافة الى ما ورد اعلاه ، يجب على الحكومة العمل على تسهيل ادخال وتسويق منتوجات الضفة الغربية وقطاع غزة ، والتعامل مع هذا الموضوع بروح الاخوة ودعم النضال الفلسطيني وصموده ، وكذلك عدم اعتبار طلاب الضفة الغربية الحاضرين لهجمة صهيونية شرسة على مؤسساتهم التعليمية الفلسطينية كجزء من طلاب الدول العربية بحصة اجمالية مقدارها ٥ ٪ من

هكذا من الأشهر

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلادية .

مقاعد الجامعات الاردنية بل اعطاهم وضعاً خاصاً ومميزاً في القبول بالجامعات الاردنية.

ان الاردن كان ويجب ان يبقى واحة الحرية لآخرائنا واهلنا الصامدين تحت الاحتلال عند زيارتهم للاردن.

ثالثاً : دائرة الشؤون الفلسطينية التابعة لوزارة الخارجية تتولى تسيير العديد من نواحي الحياة في كافة مخيمات ومجمعات اللاجئين والنازحين والذين يقرب عددهم من المليون انسان . ان هذه الدائرة لا تحظى من قبل الحكومة ووزير الخارجية بالاهتمام الذي يتناسب ومسؤولياتها الامر الذي يسبب في الوقت الحاضر العديد من الاشكالات ووجها التجاوزات داخل تلك المخيمات . وانني اطلب من الحكومة اجراء تقييم شامل لدور هذه الدائرة ورفع شأنها واعطاها الاهتمام والكفاءات المناسبة .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب

في الختام اقول ان البيان الوزاري هو بيان جيد ولكن تركيبة الحكومة في غير مستواه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس السيد سليم الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم، يقول الله تعالى ... « وجادلهم بالتي هي احسن » ، ويقول جل وعلى « ان خير من استأجرت القوي الامين ويقول سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام حانا ايانا على قول الحق والحقيقة ان من اعظم انواع الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » ويقول عمر رضي الله عنه « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احراراً »

وقال احد الفلاسفة « ان المواطن هو الشخص الذي يستطيع ان يكون حاكماً كما يكون محكوماً » .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين

ونحن في هذا المقام ، امام حق دستوري لمجلس النواب قررته المادتان (٥٣ و٥٤) من الدستور ، حيث عاجلتنا طرح الثقة بالوزارة على مجلس النواب ليعخذ المجلس قراراً بحجب الثقة او منحها ، وقيل ابدأ الرأي بالوزارة المشككة وبيانها فانني اود ان احدد مفهومي لهذه المرحلة ، والحكومة هذه المرحلة .

هذه المرحلة التي يجب ان تسود فيها القيم والمفاهيم والمبادئ التالية :-

١- نزاهة الحكم وهذا امر يتعلق بالاشخاص والتشريعات السارية .

٢- اطلاق الحريات العامة والتسليم بكافة حقوق المواطنين والمساواة بينهم في الحقوق والواجبات .

٣- الغاء كل اشكال ومظاهر الفساد والمحسوبية والقوة والشللية ، وما يستتبع ذلك من عدم تصدر اشخاص

هذه المظاهر العمل العام في هذه المرحلة ، وفي اية مرحلة لاحقة .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلادية .

١- التمسك بالوحدة الوطنية مفهوماً وتطبيقاً تحت شعار " شعب واحد في وطن واحد " يشكل جزءاً لا يتجزأ من الامة العربية " .

٢- مواجهة تحديات هذه المرحلة بوضع خطط اقتصادية قابلة للتطبيق ، للخروج بالوطن والمواطنين من ويلات وأثار الازمة الاقتصادية التي طالبت الاغلبية الساحقة من ابناء هذه الوطن الغالي .

٣- مواجهة كافة الاخطار والمخططات السياسية والعسكرية الصهيونية والاميركية التي تهدد الوطن في وحدته وبقائه بالاعتماد على المواطن والثقة به ، باعتباره درع الوطن الاقوى الذي يحميه من كل خطر يتهده .

والبحث يجري عن مدى ملائمة الوزارة بتشكيلها الحالي لهذه المبادئ ، ومدى ايمانها بها ، وهل هذه

الحكومة هي حكومة هذه المرحلة .

انتي ، وصدق ، ومع الاحترام لاعضاء الوزارة كاشغاص ، عندما تحدثت عن القضايا العامة ، فلا اجد ان هذه الوزارة بتشكيلها القائم تعبر عن هذه المرحلة وعن متطلبات هذه المرحلة على النحو الذي اشرت اليه اننا .

ان الحكومة في بيانها لم تحدد موقفها من عدة قضايا فالحكومة لم تحدد موقفها من قانون الدفاع او انظمتها ، هذا القانون الذي وضع في زمن الانتداب البريطاني قبل اكثر من نصف قرن ، وهو ملئ باحكام لا تصدق فيها اعتداء صارخ على كرامة الانسان وحرية وادميته .

كما ان الحكومة لم تحدد موقفها وخططها وتصوراتها لحل الازمة الاقتصادية فلم تضع تصورها متكاملًا بعد من الفوضى الاقتصادية التي تسود الوطن ، ولم تفصح عن منهجها في المجال الاقتصادي لمعالجة الاوضاع الاقتصادية المتردية بحيث بات المواطن غير مطمئن على غده ، وعلى توفير لقمة عيشه ، فقد اصبح الغلاء وعلم السيطرة على الاسعار امر يهدد حياة المواطنين وامنتهم الاقتصادي والعائلي والاجتماعي .

وكنا جميعاً نعتقد ونتوقع ان تتلائم وتتماهى العودة الى الحياة البرلمانية مع تحقيق حرية التنظيمات السياسية وفقاً للدستور ، الامر الذي يعني اننا لا زلنا غير مدركين لابعاد هذه المرحلة ، ولطبيعة العصر التي تلقي بتعدد الآراء والمعتقدات في الوطن الواحد ، وحق كل فكر بان يقيم تنظيمه الذي يعبر عن مبادئ ومعتقداته وطروحاته ، وبيان الوزارة لم يتطرق الى هذه القضية الهامة ، ولا ارى داعياً لاعتبارها على اهميتها الا دراعي عدم الايمان بحرية التنظيمات السياسية من جانب الوزارة وكنا نتوقع ايضاً ان يفرج عن الحكمين سياسياً وان يصدر عفواً عاماً يستفيد منه كافة الملاحقين سياسياً وبخاصة اولئك الذين يتلهفون للعودة الى الزيج الى وطنهم الغالي بعد غيابهم الطويل في الخارج .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

البيان لم يتطرق الى طبيعة الصراع العربي الصهيوني ، بل اننا نلهم من بيان الحكومة ان الصراع يقيم ضمن اطار السلمية على الحدود والاعتراف بالكيان الصهيوني .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

نحن نرى ان صراعنا مع الصهيونية ، صراع وجود وليس صراع حدود ، ونرفض الاعتراف بالكيان الصهيوني ، " اسرائيل " من جاء هذا الاعتراف ، وهذا تأكيد لنهجنا برفض مشاريع التسوية المطروحة طالما وانها تؤدي بالنتيجة الى الاعتراف باسرائيل . ذلك انه لا سلم ولا عدل مع الاحتلال ، وان ما اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة واننا لا نرى بديلا عن التحرير الشامل لكامل تراب فلسطين وصدق شاعرنا العربي العظيم اذا قال :-
وما قيل المطالب بالتمني ولكن تؤخذ الدنيا غلابا .

اما ما اورده البيان من تجميد الاحكام العرفية ، فهذا اصطلاح لم يسبق للفكر القانوني ان عرف به ، كان الاجدر بالحكومة ان تلغي كافة الاحكام العرفية وآثارها السلبية ، والامر لا يحتاج الى معجزة للوصول الى ذلك . اما ما يتعلق بالميثاق ، فانت من الذين يرون - وهم كثير - اننا لسنا بحاجة الى هذا الميثاق ويكفينا الدستور الذي نرضي باحكامه .

اما حديث البيان عن توفير اسباب الامن والطمانينة ، فاننا نرى ان امن الوطن والمواطنين لن يكتسبا ما لم يتحقق للوطن والمواطنين امنا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وهذا كله لن يتحقق بالصورة المطلوبة الا من خلال انتداب سياسة وحدوية ، فهناك تلازم بين الامن السياسي والاجتماعي والاقتصادي وامن الوطن ، وهذا امر لم يعالجه الرئاس .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام ،

لم تول الحكومة في بيانها الاهتمام الكافي ، انني ارى ان هنالك اولوية لتطوير الجهاز القضائي وتدعيم استقلال القضاء ، وضماناته المادية والمنعوية باعتبار ان القضاء في النتيجة هو الضامن للامنين للحريات العامة وحقوق المواطنين ، والتصور الاول للمظلومين ، وباعتبار ان العدل هو اساس الملك .

وجاء حديث الحكومة عن التعليم عاما غير محدد ، فلم نرى بين سطور البيان ما يحقق المساواة بين المحافظات في الكوادر والوسائل التعليمية ، كما ان الحكومة لم تتعرض للقبول الاستثنائي في الجامعات ، الذي اصبح ظاهرة شاذة مخالفة لروح العصر ويخل بقاعدة المساواة بين المواطنين بالحقوق والواجبات ، كما ان البيان خلا من التزام الحكومة بتخفيض الرسوم الجامعية التي تثقل كاهل غالبية ابنا هذا الوطن باعباء مالية لا تحتمل ، كما ان الحكومة لم تول في بيانها مطلب تعريب التعليم الجامعي اية اهمية ولم تشر الى هذا المطلب القومي بآية اشارة فلا يعقل ان يبقى ابنا هذا يعلقون علومهم في جامعاتنا بغير لغتهم " لغة القرآن الكريم " هذه اللغة التي صنعت وحدة الفكر في امتنا .

اما عن الاعلام من اذاعة وتلفزيون ، فالحديث حوله كثير ، لكنني ارى ان لا يكون الاعلام اعلام الحكومة فقط ، فليكن اعلاما للحكومة والمعارضة ولكافة قطاعات الراي ، ويجب ان يركز على اشاعة ونشر قيم ومعتقدات اممية وروايات نبعمد من النفاق وتبرير المواقف الخاطئة ، وعن السياسات المغلوطة التي تؤثر على الراي العام وتجرحه للخطا اما بشأن الصحافة ، فانتى ارى ان يتم التأكيد اللغلي على مصداقية حريتها وجديده

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

استلها من خلال تحريرها - اولا - من دائرة النفوذ الرسمي ، والهيمنة الحكومية ، وذلك عن طريق تحديث قوانين الصحافة والنشر ، وعصرنتها ، وصيغها بالصيغة الديمقراطية ، وتحريرها - ثانيا - من دائرة الانقطاع الصحفي والاحتكار الشكلي ، وذلك عن طريق فتح باب الاصدارات الصحفية الجديدة ، واتاحة الفرصة امام الراغبين بجديده في بناء مؤسسات اضافية في الميدان الصحفي .

وما دمنا بصدد اجراء مراجعة شاملة لمختلف نواحي حياتنا ونشاطاتنا السابقة فانني ارى ادراج المسألة الصحفية ضمن بنود المراجعة ، ليس من اجل المحاكمة النقدية للمسار الصحفي خلال العقدين الماضيين لحسب ، لكن بغية الاستفادة من تجربة الماضي وتوظيفها بدقة في خدمة المستقبل الذي يكرس الصحافة كسلطة رابعة بالتعليل وليس بمجرد القول .

لقد تعرضت الصحافة الاردنية خلال العشرين عاما الماضية ، الى سلسلة من المفارقات والتغيرات المتصلة بالحرة والملكية على السواء .. ويات من المطلوب استعراض هذه التغيرات وتقييمها ومعرفة جوانب الخلل والصواب فيها خصوصا وقد واكب كل مرحلة من مراحل هذه المفارقات والمتغيرات ، ضجة بالغة العنف من الخلافات والاقاويل والشائعات التي بلغت حدود المهاترة والاثام ، واستأثرت بمساحات واسعة من الراي العام العلني ومن صحافة العرب والعالم .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

وانتي اسجل على الحكومة استجابتها لضغوط وطلبات صندوق النقد الدولي وذلك بتجنيها للسياسات والتشريعات التي زادت من اعباء المواطنين واخفقت اشد الضرر باللغات الصغيرة من شعبنا ، ولا يخفى عن الجميع انه حيث ما يفرض صندوق النقد الدولي شروطه على اية دولة فانه يعقب ذلك حتما ازمات داخلية طاحنة تهدد امن الوطن واستقلاله .

فالذين التي اثقل بها عبء الوطن ، لم تنلق في مجملها على المواطنين ولا زلنا لم نلتقى جرابا ، اين ذهبت قيمة هذه الديون - ولا من مجيب - ، ولا اعتقد اننا سنلتقي اجابة شافية من هذه الحكومة ، انني ومن منطق الايمان بهذا الوطن ووحدته والحفاظ عليه اطالب بعدم الاستجابة لشروط وضغوط صندوق النقد الدولي .

اما عن القضية الفلسطينية ، فقد تحدثت البيان عنها وكأنها قضية شعب آخر غير شعبنا حيث ذكر البيان ما يلي :- " لان الحكومة ملتزمة بالوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني " فهذا فهم خاطئ لحقيقة هذه القضية باعتبارها قضية عربية تخص كل العرب وليس شعب فلسطين فقط . كما ذهب الى ذلك البيان عندما اكتفى بالوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني فهل يعقل ان يلق المرء الى جانب نفسه .

لم تول الحكومة قضية الوحدة الاهمية الكافية ، بل انها استجابت لاعلان الانفصال الذي سمي - لك الثلاثة القانونية والادارية مع الضفة الغربية - وهذا تكريس للفعل استعماري قديم جديد ولقد اتفافية ساهمس بيمكو التي قطعت اوصال وطننا العربي الواحد .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٢/٢/١٩٨٩ ميلادية .

ان عدم ايلاء قضية الوحدة الاهتمام الكافي يعني أننا لا نسير في سياق عصرنا عصر التجمعات الكبرى . عصر العمالة ، الحديث عن كافة قضايا الحرية والتحرير والتقدم وتحقيق هذه المبادئ يغدو ناقصا اذا اغفلنا اننا جزء من وطن عربي كبير نسمى لوحده وعزته وتقدمه بازالة التجزئة بالوحدة ، وازالة الديكتاتورية بالديمقراطية وازالة الاستغلال والاحتكار بالعدل الاجتماعي ، وازالة الاحتلال باسترداد اجزاء الوطن السليب . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس
السيد مطهر البستنجي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

لقد حرص البيان الوزاري على أن يستلهم من مطالب المواطنين وشعارات الزملاء النواب معظم بنوده ، فجا معززا لخطاب العرش السامي وواعداً بالحيار الكثير مما يراد أبناء هذا الوطن وبالذات في تعلقهم بالحرية والكرامة ووجبتهم في أن يساهموا في إعادة الفعالية لاقتصاد البلاد ، ولتجاوز هذه المرحلة من حياة الامة بكل ما فيها من صعوبات ومعاناة وحتى لا يقف عند هذه الوعود تأمل أن يترجم هذا البيان الى مشاريع قوانين تضمن عدم الرجوع عن هذه القرارات مستقبلا . كإصدار تشريع يحرم مصادرة جوازات السفر والمنع من السفر والمسائلة المتعلقة بالرأى الاخر . إلغاء صلاحيات المحاكم العرفية وامتناع المسؤولين عن اضافة اية اختصاصات لها ، كما يجب أن تتمتع الدولة بعدم إصدار قوانين مؤقتة أثناء الدورات البرلمانية .

والعمل كذلك على إيجاد محاكم متخصصة وليس خاصة للقضايا ذات الطبيعة المتخصصة والهامة مثل انشاء غرف في المحاكم النظامية متخصصة للتموين وللجرائم الاقتصادية . كما أمل أن يشمل قرار الحكومة عدم الرجوع الى الجهات الامنية عند التعمين ، جهات اخرى مثل البعثات ورخص المهن والوظائف في القطاع الخاص .

معالي الرئيس ،

أن الاراد أن الشعب باق ، وأن الوحدة الوطنية باقية وتتجدد وتتفرج ، وأن الاختلاف في وجهات النظر بطور المفاهيم ووظيفتها .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٢/٢/١٩٨٩ ميلادية .

معالي الرئيس ،

باستعراض بيان الحكومة لي بعض الملاحظات

- ١- نحن مع الحكومة بفتح النوافذ للحرية ونحن معه تقبل التحدي للبدء المأمول لابنائنا وشعبنا فنحن للاردن وسيرته بارواحنا .
- ٢- نحن مع الحكومة بترسيخ قواعد الوحدة الوطنية على اساس علمية وعملية وبالمساواة في الوظائف وتكافؤ الفرص ، بحيث لا يضار شخص بولد او عرق او فكر .
- ٣- نحن مع الحكومة بالاعتزاز بالقوات المسلحة ودورها وتميزها بعناصر القوة والصمود لحماية مكتسبات الامة وطودا شامخا امام اعدائه ، وركيزة اساسية للتحرير .
- ٤- ان التركيز على صناعة الانسان من اولويات عمل الحكومات التي تطمح الى التنمية والاستمرار والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والنفسي . وعليه فإن اعطاء خطط التطوير التربوي الاولويات له ما يبرره ودعمه (فالانسان اغلى ما نملك) .

ان التركيز على التنشئة الوطنية الصالحة المرتبطة بالحضارة والعقيدة امر اساسي على ان تتناسق قنوات التعلم المرتبة والمسموعة والمكتوبة مع المعلم والمدرسة والمنهاج حتى تضبط مدخلات التعليم ونستطيع بعدها الحصول على منجزات التعليم انسان جيد بقم جيدة وسلوكات جيدة تخدم الاهداف العامة المتوخاه . وفي سبيل ذلك ارى انه لا بد من تفعيل قاعدة الانتماء للمعلم ، لصانع الاجيال من خلال معالجة الامور التالية :-

- ١- ان صندوق اسكان المعلمين لا يلي الحد الأدنى لطموحاته وعليه يجب إعادة النظر في قنوات تمويله .
- ٢- اخراج فكرة نوادي المعلمين الى حيز التنفيذ بحيث يجد المعلم ساعة راحة يعطي بعدها بصفاء .
- ٣- ترجمة المكرمة الملكية بحيث يعطي أبناء العاملين في التربية وفي التعليم العالي بعثات دراسية لا مقاعد فقط في الجامعات او كليات المجتمع .
- ٤- تحسين اوضاعهم المالية والاجتماعية .
- ٥- السماح لهم بتكوين تنظيم يرفع مصالحهم .
- ٦- التوجه نحو تطبيق الشريعة والتدريج في الاقتصاد والتربية والاعلام فيما يحق الاغراض والاهداف .

وفي مجال التعليم العالي:

- ١- توسيع قاعدة القبول في الجامعات بما يحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
- ٢- تخفيض رسوم الجامعات حيث كلفة التعليم عالية جدا لتتناسب وامكانيات المواطنين .
- ٣- العمل على تضيق الهوة بين العاملين في كليات المجتمع والجامعات حيث الفارق واضحة بينهم ومؤلة وبينهم وبين العاملين في التربية من حيث الترفيعات .

هكذا من الأهل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء .

ان هدف الحكومة في تبسيط الاجراءات وتطوير الادارة لدليل على قدرتها على استيعاب الواقع وحرصها على راحة المواطن وحفاظها على الوقت وان ايجاد جهاز للرقابة الادارية والمالية ليستحق منا التقدير فالامة الناجحة هي التي توظف التاريخ لصناعة الحاضر واستشراف المستقبل ، بروعي وعلم ومعرفة وعليه ارى اعطاء ديوان المحاسبة الاستقلال التام ومدد بالكفاءات والمكافآت حتى يصبح قادرا على اكتشاف الاخطاء قبل وقوعها وايجاد الحلول لها ان وقعت .

وفي مجال الصحة :

اناشد الحكومة ان تعتبر مسألة الدواء من اولويات عملها وان تعمل على السيطرة عليه فهو رديف وغيف الحيز ، فينظم ويوفر للجميع بأسعار مقبولة ان لم يكن بلا ثمن .

وفي هذا المقام اطالب الحكومة بتفسير اسباب تمثر بناء مستشفى الكرك الذي طال وطال انتظار مواطن الكرك لبراء حقيقة لا حلم وقد ارتفعت اعمدته وأبيضنت جذرائه ، وقد كثر حوله التسويف والمماطلة ، كما وأمل بترسيع قاعدة الضمان الاجتماعي والضمان الصحي يشمل الجميع

وفي مجال الزراعة :

- ١- التركيز على انتاج السلع الاساسية والاعلاف ووضع الحوافز لذلك .
- ٢- حفر الابار الارتوازية والقائمة السدود على الازدية لتوظيف في الزراعة والسياحة .
- ٣- توزيع الاراضي الزراعية على القادريين على زراعتها .
- ٤- اعادة النظر في قوانين سلطة وادي الاردن وتصويبها واحقاقها .
- ٥- اقامة صوامع للمحبيب في الكرك كأداة محلية ووطنية .
- ٦- اقامة مطاحن للمحبيب في الكرك لتخليص اكلات النقل المنعكس .
- ٧- اعادة النظر في طريقة عمل مصنع رب البندورة في الاغوار الجنوبية .
- ٨- ان موضوع اعلاف المواشي والدواجن الشغل الشاغل للمربي فهي غير كافية وغير منظمة اطلاقا وتستنزف جهد المزارع .
- ٩- العمل على تخفيض الاسعار وضبط النزف فيها بما يحقق العيش الكريم .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء .

ان انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسلة متمطت تاريخي بين فواجب دعمها وأصبح في بيان الحكومة وتضمنه في مقدمة واجباتها فلا عجب في ذلك لقضية فلسطين كانت وما تزال هاجس الاردن ملكا شعبا وحكومة ومن هنا فلا بد من ملاحظة ما يلي للعمل على ايجاد الحلول :-

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

١- ان المراجع للثائرة المتابعة والتفتيش في وزارة الداخلية لا يشعر بالارتياح ولا تراهي ظروفه النفسية والمالية .

٢- ما يقوم به رجال الجمارك بخاصة على الجسور غير مريح ابدا ولا يخلق باهل الانتفاضة .

٣- ان جوازات السفر لحملة البطاقة الخضراء لا زالت ترقى دوائر المخابرات وتبقى لديهم اسابيع غير مراعى لطرف اصحابها المادية والنفسية وهم اهل الانتفاضة .

٤- ان تباعد دوائر الجوازات والمتابعة والاحصاءات والمخابرات مكلف ومرهق لاهناء الانتفاضة للناهل بتبسيط هذه الاجراءات ووضعها بدائرة واحدة ما امكن .

٥- انتصار عمل دائرة الشؤون الفلسطينية بوزارة الخارجية على ادارة شؤون النازحين واللاجئين في الاردن انقضا وظيقتها حيث يجب ان تلعب دورا اساسيا في تسهيل وتقيم امور الناس بحيث تكون صلة وصل بين اهل فلسطين والدوائر الاخرى .

٦- دعم الانتفاضة عمليا من خلال تسويق منتجاتهم الصناعية والزراعية على اساس قومي لا على اساس حاجة الاردن فقط .

٧- السماح بالاقامة داخل الاردن لغايات العلاج والزيارة مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وخاصة لكبار السن .

٨- تسهيل اجراءات دخول البلاد لحملة وثائق السفر الفلسطينية .

٩- زيادة المقاعدة المخصصة في الجامعات لاهناء فلسطين .

١٠- توجيه الاعلام لخدمة الانتفاضة بشكل اكبر والفضل .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء .

لقد غطى الزملاء كثيرا مما كنت اود التحدث فيه وقد آثرت الاكتفاء بما قالوا ولكن اريد بعض الامور :
انني اؤيد ما جاء به الزملاء بخصوص المديرية والبطالة واسبابها ووسائل علاجها وما يتعلق بالميثاق الوطني واسلوب وضعها موضع التنفيذ ، كما اشاطهم التساؤل حول امكانية ان تكون هذه الحكومة حكومة انقاذ اقتصادي واداري واني بانتظار اجابة الحكومة على تساؤلات الزملاء لتقرير ما بعدها .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام

يطلب في الختام تنفيذ ما جاء في البيان الوزاري الاساسي الذي يجعلنا نحكم على حيرة ما جاء به من توجيهات تخدم الوطن والمواطن واتني امل ان يخرج هذا البيان الى عمل دؤوب لتنفيذ ما جاء به فقط ملنا الكلام وتشوقنا للعمل كما امل ان يوفقنا الله جميعا في خدمة الاردن التام وحمل مسؤوليات هذه المرحلة بشرف وامانة في ظل قائد المسيرة الحسين الملقى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

هكذا من الأهل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلادية .

معالي رئيس المجلس
السيد محمد ابو عليم

بسم الله الرحمن الرحيم

« لا يكلف الله نفسا الا وسعها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ، ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا ، ربنا ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين » صدق الله العظيم .

السيد الرئيس

اخواني النواب

- لقد انعم الله علينا بثقة شعبنا وهي امانة امام الله والامة .
- نحن المعبرون عن الامه واماله وصوته القوي المذافع عن حقوقه ، والذين الساهرة على مصالحه .
- لقد سمعنا الكثير في هذا المجلس مما يفرح ويضر .
- اما ما يفرح :
- اطلاق الحريات العامة وحرية الصحافة واطلاق سراح المعتقلين السياسيين واعادة جوازات السفر المحتجزة .
- ان هذه الحرية يجب ان يكون لها ضوابط بحيث تنطلق من انتمائها الى هذا الوطن .
- لقد منحى الاردن بالغالي واسفسر من اجل قضية العرب الاولى قضية فلسطين . واحتضن الاردن اخوانهم الفلسطينيين على ارضهم وعانوا من ذلك الكثير اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وحصلوا على ما لم يحصلوا عليه في اي ارض عربية . حصنا على امتيازات الاخوة والاهل والمواطنة وهذه الايام نسمع العدو الاسرائيلي واعوانه في الداخل والخارج يزادون على الاردن .
- ان الجيش الاردني العربي الباسل هو روح الوطن وحامي الدماء وقائده الاعلى الحسين الهاشمي هو رائد الديمقراطية ورائد الثورة العربية الكبرى .
- نحن مع هذا الجيش ومع القائد هذا الوطن .
- واستقلالية الجيش من استقلالية الاردن فهي من مصلحة الديمقراطية ومن مصلحة السياسيين .
- نحن مع اجهزتنا الامنية للحفاظ على امن وسلامة الوطن والمواطن من العابثين والمزاديين باسم الديمقراطية .
- نحن مع ابطال المجاعة من اجل تحرير الارض والانتسان .
- نحن مع الاردن المستقل ضمن الوطن العربي الكبير والتعاون العربي والاسلامي والتعاون مع الدول الصديقة من غربها الى شرقها .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلادية .

سدي الرئيس ،

لا حاجة للمزاودة على الاردن فلسطين ما دام الشعب الفلسطيني اختار هويته وعلى ارضه وما دام الاردنيون لن يفرطوا بالاردن ارضا ونظاما مهما كلف الثمن .

- نحن مع اخواتنا بالدم من اجل التحرير تحرير الاقصى الشريف وارض فلسطين العربية .

السيد الرئيس ،

- الشعب يتكلم عن ارتفاع الاسعار اضعاضا مضاعفا .
- ويتكلم عن الفقر والبطالة .
- ابناؤ الاردن الاصيل يهجرون الوطن بحثا عن العيش .
- الهجرة اليهودية الى فلسطين تزداد يوما بعد يوم .
- الفلسطينيين يطلبون جوازات اردنية . ما هذا الذي يجري على ارض الاردن؟ اين هي الحكومة القوية التي تضم الجراح وتطعم الجياع وتوفر الامن والحيز للوطن والمواطن .
- نحن في الاردن لنا سياسة واحدة ، الاردن مع كل واجب قومي من المحيط الى الخليج . نحن قوميون ووحديون بالطبع .
- نحن مسلمون ونعبد الله وحده لا شريك له ومحمد رسول الله عليه الصلاة والسلام اتى مبشرا ونذيرا .

السيد الرئيس ،

قبل ان اتكلم عن البيان الحكومي سوف اتكلم عن دولة الرئيس المعين . ان قاعدتي الشعبية بسوء فهم قديم ييشها وبين السيد مضر بدران كانت تطرح سؤالا علي وعلى كل المرشحين في منطقتنا اثناء حملاتنا الانتخابية .

اذا شكل السيد مضر بدران حكومة هل تعطيه الثقة ؟ وكان جوابي دائما متحفظا ، على ان الثقة لحكمها عدة عوامل والمصلحة الوطنية فوق كل اعتبار . وانا ممثل الامة لي قناعتي ورأي المستقل واحتراما لراي قاعدتي وتقديرا لها ووعودي لها بالعودة لمشورتها ، شاورتها ومشكورة جدت لي الثقة المطلقة ان اعمل ما اراه من اجل الاردن .

والان فلننظر الى البيان الوزاري للحكومة . ان البيان الوزاري طرق كل باب بطريقة انشائية ، رائعة ودعوة عظيمة ، ولكن عندما نحدث عن الدين العام بدأ الضعف عليه لان لغة الارقام لا تناسب مع لغة

- لقد تكلم البيان عن الحصول على قروض وكيفية الحصول عليها وكيفية جدولتها .

- ناسي البيان المديونية التي تقدر بالآلاف الملايين من الدولارات وهي سبب المأساة التي نحن بها .

هكذا من أن جعل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

- تناسى مديونية الاف التجار والمواطنين والمؤسسات للبنوك التجارية التي اهتمت اموالهم وقت الرخاء واصبحت تقتص دماهم وتستولي على املاكهم وما تبقى لهم من خير في اصعب الظروف واحلكها .
- واين ذهبت هذه الاموال الى بنوك الغرب حيث الريح والرياح وبوت في هذا الوطن من موت . لا وطنية ولا انسانية ولا حكومة قوية تقف جانب المواطن المرحق . الهم اننا اقتصاديين وسياسيون ناجحون .

زملائي النواب .

انني لست اقتصاديا ولكن بلمه رمي العلمي المتواضع وضعت هذه المعادلة . قروض جديدة وفوائد + مديونية عجيبة وفوائد + مؤسسات فاشلة + مواطن مرهق وفقير = ... خرجت بنتيجة ان هذا المعادلة لا يحلها الا الله والصبر والصلاة وتكاتف الجهود والاخلاص والصمود ووفاء لهذا الوطن .

فأذن هذه الحكومة لن تكون احسن حالا من بياني الانتخابي عندما ناقش المشكلة الاقتصادية فلا الومهم لانها صعبة جدا لكنني احذر الجميع من هذه المعادلة وانذرهم بالقول الشعبي (اذا جاعت البطون غابت الدهن) .

السيد الرئيس .

- ان الشعب ينادي الدينار اصبح نصف دينار وموجوداته وممتلكاته اصبحت نصف ما كانت عليه ولم يطرأ عليها اي زيادة .
- ان محافظة الفرق :-
- بحاجة الى الدعم القوي حيث البطالة والفقر بدأت تدخل كل بيت .
- وارتفاع الاسعار الباهظة لا يناسب مع دخل موظفينا وجنودها من ابناءها .
- العناية الصحية في مستشفياتها ومراكزها الصحية بحاجة الى الدعم الكثير من الطواقم المدربة والمختصة اداريا وعلميا والاجهزة الطبية الحديثة .
- ان ابناء وبنات الفرق لا يجدون هذه الايام اجور المواصلات والسكن في اورب وعمان طالبين العلم عدك الانتساب الجامعية . لهم بحاجة الى كلية جامعية ودار معلمين ومعلمات مجانية .
- والمفرق تلفتر الى المصانع التحصيلية مع انها منطقة زراعية واذا وجد فان عمالتها ليست من المنطقة ومنهم من هو ليس عربي .
- مزارعها . تفشل لعدم وجود الدعم المادي والتسويق العادل .
- اغنامها تفنق لعدم وجود الحلف والقروض الميسرة والتسويق للحفاظ على هذه الثروة .
- الابار الجوفية محظورة وآلاف الدوابات غير مستغلة وغير موزعة توزيعا عادلا كل هذا بحاجة الى دراسة فورية وتصحيح ودعم فوري .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

السيد الرئيس

- ١- نحن امام ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية بحاجة الى المعالجة الفورية وبحكمة .
- ٢- التجربة الديمقراطية خطت خطواتها الاولى ويجب ان تستمر .
- ونحن ابناء الاردن باذن الله صامدون من اجل الاردن الواحد فالاردن هو كل ما غلك .
- وقائد مسيرتنا الحسين الهاشمي هو ثقتنا ومصدر اعتزازنا له منا الوفاء والعهد .

السادة النواب

ان الامل بالله كبير اننا معا سنحقق الكثير وهذا شعاري في حملتي الانتخابية

السيد الرئيس .

بيان جيد لا بأس به ثقتنا مشروطة بالتصويب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس

الزميل الاستاذ جمال الخريشة

السيد جمال الخريشة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين .

معالي الرئيس

ايها الاخوة والزلاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد استمعنا الى البيان الوزاري للحكومة والذي تفضل به دولة السيد مضر بدران وتدارسنا جميعا ما جاء فيه وفي اعتقادي فإن البيان الوزاري هو جزء لا يتجزأ من خطاب العرش السامي ورد مجلس النواب عليه وكتاب التكليف السامي لهذه الحكومة .

ومن هنا فاني سأتناول مناقشة البيان الوزاري لهذه الجوانب مجتمعة والربط والتوثيق بين الخطاب والرد والتكليف والبيان .

- ١- ان اتف طويلا امام بيان الحكومة في السياسة العربية والاقليمية والدولية الا بالقول بان هذه السياسة المتوازنة والمتزنة والتي قادها جلالة الملك الحسين المعظم بكل الحكمة والحكمة والدراية حتى غدا الاردن بعلاقات العربية الاخوية وعلاقات الصداقة الدولية مثلاً يحتذى ومفخرة يحق لنا ان نرفع راسنا بها عاليا .

هكذا من الأهل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

٢- وفي القضية الفلسطينية فقد كنا وما زلنا المهاجرين والناضرين اردنيون في الاردن وفلسطينيين لتحرير فلسطين وشهداء الاردن على ترى فلسطين الطهور من ابنا هذا البلد مائل للبيان وسنقى مع اخوتنا حتى التحرير والنصر واقامة الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني وعاصمتها قدسنا الشريف ، ما قام به الاردن قيادة وشعباً لفلسطين ارجو الله ان نقره التاريخ وتذكر الماضي .

٣- ان ما جاء في البيان الوزاري يجملة في السياسة الداخلية من توجهات وسياسات وتصورات ليجعلنا نفخر جميعاً بان وصلنا في هذه المرحلة الى ما وصلنا اليه واتى لاجبي دولة الرئيس على بيان حكومته آملاً ان يطبق ما جاء فيه وان تعقد العزم جميعاً لانجاز ذلك بكل الصدق والصراحة والامانة خدمة لوطننا العزيز ومواطننا الاردني الغالي .

٤- ان عودة الديمقراطية واجراء الانتخابات النيابية بكل النزاهة والمسؤولية بعد غياب قسري عن ساحتنا الاردنية لشيء . نفخر به ونعتز به وعلينا واجب الشكر والتقدير لسيادة الشرف زيد بن شاعر وحكومته التي اشرقت على تلك الانتخابات وقادت عملية التغير وعودة الحياة البرلمانية بتوجيه من جلالة قائد البلاد الملك الحسين المعظم .

معالي الرئيس ،

الاخوة والزعماء المحترمين ،

بقتضي الواجب الوطني ، وامانة المسؤولية ، وحق المواطن علينا ان نصارحكم ونطالبكم ونتعاون معكم لما فيه خير المواطن وروعة الوطن وانطلاقاً من ذلك اقول :-

١- ان ارتفاع الاسعار الجنوني لا يزال على حاله ، بل ويزداد حدة يوماً بعد يوم ، ولا زال الجشع والطمع والاحتكار سمة واضحة هذه الايام ومع تقديرنا لدعم الحكومة لبعض السلع الاساسية من قوت شعبنا الا اننا نرى ان الاجراءات لا تزال غير كافية فيما يتعلق بهذا الموضوع الجوهري الهام .

٢- ان الفساد والترحيل والمحسوبية في الجهاز الاداري وفي مؤسسات الدولة لا تحتاج الى بيان وانتي اثني على ما جاء في كلمات الزملاء حول هذا الموضوع . كما اثني اثناً عالياً ما جاء في بيان الحكومة للتصدي لهذه الظواهر ومعالجتها في اسرع وقت ممكن .

٣- ان المزاجية في سياسة الوزارات والمؤسسات الحكومية تتبع مزاج ودأب الوزير من توجهات عامة ، ونقل وتوزيع وتوظيف - الى آخر القائمة ويهمني ان اقول بان السياسات المدروسة والثابتة للوزارات المؤسسات والهيئات على قواعد واسس محددة مستندة الى انتصائنا القومي وشريعتنا السمعة هي المعيار والاساس ويجب ان تكون كذلك .

٤- وفي مجال الاعلام : فاني اتنى ان يصبح اعلامنا اعلام دولة ووطن لا اعلام مناسبات واشخاص وصحافتنا صحافة وطن ومواطن لا صحافة حكومة وشركات مساهمة ، ولن ازيد في ذلك الا بان اتنى لاعلامنا

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

وصحافتنا ان تكون على مستوى المسؤولية والامل المعقود عليها .

٥- وفي مجال الزراعة فالكل يعلم باننا بلد زراعي في الاساس وكم من التوصيات والندوات والافتراحات والدراسات التي وضعت رفعت ، وليكن ما زلنا كما كنا ولا زالت مشاكل المزارع قائمة ومتفاقمة . ولا زالت الفقة الوسيطة هي المستفيدة ، ولا زال المزارع المنتج والمواطن المستهلك هما الضحية لغياب قرارات يجب ان تتخذ وتوصيات كان يجب ان تنفذ .

وفي بيان الحكومة كما في بيانات سابقة حل لهذه المشكلات الواضحة والمحددة ، نطالب بالتنفيذ فقد آن الان لاتخاذ القرار .

معالي الرئيس

ايها الاخوة النواب ،

انني اتفق اليوم معكم بعد ان شرفنتي فقة طيبة من ابنا ، وطني ممثلاً لهدو الوسط مع مجموعة من زملائي واخواني ممثلي بدو الشمال والجنوب والوسط فلهم منا الشكر والعرفان على ثقتم بنا وعهداً لهم علينا كما لاينا الوطن جميعاً ان نرعى مصالحهم ونفادع عن حقوقهم ونكافح في سبيلهم .

١- فالبادية الاردنية ايها الاخوة النواب والزملاء الكرام تساوي ما يزيد على ٧٥٪ من مساحة المملكة الاردنية الهاشمية ، وفيها معظم ثروات المملكة من الغاز والبتروال الذي نأمل ان نصل الى مرحلة انتاجه تجارياً والنفوسات والثروة الحيوانية والامانك السياحية ومصادر المياه ومع هذا فان سكان هذه المنطقة الشاسعة والمنتجة والمعطاة والمنتمية ابناؤها دوماً لقربة هذا الوطن الغالي هي اقل المناطق حظاً في كل شيء . فلا مشاريع حكومية ولا مشاريع اسكانية ولا مصانع ولا مشاريع للقطاع الخاص ولا كليات مجتمع . ناهيك عن ان الخدمات الاساسية لم تصل بعد الى بعض المناطق فيها .

وفوق ذلك فإن دراسة واقعية لاحتياجات وامكانيات هذه المناطق الشاسعة لم تظهر الى حيز الوجود بعد واذكر بان هناك توجهات لاتشاء منطقة البادية التنموية وهنا اثنى واقدر اهتمام صاحب السمر الملكي الامير الحسن بن طلال حفظه الله بانشاء هذه المنطقة التنموية حيث كانت تلك احدى توصيات لجان التنمية التي عقدت اجتماعاتها خلال عامي ٨٧ و٨٨ .

اما في مجال التربية والتعليم فإن البادية الوسطى على سبيل المثال والممتدة ما بين وادي الموجب جنوباً وحتى سيل الزرقاء شمالاً ومن سكة الحديد غرباً وحتى حدود المملكة العربية السعودية شرقاً تتبع لمديرية تربية الضواحي والتي يديرها تعالج مدنا وقرى كثيرة محددة .

وكذلك الاشغال العامة وعلى سبيل المثال فإن قضاء الموقر والمتمثل برقعة واسعة ويشمل على اكثر من ٢٠ قرية وتجمعا سكانيا لم يفتح فيه كم واحد كطريق زراعي ليس في السنوات الاخيرة فحسب وقد يستمرزون بل منذ تأسيس المملكة الاردنية الهاشمية وحتى يومنا هذا علما بان مساحة هذه القضا هو

هكذا من الترحيل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

..... ٣٠٠٠٠٠ دولاً زراعياً ولا يزال مدير الاشغال في هذه المحافظة على رأس عمله منذ خمس سنوات .
وهناك امثلة كثيرة لا حصر لها ولهذا فاني واستنتاجاً لما سبق اطلب :

١- ترفيع قضائي المقرر والجيزة الى لوائين واتباع مديريات الخدمات اليهما ليتسنى للمسؤولين معالجة قضايا هذه المناطق المتسبة وفي الموقع نفسه .

٢- ايجاد مديرية تاحية في ام الرصاص كون المنطقة واسعة وبعيدة وبحاجة الى خدمات في حدها الادنى .

٣- حل مشاكل الاراضي وخاصة تلك التي كانت تحت سيطرة القوات المسلحة كمناطق مناورات وهي اراضي لعشائر الحرشان والجبر وبنك وهناك قرارات فيها عام ١٩٤٥ الا انها لا زالت دون حل حتى يومنا هذا وقد تخلت عنها القوات المسلحة في الوقت الحاضر لمرور الطريق الدولي منها ووجود محطة ارسال الاذاعة ووجود مطار الملكة علياء الدولي .

٤- ابقاء موضوع الاعلاف كمية وتوزيعاً واسعاراً العناية اللازمة حيث لا زال اصحاب الاغنام يعانون كثيراً من هذا الموضوع بالإضافة الى اقامة السدود الصحراوية على مجاري الودية لاغراض سقاية الاغنام في مراسم الصيف واصلاح الابار الارتوازية الموجودة حالياً .

٥- السماح باستغلال الاراضي الزراعية وعلى اساس انشاء جمعيات تعاونية زراعية للحد من البطالة وخاصة حملة الشهادات الزراعية ولزيادة الانتاج في هذا المجال .

٦- لقد انشأت جمعية حماية الطبيعة جمعية رعية تقدر مساحتها بأكثر من نصف مليون دونم وتقدر من قصر عمره وحتى الآن ومنع من دخولها اصحاب الاغنام بل ان هؤلاء لم يتمكنوا من المرد من الشرق الى الغرب او الشمال والجنوب لوجود الاسلاك الشائكة علماً بأن هذه المنطقة هي منطقة رعي تقليدي لاصحاب المراشي . اعتقد بأن المبررات لهذه المحمية غير منطقية ويجب اعادة النظر فيها وبالتشاور مع اهل المنطقة كونها منطقة رعية وزراعية وواجهة عشائرية .

٧- زيادة مقاعد البادية في كل دائرة لتصبح ٣ مقاعد بدلاً من اثنين في مجلس الامة .

٨- اعادة النظر في تقاعد العسكريين القدامى .

٩- قطاع الشباب قطاع هام لم تتاح له الفرص املاً ان يجد العناية والاهتمام في مناطق البادية . مع تقديرنا لهذا القطاع واهميته .

١٠- صندوق المعونة الوطنية ، له جهود مشكورة في تلك المناطق .

١١ - اثني اثنى قواتنا المسلحة والجيش العربي / جيش القوة العربية الكبرى واطالب الحكومة بدعم القوات بكل ما تحتاجه بدون محظوظ وكذلك دعم الاجهزة الامنية .

١٢ - ان الاردن وعلى اوسع النطاقات الهامة عبر التاريخ بلد العطاء وبلد الشهداء وسوف يبقى ان شاء الله وشرف نفوسهم على قلعة كل الحمايات وكل المآثرات وكل الامور التي تمالكه له في الليل والنهار .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

معالي الرئيس

الآخرة النواب

واخيراً يحفظ الله الاردن بقيادة الحسين المعظم اعزه الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس

سعادة الزميل الاستاذ عيسى مدانات

السيد عيسى مدانات

معالي الرئيس

الزملاء النواب

يتعرض البيان الوزاري لعدد من القضايا الهامة التي كانت ولا زالت موضع اهتمام كبير من جانب شعبنا . ولذا فإن الحلول التي تطرح لتلك القضايا ستترك آثاراً ايجابية او سلبية على مجمل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادنا وفقاً لنوع تلك الحلول من اجل ذلك اعتقد انه ينبغي تناول البيان الوزاري بروح عالية من المسؤولية والموضوعية وببعداً عن العقد والحساسيات الشخصية .

وفي اعتقادنا ، ان الحلقة المركزية في مسلسل مهماتنا في الطرف الراهن تكمن في انهاء الاوضاع الشاذة التي سادت البلاد طوال ثلث القرن الاخير ، وتحديدًا منذ ربيع عام ١٩٥٧ . حيث جرى تعطيل مراد الدستور المتعلقة بحقوق الاردنيين الاتسانية وحرمانهم الديمقراطية ، والاستعاضة عنها بالاحكام العرفية ، والقوانين الاستثنائية وقانون الدفاع وتقليص دور القضاء النظامي والمدني ، وتوسيع دور القضاء الاستثنائي العسكري ومحكمة امن الدولة الامر الذي ادى لتفرد السلطة التنفيذية ، والاخلال الواضح بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة واطلاق ايدي السلطة التنفيذية في التصرف بشؤون الوطن والشعب والمختلفة بلا حسيب او رقيب ، وانتهاج سياسات لم تراخ فيها الاولويات الوطنية ، وامكانيات البلاد المادية ، وقمعت حريات الشعب الديمقراطية وحلت الاحزاب السياسية ، وخنقت حرية الصحافة ، وانتشرت في اجواء غياب الحريات الديمقراطية ، والحياة النيابية ، مظاهر الفساد والفساد والحرق البلاد بمديونية باهضة فاقت اية مديونية لأي بلد في العالم بالقياس بعدد السكان ، باستثناء اسرائيل ، وجرى السطو على المال العام وحتى على احتياطات البنك المركزي من العملات الصعبة والذهب ، وانهارت قيمة العملة المحلية ، وتصاعدت الاسعار ، وتفتت البطالة وبرزت مشاكل اجتماعية معقدة ، جرّت بلادنا الى ازمة شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية . ومثلما كان غياب الحريات الديمقراطية والحياة النيابية مدخلا لكل المشاكل المعقدة التي تتربع فيها بلادنا حالياً ، فإن نشر الديمقراطية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، وتلخيص مواد الدستور ، واعادة الحياة النيابية ، والغاء الاحكام العرفية وقانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وكافة القوانين المقيدة للحريات .. هي المدخل الاساسي لحل كافة مشكلات الوطن والشعب .

هكذا من الشغل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلادية .

انطلاقاً من ذلك ، فاننا نقيم ايجابيا ما ورد في البيان الوزاري من : " توفر الارادة السياسية لدى الحكومة لالغاء الاحكام العرفية ، وتصلية الآثار الناجمة عن ذلك " فباشرت الحكومة اجراءاتها باعادة الجوازات المحجوزة لاصحابها ، والتزمت بضمان حرية العمل والسفر والتنقل للمواطنين جميعا . وافرجت عن المعتقلين السياسيين ووعدت بدراسة قضايا السجناء السياسيين تمهيدا لاصدار عفو عنهم ، والمطلوب ان تنتهي الحكومة سريعا من هذه الدراسة واطلاق سراح اخواننا السجناء واعادت مجالس الادارة المنتخبة للصحف الاردنية الثلاث والقت قرار حل رابطة الكتاب الاردنيين واعلنت عن تجميد العمل بالاحكام العرفية ، ثم قررت تعديل تعليماتها تمهيدا لالغائها وثلثت صلاحية المحاكم العرفية العسكرية في النظر لعدد من الجرائم وبينتها مخالفة احكام قانون الدفاع ، وقانون مقاومة الشيوعية ، وقانون الانتساب لاحزاب سياسية غير مرضية وعدد آخر من الجرائم . ثم حددت فترة شهرين ، كحد اقصى لالغاء الادارة العرفية الغاء كاملا فهل هذه الاجراءات جميعا سيئة ؟ طبعاً لا .. بل هي ، على العكس اجراءات ايجابية وتستجيب لجانب ، اكرر لجانب ، من مطالب الشعب الملحة من اجل ذلك شعر الناس بالارتياح .. وان كان ما زال هذا الارتياح مشوباً بالخدر والشك .. وذلك :

اولاً : لان الغاء صلاحيات المحاكم العرفية للنظر فيما يسمى بقانون مكافحة الشيوعية وقانون الانتساب للاحزاب السياسية غير المرخصة ، لا يشكل حلاً لهذه المشكلة .. فالجيب يوجب هذه القوانين ليس افضل من الحبس يوجب الاحكام العرفية . فلنكن يكون الموقف منسجماً ومنطقياً ، فانه لا ينبغي ان يستمر النظر للاردنيين المنتسبين للحزب الشيوعي الاردني - وانا منهم - او للاحزاب السياسية الاخرى غير المرخصة وعدد منهم يجلسون معكم - على اعتبار انهم يرتكبون جريمة يعاقب عليها القانون ، وانا بانهم يمارسون حقاً طبيعياً كفله الدستور ، واثبتت نتائج الانتخابات ان الشعب قد محض ممثلي الاحزاب السياسية ثقتهم .

لقد كانت نتائج الانتخابات بمثابة استفتاء عبر خلاله عشرات الالوف من الرجال والنساء الذين صبروا اصواتهم الى جانب هؤلاء المثاليين عن رفضهم واشتمزازهم لوحد مثل هذه القوانين الرجعية المتخلفة في بلادهم والتي لا وجود لها في اي بلد في العالم اللهم الا عند النظام العنصري في جنوب افريقيا . فلنلقي هذه القوانين المخزية .. ولنزيل هذه الرخصة العالقة في بلدنا من مخلفات القرن الوسطى وعهود الاستعمار .

ولفانيا : لان المدخل الاساسي لحل مشاكلنا جميعاً لا يقتصر على مجرد الغاء الاحكام العرفية ، واما كذلك الغاء قانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وسائر القوانين المقهدة للحريات التي تحصر قرارات السلطة التنفيذية المخالفة للدستور .. وفي عدادها ، على سبيل المثال لا الحصر : قانون الاحزاب السياسية رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ وقانون العمل رقم ٢١ سنة ١٩٦٠ ، وقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ وقانون المطبوعات والنشر رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣ وقانون الانتخاب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ . الخ .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلادية .

ولقد سمعنا ، تحت هذه اللفة احد زملائنا النواب الذي اصبح وزيراً للعدل يعارض المطالبة بالغاء قانون الدفاع باعتباره ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لحفظ امن وسلامة اية دولة في العالم . ويوجب الزميل الكريم بان بلادنا خاصة ، ليست ابدا بحاجة لمثل هذا القانون الذي شرعه الاستعمار البريطاني في عام ١٩٣٥ لحماية امن وسلامة قواته العسكرية من غضب شعب الاردن .. فلدينا كما يعلم زميلنا الوزير ، محكمة امن الدولة وهي كفيفة بسد الثغرة التي يمكن ان تنجم عن الغاء قانون الدفاع وسائر القوانين الاستثنائية سيئة الصيت - ولكن شريطة ان يجري تعديل على هيكلية محكمة امن الدولة اياها بحيث تشكل من عدد متساو من القضاة العسكريين والمدنيين وبحيث تخضع قرارها للطعن امام محكمة الاستئناف والتمييز .

معالي الرئيس

ذكرنا ان سياسة العدا للحرريات الديمقراطية والغاء الحياة النيابية ومنع الاحزاب السياسية وقمعها ، قد خلقت المناخ الملائم لتغول الحكومات المتعاقبة والتنكيل بالجماهير ، وارتكاب كل انواع الانتهاكات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية الى حد ا يصلال الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي لشفا الهاربة .. وتضيف الان ان هذه السياسة ، علاوة على انها انتهاك لحريات المواطنين الدستورية ، وحقوقهم الاساسية ، فانها سهلت مهمة حكام اسرائيل في اجتياح الضفة الغربية واحتلالها في عدوانها عام ١٩٦٧ . ودون مقاومة من جانب الجماهير التي وجدت نفسها تواجه الغزو الاسرائيلي عزلاً تاماً ، ليس فقط من السلاح ، واما كذلك من تنظيمات واحزاب جماهيرية وسياسية كان قد فتحها القمع والارهاب الذي كان سائدا طوال عقد كامل قبل العدوان ، وجاء العدوان وهي في حالة عجز عن المقاومة وقيادة الجماهير وتعبئتها وتنظيمها وشن نضال ضد الغزاة المحتلين .

هل نبالغ في ذلك ؟ هل نتجنى على النهج السابق ؟ هل نطقن عن هوى او عن تطرف ؟ اذن فانظروا لما يجري الان على امتداد السنتين الماضيتين في الاراضي الفلسطينية المحتلة ! حيث لا وجود لجيش نظامي يقارع المحتلين ويشاغلمهم ، ولكن توجد جماهير منظمة ، تلقى على راسها قيادة وطنية موحدة تمثلت لنفس الاحزاب والتنظيمات السياسية التي كانت موضع قمع وتنكيل واضطهاد وارهاب الحكومات المتعاقبة في الاردن خلال ثلث القرن الاخير بموجب الاحكام العرفية وقانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وكافة القوانين المقهدة للحريات العامة انها قيادة تتكون من ممثلي فتح والحزب الشيوعي الفلسطيني الذي كان لغاية شباط ١٩٨٢ فرعاً للحزب الشيوعي الاردني والجبهة الشعبية ، والجبهة الديمقراطية والشخصيات الوطنية المستقلة وتشاركها منظمة حماس .. ومع ذلك فهي تواجه اعنى قوة عسكرية في المنطقة ، بل لعلني اقول، دون مبالغة ، تواجه وتتحدى ، ببطولة نادرة ، وبوسائل بدائية تتمثل بالحجارة والزجاجات المتفجرة واحدة من اقوى سبع قوى مسلحة عسكرية على نطاق العالم اجمع ، مدججة حتى الاسنان بترسانة حربية نووية وصاروخية وكيميائية وتقليدية ... وتشاغل هذه الجماهير البطلة .. المنظمة العزلاء ، تلك الادعاءات المدعومة من امريكا ، التي قيل يوماً انها لا تقهر ، تشاغلها طوال الخمس

هكذا من الأشهر

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

والعشرين شهرا الماضية بلا انقطاع ، وقرع جبروتها العسكري في احوال شوارع وازقة المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الارض المحتلة وهي مع ذلك ماضية في نضالها حتى النصر وتخييل تلك الاسرائيلية الاميركية (الجبارة) في نظر شعوب الارض كلها لمجرد جهاز قمع منعط ، لا مثل وبلا شرف عسكري ومبادئ سوى مبادئ الغاء الهمجية الامر الذي ادخل القضية الفلسطينية للقلب وضميم ووجدان كل انسان على ظهر كوكبنا .

وهكذا فعندما تعلن الحكومة في بيانها الوزاري بانها عازمة على ترسيخ مفاهيم الحرية والعلم والعمل وقبولها للرأى الاخر وتصديها لمظاهر الفساد ، وتوليف الحق في التعبير عن الرأى بالفكر والكلمة والفعل " وان عزمها هذا سيستند لاطلاق الحريات العامة من مساواة في القانون والقضاء ، وفي تولي الوظائف العامة ، تكافؤ الفرص ، وحق المواطنين في حرية المعتقد ، في الامن والتعليم والعمل والسكن والتنقل ، وحقه في تكوين الجمعيات والتنظيمات ، وفي التعبير الحر من خلال صحافته ، وان لا يضار بسبب انتصائه الفكري ؛ يعد بعدم تحصين القرارات الادارية ضد الطعن ، وانشاء محكمة دستورية ، وتحقيق الفصل بين السلطات الثلاث ، واعادة العلاقات في المجتمع الى وضعها الطبيعي .. عندما تعلن الحكومة عزمها على تحقيق ذلك كله وفي انما تضع يدها على الجرح الذي ارق الشعب طوال العقود الثلاثة المنصرمة . ومع كل التقدير لهذه التصريحات والوعود الخلافة ، فلسوف ينتظر الشعب بفارغ الصبر ، ان يجري تحقيق ذلك كله وتحويله الى واقع معاش ، ومكفول وغير قابل للنكوص بقوانين الديمقراطية والغاء او تعديل كل قانون او نظام يتعارض مع هذه المبادئ الاساسية . نريد ان نرى ونسمع بان جميع الموظفين والعلمين والشغيلة ، مدنيين وعسكريين الذين فصلوا من اعمالهم ، وهم على ابواب التقاعد او الذين حرموا من العمل لاسباب امنية مزعومة وهم كثر فحرموا من مواصلة اعمالهم لسنة اخرى او احيانا لبض : اشهر .. ظلما وعدوانا .. وحرموا بالتالي من حقوقهم في رواتب تقاعدية لا تكاد تغطي حاجاتهم الاولى وتسعون لهم انسانيتهم في اردل العمر .. نريد ان يعود اولئك وهؤلاء الى بواقعهم بلا قيد او شرط . نريد ان يجري ترخيص كل الاحزاب السياسية العاملة في البلاد منذ عشرات السنين ، وتلك التي يجري الحديث عن انها تحت التأسيس .. نريد ان تعاد الحياة لكل المنظمات الجماهيرية النقابية العمالية والمهنية والادبية والتي منعت من التأسيس او التي جرى تجميدها بعدم المرافقة على هيئاتها الادارية المنتخبة ، بحجج وذرائع امنية مزعومة ثم فرضت عليها لجان ادارية عينتها المخابرات بقرارات اعتباطية ، نريد لها ان تظهر من جديد اسوة بالمهنيين الاخرين طالما ان الحكومة قد اعترفت في بيانها الوزاري بان التعليم مهنة . نريد ان نرى تنظيمات نقابية نسائية وشبابية وطلابية مرخصة تعالج قضاياهم وتحل مشاكلهم وتكنهم من المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بمستقبلهم . نريد ان نرى نقابة للعامل الزراعيين ، وكانت موجودة قبل ثلث قرن وتم الغاها القمع واخرى لعمال الاسمنت ... الخ .

معالي الرئيس

ولقد لفت انتباهنا ما ورد في البيان الوزاري من وعد " بصياغة ميثاق وطني يبنثق عن الدستور والشوايت التي تقوم عليها الدولة ، وتستهدف ترسيخ المفاهيم الاساسية الوطنية والقومية ، التي مستنير الدولة على هديها

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

وتعمل بموجبها وتقوم التنظيمات السياسية على اساس منها " وان الحكومة " مستقروما يتطلبه ذلك من اجراءات لتنفيذ هذه المهمة .. بالتعاون مع المجلس : !!

ولكن ما رأي الحكومة لو اعطاها المجلس ، ثم اعفت هي المجلس بدورها ، من هذا الجهد الذي " نرى اننا بحاجة اليه .. طالما ان : " الشوايت والمفاهيم الاساسية " متضمنة في الدستور نفسه الذي يراة للميثاق العتيد ان " يبنثق عن احكامه " ؟ في رأينا ان الحكومة والمجلس معا في غنى عن اهدار الجهد والوقت خارج نطاق التركيز على الاقراج عن الدستور وتعديل مواده من (٥ - ٢٣) المتعلقة بالحريات والحقوق الاساسية للاردنيين ، والغاء او تعديل كل قانون يتعارض مع هذه النصوص . سيكون الاردنيون بمحتين كثيرا كثيرا لو نصصر الجهد كله على تحقيق ذلك .. وعلى تحقيق ذلك فقط .. وباسرع وقت ممكن .

معالي الرئيس

تعرض البيان الوزاري للازمة المالية والاقتصادية الحادة التي ادت لتعميم الدينار ، والعجز عن تسديد الدين الخارجي ، وادت كذلك زيادة معدلات البطالة ، واتساع جيوب الفقر .. الخ .

وفي رأينا ان الاسباب فيما وقع يكمن فيما يلي :-

اولا : في تغييب الحريات العامة وقمع واضطهاد ومنع الاحزاب السياسية والتنظيمات الجماهيرية وخنق حرية الصحافة والرأي الاخر .. ولو كان الامر غير ذلك ... اي لو كانت الاحزاب السياسية ناشطة في العمل ومرخصة ولها صحافتها الحرة المشروعة ، ولو كانت المنظمات الجماهيرية النسائية الشهابية والطلابية موجودة وجودة فعليا دون ان يكون سيف ديوقليس مسلطا فوق اعناقها ، اي سيف الاحكام العرفية وقانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وسيف المخابرات ولو كانت النقابات المهنية والعمالية تمارس حرياتنا وتنتخب هيئاتها القيادية بحرية ودون تدخل الاجهزة الامنية ، وتعتبر جميعا عن مصالح جماهيرها ... لو كان ذلك واقعا ، لأمكن تسليط الاضواء على بؤر الفساد التي انتشرت واستشرت في اجهزة الدولة وفي المجتمع ، وكشفها قبل استفحال خطرها ولأمكن تجنب هذه الازمة الخائفة التي يترنح بها الشعب حاليا ، او على الاقل لما كانت الازمة بهذه الحدة .

وثانيا :

وفي النهج الاقتصادي والاجتماعي الذي اعتمد على العوامل الاقتصادية الخارجية واهمل الاولويات الوطنية التي من شأنها المساهمة في بناء قاعدة اقتصادية وطنية متينة قادرة على النمو ، وقابلة للتجدد الذاتي ، وبالتالي لقد خصص جزء كبير من الاتفاق الاستثماري على البنى التحتية والهيكل الاساسية ، مع ما كان يرافق هذه من عمولات وسرقات ، وخصص قدر اقل بكثير لمشاريع الانتاج المادي في الزراعة والصناعة ، كما جرى التوسع في الاتفاق على بعض

هكذا من الشوايت

المرافق الترفية والمظهرة التي كان من الممكن انشاؤها في فترة لاحقة بعد ان يقرى دور البنان المنتج .

ان اختلال اولويات الانفاق ، قد ساعد في الوصول الى الازمة . يضاف الى ذلك التلاعب باحتياطي البلاد من العملات الصعبة والذهب ، لقد كان الفساد والربح الطفيلي احد اهم الاسباب في عدم مراجعة السياسة الاقتصادية مباشرة عندما برزت عوامل الركود في الاقتصاد الدولي في مطلع الثمانينات . كما ان للتبعية الاقتصادية دور كبير في الازمة التي تترنح فيها البلاد حاليا وذلك لوجود قوى اجتماعية تنتفع من هذه التبعية وعم آثارها المدمرة على الوطن والشعب .

الان وقعت الكارثة .. وامامنا فريقان بصطرعان ككواسر الطير او ضواري الغابة ويتبادلان التهم .. كل فريق يحمل خصمه مسؤولية الكارثة .. ونحن نعتقد ان ثمة عنصرا من الصحة فيما يوجهه كل فريق للفريق المقابل من تهم .. اما الى اي حد .. فهذا ما لا نعرفه ولا يعرفه الشعب .. ولكن يجب ان نعرفه ويعرفه الشعب ويتبين بهذه المناسبة ان نتحتج اجلالا وعرفانا لهبة نيران الشعبية ولكوكية الشهداء من اعز وانبل ابنائنا الذين ساءوا بحياتهم اثناءما لتصل الى هذا المكان ويخوف المناخ الديمقراطي الملائم للكشف عن الحقيقة وانتي اقترح على المجلس والحكومة معا باقرار تعويضات لذوي شهداء الهبة عرفانا بفضلهم على ما نتمتع به من حريات ديمقراطية .

الان ما العمل ؟

من الناحية ان يجري مراجعة شاملة ودقيقة لكل ما حصل للوقوف بالضبط على الاوضاع الصحيحة التي كانت يبارية ان امكن .. واقول ان امكن لانني اعتقد ان مهمة مجلسنا ، ومهمة اللجنة المالية التي اوكل لها المجلس دراسة هذه المشكلة ستواجه صعوبات وحتى ضغوطا وربما تهديدات .. كي لا تتمكن اللجنة من الفحص الى الاعاءة ، ومع ذلك فينبغي ان تباشر عملها فوراً ، وان توفر لها الحكومة كل الوثائق والمستندات الضرورية ، وان تستعين بالخبراء الاردنيين والعرب عند اللزوم ، للوقوف على الحقيقة ومعاينة المسؤولين عن كل السرقات والمخالفات والانتهاكات التي اضررت باقتصاد البلاد ومصالح الشعب والوطن وينبغي ان تتسلح هذه اللجنة بالشجاعة والارادة لانها تعلم ان الشعب وراها يستندها ويعضدها اذا اقتضى الامر .

ويؤكد البيان الوزاري ان معالجة الوضع الاقتصادي الصعب : تستند لبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي اعتمدته الحكومة السابقة .. والذي ستعمل الحكومة الحالية على تطويره ليصبح برنامجا وطنيا اقتصاديا شاملا يحقق مزيدا من الاستثمار ويشجع التصدير ، ويوفر العديد من فرص العمل ، ويرفع مستوى معيشة المواطن مع التأكيد على زيادة الاعتماد على الذات تدريجيا ، وعلى تنشيط دور القطاع الخاص . ويبدو واضحا ان : برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يشير اليه البيان الوزاري هو "الانفاقية" المبرمة مع " صندوق النقد الدولي " واسمح لنفسني ان اعلن مخالفتي لاجتهاد الحكومة في هذا المجال . ذلك لانه في الوقت الذي تقاوس فيه موارد التنمية التي كانت تعتمد بشكل رئيسي على المساعدات الخارجية من جهة ، وعلى تحويلات العاملين في الخارج من جهة ثانية ، بالإضافة للمصادر الوطنية ، ثم تازم بمحكمة تشريع بتسديد الاقتساطات المبرمة للمدولة

الدين المتزايد سنويا ، فإن الحديث عن زيادة معدلات الاستثمار يصبح موضع شك كبير فمن المعروف ان هذه الاقتساطات تتصاعد سنويا بحسب انقضاء فترة السماح لبعض الدين ، وهناك حسابات تشير الى ان القسط السنوي سيبلغ في اواسط التسعينات رقما يمتلئهم حوالي ثلاث ارباع الناتج المحلي الاجمالي وانه سيلتهم كامل ذلك الناتج في نهاية التسعينات ، اذا استمر الالتزام بنفس ذلك البرنامج الذي طرحه صندوق النقد الدولي .

نحن بالبح لا نؤمع اننا نطرح حلا لا يأتيه الباطل من خلقه او من بين يديه ، ولكننا نطرح وجهة نظر نعتقد انها نسام ، في حالة تبنيها ، في ايجاد مجالات للتوفير على الموازنة في الوضع الاقتصادي للتخفيف من اعباء الازمة . فنحن نطرح قياسا على تجربتنا الثانية من جهة ، وتجربة العديد من الاقطار العربية والشقيقة ودول العالم الثالث في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية من جهة اخرى بان وصلة "صندوق النقد الدولي" ليست هي الحل المناسب ، ثم ينبغي ، في كل الحالات ، ان لا يلقي العبء الرئيسي ، في تسديد المديونية اذا استمر - لا قدر الله - على الالتزام بوصفة " صندوق النقد الدولي " ، كما هو حاصل لغاية الان ان لا يلقي العبء الرئيسي على كاهل الجماهير الهزلة من العمال والفلاحين وجماهير العاملين في اجهزة الدولة المدنية والعسكرية وفي مؤسسات القطاع العام والخاص بكفهم ما هم فيه من سوء حال ، وانني اتذر بان الامور قد بلغت حثا يهدد بالانفجار ... ينبغي ان يقع العبء الاكبر على الشرائح الطبقية العليا في المجتمع التي انتفعت ونهبت واثرت خلال الفترة الماضية ثراء خيالها . ينبغي التفكير في طريقة تقنع او ترغم - عند اللزوم - هؤلاء الذين سطاوا على المال العام وهربوا الملايين خارج البلاد ان يعيدوها - او جانبها منها على الاقل - لتوظيفها في الوطن .. هؤلاء الذين ما انفكوا يمشرون بالانتماء لبيرونها على مصداقية ما يمشرون به باعادة بعض ملايينهم للوطن .. وليتحملوا عبئا يتناسب مع مقادير ثروتهم في حل مشكلة البلد الاقتصادية الصعبة وينبغي التفكير ايضا في وضع تشريع ضريبي تصاعدي يجعل نفس هذه الشرائح الطبقية تتحمل العبء الاكبر مما تستلزمها ضرورات تصحيح الوضع الاقتصادي وهم قادرون على ذلك بدون عناء سواء استطاعوا كبح جماح جشعهم وطماعهم والنفس رغبة اذا رغبتنا واذا ترد الى قليل تقنع .

ونكرر اننا لانؤمع اننا قلنا الحقيقة كلها .. ولكننا عندما ننظر في الامور التالية هي :-

- اولا : اننا اكثر بلدان العالم مديونية بالنسبة لعدد السكان .
- ثانيا : اننا لسنا الدولة الوحيدة المدينة .. فهناك عشرات الدول المدينة مثلنا .. وهي تجد صعوبة في تسديد ديونها .. ولذا فان مشكلة المديونية أصبحت مشكلة دولية تهدد بالانفجار وتهدد بالتالي أمن وسلام العالم .
- ثالثا : اننا نعيش في ظروف انفراج دولي لا سابق له .. وهناك فرص كبيرة واقعية ليس لقط متقليص الاسلحة الانتمائية ، والمنا لتزع سلاح شامل ، والاقتصاد في كل دولة على قدر معقول للتسلح التقليدي يكون كافيا للدفاع فقط . وهذا يوفر مبالغ كبيرة على الدول الكبرى من كلا المعسكرين الراسمالي والاشتراكي وهناك اتجاه دولي واسع في الامم المتحدة لربط ما يتقرر من مبالغ نتيجة نزاع

هكذا من الأشهر

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الأحد ٣١/١٢/١٩٨٩ ميلادية .

السلح بالتمنية في بلدان العالم الثالث .. وهو مبدأ كان المبادر اليه كلا من الاتحاد السوفياتي وفرنسا .

ورابعا : ان هناك انجهاا عند بعض الدول الكبرى وبالات الاتحاد السوفياتي وفرنسا بضرورة الغاء ديونها على دول العالم الثالث .. فمن المعروف ان القائد السوفياتي غورباتشوف قدم مبادرة في الدورة الماضية للجمعية العمومية للامم المتحدة بتأجيل ديون دول العالم الثالث لمدة سنة قادمة بدون فائدة، وهو اقتراح يعنعملها الغاء الدين ١ ثم ان فرنسا قد الفت بعض ديونها على بعض الدول الاقريقية ثم ان دولا عديدة في امريكا اللاتينية رفضت وصلة صندوق النقد الدولي .. وفي حدود علمي ان الصندوق خصم اكثر من ٤٠٪ من ديونه على احداها .. وان دولا اخرى حصلت على شروط افضل من تلك التي التزمنا بها مع الصندوق ١.

خامسا : فان مؤتمر قمة دول عدم الانحياز الذي انعقد مؤخرا في بلغراد ، وشارك فيه وفد من الاردن ، قد عالج مشكلة المديونية .. ولم يشجع على تبني وصلة الصندوق .. كما لم يشجع على التسديد . لكل هذه الاسباب مجتمعة ارى اعادة النظر بهذه الاتفاقية والاتضام للحركة الواسعة في الدول النامية التي تبذل جهدا حثيضا لاجاد حلول مناسبة لتغطية الديون الخارجية واهمها : الغاء الفوائد وزيادة فترة السداد ، واعادة النظر في المشاريع الخاسرة التي اشرفت على اقامتها الشركات متعددة الجنسية واخذت اضرارا كبيرة بالدول المعنية واحنا عندنا من هذه المؤسسات التي تسمى المتعثرة يعني فشلت والهدف من كل رءاء ذلك كله هو بذل جهد اضافي بغية التوصل لحل اكثر عدالة مع الصندوق .

معالي الرئيس

ثمة مشكلة خطيرة يخطر للاسف الشديد البيان الوزاري من التطرق اليها بشكل مركز الا وهي مشكلة الغلاء والارتفاع المستمر والمقتالي لاسعار جميع السلع التي اصبحت واحدة من القضايا الخطيرة التي تهز اركان المجتمع هرا عنيفا . فالمشكلة تتفاقم وتأخذ ابعادا خطيرة دون ان تكون هناك أية محاولة ملموسة رسميا لمواجهتها او التخفيف من حدتها . والملفت للانتباه ان الجهات الرسمية تساهم أحيانا بدفع الاسعار بواسطة قرارات تحديد الاسعار والتي تعني زيادة الاسعار ، وأحيانا اخرى ترتفع الاسعار دون قرارات ، كما حدث مؤخرا بالنسبة للعديد من السلع في المؤسسات المدنية والعسكرية فقد ارتفع سعر زيت الزيتون التونسي كما تعلمون بنسبة ٧٥٪ وسعر الحليب السائل بما قرب ١٠٠٪ دون سبب وبغضالى ارتفاع اسعار الحضر والفواكة والمواد الغذائية والاقمشة والملبوسات والاحذية والادوية . والملاحظ ان الارتفاعات تتوالى خلال فترة قصيرة وبشكل متواصل . وتلوق الارتفاعات الفرق في اسعار صرف الدينار ازاء الدولار والعملات الصعبة الاخرى .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الأحد ٣١/١٢/١٩٨٩ ميلادية .

ونشير هنا الى ان ترك الاسعار لتتقرر وفق آلية العرض والطلب دون تدخل الدولة، هي إحدى شروط صندوق النقد الدولي التي تطبق في نطاق الوصلة الشاملة لمعالجة الاوضاع الاقتصادية . وموجات الغلاء المتلاحقة تؤدي لتآكل القوة الشرائية لمداخل ذوي الدخل المحدود والعاملين باجر مما يلغضي الانخفاض المتتالي للمستوى المعيشي للجماهير الشعبية . وتنسج الشرائع الاجتماعية التي تتأثر من نتائج الغلاء ، كما تنسج الشرائع التي تعيش تحت خط الفقر ، ويزداد الضنك المعاشي مع كل ارتفاع جديد في الاسعار ، ومع ثبات الاجور وتقليصها أحيانا الامر الذي يؤدي لتدهور مستويات معيشة العمال والفلاحين وجماهير الموظفين والجنود وصغار الضباط وجميع العاملين باجر ، ولا يبدو في الاق ان ثمة اجراءات لاحلال بعض التوازن بين امكانيات اصحاب المداخل المدنية وبين الاسعار .

ان الاسعار اداة هامة في اعادة توزيع الدخل الوطني ، واذا تركت هكذا بدون تدخل تتحول لاداة مدمرة ، وهي في ايحنا هذه وسيلة ابتزاز للجماهير الشعبية الواسعة ان معالجة الغلاء هي إحدى القضايا الملتهبة التي تواجه البلاد على الصعيد الاقتصادي ويتطلب الامر اعادة النظر في روائب واجور جميع العاملين باجر في القطاعين العام والخاص بحيث يجري الحفاظ على علاقة نسبية متوازنة بين الاسعار والاجور .

معالي الرئيس

اما بخصوص السياسة الاقتصادية الهذيلة التي نتجرها فتتضمن المخطوط العريضة التالية :
- مقاومة الركود وتحقيق انتعاش اقتصادي عن طريق زيادة الاستثمار الذي من شأنه زيادة الناتج المحلي الاجمالي بشكل ملموس وزيادة حصة قطاعات الانتاج المادي (الزراعي والصناعي) بصورة خاصة في تكوين هذا الناتج اي تبديل هيكل الاقتصاد الوطني بما يؤدي لبناء القاعدة المادية للاقتصاد الوطني . وبما يؤدي لزيادة فرص العمل وزيادة الانتاج الذي من شأنه تلبية الحاجات الاساسية للسكان وخاصة في مجال الغذاء والمواد الأولية القابلة للتصنيع . وهنا يجب اعادة النظر في السياسة الزراعية بشكل خاص واعطاء اولوية - كما جاء في البيان الوزاري - لانتاج الحبوب والاعلاف واللحوم الحمراء وايثاق كل الاشكال والاساليب التي تؤدي لتقليص الرقعة الزراعية وابعاد سياسة وطنية لاستخدام المياه . وكذلك العمل على توسيع انتاج الحامات في البلاد واخضاعها لأكبر قدر ممكن من مراحل التصنيع قبل تصديرها .
ان انتاؤ القطاع الزراعي يتطلب رسم سياسة زراعية وطنية واضحة تعتمد الاسس التالية:-

* الغاء كامل ديون صغار المزارعين ووقف سريان الفوائد على باقي الديون عن كل السنوات الخاسرة الرسمية وجذولتها لاجيال طويلة .
* السماح للمزارعين بتشكيل اتحادات او نقابات لهم بعيدا عن تدخل ووصاية المؤسسات الرسمية وبشكل خاص المخابرات .

هكذا من الأشغال

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلادية .

- * الغاء عقود التاجير المتفرقة لبضع شركات على اراضي الديسي وسهل الصوان وغيرها من اراضي الجنوب، وتوزيع هذه الاراضي على المزارعين من ابناء الجنوب من خلال جمعيات تعاونية انتاجية ينتظمون فيها بشكل طوعي ويوزعون القمح العيش والخبز هذول يوزعوا البطيخ ، الان الشعب اكل بطيخ كفاية بكفي ، بدنا خبز بدنا عيش يا ناس .
- * التدقيق في توزيع الوحدات الزراعية في مناطق الاغوار عامة ، والاغوار الجنوبية خاصة بما يكفل رفع المظالم عن اللاجئين الفقراء وصغار الملاكين وكذلك اعادة النظر في الاراضي والوحدات السكنية بما يضمن سحبها من غير المقيمين والعاملين والمالكين في الاغوار ، والذين حازوا عليها بحكم نفوذهم او حظوتهم لدى ادارة سلطة وادي الاردن وخصوصا كممتلكات شترية لهم .

معالي الرئيس :

- اذا كنا نتطلع لتصويب النهج الاقتصادي والاجتماعي وفق عملية مراجعة واعادة نظر بالسياسات الاقتصادية في الاردن ، فان الطبقة العاملة تشكل حجر الزاوية في عملية اصلاح الاقتصاد لاتيها تشكل الالية الاساسية في تفعيل الحياة الاقتصادية في كافة جرائها الصناعية والزراعية والخدماتية . وهذا يتطلب :
- * اعادة النظر بقانون العمل الحالي بحيث يصبح عقدا اجتماعيا بين العمال واصحاب العمل واعتبار المنشأة الاقتصادية منشأة وطنية تؤدي وظيفة اقتصادية واجتماعية في اطار المصلحة العامة للمجتمع كله .
 - * اعادة النظر في فصل النقابات والغاء المادة (٨٤) من قانون العمل التي تعطي وزير العمل الحق في اعادة تشكيل النقابات متى شاء وكيفما شاء .
 - * والتأكيد على استقلالية الحركة النقابية وضمان الحقوق النقابية للعمال النقابيين ومنع التدخل في الشؤون الداخلية للنقابات .
 - * وكذلك اعادة النظر في سياسة الاستخدام في الاردن واعادة تنظيم سوق العمل ووضع الضوابط الكافية والحوافز اللازمة لاستقرار العمالة الوطنية ، ووقف سياسة الباب المقترح للعمالة الوافدة ، ومعالجة هذه المشكلة من كافة جوانبها بحيث يتم الاستغناء عن كل عامل اجنبي يمكن ان يحل محله عامل اردني .
 - * وضع استراتيجية شاملة للقوى البشرية في الاردن واجراء مراجعة شاملة لكافة مستويات التعليم في الاردن ودراسها بالاحتياجات الاساسية لمخططات الخطة الاقتصادية .

معالي الرئيس :

- هناك ملاحظات اضافية حول ما جاء في البيان الوزاري في بعض القطاعات ومنها :
- * في مجال التعليم العالي لا بد من التوسع في القبول في الجامعات لأكبر عدد من الطلاب . للجيلولة دون انقاف ملايين الدنانير والعمولات الصعبة على التعليم الجامعي في الخارج . ونعتقد ان ذلك ممكن لو

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلادية .

- استبدل نظام الساعات المعتمدة بنظام الصف المفتوح اسوة بجميع البلدان العربية من حولنا وبالعديد من دول العالم كما لا بد من اعادة النظر بالرسوم الجامعية الباهضة بهدف تخفيضها الى الحد الادنى الممكن في الظروف الراهنة تمهيدا للتطبيق مجانية التعليم بكل مراحله مستقبلا .
- * في مجال الثقافة لا بد من توسيع الحريات الثقافية اقامة تنظيمات نقابية ومهنية للمثقفين والتوسع في طباعة الكتب والانتاج الثقافي محليا ، وعدم التدخل في الشؤون الخاصة بتنظيمات المثقفين .
 - * في مجال الشباب : لا بد من السماح بافتتاح الاندية دون تدخل في شؤونها من اية جهة ، ولا بد من اقامة منظمات نقابية واتحادات شبابية وطلابية .
 - * في مجال الاعلام : لا بد من وضع سياسة اعلامية تعتمد على مصارحة الشعب بالحقائق والاعتماد عن الدعاية التي تضر باخلاق المجتمع والمساهمة في بناء التفكير والالتزام الوطني ومقاومة ثقافات التلسخ الخلقي .
 - * في مجال الترميم : لا بد من العمل على توفير المواد الضرورية ووضع سياسة واضحة للأسعار ومقاومة الغلاء وتوسيع دور الدولة في السوق الداخلية وتحريك وزارة الترميم الى وزارة ترميم وتجارة داخلية .

معالي الرئيس :

فيما يتعلق بالسياسة الحكومية العربية والدولية تقتضي الموضوعية ان اعبر عن الارتياح لقرار مجلس الوزراء المتعلق بتشكيل لجنة وزارية لدراسة الآثار الانسانية والشخصية التي ترتبت على قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية المحتلة واتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل الامور الحياتية للمواطنين فيها ، وبما يعزز صمودهم دون المساس بجوهر ذلك القرار ويدون الاتفاقات للرداء فان الامل يحدونا بان تزال جميع الاجراءات التي رافقت فك الارتباط وبدت كأنها عقوبات على سكان الضفة وليس كما يعبر عنه اليوم بان دعم نضال الشعب الفلسطيني الشقيق ، وللاقتناضة بصورة خاصة بهدف تطوير النضال الوطني التحرري للشعب الشقيق وصولا لتحقيق اهدافه في تحرير ارضه ، وعودته وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة م. ت. ف محله الشرعي والوحيد تمهيدا لتحقيق شكل من اشكال الاتحاد بين دولتين عربيتين شقيقتين هما الاردن وفلسطين ، انسجاما مع العلاقات الشاملة المتميزة بين الشعبين الشقيقين وتحقيقاً لنزوعهما وارادتهما المشتركة في تحقيق هذا الترابط بينهما .

يبقى ان تصبح الاردن مثالا في دعم الانتفاضة سياسيا ودبلوماسيا وماديا واعلاميا وان يواصل الاردن نهجه لاتخاذ الموقر الدولي بهدف احقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .. حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية المثل الشرعي الوحيد .

وتمهيدا لتحقيق شكلا من اشكال الاتحاد بين دولتين عربيتين شقيقتين هما الاردن وفلسطين انسجاما مع العلاقات الشاملة المتميزة بين الشعبين الشقيقين وتحقيقاً لنزوعهما وارادتهما المشتركة في تحقيق هذا

هكذا من الترحيل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى للمتعقد يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلادية .

الغالبية والائتلاف يبنى ان تصبح الاردن مثالا في دعم الانتفاضة سياسيا ودبلوماسيا وماديا واعلاميا وان يواصل الاردن نهجه لامتداد المؤتمر الدولي الفعال لهدف احقاق الحق في الوطنية المشروعة للشعب الشقيق وفي الوقت ذاته .

وفي الوقت الذي نؤيد فيه ما طرحه البيان الوزاري من بناء جسور التعاون والصداقة مع الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز انسجاما مع مبادئ الحركة في الحياه الايجابية فان من الضروري كذلك تعزيز هذه العلاقات مع الدول الصديقة الميزة لقضايانا الوطنية والقومية التي يأتي في مقدمتها الاتحاد السوفياتي والدول الصديقة الاخرى ومع التأكيد على مواصلة الانفتاح والاتصال والتفاعل مع كافة دول العالم بهدف تأمين مصالحنا الوطنية وحمايتها فانني الاحظ بان نوع ودرجة علاقاتنا الرسمية مع الولايات المتحدة الاميركية لا تتفق مع المعايير التي حددها البيان الوزاري في "الحياه الايجابية" و"الابتعاد عن الاستقطاب" و"تأمين مصالحنا الوطنية وحمايتها". ذلك ان الولايات المتحدة الاميركية ، كما هو معروف ، هي الحليف الاستراتيجي لاسرائيل وانا وان كنت لا اطلب قطع العلاقات معها .. ولكنني اتساءل كيف يتسجم ذلك مع اشتراكنا معها في لجنة عسكرية مشتركة وفي اجراء مناورات عسكرية مشتركة سنوية مع قوات اميركية ... وهي معادية لها وحليمة استراتيجيه للجيش الاسرائيلي، وهذا كما افهم ، وهذه كما افهم ، اشكال من العلاقات لا تكون الا بين اصدقاء وحلفاء ، انني اطالب بحل هذه اللجنة العسكرية المشتركة ووقف اجراء مثل هذه المناورات العسكرية المشتركة في المستقبل مع خصوم واعداء لنا .

وشكرا لكم .

معالي رئيس المجلس
السيد سلطان العدوان
سعادة الزميل الاستاذ سلطان العدوان

معالي الرئيس
حضرات النواب

اطلاقا من عظيم الامانة التي حملنا اياها شعبنا الكريم ومن مبدأ فهمنا للمسئولية الملقاة علينا - ولتكون صورة صادقة تعبر تعبيرا امينا ومخلصا عن تطلعات المواطنين - قمنا بدراسة البيان الوزاري للحكومة دراسة موضوعية بدفعنا الحرس الشديد على ضرورة التفاعل الايجابي بين السلطين التشريعية والتنفيذية لما فيه خير شعبنا في الاردن العزيز متوخين الاخلاص في القول والعمل باذن الله .

انني اوافق الحكومة على اعتبار بيانها الوزاري برنامجا متكامل المرحلة قادمة وليس من نافلة القول ان اوضح ما هو معلوم للجميع من ان اي برنامج مهما كان موفقا في طرحه وشاملا لكل آمال الشعب لا بد له من قدرات تنفيذية ، واول هذه القدرات / الانسان - الانسان "واعني المخلص الذي يعمل على ترجمة البيان لوقائع

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى للمتعقد يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلادية .

وحقائق ملموسة للشعب ولقد لاحظت ان البيان الوزاري لم يقلل امرا يطالب الشعب به الا وتطرق اليه ايجابيا بدما من التوجه الديمقراطي حركة المجتمع الاردني والحوار البناء واخص العميق بالمسؤولية مع اتخاذ خطوات تنلبدية تاكيدا منها على سياستها في الالتقاء مع مخالي الامة لتطلعات ورغبات الشعب - كاطلاق سراج المرقولين سياسيا واعادة الجوازات المحجوزة - والغاء وتجديد بعض الاحكام العرفية وغيرها من القرارات والوعود باحترام الدستور مع الالتزام بتطبيقه نصا وروحا وعليه فاننا نجد ان المؤشرات الاولى لعمل الحكومة تشعرا بالارتياح واجبا من الله ان يتحول هذا الارتياح الى اطمئنان وثقة بقدرة الحكومة على تنفيذ ما جاء في بيانها الوزاري .

فنعن نعلم ان العمل المطلوب كبير جدا ويحتاج لجهود المخلصين جميعا والنعن نقرى الله والنية الصادقة وتقدير الامانة .

وعليه ارجو ان يسمح لي الزملاء بالاشارة لبعض النقاط التي وردت في البيان الوزاري واني على ثقة من ان اخواني النواب المحترمين سيفعلون ما اكون غفلت عنه .

اولا :
الازمة الاقتصادية : تتولى الحكومة الحالية امانة ومسئولية الحكم والبلاد قر في ازمة اقتصادية حادة والكل يعلم خطورة الازمات الاقتصادية واثارها الضارة التي لمس مختلف طبقات المجتمع - فالاقتصاد السليم هو مفتاح الامان والاستمرار والاطمئنان للشعب بمختلف فئاته وان الازمة الاقتصادية اذا لم تعالج بصورة جذرية لثان اثارها الخطيرة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا غير خافية على احد وخصوصا اذا علمنا ان الاخطار محدلة بنا وان عدوا شرسا مقتصبا يتربص بنا ويهجم جدا انهيارنا اقتصاديا .

لقد تطرق بيان الحكومة للحلول التي ستلجأ اليها للحد من حدة الازمة الاقتصادية ومعالجتها جلدريا . ولقد لاحظت انها ذكرت انه من جملة ما ستعتمد اليه في مجال سياستها المالية العمل على توزيع العبء الضريبي على مختلف طبقات المجتمع واعادة النظر في هيكله النظام الضريبي بزيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة وغير المباشرة وازدادة الرسوم مقابل الخدمات .

لقد ساهم الشعب بمعظم فئاته واخص طبقات الموظفين واصحاب الاجور والدخل المتدني بتحمل العبء الاكبر الناشئ عن الازمة الاقتصادية وخصوصا عند تعويم الدينار وارتفاع الاسعار بشكل كبير لا يتناسب مطلقا مع قيمة الدينار الحالية .

لذلك لان تحميل هذه الفئات اي عبء مالي جديد سيخلط خلا كبيرا وخطيرا فالشعب الذي يعاني من ضيق الحال لا يمكنه ان يتحمل هذه المديونية الكبيرة - لو فرضنا ان الشعب سيتحمل مثل هذه المسئولية لان ذلك لن يعمل لنا ازمته المالية لذلك كان لا بد للحكومة ان تبحث عن مصادر دخل اخرى من غير هذا الباب ، والسؤال الذي يطرح نفسه .

هكذا من الأصول

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلادية .

ماذا عن ثروات الاردن المعدنية - وما مدى الجدبة والاخلاص في التنقيب والبحث عن هذه الثروات ؟
فمثلا - ثروات البحر الميت - ان العدو المقتصب يستغل خيرات الجزء المقتصب من البحر الميت ويقدر دخله منها بمئات الملايين من الدولارات - ليمّا استغلنا نحن ، ما زال ضيلا ولا يمثل وارداً جيداً .
كذلك نطالب الحكومة برسم سياسة بناءة وفاعلة وجادة بالبحث عن الثروات البترولية ونطلبها بالاستعانة بالخبرات العربية وأخص الاشقاء العراقيين والذين لهم الخبرة والكفاءة التي تضاهي خبرات الدول المتقدمة - وخصوصاً اننا نسعى بالاحتمالات الكبيرة بوجود البترول ، لا بد من تضافر كل الجهود لاعادة بناء بلدنا اقتصادياً والاستعانة باصحاب الاختصاص المشهود لهم بالامانة والصدق والاخلاص .

وسعدني ان يرد في بيان الحكومة بانها جادة في محاربة الترف الاستهلاكي وانها ستبدأ بتطبيق ذلك على اجهزتها المختلفة ، فالترف يعتبر آفة الآفات يحطم الدول والشعوب - ويكفينا التعامل كائنا دولة اقتصادية كبرى - لعمارتنا محدودة - ولكن للأسف لا تعامل على هذا الاساس .
لذلك فاننا نطالب الحكومة بسرعة تنفيذ ما ورد في بيانها بالحد من الاستهلاك الترفي ومحاربة اي مظهر من مظاهر البذخ لما نطالبها ان تولى مشكلة البطالة التي استشرت وبدأت تأخذ ابعاداً خطيرة جل اهتمامها ، لتلا يؤثر تفاقمها على بنية المجتمع وقدرات افراد .

صمود ودعم الاخوة في فلسطين المحتلة :

ارافق الحكومة على ماورد في بيانها من ان قضية فلسطين هي القضية الاساسية المصيرية للاردن - فشمعنا واحد وامتنا واحدة والخطر يهدد الجميع - سواء في فلسطين او الاردن او في اي جزء من عالمنا العربي والاسلامي ، لذلك ان علينا جميعاً ان نكون بخلق واحد مع اخوتنا ، ونحن اذ نحي الانتفاضة المباركة في عامها الثالث نجد ان الاخوة ينتظرون منا ومن عالمنا العربي والاسلامي - النصرة الحقيقية ، ولا بد ان نشعروا بحقيقة ذلك ، فالاشادة ببطولاتهم والتفني بها لن يفيدهم شيئاً - ومن هذا المنطلق لا بد ان نعتني اعتناء كبيراً بقرائنا المسلحة ونزويدها بكل وسائل القوة ، ولا يظن احد بانه ينجاه من الخطر الصهيوني بالاعداد والقوة واجب لدره الخطر والتحرير ، كما اريد ان اركز على اننا نولي كل تقدير واحترام لجميع مؤسسات الدولة الامنية التي تعمل ساهره على حماية امن المواطن والوطن وتقوم على تولى الاستقرار وتحقيق سيادة القانون والنظام دون الاخلال بالتواعد الدستورية والقوانين المرعية الكائلة لحرية المواطن وكرامته .

اما في ما يتعلق بمديرية المتابعة والتفتيش ، والتي هي جزء من وزارة الداخلية انها تتعامل مع الاخوة من غرب النظر على تعليمات واضحة وضريحة ، تلبي المصلحة العامة للوطن ولللسطين اولاً ، جميع النواحي انسانية لها اعتبارات في تلك التعليمات ، ويرأي المتواضع ان جميع من في الضفة الغربية وغزة هم بحاجة الى التراخي الانسانية ولكن نقتل اهل الضفة وغزة بالنواحي الانسانية ، او تقدم لهم الدعم الكافي للبقاء في ارضهم ، ان منقط الصهيونية هم بتفريق اهل الضفة وغزة ، والتعليمات التي تطبقها مديرية المتابعة تمنع هذه

الخدمة اصلاً

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلادية .

وانتي اتساءل احبائنا لمصلحة من ؟ تفريغ الضفة وغزة من اهلها .

الزراعة :

لقد تطرق البيان الوزاري لموضوع الزراعة في بلدنا العزيز مع الوعد بوضع الحلول المناسبة للمشكلات الزراعية .

وعليه فانني اريد ان ابين ما يلي :-

اولاً :
اننا نؤمن بانه لا وطن بدون ارض ولا ارض بدون زراعة وان المزارع الذي نطالبه بالالتصاق بأرضه واخراج خيراتها لا يجد اي عون او دعم يساعد في تراكم عليه ويزيد من الالم ان سعر انتاجه لا يعطي الكلفة حتى اصبح المزارع غير قادر على ان يزرع ارضه ان لم يهجرها نهائياً .

واننا نلاحظ ان من اهم مشكلات القطاع الزراعي ما يلي :-

- ١- التسويق الزراعي .
 - ٢- كلفة الانتاج ومدخلات الزراعة .
 - ٣- التمويل ومؤسسات الاقراض المختلفة .
- اولاً : يعتبر التسويق الزراعي في الاردن من اهم المشاكل الرئيسية وخطرها التي تواجه القطاع الزراعي في الاردن والذي يعتبر من العوامل المحددة لمستقبل الزراعة في البلد .
يلتفت جهاز التسويق الزراعي في الاردن الى وجود شركات واجهزة تسويق تمتلك الخبرة الجيدة ، وتعمل على اسس علمية مدروسة ومنظمة ومعرفة قادرة على استيعاب الانتاج الزراعي وتوجيهه الوجهة الصحيحة وكذلك قدرتها للمنافسة . والمحافظة على اسواقها الرئيسية والعمل على ايجاد اسواق جديدة في الخارج .
- ثانياً : كلفة الانتاج ومدخلاته :
- ضرورة العمل على خفض كلفة الانتاج بصورة اساسية وذلك عن طريق :-
- ١- مراقبة اسعار المواد الزراعية من بذور وعلاجات واسمدة والتأكد من نسبة ربح معتدلة لها بحيث تمنع الاستغلال للمزارع .
 - ٢- خفض سعر العببرات الفارغة (بولسترين + كرتون) والتي تشكل ٢٠-٢٥٪ من مجمل المبيعات .
 - ٣- تشجيع قيام مصانع عبوات فارغة .
 - ٤- خفض اسعار البلاستيك بصورة عامة .
 - ٥- خفض قيمة مياه الري التي اصبحت هيلاً ثقيلاً على كامل المزارع حيث قامت سلطة وادي الاردن مؤخراً على مضاعفة اسعار مياه الري .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلاديه .

كما ان من مشكلات الزراعة هو النمط الزراعي المتبع حاليا ، اذ انه كان احد الاسباب الرئيسية في تراجع القطاع الزراعي وذلك لعدم قيام هذا النمط على اسس علمية سليمة ومدروسة بصورة واقعية تراعي الملكيات الصغيرة وطبيعة المنطقة الموجودة بها وطبيعة التربة وملائمتها لاصناف الحضررات والظروف المناخية المناسبة لزراعتها بالإضافة الى افتقار هذا النمط الى تصور مدروس عن احتياجات السوق المحلي والخارجي في كل فترة من الفترات .

لذلك يتوجب على وزارة الزراعة والجامعة الاردنية بالنزول الى ارض الواقع وعمل الدراسات الميدانية العملية التي يتطلبها القطاع الزراعي كما اريد ان ابين بان الشركة الاردنية لتصدير وتصنيع المنتجات الزراعية والتي تعمل براسمال قدره عشرة ملايين دينار والتي من اهم مهامها القيام بتصدير الخضار والفواكه لم تقم بتصدير اية كمية تذكر بالمقارنة مع اي مصدر صغير موجود في السوق علما بانها تملك جهاز فني واداري ضخم كما ان هذه الشركة منحت امتيازات بيع اصناف متعددة من الخضار والفواكه وباسعار جيدة ان لم نقل انها عالية جدا يتحملها المواطن ولا تعود بأي نفع يذكر على المزارعين ، لذلك بات من الضروري ان يعاد النظر في هذه الشركة لتصبح شركة يساهم فيها جميع مزارعي المملكة .

التمويل للمزارعين

تقوم المؤسسات التالية بالإضافة للقطاع الخاص بتقديم التمويل المالي للمزارعين - وهذه المؤسسات هي:-

١- مؤسسة الاقراض الزراعي .

٢- المنظمة التعاونية .

٣- اتحاد المزارعين

ونظرا لوجود اكثر من جهة مسئولة تقوم باقراض المزارعين فان الامر يسبب ارباكا للمزارع عند محاولته سداد الدين المستحق عليه - لذلك نرى ان تكون هناك مؤسسة واحدة مسئولة تقوم بتقديم المساعدات والقروض للمزارعين بحيث توجد ديون المزارعين امام هذه المؤسسة - وهذا ما تطرق اليه بيان الحكومة المقدم للمجلس .

كما اننا من لقاءنا مع اخواننا المزارعين وجدنا ان الجميع يشكر من عدم كونه من سداد الدين والقروض التي تطالبه بها هذه المؤسسات نظرا لان اسعار ما ينتجه لا يكاد يغطي كلفة الانتاج لذلك تمنى على الحكومة :

١- اما بشطب هذه الدين .

٢- او الماء الفوائد المترتبة عليها مع جدولة زمنية لهذه الدين لمدة عشرين عاما .

كما اننا نتمنى على الحكومة وحرسا على الثروة الحيوانية ان تقوم بتوفير الاعلاف بصورة دائمة ومستمرة وباسعار مخفضة يستطيع اصحاب المواشي دفعها .

كما نأمل من الحكومة ان تقوم بتخفيض اسعار وحدات الاراضي السكنية في الاغوار والتي توزع على صغار المزارعين من قبل سلطة وادي الاردن .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلاديه .

الشباب والرياضة :

الكل يدرك ان الشباب هم اصل الامة ومحط انظارها فبالشباب المخلص القوي تنهض الامة .
لذلك كان لا بد من ان نعتني بابنائنا الشباب واتي اثنان عاليا ما جله في بيان الحكومة حول اموار الشباب الرياضة.

هذا البيان الذي يستجيب لامور ملحة تحتاجها الرياضة بذات القدر الذي تحتاجها حركة الشباب في بلدنا - حيث ان الشباب يشكلون نحو ٧٠٪ من السكان وهم بحاجة كبيرة لرعاية واعية مسئولة حتى يكونوا حقا السند القوي للوطن .

ومن الملاحظ ان اندية الشباب والرياضة تسهم على قلة مواردها وشعبها بتعني الشباب والاشراك عليهم رياضيا واجتماعيا وثقافيا دون ان يقدم لها اي دعم او مساعدة تذكر من اية جهة كانت ، ولما كنا نعلم ان الرياضة هي مظهر من مظاهر رقي الامة وتقدمها فاننا لا نجد لانديتنا الرياضية تفهما حقيقيا لعظيم عملها ونبل رسالتها واذا اردنا النجاح لهذه الاندية لتؤدي رسالتها فلا بد من تقديم المساعدة الكاملة لها .

وبناء على بيان الحكومة وما تفضل به الاخوة الكرام فانني اعطي الحكومة الثقة ممتنيا على الرئيس التصويب .

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام

وفي نهاية كلمتي لا بد من كلمة صدق وحق نقال احي فيها جلالة الحسين حامي الوطن وباني نهضته الذي كان له الفضل الاول في تثبيت دعائم الديمقراطية الحق في بلدنا العزيز والتي ثقلت بهذه الانتخابات الحرة والنزيهة راجيا من الله سبحانه وتعالى ان تكون هذه الديمقراطية نتاج خير وبركة لاردننا الغالي وان تقدرها حق قدرها لنحافظ عليها لنحفظ بها الوطن .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس

سعادة الزميل الاستاذ عبدالله زويقات

السيد عبدالله زويقات

معالي الرئيس

الاخوة والزعماء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ان الشعوب الحية هي التي تنهض بعد المعن وتمعيد صياغة ملرذات حياتها لتتعمم بغطى ثابتة نحو مستقبل اكثر اشراقا لمسؤولية النهوض بالوطن هي مسؤولية كل ابنائه مثلما ان

هكذا من الأشهر

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

مسؤولية محنة الوطن تشمل قطاعات واسعة في بلدنا وعلى رأسهم قطاع أصحاب القرار ومن تسلموا مواقع المسؤولية على مدار عقدين من الزمن وظلت هذه الفئات تقامس النهب والسلب والتطاول على المال العام في ظل غياب المساءلة والمحاسبة والعقاب وفي غياب كامل للسلطة التشريعية . ان الحكومة بعد ان ادلت ببياناتها الوزاري لا بد لها من السير قدما لبناء دولة المؤسسات من خلال اختيار افضل ابناة الوطن سمعة وسيرة وعارسة وهي ان تكون قادرة بفردها على تحقيق ما وعدت به دون اعداد مواطن متمم غير متفاعل ولن يتأتى كل هذا من مواطن محبط ضائع جائع تتخله عقد الطائفية والاقليمية والمحسوبية والواسطة . لكن ما يشغلنا وهم ويزيدنا ايمانا بالقدرة على تجاوز المحن ما انعم الله به علينا من قيادة واعية امنية ستخرج بنا كمادتها من مرارة التجربة وقساوة الامتحان الى شاطئ السلامة وير الامان فجاء قرار جلالة القائد المفدى باجراء الانتخابات النيابية حكيماً جريئاً مع ما اعتقه من اجراءات اراحت الانفس واراقت عن كاهلها الحزن والتعب . واشاعت اجراء من الحرية المسؤولة وعارسة حقيقة لتقيم الديمقراطية فلنكن مواطنين ومسؤولين جديرين بهذه الثقة الرائعة ولنعمل مخلصين لاعلاء صروح الديمقراطية لانها وحدها الكفيلة بمعالجة كل عقدنا وامراضنا وهي البسمة الشافي لكل جراحاتنا وحتى يكون لهذه الثقة معناها ومضمونها فلا بد من تطهير كل جيوب الشر والبلاء التي ابتليت بها مصيرتنا على مدى رحلة الحياة فنحن نعاني من امراض خطيرة ومزمنة وان اللجوء الى مداواتها بالمسكنات سيزيد الحالة سوء . لقبول ان نشيد البناء ونقيم المصانع وصروح العلم علينا ان نعلم ببناء الانسان الاردني وتوجيهه الوجهة السليمة ونعطيه الدور الذي يستحق في المساهمة الفاعلة لبناء الوطن الذي نريد . انني واثق باننا في السلطين التنفيذية والتشريعية عاكسون العزم على المضي قدما لبناء اردن الخير والعدل والمساواة . فإذا كانت المحنة التي اصابتنا ولا زالت اثارها تصيبنا لم تؤثر بعد في اصحاب القرار حيث ما زلنا نتعامل مع وضع الرجل المناسب بالمكان المناسب باللجوء الى المسابرة والمجاهدة وتأثير العلاقات الشخصية رغم ان الوطن وابنائنا قد دفعوا الثمن غاليا نتيجة لكل هذه الممارسات . يجب ان يعاد النظر بكل مفردات حياتنا قبل ان تكون صدمة السقوط القادمة قاصمة لا قدر الله . كيف نبني وطننا والمسؤول عندنا ما ان يصل الى موقع مسؤولية وليس امامه من هم غير اقتناص فرصة الفدر بالوطن ومجهير كل ما بين يديه لخدمة مصالحه ومصالح ازامه فضاع الوطن او كاد يضيع وسط هذا النهم القاتل .

معالي الرئيس ، ايها الاخوة

ان هناك قضايا وطنية ملحة ذات مساس بحياة المواطن لا تحتمل التأجيل او مداواتها بالتخدير على الحكومة ان تهدي قدرا كبير من المسؤولية الهامة لمجاهدينا فارتفع اسعار الحاجيات الحياتية المتصاعدة وظهر الجهد ومعاناة المواطنين من كثرة الضرائب والرسوم خاصة اصحاب الدخل المحدود وتلزم الجميع بالعمل الجاد للخروج من هذا المأزق . فالرسوم الجامعية ورسوم المدارس الخاصة والمان الماء والكهرباء والمحرقات ورسوم اشغال الهاتف السبوي والارتفاع المستمر في الثمن الاعلاف تظل بعائنها قطاعات واسعة من اصحاب الدخل المحدود . لا بد من اجراءات لدية للتخفيف من المواطن من وطائها . اما البطالة وهي من اخطر الاكبات الاجتماعية فلا بد من

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

اعادة النظر بالتشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي لضمان حياة كريمة لكل عاطل عن العمل ، كما ان على الحكومة ان تبدأ على الفور بخطوات سريعة للخروج من مأزق الزراعة من خلال استغلال كل وقعة زراعية واقامة المشاريع الانتاجية والتعاونية الزراعية ومشاريع تربية المواشي ، فالى متى تظل الدول تستورد لنا خروف الدلع القادم لنا من شتى بقاع الدنيا بالطائرة ، اليس يمكننا ان نبدأ بحرية زراعية نستجمع لها كل طاقاتنا الوطنية غير المستغلة فالاردن بلد زراعي اولا واخيرا وإذا ما قلنا نحن التصنيع فلا يجوز ان يكون على حساب الزراعة أو ليس من العار علينا ان نستورد رغيف الخبز والارض بين ايدينا ونحت اقدامنا تستصرخ عزائم الاردنيين ان يعودوا لها بعد ان هجرها البعض واقاموا عليها قلل الكسل والتهاوي . وان اسهل قرار عند هذا الجبل هو بيعها والتخلي عنها . اذا ما بقينا نعالجها بالتخدير ستكون .

معالي الرئيس ، الاخوة والزلاء

ان ما يمر به الوطن من ضائقة اقتصادية وما يعانيه ابناة الوطن من صعوبة في تسير امورهم الحياتية لا يور بالغة الخطورة فتركها دون علاج جذري ستزيد الهوة اتساعا ، ان ترك مقدرات الناس في ايدي غير امنية هو البلاء بعينه وهو الرجوع المزمع بعد ان ترك دون علاج على مدى عقدين من الزمن حيث كان الوطن في اغلب حالاته ليس باكثر من بقرة حلبوب ان جف ضرعها تنكروا بحريها فكانت محنة الوطن وهي النتيجة المحتمة لكل هذه الممارسات المخجلة وحتى يخرج الوطن وابنائنا من هذه المحنة السوداء على الحكومة ان تتقدم بخطى ثابتة وجريئة للوقوف عند كل الاسباب والمسببات التي تركت بصماتها على واقعتنا الاردني وادت الى ما ادت اليه من امر خطيرة نعيشها على المستوى الوطني ، اليس هناك متسع من الوقت للمداورة والمناورة فقضايا الوطن وتوت المواطن امور بالغة الخطورة اذا ما بقينا نعالجها بالتخدير ستكون النتائج المترتبة وخيمة وغير قابلة للتصديق ان على الدول ان تصدر التشريعات لاعادة الارصدة الاردنية المهرية حتى يشارك اصحابها في بناء الوطن واذا لم تتحرك الدماء الاردنية في الشرايين في مثل هذه اللحظات حتى يسدد الابناء ما للوطن من دين في اعناقهم .

معالي الرئيس - الاخوة الزملاء .

اما عن المسيرات والتي بدأت تأخذ طابعا استفزازيا فارجر من الدولة والاجهزة المعنية ان تراقب ويحذر شديد خاصة في مثل هذه المرحلة كل انتهازي او حائد او عابث بأمن الوطن فنحن على استعداد ان نجرح ولكننا لسنا على استعداد ابدا ان يفقد المواطن امته ، ليس منا من يقف ضد حرية التعبير بل هي مطلب للجميع ونحرص اشد الحرص على تعميقها وترسيخها حتى نخلف من خلالها كل التوجيهات الصادقة لاعلاء صروح الديمقراطية كما نحارب من خلالها كل اشكال الفساد والتسيب اما حرية التعبير فالاجدر بنا جميعا ان نلوث الفرصة على ادواتها لانها هي الحرية التي تستقر في خاصرة الديمقراطية لا قدر الله فليس للسلطينتها من يرد او يلكر بهز هذه الثقة لانها اذا ما اهتزت فستعجز قلاع كثيرة وارلها القلعة التي يتحصن خلفها اطفال الحجارة

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى للجمعية يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلاديه .

الناضلون الحقيقيون والجنود الاشواص في زمن الحرف العربي وليس من بطن اردنية كل من يحاول الاساءة لا من الاردن او للتخريب على توجهاته الديمقراطية .

اقترح بخصوص ضبط الاتفاق على المستوى الوطني ما يلي :-

- ١- ضبط الاتفاق الحكومي الى ادنى مستوياته وإيقاف استيراد اثاث المكاتب الحكومية وعلى المستوى الوطني ايضا .
- ٢- اعلاء كبار المسؤولين من الامتيازات مثل استعمال السيارات والهواتف الخاصة في منازلهم او استعمالهم لموظفين الخدمات في بيوتهم .
- ٣- إيقاف لعبة التسابق على الميادانات وسر الرقود غير المبرر في دوائر الدولة والمؤسسات التابعة لها .
- ٤- إيقاف التوسع في مشاريع البنية التحتية غير الضرورية واستغلال مثل هذه الموازنات ان وجدت لاقامة المشاريع الزراعية وخاصة زراعة الحبوب والاعلاف .
- ٥- السيطرة من قبل الدولة على البناء العشوائي الذي التهم الرقعة الزراعية وهناك عشرات الملايين من الدنانير تم انفاقها على بناء البيوت واللؤلؤ الحرساء وهناك عشرات الاف المنازل والشقق لم تجد من يسكن فيها بعد .

كما ان هناك عشرات الاف المخازن التي تم بناؤها غير مستغلة اي بمعنى ان ارقام مالية كبيرة قد استنفدت دون تخطيط علمي مسبق او اشراف فعلي من قبل الاجهزة المعنية .

- ٦- الحد من استخدام العمالة الوافدة وإيقاف استخدام الخدمات الاجنبية الا في الحالات الانسانية الضرورية .
- ٧- اقامة المشاريع الزراعية الانتاجية والتوسع في تربية المواشي لمحاولة الاكتفاء ذاتيا وتوفير العملة الصعبة ودعم الدخل القومي من خلال توفير الحوافز للمزارعين ومربي الماشية .

اما عن مطالب محافظة الكرك فقد سبقني بعض الزملاء على ذكر بعض منها فهي مطالب شبيهة على المستوى الوطني . لكنني ارد الإشارة الى دور الروتين القاتل وعدم الجدبة من قبل المسؤولين حتى في اهم احتياجات المواطنين فمستشفى الكرك الحكومي والذي تم بناؤه عام ١٩٥٦ عندما كان عدد سكان مدينة الكرك اربعة الاف مواطن هو نفس المستشفى الذي يقدم الخدمة لحوالي اربعين الف مواطن علما بانته ومنذ عام ١٩٨٦ قد تم رصد المبالغ واستحوكت قطعة ارض قريبة من جامعة مؤتة وتم ايجاد شبكات الماء والكهرباء لها ارجو الانعاز للبدء بتنفيذ هذا المشروع الذي طال إنتظاره . اما عن اسس القبول في جامعة مؤتة فارجو مراعاة زيادة عدد القاعد المخصصة لاهناء المحافظة في مختلف التخصصات للتخفيف على أسرهم من الالتزامات التي تعرتب على ارسال ابنائهم الى الجامعات الاردنية الاخرى . كما ان على رئاسة الجامعة تخصيص عدد من البعثات في الدراسات العليا لاهناء المحافظة ليمتكنوا من المشاركة الفعلية في بناء الجيل الذي نريد .

وغفاما اتوجه باسمكم جميعا بالتحية الى اهلائنا في ارض الصمود والتحدى الى اطفال الحجارة وهم يتحدون بصمودهم جهوز المحتل ويتسابقون على الموت كاشرف صور الحياة واراقها . كما اتوجه بتحية الاحبار والاجلال

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى للجمعية يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلاديه .

للسواعد العراقية البطلة وهي تسجل لنا وللجيال بدمائها اروع نصر يحققه صناديد العراق في تاريخ امتنا الحديث . حفظ الله الاردن وطنا وشعبا وقياداة .

اعطي الحكومة ثقتي بعد ان يعاد النظر بتركيبتها الحالية .

وشكرا .

معالي رئيس المجلس
السيد محمد الطراونة
سعادة الزميل الاستاذ محمد فارس الطراونة

معالي الرئيس
السادة النواب

في معرض الرد على بيان الحكومة . يجدر الإشارة الى مجموعة ثوابت تشكل اطارا عاما لمناقشة البيان ومنها :-

- الاول : ان يكون المعيار موضوعيا ومستندا الى مرتكزات البيان ومحدداته .
- الثاني : ان يستلهم النائب احساس الشعب وقناعاته في البيان الحكومي ، لان الاصل هو ان النائب لا يمثل نفسه فقط .
- الثالث : ان يكون التقييم للبيان مبنيا على تفهم للواقع الاردني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتأثر هذا الواقع بالوجود الاسرائيلي الاستيطاني ' عي على ارض فلسطين .
- الرابع : ان يؤخذ بالاعتبار المعطيات والتغيرات المتدسرة على الساحة الدولية ، وتأثيراتها على الواقع العربي وشكل عام والاردني بشكل خاص .

معالي الرئيس

من منطلق الايمان بالمشاركة في صناعة القرار والمساهمة في تصويب المسيرة ، وليس التصدي بالنقد المستند الى تسجيل المواقف فحسب ، فإن التفاعل الايجابي فيما بين السلطين التشريعية والتنفيذية بشكل ركيزة اساسية لبناء الاردن على قاعدة الديمقراطية نهجا لحياة الانسار فيه . وعندما تتعرض الحياة الديمقراطية التي بدت مظاهرها للعيان ، غالات من الانتفاخ والاحتراء فإن من ابسط مبادئ الالتزام الوطني ان يتصدى النائب لكل هذه الحالات مهما كان مصدرها ، ودونما مجاملة لاحد على حساب حرية الانسان وحقوقه واستقرار الوطن .

هكذا من الأشواص

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعده يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

معالي الرئيس

ان بيان الحكومة الذي شكل الاطار العام له " كتاب التكليف السامي " ورد مجلس النواب وادراك الحكومة لمعطيات الواقع والامكانات وفهم ابعاد المرحلة الجديدة . كان استجابة حتمية لمطالبات التغيير في الاردن انسجاما مع حركة التاريخ التي عبرت عن نفسها محليا وعربيا ودوليا في مواجهة الفعل المضاد لمصالح الجماهير الشعبية .

ومن هذا المنطلق وعلى اساسه ، فإن للمواطن الاردني ان يمارس كافة حقوقه الدستورية ، وان تلقى كافة القوانين والانظمة والتعليمات التي تحول دون ذلك ، بدأ بقانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وتعليمات الادارة العرفية وذلك ضمن مدة زمنية محددة لتحرير المواطن من تهديد تلك الاحكام التي قيدت حريته واعاقت حركة العمل والابداع عنده وغربت عنه بلده ، وابتعدته عن الانتماء لثراب وطنه الذي يحمل فيه . ويترتب على ذلك ايضا اعادة النظر بموضوع المحكومين سياسيا باعتبار ان الدوافع والاسباب التي ادت الى حكمهم ذات ابعاد سياسية ، ومن مخلفات قانون الدفاع والاحكام العرفية والمرحلة التاريخية المتدثرة من حياة الشعب الاردني التي نأمل ان تتجاوزها من اجل المساهمة في ترسيخ النهج الديمقراطي الجديد .

معالي الرئيس

ان بناء دولة المؤسسات وسيادة القانون لا يتأتى الا من خلال تطبيق احكام الدستور نصا وروحا الامر الذي نؤيد معه توجه الحكومة الكريمة وشكل خاص اذا ما اردنا تطبيق شعار " ان الانسان في هذا البلد هو القيمة العليا " لان تطبيق هذا الشعار على ارض الواقع يتطلب ممارسة الانسان لحرياته الشخصية والعامة والاقرار بحقوقه المنصوص عليها في الدستور ولوائح حقوق الانسان ، وتقنيه من هذه الحقوق ، لاتنا بهذا لا نعطي للانسان ميزة بقدر ما تسلم بهذه الحقوق والمكتسبات التي ضحت البشرية من اجلها وقدمت الملايين من الشهداء عبر التاريخ .

ويقتضي ذلك ان لا يضار مواطن بسبب انتمائه الفكري وممارسته لحقه في العمل السياسي والحزبي للتعبير عن افكاره ومعتقداته بل ان الارهاب الفكري الذي تمت ممارسته في الماضي خلق جيلا وعلى مستوى الجامعات والمعاهد العلمية من حملة الافكار التي اعتمدت القيم البالية والتي اضرحت من مخلفات التاريخ . ومن منطلق ترسيخ المفاهيم الاساسية الوطنية والقومية ، فإن الدستور الاردني قد جاء مرسخا لهذه المفاهيم وينص صراحة .

وباعتبار ان الميثاق الوطني المقترح لا بد وان ينفذ من احكام الدستور (كما جاء في بيان الحكومة) فإن الامر والحالة هذه يقتضي الاكتفاء بتطبيق احكام الدستور المتعلقة بالتنظيمات السياسية باعتبار ان هذه الاحكام هي الاصل / وهي الاولى بالتطبيق في الوقت نفسه فإن الميثاق / اي ميثاق لا يكون الا في مرحلة تاريخية وقبل قيام الدولة ، وهو بهذا المعنى مرحلة من مراحل الدستور .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعده يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

وبناء عليه فإنه لا يشكل القاعدة الضرورية لقيام التنظيمات السياسية على اساس منه . ولعلنا يتعلق بتوجه الحكومة للعمل على دعم القوات المسلحة والامن العام ، فالقوة صحيح من حيث المبدأ ، والقوات المسلحة تشكل درعا لحماية تراب الوطن ، ولا بد من الاهتمام بها ورعايتها وتزويدها بمستلزمات الدفاع كما ونوعا وعلى ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي الذي وصلت اليه صناعة السلاح . ولكن في حدود الامكانات المالية المتاحة .

ومع ضرورة دعم الامن العام لتوفير الامن الداخلي الا ان حماية الامن لا تتأتى الا من خلال توفير الامن الغذائي والامن الاجتماعي الذي من شأنهما تعزيز دور المواطن في حماية الامن وبالتالي خلق الامن والاستقرار لكل ابناء المجتمع وليس امانا واستقرارا للفئة من الطفيلين والانتهازيين ونجار الحرب على حساب الغالبية العظمى من ابناء هذا الشعب المكافح عبر مئات السنين .

وفي القضاء :

نؤيد التوجه الحكومي لتعزيز استقلال القضاء وحرمة ولكن البيان الحكومي لم يتعرض لكيفية تطوير القضاء كما ونوعا وخاصة في زيادة عدد القضاة والموظفين الاداريين وتوفير الابنية اللازمة لتسهيل مهمة القضاء وتأهيل القضاة وتدريب الموظفين .

وتوفير كتب القانون والفقه والمراجع الضرورية بالاضافة الى مراجعة القوانين وتصويب اوضاعها لتكون منسجمة مع مبدأ فصل السلطات ومع مبدأ استقلال القضاء .

في مجال التربية والتعليم :

بالاضافة الى ماورد في بيان الحكومة يقتضي الامر الاشارة الى ثلاث نقاط :

- الاولى : ضرورة التأكيد على سياسة تربوية ثابتة .
- الثانية : ضرورة اقامة نقابة للمعلمين والمعلمات لتولي المشاركة في صناعة القرارات التربوية والعناية بعقليات مهنة التعليم وشؤون العاملين فيها .
- الثالثة : دعم التعليم المهني لياخذ دوره الطبيعي في المساهمة الفعالة له في تطوير الصناعة والزراعة وتخليص حدة البطالة .

التعليم العالي :

ولكن نؤيد ما تعرضت له الحكومة في البيان الامر يحتاج الى اعادة النظر بكتلة وثققات الدراسة الجامعية على التارسيين ، والتوسع في قبول الطلبة من خلال اعادة النظر بالنتائج التدريسية المعتمد ، لانه وبالرغم من تعدد الجامعات ظاهريا وزيادة النفقات اللازمة لها ، الا ان طاقاتها القصوى في القبول السنوي لا تتعدى مستوى القبول في بعض الكليات في جامعات اخرى .

هكذا من الأشغال

وفي مجال الثقافة والشباب :

بالإضافة الى ما ورد في البيان الحكومي فلا بد من ضرورة الانفتاح على الثقافات الاخرى لان الفكر الانساني والتراث العالمي ملك لكل البشر وهذا يقتضئ تسهيل مهمة دخول الكتب والمجلات الادبية والفكرية وتوفير المطبوعات بشكل عام بأسعار رخيصة وفي متناول يد الجميع.

وفي مجال الشباب :

لا بد من التركيز على القيم الشبابية خلق الانسان القادر على التعامل مع الحياة بجديّة والتزام وخصوصا في القضايا الوطنية والقومية ، حاضرا ومستقبلا وهذا يقتضي ايضا تدريب الكوادر القيادية من الشباب بتعزيز الروح الديمقراطية والاجتماعية .

وفي مجال الاعلام :

فإننا مع سعي الحكومة الى مراجعة التجربة الاعلامية ولكن على اساس من الالتزام بالواقع ، والعمل على نقل التجارب العالمية والتراث الانساني لتعميق الوعي المعرفي ، وخلق حالة من التفاعل الحضاري ، وتصويب القوانين بما يكفل ذلك ودعم الفن والفنانين بتوفير الحد الأدنى من المقومات لن قادر على النمو والمنافسة محليا وعربيا ، وربط ذلك كله بحاجات المجتمع حاضرا ومستقبلا .

وفي مجال الامن الاجتماعي :

بالإضافة الى ما ورد في البيان الحكومي ، اركز على عدة نقاط منها :

اولا : اصدار قانون وتشريعات عمالية متطورة تسهم فيها النقابات العمالية وممثلين لاصحاب العمل ويراعى فيها معطيات الواقع وسوق العمل .

ثانيا : العمل على ايجاد التعااتيات للمساهمة في حل مشكلة البطالة او التخفيف من حدتها .

ثالثا : الاقرار بأن الفقر لم يعد حبريا هنا وهناك بل ظاهرة عامة متصاعدة مع انخفاض سعر الصرف وارتفاع الاسعار ولا بد لذلك من وضع السياسات اللازمة التي تنطلق من هذا الادراك .

رابعا : ضرورة تنشيط الاتفاقيات الثنائية والسعي لاجراء اتفاقيات جديدة مع الاقطار العربية المجاورة .

في مجال الزراعة :

بالإضافة الى ما ورد في البيان الحكومي والذي لم يوضع نهجا حكوميا تفصيليا . يقتضي الامر :

اولا : اعادة النظر بالاراضي القابلة للزراعة المائدة ملكيتها للدولة والتي تقبل الراجيات الشرقية من حيث وزيمها على السكان المجاورين ، الذين زادت اعدادهم .

ثانيا : تشجيع التعااتيات الزراعية ودعمها لاستقطاب المتخصصين في المجالات الزراعية لادارتها .

ثالثا : التركيز على بناء ثروة حيوانية ودعم هذا الترجه .

رابعا : التركيز على الصناعات (الزراعية) المعتمدة على الانتاج الزراعي .

خامسا : بناء السدود الصغيرة للرعي للاستفادة من المياه الجارية وخاصة في الوديان المعروفة كالموجب والهيدان والحسا جنوب المملكة ، بالإضافة الى السدود الصحراوية في الاراضي القابلة للزراعة

سادسا : تفعيل المجلس الاعلى للزراعة والعمل على توحيد القرار المتعلق بالمسألة الزراعية

التموين

بالإضافة الى ما ورد اشير الى ضرورة :

اولا : سيطرة وزارة التموين على السلع الاستراتيجية لضمان توفرها وبأسعار معقولة .

ثانيا : عدم احتكار السلع الاخرى من قبل شركات ومؤسسات معينة ، بل ترك ذلك لحركة السوق .

ثالثا : احكام الرقابة الكاملة لمنع التلاعب بالاسعار ووضع الضوابط الرادعة لذلك .

رابعا : تزويد دائرة المواصفات والمقاييس بالاجهزة والمعدات اللازمة لمعالجة البضائع قبل دخولها الى السوق وبيعها ، لتعقيد الاجراءات المتبعة حاليا .

وفي مجال النقل والاتصالات :

فإن الشركة الملكية الاردنية لم تعد بواقعها الحالي اكثر من اسما اعتباريا يشكل عبئا ماليا على الخزينة واثقل كاهل المواطنين ، الامر الذي يستدعي معه اعادة النظر ليس بتصويب اوضاعها فحسب ، بل بكشف حقيقة اوضاعها وتحديد مسؤولية التامين عليها لأن المواطن الاردني لم يعد حقا للتجارب عليه ، ولم يعد قدره تسديد فواتير نتائج هذه التجارب على حساب عرقه ودعمه وجري اطفاله .

وفي مجال الادارة :

لا بد من الاشارة الى الملاحظات التالية لتعزيز توجه الحكومة لتطوير الادارة :

اولا : وضع الضوابط الكفيلة بالقضاء على الشكلية والمحسوبية ومراكز القرى واعتماد الكفاءة والقدرة لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

ثانيا : التركيز على أسلوب الحوافز لتشجيع التفوق والاهتمام .

ثالثا : عدم الازدواجية بتولي اصحاب المصالح والمؤسسات الخاصة بالمواقع الادارية المتقدمة التي تتماشى مع مصالحهم الخاصة تجهيزا لغريات الاحتراف والابتماد عن اسباب الفساد .

رابعا : عدم استئثار ذوي المراكز القيادية المتقدمة في الادارة بأكثر من موقع اداري، وبشكل خاص في مجالس ادارة المؤسسات والشركات المتعددة .

خامسا : اشاعة الروح الديمقراطية وتعميق الانتماء لضمان الحريات الفردية وحماية مصالح الشعب .

سادسا : اعادة النظر بالقوانين والانظمة التي تحول دون ذلك وعلى ضوء النهج الديمقراطي الجديد .

في المجال الصحي :

ليس مهما انشاء المؤسسات والدوائر الصحية لزيادة حجم الائتلاق الحكومي ، بل المهم هو التوسع النهمي

في الاداء الصحي سواء في جانبيه الوقائي او العلاجي ، مما يستدعي :

هكذا من الأدب

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

- اولا : توزيعا عادلا للمستشفيات والمراكز الصحية .
ثانيا : توفير مستلزمات العلاج الاساسية في هذه المستشفيات والمراكز الصحية .
ثالثا : توفير الادوية بأسعار معقولة .
رابعا : العمل على المحافظة على الكوادر الطبية في القطاع العام .
خامسا : تطبيق برنامج التأمين الصحي الشامل وعلى وجه الخصوص ليشمل العمال والفلاحين .
وفي مجال الاشغال العامة والسكان :

نحن مع الحكومة في توجيهها ولا بد من مراعاة ما يلي :

- اولا : ان لا تكون معالجة قطاع الانشاءات بزيادة اعباء المواطن الاردني ، بل بأحكام الرقابة على تنفيذ المشاريع ومطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة .
ثانيا : اعطاء الاولوية في مجال تنفيذ المشاريع للشركات الوطنية دعما للاقتصاد الوطني .
ثالثا : توفير المشاريع الاسكانية الذي الدخول المحدودة مع مراعاة البيئة الاجتماعية في الخاط البناء .
وفي مجال الطاقة والثروة المعدنية :

أؤيد توجه الحكومة ولكن يقتضي الامر دراسة الجدوى الاقتصادية قبل تنفيذ المشاريع - فالمواطن الاردني لم يعد قادرا على تحمل نتائج مشاريع فاشلة ساهمت في تدمير الاقتصاد الاردني سواء من خزينة الدولة او من مدخرات المواطنين وهي كثيرة وعلى غرار اسمنت الجنوب ، والاسمدة الكيماوية ، والزجاج والاختشاب ، دونما مسالة لاحد من الذين قاموا بدراسات الجدوى الاقتصادية لثل هذه المشاريع .

معالي الرئيس

وفي مجال الازمة الاقتصادية والسياسات المالية... الخ . فإن بيان الحكومة مع الاحترام لم يحدد ابعاد الازمة بالأرقام ولهذا :

اولا : تستوجب أهمية هذا الموضوع ان تتقدم الحكومة ببيان كامل لحجم هذا الدين الخارجي والداخلي من حيث مقداره ، فوائده ، البتوك والدول والمؤسسات الدولية الدائنة ، وتاريخ الاقتراض ، وسبل الانفاق والمشاريع المنفذة وتاريخ التسديد مع بيان اطراف هذه العلاقة الدائنة والمدينة سواء كانت الخزينة العامة ام المؤسسات والشركات الحكومية الاخرى . لأن العدالة تقتضي ان يعرف الشعب المدين بحجم التزاماته الحالية والمستقبلية .

ثانيا : اعادة مراجعة الاتفاقيات المقررة مع صندوق النقد الدولي وذلك لتخليص هذه الديون وشطب فوائدها او انقائها وجدولتها على مدة طويلة بدون فوائد لان خدمة هذه الديون من شأنها ان تعيق أية عمليات للتنمية مستقبلا اضالة الى تراكم هذه الديون وبالضرورة تعرض الاستقلال الوطني لتعبية البتوك والدول الدائنة .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

ثالثا : الاستعمال بإصدار قانون للدين العام الخارجي تلتزم فيه الحكومة بأن لا تعتمد أية عمليات دين الا بموافقة مجلس الامة .

رابعا : وضع السياسات اللازمة في الاعتقال بالاقتصاد الوطني الاردني من وضعه الحالي كإقتصاد اتكالي على المساعدات العربية والاجنبية والقروض الى اقتصاد الاكتفاء الذاتي وعلى اساس الواقع الاقتصادي الاردني . لان هذا النهج سيؤدي بالنتيجة الى تعزيز الاستقلال الوطني .

وفي مجال الاوضاع الاقتصادية الراهنة من حيث انسيابها فإن الحكومة ليست مهمتها المساعدة في الكشف عن الادوار التي تلت والسياسات التي اتبعت بل ان لها الدور الرئيسي والفاعل لأنها تملك كل وثائق الادانة ولديها القدرة ومن خلال الاجهزة الرسمية في كشف المسببات وتحديد المسؤوليات ليعاد الى ملاحقة التسببين في هذه الاوضاع الاقتصادية سواء كانوا داخل البلاد ام خارجها ، ومحور يلهم الى المحاكم لاصدار اقصى العقوبات بحقهم ومصادرة ما يملكون من اموال منقولة وغير منقولة اسوة بدول العالم المتحضرة .
في العلاقات العربية والدولية :

نؤيد توجه الحكومة في موقفها من القضية الفلسطينية ومن منطلق ان الشعب الاردني والفلسطيني يشكل جزءا من امة واحدة بالاضافة الى الخصوصية في العلاقات الانسانية عبر التاريخ . ولهذا لا بد من ابداء الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الاهتمام المثل بالدعم المادي والمعنوي والاعلامي بشكل خاص لنقل واقع الانتفاضة الى اكبر مساحة ممكنة . وان يكون الدعم على المستويين الرسمي والشعبي .

في التعامل مع العراق :

نؤيد توجه الحكومة الكامل لان العراق يشكل خندقاً متقدماً للدفاع عن الامة العربية ضد الغزو الخارجي .
وفي لبنان :

نؤيد توجه الحكومة للمشاركة والمساهمة في حل المسألة اللبنانية وفي اطار لبنان الموحد العربي .

في مجال مجلس التعاون العربي :

نؤيد الحكومة في توجيهها لتعزيز مسيرة مجلس التعاون العربي الذي يشكل حدا أدنى على طريق الوحدة العربية ، مؤكداً أنه لا بد من تعزيز العلاقات بين جماهير دول مجلس التعاون وتطوير علاقاتها لتحقيق الوحدة الشعبية فيما بين هذه الاقطار كقاعدة لوحدة عربية وشاملة .

وفي المجال الدولي :

ارجو اعتماد معيار موقف هذه الدول من قضائنا القومية ومعالنا الاقليمية .

وشكرا .

هكذا من أجل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

معالي رئيس المجلس
سماعة الزميل لث شهبلا

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس حضرات السادة النواب

قبل ان ابتهد بكلمتي وجدت لازما على ان ابدأ ببعض الملاحظات عبر النقاش الدائر في مجلسنا الامي اليوم ، فاقول :

١- ان مستوى الكلام يجب ان يكون لائقا وان يلتزم التوجيهات النبوية الشريفة « كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه » واللغة العربية سيدة اللغات ، وهي لغة اهل الجنة ، يستطيع من يلجأ الى بلاغتها ان يصل الى مراده في افصح القول واجمله دون ان يسبب اهانة لأحد والا خرجنا عن اصول ظاهرة الاجتماع والمجتمع المتحضر وانقرض عقد انتظام التفاهم بيننا . ويفقد صاحب الحق كل تعاطف او مساندة لحقه ان كان هو بدوره لا يقدر حقوق الناس .

٢- يقول النبي صلى الله عليه وسلم « اما الاعمال بالنيات واما لكل امرئ ما نوى » وعليه فإن مراقبة نوايانا وبواعث كلامنا امر توجيه الصدق مع اله ومع النفس والناس . فما كان لله فهو المتصل وما كان لغيره تعالى « لا اله الا الله » والشرك الحقي والذلي يدب في النفس كدبيب التمل على الصخرة الضما . في الليلة الظلماء .

يستطيع المرء ان يتكلم ليرضي صاحب هوى قد يكون حاكما او منفذا اعلاميا او ماليا او حتى رأيا عاما شكلا بالمعلومات .

فمن وجه نيته لله في كلامه فقد لجأ ومن أرضى الناس بسخط الله سخط الله عليه واسخط الناس عليه . ومن أرضى الله بسخط الناس رضي الله عنه وأرضى الناس عنه .

٣- ان تكون الوحدة الوطنية رائدنا مبتعدين عن أية كلمة ولو كانت حقا قد يستفيد من ظاهر مدلولها الباطل والمبطلون رابدأ بنفسي قبل غيري لأبين بأن كلمة لي قد صدرت في جلسة سابقة حول موضوع الاقليمية ظهرت دون قصص مخجزة وأسئله فهمها حين حلت على ظاهرها ولم تحمل على عذوم استخدامها . فمرقني القات الذي لا اعيد عنه هو نية الاقليمية من أية جهة صدرت وانني لا اقف الا في الصف الذي امر الله به وامر رسوله الكريم من نية للمصيبة التي حذر الامة من فتنها .

٤- اتصل بي الكثير من المواطنين ليلة أمس متسائلين عن البث التلفزيوني المشوه وعن توقف الاذاعة عن النقل الحي لوقائع جلسائنا .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

ان من شاهد نقل كلمة الزميل النائب المحترم ذوقان الهنداوي مثلاً اعتقد انه هو المكلف بتلاوة البيان الوزاري وهذا وغيره تجاوز كبير على الامانة ، ولا اعتقد ان وزير الاعلام المحترم يرضى بذلك واعتقد ان التذكير يكفي لكي يقوم باصلاح هذا الخلل وسرعة .

٥- لقد اعجبت بكلمة السيد ذوقان الهنداوي يوم امس ، خصوصا فيما يتعلق بامتداد المسؤولية على مدى اكثر من عهد حكومة . ولكن بنفس المنطق الذي استند اليه فيما كلمتي لاحقا من ان المسؤول الذي تشل سياسته لا يشترك في مسيرة الاصلاح ، على ان ابين لأخي الفاضل الاستاذ ذوقان الهنداوي وبعض الزملاء السابقين في حكومة السيد زيد الرفاعي الذين هم معنا اليوم في مجلس النواب ان المآسي التي كانت ترتكب في عهد حكومتهم والطفيان الذي كان يمارس والفساد الذي اسنشر لم يجد رجالا داخل الحكومة يقفون مع ضمائرهم في التصدي لها . لقد نكلنا عندئذ عندما كان الكلام عرضا لضراب باهضة والتجاننا الى من توسمنا فيهم الخير في الوزارة السابقة وكلهم معنا اليوم في هذا المجلس ، ولقد وضعت بعضهم امام مسؤولياته عن حوادث جامعة اليرموك التي لم نجد سندا لنا فيها بل واجهني رئيس حكومتهم بالتهديد برفع اغصانة عني وحاشي الى المحكمة العسكرية ، وطلبت منهم ان يستقيلوا والا فإن دماء ابنائنا في اليرموك الذين قتلوا ودفنوا دون تشريع ودون ان تتحرك الضابطة العدلية كما يقتضي حكم القانون ودون .. ودون ...

اقول فإن دماء ابنائنا في اليرموك كانت في اعناقهم حيث ان المسؤولية الوزارية جماعية والا يعنى الوزير منها ان كان غير راضي عنها سوى الاستقالة .

ماذا فعل زملاؤنا النواب الذين يجلسون معنا اليوم وهم وزراء في تلك الحكومة في هذا او عند تزوير انتخابات اريد التكميلية ؟

اليس الذين يتعمدون معنا اليوم في مجلس منتخب بحرية هم انفسهم الذين انتهكت الحرية في عهدهم يوم امس ؟ اليس هذا ايضا على ان الشعب قد يخطئ خصوصا اذا خبت عنه المعلومات .

اليسوا اعضاء في الحكومة التي كادت ان تؤدي الى فتنة وطنية يوم ان اعدت وصاغت واخرجت الرسالة الملكية بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٩ التي هاجمت المسلم وشككت في مصداقية شخص رئيس الوزراء الذي كان في الحكم فيها ولجأنا الى الله تلك الفتنة بلطله وكرمه .

اليسوا اعضاء في الحكومة التي اخرجت قانون الوعظ والارشاد الذي اصدره الفريق جلوب ١٩٥١ لتكتم في القراء الدعاء والوعظ عن قول كلمة الحق والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والذي استطعنا بفضل الله من احباط المآرب القمعية فيه ..

اما ما ذكر الاخ الفاضل والزميل السيد ذوقان عن كون شخصية الرئيس المكلف سبب في توتر العلاقات مع الاشقاء عندما وقف مدافعا عن شرف وشهامة هذا البلد الذي يأمن ان يسلم عدوا العجا اليه لكيف باخ وحبيب فإن تلك من المآثر التي تسجل له وليست عليه .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٢/٢٩/١٩٨٩ ميلادية .

السيد الرئيس

اني اطلب من وزير الاعلام ان اراد ان ينتقل كلمتي ان تكون كاملة غير منقوصة وحيث انني لا اسمح لموظف اعتاد على اغتيال شخصيات الناس ان يحرر كلمتي وأن ينقل المحرر منها بامانة ... والاصل ان يتخذ المجلس قرارا بخصوص اعلام الدولة تلزم به الحكومة .

اقول بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله القائل (انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فأبين ان يحملنها واشلقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا) الاحزاب آية ٧٢ . والصلاة والسلام علي سيدنا محمد سيد البشر المحذر لامثالنا بقوله (ما ولي أحد امر خمس من المسلمين الا وجيء به يوم القيامة يده مغلولتان الى عنقه فوضع على الصراط لا ينكح من غلده الا عدله والا هوى سبعين خريفا في نار جهنم) وبعد ...

حضرة السيد الرئيس

حضرات السادة النواب المحترمين

مرة أخرى بختليتي ربي جل وعز بالوقفه المسؤولة على منبر مناقشة الثقة بالحكومات واستعيد في ذاكرتي انشراح صدر الناس وقتئذ عند تشكيل حكومة السيد زيد الرفاعي وفرحتهم بتغيير العهد متأملين عهدنا جديدا تصان فيه الحرية الشخصية والعامة ويحترم القضاء ويحرك فيه الاقتصاد من ركوده ويحقق فيه من اسباب تروى وتعثر معظم مشاريع الشركات الكبرى وما سببته من حمل ناء تحت رزئه الاقتصاد ... كما استعيد في ذاكرتي الاصوات المطالبة بفتح التحقيق في ذلك مما اضطر الرئيس الى الاجتماع بمعظم اعضاء مجلس النواب في الجلسة غير رسمية قدم فيها تقريراً عن الموضوع واعدا باصلاح الامر متجنباً مسألة اجراء التحقيق ... واذكر اصراري في تلك الجلسة على ان اهمية المسألة لا تنحصر فقط في اكتشاف الفساد بل في ضرورة التعريف بكل من اخطأ في قراراته حتى لا يعود الى المسؤولية في المستقبل كمنقذ وطني كما تعرونا ... ففي البلاد المؤسسية يقف المسؤول للحساب ويدفع الثمن قضائيا ان كان هنالك جرم جزائي او سياسيا بالاعتزال ان كانت سياسته قد ثبت فشلها .

وحكمت حكومة الرفاعي اربع سنوات غاب امل الناس فيها منذ بدايتها حيث ذاق الشعب الامرين من طغيان واستبداد واستعسار للفساد واعتداء على القضاء حتى قامت انتفاضة جنوب القضيبيات ... باركها تضحيات مواطنين من ابنا شعبنا الابي - عيل صبرهم لتحركنا من القهر والجور وكانت تلك التضحيات من اهم اسباب وجود مجلسنا اليوم في انتخابات حرة نزيهة . وان المواطنين الابهة الاحياء لينظرون اليكم باتخاذ امله ومعلي الأمة نظرة الاصل في ان نكون عند حسن ظنه وثقته .. بأن نحسن توجيه خطط انقاذه من حالته المسعرة التي خربها ... لأن نحن صدقناه الزعد بصدقنا مع رينا وضمانونا ... اخرجنا بلدنا من طريق الاتجار والا لأن ثقته في النظام البرلماني ستهتز اهتزازا شديدا ليس وراءه الا اللوضى . من اجل ذلك فإن موقفنا من

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٢/٢٩/١٩٨٩ ميلادية .

مشاركة النواب في مسؤولية المرحلة القادمة بعد غياب الحياة البرلمانية الحقيقية اكثر من عشرين سنة يجب ان لا يصل الى المشاركة شخصيا في الحكم بل المشاركة في حسن اختيار الحكومة من اصحاب الكفاءة المتميزة والنزاهة الناصعة لتقوم ببدء عملية التطهير والاصلاح بحيث اذا لم تنجح الحكومة الاولى والتي تتبعها في اصلاح الاوضاع المختلفة تبقى ثقة الشعب في مثليه لاختيار فريق جديد يكمل المسيرة الا فسيمعزي القشل الى تهالكنا على كراسي الوزارات ... حتى اذا استقامت قواعد الادارة بعد طول فساد يرسل الشعب حكامه الى كراسي المسؤولية التنفيذية من خلال الانتخابات النيابية ... لذا يجب علي في بداية حديثي عن الحكومة ان اصدق مع موقفي المعلن اثناء الحملة الانتخابية باعلان عدم الرضا عن مشاركة الزملاء النواب في الوزارة وعن مفارضة الزملاء الاخرين على الموضوع نفسه الذي اكرمنا الله بعدم نجاحه . فماذا تغير في نهج الحكم حتى نشارك ؟ هل سيكون هنالك نظام داخلي لمجلس الوزراء مثل نظامنا الداخلي ؟ هل سيكون لديه محاضر اجتماعات مثل محاضراتنا ؟

هل سيكون هنالك تصويت في المجلس او ان القرارات بالاجماع : هل تغير وصف الوزارة من كونها حكومة الوزير الواحد ومعاونيه ؟ هل ناقش احد المشاركين موضوعات البرنامج الحكومي ووضع شروطه المسبقة على البرنامج وليس الكرسي ؟

ومع سروري البالغ للخطوات التي تم اتخاذها حتى الان باتجاه الحريات العامة الا ان علي ان ابين ان الفضل الاول في ذلك يعود الى ارادة الناس التي لو قبض لها ان لا تقع في العقود الماضية لما تجرأت حكومات ان تنفرد بالوصاية على الشعب تلك العهود التي كان السيد رئيس الوزراء قائدا للعهد منها كما شارك في بعضها بعض وزراء هذه الحكومة ... وان عدم اخذنا ذلك بعين الاعتبار اليوم ونحن نبحث امر هذه الوزارة يعني القوارنا بصحة النهج السابقة في حينه وان التغييرات الحاصلة اليوم كالما هي قشر مع التطور الطبيعي لمسيرة الحكم وهو منطق لا نقره ولا نوافق عليه ... لانتا بذلك وكأننا نقول بفساد الامر في عهد الحكومة غير الانتقالية السابقة فقط ... لمع ان عهد تلك الحكومة زاد فيه الفساد والظفان بشكل لم يسبقه مثيل الا ان النهج الذي سمح لمثل تلك الحكومة ان تستلم الحكم هو نهج استقر منذ زمن وساهم في استقراره عهود سبقت حكم بعضها السيد رئيس الوزراء الحالي ...

اضف الى ذلك ان انواعا من الفساد الكبير مثل عمولات صفقات الاسلحة والطائرات كان موجودا في العهد السابقة وان لما البعض من الاشتراك بها والاستفادة منها فان العلم بوجودها وعدم مجابهتها مسؤولية كبيرة على كل صاحب سلطة لم يستعمل سلطته في تنعيمها وايقافها ومحاسبة المستفيدين من ورائها : ام يلجأ الى اتخاذ موقف للضحايا على الاقل ... بترك الحكم .

ايها السادة النواب الكرام .

الفساد الذي تعيشه فسادا ناسا الدم الذي يجب ان ينتج عنه اننا نساد الاوراق لا يلا حيد ما علوه

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلادية .

سوى الدعوة اصلاحية ... لقد انسدت الحكومات اذواقنا بأن قلبتنا في برامجها المتعاقبة الى مجتمع استهلاكي غير منتج يعيش اكثر بكثير مما تسمح له به موارده وظروفه الاقتصادية ... فالعامل مع المساعدات العربية على انها دائمة كان خطأ واخذ القروض بالاضافة الى ذلك كان خطأ اكبر وحتى لو دامت تلك المساعدات فان توجيهها كليا نحو الانتاج ومنع اثارها التضخمية المؤذية امر اساسي لصاحب النظر البعيد ... وحتى لو افترضنا ان مواردها الذاتية كافية للسماح لنا بالمعيشة الاستهلاكية فأين حساباتنا من التهديد الصهيوني الاكيد ... ذلك التهديد الذي يجب ان يلهم مخططينا لبناء مجتمع متماسك محارب صلب بعيد عن الاستهلاك يركز موارده على كل ما يحقق له النعمة الذاتية والاستقلال سلما وحرما ...

ان البلاد الاقتصادية الذي نحن فيه اليوم لا يتفرد الفساد في تسببه وان كان قد ساهم فيه مساهمة رئيسية وسرع عملية ظهوره بل ان احد اسبابه الرئيسية السياسة الاقتصادية التي انتهجها الاردني قبيل وبعد بدء المساعدات العربية حيث ان القرارات الاقتصادية وجهت مجتمعنا نحو الاستهلاك ورفع مستوى المعيشة على غير اساس الاعتماد على الانتاج المحلي .

وهذا الرأي ليس وليد سنتنا هذه بل انه رأي نحمله منذ اول ابتلاء ينصب النصيحة للشعب والحكام ابتلاء الله به ... فلقد ركز اول خطاب لنا على نفس هذا المنبر على مسألتين : خطورة التوجه الواضح نحو المديونية وتفكك اجهزة الحكم بوجود مراكز قوى اقوى من وزراء الحكومات ... وكان ذلك في نهاية عام ١٩٨٢ في زمن حكومة السيد مضى بدران في المجلس الاستشاري لدى مناقشة موازنة ١٩٨٣ وهاتان المسألتان كان لهما التأثير الواضح على احوالنا اليوم وكان ما قلت محذرا : « ان العيب الاساسي الذي يظهره قانون الموازنة المؤقت كون العجز المالي والاعتماد على الخارج ما زالنا بنصران ويكرران مع فواق اقتصاديات الدولة » ان زيادة الاعتماد على الخارج يؤثر بلا شك على صحة استقلال الوطن وحرية اختياره للاستقلال كما هو معروف بلفات اخرى ترجمة حرفية لكلمة عدم الاعتماد ... وما اتنا يجب ان نتجده ولو تدريجيا نحو مزيد من الاستقلال فإن على الحكومة ان تقتصر بشكل مسؤول في اخذ من الاعتماد على الخارج كما ان عليها ان تضع المواطنين امام مسؤولياتهم في تحمل اعباء المسيرة نحو الاستقلال الكامل « اما اذا نظرنا الى تركيبة التمويل فالتا نرى بوضوح فشل الحكومة في استثمار الامن وجو الثقة في استقطاب الاموال المحلية لتمويل المشاريع لنسبة القروض الخارجية للداخلية هي (٣٥) الى (٢٦) ونسبة مجمل المساعدات والقروض الخارجية للقروض الداخلية هي (٣٣٦) الى (٢) وهذه نسب خيالية لا تصدق وهي غير مقبولة خصوصا عندما نرى ان كثيرا من الاموال الاردنية حول من خلال البنوك الى الخارج داعمة الاقتصاد الاجنبي بينما تعود لنا هذه الاموال على شكل قروض دولية » ان الاعتماد على الخارج يجب الا يكون الا في الضرورة القصوى اما ان نعتمد على الخارج فنزداد رخاء وبحبورة في العيش دون تحقيق اي منجزات سياسية او تاريخية نستحق معها العيش الرغيد فهو امر مرفوض لكل ذي حس وطني فلا بارك الله في مواطنين يطالبون بحكومتهم بالرخاء والبحبورة على حساب استقلال بلادهم وعدم اعتماده على الغير ولا يذكرون في مسؤولين يمسرون مثل هذه المطالب « انتهى النص المختصر .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلادية .

اما المسألة الثانية وقتئذ فهي عن مركز صنع القرار فيما يخص مستقبل البلاد الاقتصادي ولما يخص المديونية وغيرها من امور مالية حساسة نستشعر اليوم المصائب التي ساهمت في تسببها فلم يكن للوزراء وهيئة الحكومة فيها لاسف الدور المسؤول الرئيس كما الزمهم بذلك الدستور بل كان يتفرد به فرد هو رئيس المجلس القومي للتخطيط والذي كان يمثل مركزا اقوى من كل الوزراء في عهد حكومة السيد بدران الاخيرة ووجب تبيان ذلك موثقا حتى نضع المسؤوليات في مكانها دون تحميل جهة اكثر من مقتضيات العدل في نتائج ما نحن فيه اليوم فقد اوردت في نهاية ١٩٨٢ في نقاشي موازنة حكومة السيد مضى بدران ما يلي :

« والعيب الثاني الذي يعكسه قانون الموازنة والذي له مدلولات خطيرة هو الخلل في التركيب الهيكلي لاجهزة ومؤسسات الدولة والدور الوظيفي لها . فالسلطة التنفيذية هي الحكومة عملة مجلس الوزراء الذي يستمد ثقته من البرلمان فإن سلطنا بالعلم القائل ان هناك طروفا محمول دون وجود برلمان فالتا لا نرى عذرا ولا نسلم بنظرية تفكيك اجهزة الحكومة عملة بوزاراتها وتوزيع صلاحياتها او حتى صلاحيات اكبر الى مؤسسات لها مجالس ادارة منفصلة وحرية القرار .. ولها سلطات اكبر بكثير من السلطات المنوطة بالوزارات دستوريا » ان الميزانية الانمائية لمؤسستين فقط من اصل (٩٥) وزارة ومؤسسة واردة في مشروع القانون وهي المجلس القومي للتخطيط وسلطة وادي الاردن تصل الى ٥٦٪ من مجمل الميزانية الانمائية بينما تتنافس ٩٣ مؤسسة اخرى ومن ضمنها جميع الوزارات على اتفاق ٤٤٪ من الميزانية للدولة ، وماذا جنيتم من هذا كما قلت ؟ لقد حصلنا على مجلس للتخطيط يقرر الاتجاه الاقتصادي للبلاد ويناط به اتفاق ثلث الميزانية الانمائية للدولة ... مجلس هو مجلس بالاسم لا يجتمع مطلقا بل ان هذا المجلس يتحدى القانون الذي اوجده والزمه بعقد اربعة مجالس ادارة في السنة على الاقل ويتحدى ايضا مجلسكم هذا ايها الزملاء الذي اوصى الحكومة عند اقرار موازنة عام ١٩٨٢ وطلب منها ان تطلب من رئيس مجلس الادارة (رئيس الوزراء) ان يجتمع مجلس ادارته حسب نصوص القانون دون فائدة .. لا بل يتجرأ المجلس القومي للتخطيط ان يرسل موازنته الى الحكومة ثم اليكم دون ان يصادق عليها مجلس ادارته الذي لا يجتمع « لو كان مجلسنا هذا برلمانا لكان لنا تصرف مع من يخالفون القانون اما ونحن مجلس للاستشارة فقط فالتا نرى ان انسب الى مجلسكم الكريم الذي وان كانت اراءه لها صفة الاستشارة ولكن توجيهاته في وقف مخالفة القانون الزامية من حيث ان كل مواطن خبير وليس فقط كل عضو في هذا المجلس خبيرا .. اني . انسب لمجلسكم المحترم عدم المصادقة على ميزانية المجلس القومي للتخطيط ويبقى للحكومة ان لا تأخذ بهذه الترخيص معلقة ايانا من تحمل مسؤولية المصادقة على ميزانية مجلس يتحدى القانون ولو قبلنا على الحكومة في الاسباب التي قمت قدام برلمان في الوقت الحاضر فالتا لا نرى الحكومة عذرا في غياب البرلمان ان تخالف القانون او ان تسمح لاجهزتها بخالفة القانون » انتهى النص وما قد حضر البرلمان اليوم ووجب الحساب خالصا لتنازعنا ان الاتفراد في صنع القرار والتوسع الاقتصادي الاستهلاكي على حساب المساعدات والمديونية هما سببان رئيسيان من اسباب ما نعانيه اليوم وحتى لو كان القرار قد اتخذ جماعيا فالتا قرار خاطئ حيث لا يصلح للاردن وللدفاع عن وجوده من المخاطر المحدقة به الا اعادة ترتيب مجتمعه ليكون كله مجتمعنا عاملا .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلادية .

متنظما عسكريا ، مستعوطا للأرض مدافعا عن استقلاله أثناء السلم بالانتاج والبعد عن الاستهلاك واثنا الحرب بالتصدي المسلح للعدو الغازي لا محالة . وهو ما لم يجد جزء منه البيان الوزاري للحكومة - مؤخرًا ... واستدلالا على صحة رأينا اذكر مجلسنا الكريم بأن المرحوم الشريف عبد الحميد شرف الذي تولى رئاسة الحكومة بعد حكومة السيد بدران الاولى قد رأى خطورة النهج وبدأ بمعالجته رافعا شعار ترشيد الاستهلاك الا ان غرق معظمنا في رغد الدنيا اعمانا عن رؤية الخطر الذي بدأ يلاحظه المرحوم فاتخذ البعض الشعار سببا للمزاج والمذاعبة ونحن لا هن من اللغ الذي نسير اليه ولو ان حكومة السيد بدران التي تبعت وفاة الشريف عبد الحميد قسكت برؤيته ولم تعد الى سابق سياستها لكان امرنا اليوم افضل بكثير فلم تترك الحكومة تلك مسؤولياتها الا وقد بدأ الركود الاقتصادي الذي طالب الشعب حكومتي السيدين العبيدات والرفاعي التصدي له لذا فإن وضع اللوم فقط على حكومة السيد الرفاعي منفردة فيما يخص الشؤون الاقتصادية امر بعيد عن العدالة مع ان اللوم يضاعف عليها بسبب الطغيان والفساد اللذين استشربا في عهدها ومن عجيب الامر ظاهرة يجب ان تدرس ويعطى لها تفسير واضح كون المسؤول عن قرارات الاقتصاد والتحويل في عهد حكومة السيد مضر بدران بقي هو نفسه في رؤاوتي عبيدات والرفاعي في مركز القرار الرئيس كوزير للمالية " قبلك الخصام وانت الخصم والحكم " فهو الذي ساهم في عهد حكومة السيد بدران الاخيرة في رسم نهج الاقتصاد وفي قرارات الشركات العامة الكبرى التي فشل معظمها مثل الاسمدة والاشخاب الزجاج واسمنت الجنوب وغيرها والتي سببت ضربة قوية لاقتصادنا والتي ضيعت مدخرات مغتربيننا الذين وثقوا باقتصاد بلادهم واسرعوا للاستثمار فيه . وعندما شددت في البرلمان السابق في عدة مناسبات على ضرورة محاسبة معضد هذه القرارات وقرار رفع انتاج اسمنت الجنوب من مليون الى مليوني طن بجرة قلم دون توضيح بين لي رئيس الوزراء الاسبق في لقاء معه ان الذي يجب ان تتبعه هو رئيس الحكومة الاسبق وليس وزير ماليته الحالي - فهو صاحب القرار والمسؤول الاول عنه . كما لا بد لي ان اذكر بان التصرف المالي باخراج (٢٥٪) من المساعدات العربية خارج قانون الموازنة العامة بعيدا عن رقابة البرلمان وديوان المحاسبة قد بدأت حكومة السيد مضر بدران ذلك الصندوق الذي نطالب اليوم بادخاله لقرار الموازنة ويفتحه لتدقيق مجلس النواب على طول السنوات السابقة لتعرف كيف تصرفنا في اموال جميع الحكومات وكذلك فان ادراج موازنة القوات المسلحة في الموازنة العامة كمجموع واحد بعيدا عن السرية امر يجعل من الصعوبة بمكان مراقبة حسن اتفاق تلك الاموال وهو امر كان محمولا به ايضا في ذلك العهد .

واعده مرة اخرى للمديونية فقد اعترف وزير المالية في حكومة السيد عبيدات والرئيس السابق للمجلس القومي للتخطيط في عهد السيد مضر بدران للجنة المالية التي كتبت مقررها وبعد ان مارسنا عليه ضغوطا كبيرة لمعرفة حجم المديونية بأن سجلات المديونية غير منظمة وانه عاكف على تجميع المعلومات بخصوصها وان الامر يحتاج الى وقت مما يدل على فوضى كبيرة ودونتها حكومة السيد عبيدات في هذا المجال الهام والذي لا يمكن لصانع قرار مسؤول ان يتخذ قرارا صائبا في غيابها . فكيف كانت تتخذ قرارات الالتجاء للقروض في غياب

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلادية .

محضر دقيق لمديونية المملكة التي لم يبدأ بحصرها الا بعد عودة الحياة البرلمانية للاردن وتحت ضغط النواب ومساخمتهم .

مجلسكم اليوم ايها السادة برلمان ذو سلطة وعليه ان لا يهمل في المحاسبة والا فانه يوقع نفسه في دائرة المحاسبة المسائلة ... فمصيبتنا اليوم ليست في استبداد الحكومات فقط وإنما في تقصير ممثلي الامة ان وجدوا في الدفاع عن الامة والشعب وفي خوفهم وسكوتهم عن التجاوزات التي كانت تحصل ولو كنت محاسبا احدا في السنوات الخمس الماضية لبدأت بالنواب ثم النواب ثم النواب ثم بالحكومة ثم بالقضاء الذي رؤنا فيه ايضا قمع صحة بالقول بأن القضاء اعتدي عليه من خارجه وخطط له ان يضعف الا ان الشعب قد اتى من قبل القضاء عندما لم يتخذ عمالة القضاء وجهادته الموقف اللازم من تدخل السلطة التنفيذية في القضاء . ولم يحركوا ساكنا مع ان طرق فرض هيبتهم كثيرة ولا تحتاج الا الى عزيمة وقرار ... ان من البلاء ان ينتظر القضاء حضور برلمان نزيه قوي حتى تبدأ بالاستماع لقرارات اديرة تعيد الحق الى اصحابه بعد ان غابت مدة طويلة تلك القرارات او اتخذ عكسها في السابق او احتج لعدم اتخاذها بعدم الاختصاص او رضي كبار قضائنا بنص كتاب بعيد عن امانة المسؤولية صادر من رئيس وزراء يبلغهم فيه فتع النيابة العامة عن الادلاء ببيان تحت حجة السرية لصالح الامن القومي دون ان يقرروا الاستماع الى تلك البيانات في خلوة يقررون هم بعدها صدق الادعاء بالسرية من عدمه ... وان من المحيبة ان تصدر محكمة العدل العليا قرارات لا ينفذها رؤساء وزارات متعاقبون منهم السيد رئيس الوزراء المكلف وحفظونها في ادرارهم ويقبل بذلك القضاء بحجة ان ليس لديهم سلطة على التنفيذ ولا يتدخلون عن النظر في جميع القضايا حتى تلزم الحكومة باحترام قراراتهم ... ماذا كان يمنع القضاء عن الاضراب لمثل هذه الاهداف النبيلة ... ان وقفة واحدة من هذه الوقفات كانت كافية باسقاط حكومة ونرض هيبة القضاء على المجتمع بأسره والمواطنة المثلى ايها السادة ليست مطلوبة فقط من النائب بل من الوزير ايضا ومن القاضي ومن كل مواطن يحتل مسؤولية هامة فالاصلاح والتغيير باتيان من جميع المصلحين اينما كانوا وليس فقط من النواب ... ان المؤسسة الوحيدة التي ان بقيت صالحة عند فساد الآخرين ويمكن ان تعاد نهضة البلاد بسببها هي سلطة القضاء وهي في نفس الوقت المؤسسة الوحيدة التي لو اختلفت تعطلت البلاد ونظامها مهما كانت المؤسسات الاخرى مزدهرة . لذا فان اصلاح القضاء اصلاحا جذريا امر لا يحتمل اي تأجيل وكنا قادرين على ابتلاع ما سمعناه هذه الالهام من احالة احد الاساتذة المحامين والقضاة السابقين الكبار على المدعي العام لانتقاده القضاء بنية اصلاحه . لو اننا رأينا نفس الغيرة على حرمة القضاء عندما رفض ضابط مخابرات ان يمثل للشهادة امام محكمة العدل العليا وايده في ذلك رئيس الوزراء او حين اهلست الحكومات قرارات العدل العليا ولم تنفذها ... ان كان هنالك اهانة فذلك هي الاهانات التي يجب ان يتصدى لها لا ان يتصدى لمواطن يتظلم من حالة اصبح وصلها شبه مجس على ... وعند ذكر القضاء لا بد من تكرار ما ذكرت سابقا في جلسة الثقة بالحكومة السابقة من عدم ثقة المواطنين في الوصول الى حقوقهم بسبب الامور الاجرائية التي اصبحت درعا للظالم يختمون وراءه مهددا المظلوم بأن عليه ان يلعب الي القضاء لتحصيل حقه والا التبول بظلمه فيقبل المظلم بظلم الظالم مظللا

هكذا من الشاغل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ١٢/١٢/١٩٨٩ ميلاديه .

أيام عن ظلم طول مدة الاجراءات الحقوقية. كما أن قوانيننا الجزائية البعيدة عن احكام الله لم تستطع ان تكسب ثقة المواطن ابدا وسكت عنها المواطنون مكروهين ومطبقين نظاما آخر للوصول الى عدالتهم وهو نظام القوانين العشوائية والتي ستبقى الغيت ام لم تلتفى ، ما لم يبق المواطن وعشيرته بأن الحكومة ولية امره توصل اليه حقه الشرعي كاملا .

حضرات السادة المحترمين

ان ترك العشائرية لا يكون الا بارضا ، الناس عملها جعلهم عشيرة واحدة يأخذ لهم ولي امرهم حقوقهم واني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائرتنا الطيبة ان شاء الله بأن عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى اولياء امور حقوقنا ما لم تحزم الحكومة الامر وتتصرف كولي حقوقنا فلقد اعطانا القرآن الكريم ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) واجمع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان مطبقا لشرعة الله والا فان اقربا المظلوم او المغدور هم اولياؤه .

ان ترك العشائرية لا يكون بتبني قوانين واساليب والمأط غريبة جعلت منا شعبا منفصم الشخصية يطبق نظامين مختلفين معترف بهما بل بتطبيق شريعة الله واني اعاهدكم ولا اظن احدا من العشائر الكريمة بخالفني باننا سنبتعد عن عاداتنا بمقدار ما نرى اقربا من الحكم بشريعة الله والا فانتا ستبقى دم القاتل العمد مهدورا حتى نقتله ولنا على ذلك الجنة وستبقى متبعين اي معبد على اعراضنا حتى نوقع به قصاص الله ولنا على ذلك الجنة ولكل من منعنا عن ذلك الاثم وغضب الله والنار . ان القاتل لا يصدق عندما يقول ان العشائرية تضعف الحكم فالعشائرية ليست الا تكملة لحكم ضعيف والحكم لا يكون قويا بالغاء العشائرية بل بتطبيق البديل الشرعي الذي يصهر الامة كلها في عشيرة واحدة العشيرة المحمدية التي هو صلى الله عليه وسلم ولها وخلفائه وولاهم من بعد . اما القضاء الشرعي فيحتاج الى اصلاح اكبر ، لعل اكبر اصلاح يحتاجه وقف تدخل السلطة التنفيذية ممثلة بقاضي القضاء فية حتى ان القضاء الشرعيين يتدمرون من حالة الازلال التي قارس عليهم ومن انهم ما عادوا يصدرن احكامهم مستقلين باسم جلاله الملك وإنما بامر صاحب السماحة... والمنفذ الاكبر الذي يدخل فيه للسيطرة على القضاء الشرعيين والنظاميين كون قديم الخدمة فوق سن التقاعد بيد السلطة التنفيذية مما يجعل مجالس القضاء تحت سيطرة الحكومة هذا الامر الذي يجب ان يتوقف ، وان يلجأ الى ترتيب قانوني جديد يمد للقضاء قوة اليا عالم تقدم الاسباب المغللة الصحية بعدم قدرة القاضي على الاداء الجيد وان يكون ذلك مقررا بموافقة مجلس النواب ليكون المجلس حاميا للقضاء وظهره له . . . ان المطلوب من قاضي القضاء بدلا من ان يرض سلطانا على القضاء ان يارض تلك الهيبة على اجهزة الدولة فهو رمز المادة الثانية من الدستور دين الدولة الاسلام ، وكانت الممارسة في بداية انشاء المملكة تقضي بان يكون وزير الارواق قاضيا للقضاء ومؤملا لذلك المنصب وانه يرسله قاضيا للقضاء يكون النائب الاول لرئيس الوزراء يترأس اجتماعات مجلس الوزراء اليا في غيابهم وكان لا يؤذن لهيئة الحكومة بالدخول على جلاله الملك قبل دخول قاضي القضاء

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ١٢/١٢/١٩٨٩ ميلاديه .

اولا يتبعه بعد ذلك بدقائق بقية هيئة الوزارة وكان يتقدم رؤساء في البروتوكول رؤساء الوزارات السابقين وما الى ذلك من امور تشير الى عزة هذا المنصب والى المعاني الكبيرة المتعلقة به . . . ان بداية الطريق لكل من يطلب اعادة الاعتبار المنقوص لمسيرتنا الشرعية هو في اعادة ترتيب القضاء الشرعي ليكون قلعة مستقلة للشرعة السمحاء . . يرتبط بها الاقتاء المستقل استقلالاً كاملاً عن الادارة.

حضرات السادة النواب

لقد فرح الناس بانتخاب هذا البرلمان الحر . . وحتى تحسب حساباتنا بشكل صحيح علينا ان نعي باننا لا نعتقد ان وراء هذه الانتخابات فقط الايمان الكامل بالحرية وبالمشاركة بقدرة ما كان الاضطراب الى وجود صاحب المسؤولية الشرعية الاول لكي يرمي عليه ثقل المرحلة وليس المشاركة في صنع القرار وليس المشاركة في صنع القرارات التي تحتاجها المرحلة والتي لا يمكن للناس ان يحتملوا في غياب برلمان ويشك كثيرا ان يحتملوا حتى في حضور برلمانهم فلقد ضاقت الدنيا في وجه الشعب وما زلنا نسمع الحكومات تستعمل عبارة جيوب الفلور لقد قلنا للحكومة السابقة ونقول لاية حكومة : اي جيوب فقرا يتكلم عنها ١٢ هنالك جيوب غني وليس جيوب فقر بل ان هنالك فقرا عاما في المملكة . ولقد نبهنا سابقا الى ان ازدياد الهوة بين المخرجين والمحرومين ستكون سببا في خلخلة الامن الاجتماعي حتى حدث ذلك في نيسان ولن نفتح حدوده مرة اخرى الا بصديق التوجه عند جميع القيادات العليا بنهل حياة الاستهلاك نهلا ، واضعا جلجا يشعروا المواطن شعورا يرمي فيشعر بقرب حكامه منه ويبدأ ذلك براجعة مصاريف واسلوب معيشة جميع القيادات والوزراء والناس اجمعين . . فلن يتنجبا من ازمنا الا الصدق ولا داعي لاستفزاز هذا الشعب بظواهر لا يمكن ان تليق بشعب فقير مثل الطائرات الخاصة والتصور والصور الضخامة ومصاريف السفر والاحتفالات التي لا تتجانس مع طبيعة ، وحقيقة حال شعبنا ولنحافظ على امننا الاجتماعي بالترادف والتراحم بين الحكام والمحكومين عودا الى الاصاله والبساطة والسماحة التي التفت هذا الشعب حول قيادته فاستطاع ان يجتاز ازماته العديدة مرحلا متماسكا والحمد لله وليس هنالك راحة ونعيم في الدنيا اعظم من دة محبة الناس وراحة الاستثناء الى قلوبهم وكل من يبتعد عن هذا النعيم النديري وراء زخرف الدنيا يخسر راحته في الدنيا والاخرة

هذا هو اساس الوحدة الوطنية كما ان الايمان بالله سبحانه القائل يا ايها الناس انا خلقتكم من ذكر وانثى وجعلتكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم هو اعظم سببا لوحدة الوطنية ، اذ لا توجد اية عقيدة قادرة على صهر الشعوب صهرا في امة واحدة سوى الايمان بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم وفي غياب ذلك يظهر الشقاق والنزاع والتعصب لكتليم او لطائفة ولنا ندري في هذا العصر الذي التقى فيه اعداء الامس الاناء في امة على وشك ان تنصهر ، كيف ترضي بتلكك خام امة مصهورة منذ قرون ، وكيف لمني انفسنا بعد ذلك ببناتنا واولادنا احرارا على وجه الارض ان هذه ليست خيانة لواقعنا فقط بل خيانة للاجيال من بعدنا ايضا ولا يتنجبا من الوقوع في حائل هذا الشر العظيم رى انصدق والثبات على مبدأ نبل كل القليلة تصدر من امة

هكذا من الأهل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى للتعقد يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلاديه .

جهة كانت ولا تصحج بالتجاننا لمنطقها بسبب استعمال الآخرين لها فالوطن يحتاج الى عمالقة يقومون ولا يمكن لمنطق العمالقة ان يرضى بالتقزيم .

ومع ان مطالبنا الاساسية لحماية الشعب هي في الغاء قانون الدفاع الا ان المطلب الاول الاستقرار البلاد يكون بتعديل الدستور لمنع غياب مجلس النواب تحت اي ظرف من الظروف ولعادة الامر الى ماكان عليه من استقالة الحكومة التي تحمل مجلس النواب وتشكيل حكومة انتقالية لاجراء الانتخابات ولعادة العينية الى ماكانت عليه عندما كان العين لا يعزل بعد تعيينه حتى تنتهي مدة المجلس وغير ذلك من تعديلات اجريت في السابق يجب علينا ان نمرد عنها اذا كنا متوجهين لمسيرة ثابتة مستقرة .. اما موضوع الميثاق فان اية وثيقة يراد لها ان تحصل على قوة تشريعية دستورية يجب ان تصدر بالوسائل المشروعة دستوريا وان طرح ميثاق لاستفتاء العام ليقول فيه الناس نعم او لا اسلوب غير دستوري والثفاق على مصالح الشعب بالالتفاف على نوابه المؤملين لاجراء الدراسات المستفيضة لصالحه واتخاذ القرار المناسب له . واللذين يشكلون هم واعيان البلاد المنتقون من قبل السلطة التنفيذية معا السلطة التشريعية الوحيدة في البلاد .

حضرة السيد الرئيس

حضرات النواب الاكابر

لقد ذكر البيان البنوك وحالها ولدى النظر في قضية البنوك وتنظيمها لا بد لنا ايضا من مراجعة شاملة حول اسلوب التصير فكل من ينكر ان الربا نظام للفر الفقير ولزيادة غنى الغني مكابر خصوصا بعد ان رأينا كيف قام الربا بتركيب سلسلة من الدول باكملها ولا يتعنا اقرارنا في اننا نعمل ضمن نظام عالمي من ان تقر في نفس الوقت بظلم هذا النظام لان الدفاع عنه مرادف للدفاع عن الاستعمار .. وكما تعمل الشعوب في نضالها من اجل التحرر من الاستعمار علينا ان نعمل للتخلص من هذا النظام الذي يطبق اسرة في دول العالم الثالث حيث تركز البنوك على الائتمان القصير الاجل والذي يصلح للحياة الاستهلاكية اكثر منه للمشروعات الانتاجية التي تحتاج الى مدد طويلة لسداد تكاليفها ... واذا اخذنا بعين الاعتبار انها لا تقدم حتى على امتلاك صناعات ومشروعات انتاجية كبرى علمنا مقدار الفجوة الموجودة بين المال والانتاج .. واعجب من متفندي الراسمالية ونظامها عندما يهدم بنبرون للدفاع عن آلة الراسمالية الرئيسية الربا ... وكل صادق في ايمانه بفساد الراسمالية بل يسمه مطلقا الا ان يلتجى الى النظام الاسلامي الذي حرم استعباد المال للجهد وجعل العلاقة بينهم علاقة مشاركة .

فجدير بكل مخلص منا بحرص على الاستقلال الحقيقي لبلادنا ان يقبل على تفهم وتشجيع وتطبيق اساليب التصير الشرعية وان يراكب ذلك في الوقت نفسه الانهزام بالبنوك الحالية للاخذ بزمام المبادرة بتأسيس الشركات الصناعية والمشاريع الرائدة ذات الانتاجية الاساسية حاجات المجتمع بحيث تؤخذ متطلبات السلامة العامة سلامة اوضاعها بعين الاعتبار وبالتنسيق مع البنك المركزي والسلطات على اعلى المستويات لضمان

٧٠

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى للتعقد يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلاديه .

حقوقها ووضع التشريعات التي يمكنها تحقيق هذه الاهداف وان يكون التوجه نحو اقامة المشاريع الانتاجية والصناعات الخفيفة الاساسية لرغد السوق المحلي بما يحتاجه المواطن من سلع ضرورية لاستمرار مسيرته وان يكون الهدف واضح المعالم يكون تخفيف العبء عن المواطن هو الاصل من وراء اقامة هذه المشاريع والصناعات وباتي التصدير في المرحلة الثانية.

وعند ذكر تخفيف العبء عن المواطن لا بد من ذكر بنك الاسكان الذي اسس لتقديم خدمة رئيسة للمواطن بكلفة رخصية واعطي من اجل ذلك حوافز هائلة مثل اعفائه من ضريبة الدخل ومحصل امواله كاموال اميرية دون دفع اية رسوم وكان القصد من ذلك دعم الخزينة للمواطن الذي يحتاج الى سكن من خلال مؤسسة بنك الاسكان ولكن البنك استفاد من الاعفاء دون نقله الى المواطن حيث تبلغ كلفة القروض التي يحصل عليها المواطن من البنك معدلات قريبة من الفوائد التجارية كما ان البنك توسع في اعماله خارج الاختصاص الذي اسس من اجله على حساب ذلك الاختصاص مستفيدا من الامتيازات منافسا للبنوك الاخرى بطريقة غير عادلة . ان لم يكن هذا فساد متعفن فماذا نسميه اذن ... كان هذا وما زال تحت العين المراقبة للحكومات المتعاقبة . ان التدخل السريع لنصحيح الوضع حتى يتوقف سحق المواطنين امر شديد الاهمية كما ان بقاء الادارات مستمرة لمدة طويلة يقلب من بعض المؤسسات الى امبراطوريات وان التغيير بفترة معقولة امر شديد الحيوية لمراقبة حسن سير الامور وتتبع حدوث الفساد .

ايها السادة النواب

لم يتطرق البيان الوزاري الى قطاع الانشاءات المتعثر ذلك القطاع الحيوي الذي يتجاوز تأثيره المقاولين ليصل الى مئات العائلات التي تتكسب من خلاله والى البنوك الممولة التي يعتنقها الامر والى قطاع المهندسين والاستشاريين المرتبط بحسن سير قطاع الانشاءات ... لقد اثر ارتفاع الاسعار على المقاولين تأثيرا سلبيا مما يهدد بالانكسار في هذا القطاع .. وغنى عن التبيان ما يضيفه ذلك من عبء على البطالة المستشرية في البلاد والتي جاء ذكرها بشكل عام في البيان ...

ان العمل على انشاء تكوينات اجتماعية تستوطن الارض على شكل تعاونيات منتجة مدعومة بالدعم الاساسي من الدولة حتى تبدأ عملية وطنية للانتاج بالسواعد والارادة الوطنية امر بات ملحا ويعتبر عملا استراتيجيا يحدد بغرائه متعددة على البلد من رفع للانتاج المحلي وحل للبطالة وبعد عن سلوكيات الاستهلاك وتقليل للعمل الشريف المنتج الحر وان مردوده الاقتصادي والاجتماعي والعسكري كبير جدا ..

اما فيما يخص التحقيق في المديونية واسبابها والفساد واستشرائه فانني لا اوافق الحكومة على موقفها المحصور في انها ستعاون مع اية لجنة يكللها المجلس للتحقيق في الامر حيث ان من صلب واجبات الحكومة ان تباشر في التحقيق في كل مؤشرا يدل على الفساد والمجلس يراقب الحكومة في ذلك وله ان شاء ان يشكل لجانا مستقلة للقيام بمهمة مشابهة ... وعلى افتراض ان المجلس لم يتحرك في هذا الشأن لعل يعني ذلك الحكومة من

هكذا من الأشغال

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

مسئولياتها في التحقيق في اي فساد وتنبهه ١٤ ان المعلومات المتوفرة لدى الحكومة اكثر بكثير من تلك المتوفرة لدى المجلس وكل مسؤول تصله معلومات تقتضي التحقيق ولا يقوم بذلك يخالف الامانة هذا من جهة والامر الاخر هو ان مجلس النواب سيحقق في المديونية واسبابها وسيدرس ملفات سبقت الحكومة السابقة والا فان ذلك يعني تبرئة المسؤولين السابقين ابتداء .. ان الامر الذي نحن فيه خطير والحكومتان اللتان حكمتا مددا طويلة في الفترة السابقة هما حكومتا الرفاعي وبدران وان لم نعد في البحث والتنقيب عن المسؤوليات قلن نكون الا احجارا يتناقلها عهدان مرتبطان بشخصين تسخر طاقاتنا ضد التآكل منهما للسلطة.

لذلك ومن منطلق مقتضيات امانة المسؤولية واحتراما لشعور الشعب ورغبته فائتي احجب الثقة عن حكومة السيد بدران كما حجبنا الثقة سابقا عن حكومة الرفاعي واطالب بتكليف رئيس جديد يحصل على ثقة جماهيرية بالاضافة الى الثقة البرلمانية حتى يثقف الناس حوله التفافا يسمح له بان يتدرج في نقل الحكم الى منهج دستوري جديد لم يتعود الناس عليه بعد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس

(وترفع الجلسة حتى الساعة (الثالثة)

(وهنا رفعت الجلسة للاستراحة ثم عادت للاعتقاد)

بسم الله الرحمن الرحيم

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس

سماعة الزميل السيد عيسى عابد الرغوي ، تفضل

السيد عابد الرغوي

معالي الرئيس

حضرات النواب ،

استمعنا باهتمام الى البيان الوزاري لحكومة السيد مضر بدران ، واستبشرنا بالتحول الديمقراطي الجديد في الاردن ، كنا نترقب بيانا مفصلا بالوقائع والحقائق ، وليس مجرد وعود ، كما كان الحال في البيانات الوزارية للحكومات السابقة.

نحن بصراحة لا نريد وعودا وعهودا لتحقيق المستحيلات ، ولا نريد للكلمات المنمقة ان تغطي على الحقائق ، وادعوا الله ان لا نكون من بين من تبهتهم سيك البرامج والخطط البراقة وغفلوا عن الحقائق ان ما طرح في البيان الوزاري ، هو مجموعة حلول وتوجيهات وطموحات ووعد وبرنامج عمومية صيغت بأسلوب جميل مؤثر والبيان عبارة عن ترسانة من الوعد والتعهدات والاحلام ... كيف تصدق ودعونا نسأل بإسادة : ماهي الضمانة حتى لا يتحول البيان الوزاري الجديد الى زيادة زيف وتبديد للطاقات والطاقات المزدحم من الخسارة والالام ؟ وعليه

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

نقول "لا" لكل مالا يحتوي على حقائق فاعلة تحول الفكرة الى دائرة الفعل الواقعي ، ونقول "نعم" لمطابقة الفكرة مع الممارسة والتنفيذ ، والتزام الصدق المنبثق من الفهم الشامل للحقائق لا يكتمل معناه الا بوضوح الهدف والوسيلة.

ان المشاكل تبدأ عندما يغطي احد الاطراف في تقييم ذاته وقدراته ، ويستغلل الآخرين ، وتبدأ عندما يتهدد الصراب الخادع الذي يفصل بين الطموح والواقع . ونحن نتضح صورة المشاكل الهائلة على شاشة الادراك لدى الحكومة تحت تأثير الغلو في امكانيات اللات ، فان كافة الاجراءات الواهية المنوي اتخاذها سيسهم في زيادة حجم كرة الثلج ، وتتحول الحلول الى مشكلات جديدة.

لقد فقد المواطن الثقة بالمسؤول بسبب التسويات والتعديلات ... فالبيان مخلوطة من بيانات المرشحين من الفه الى يائه .. فهو بيان لكل نائب فيه سطر او سطرين . ولقد ان الاران ان تتعلم هذه الحكومة من سابقتها ما يوفر عليها عناء الفشل . فقبل اظهار الصدق مع الناس يتوجب الصدق مع اللات اولاً .

معالي الرئيس ، حضرات النواب ،

ماذا نريد من الحكومة ؟ ... نريد ان تتصف بالصدق والموضوعية والواقعية ، وترى الواقع كما نراه بدون تزويق ولا تضخيم ، وترى المستقبل من منظار هذا الواقع ... نريد منها التصدي للفساد الاداري والاجتماعي والاقتصادي ومن ثم التشديد في الرقابة على النشاطات المختلفة ، لمنع اصحابها من مخالفة قواعد القانون والبحث باحكامه ونريد منها القدرة على العمل الجماعي.

لقد نقلت الحكومة الاعباء والمسؤوليات من كتفها الى كتف الشعب ... فلا يهتنا هنا ان نبحر في اخطاء الماضي ، بل ما يهتنا الان هو الصدق ... فكيف نسمى خطأ مسؤول ارتكبه في لحظة تقاعس الجاهز لمسؤول اخر صحيح الامر ووضع الامور في نصابها الصحيح ؟ ... الى متى سيطول الشعب حاكورة تجارب ومختبر الام ؟

ان خير الكلام ما قل ودل وخير الايمان ما صدقه العمل ، وانه لا يمكن لعبارة موافقون اللازمية بعد ان تفتحت عقول الناس ، وزاد وعيهم وادراكهم . فالتدرة على قول الحق والاشارة اليه دليل ملموس على عمق الوعي الضروري لوقف مسلسل الاخطاء الذي ابتلينا به طوال السنوات الماضية .

ان النائب ان يكون بعد اليوم رجوع صدى لما تقرره السلطة التنفيذية ، يوقع ويوافق دون ان يمحس القرارات والتشريعات ، ولن يكون مجلس النواب مجلس غياب .. ان من يقول ان لبناء الديمقراطية اكتمل يحملنا ما لا نحتمل ، فمتى وقرت الحكومة المصادقية في كل قراراتها ووعدوها ، فانه يحق لها ان تنادي المواطنين لبنال كل واحد شرف الاسهام في المرحلة الحاضرة ، فالذين يتصورون ان الديمقراطية ناطحة سحاب ينتظرون من الدولة ان تحلهم بنظارات هيلوكبتر ليناموا في الطابق العلوي للناطحة واحمون ...

اعود الى البيان الوزاري واتساءل : هل الوعد التي ضمنها البيان ستطبق على صعيد الواقع ؟ وهل جاءت هذه الوعد من خلال معايشة فعلية لمشكلات الوطن ، ام هل هي محاولة قفز حواجز على هدم الوطن

هكذا من الأهل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

ومشاكل الامه...؟ لعل لا تتجاوز الحقيقة في شيء اذا قلت ان هناك فرق بين اعداء الوعود وتنفيذها وخطورة الاوضاع التي تعيشها لانتقيل السكوت.

ان المرحلة الحالية التي يعيشها الاردن ، هي مرحلة قلق ومحيرة بالفعل ، مرحلة تختلط فيها عناصر القوة بعناصر الضعف ، وتشابك فيها الابعابيات بالسلبيات ويتجزع فيها التفاوض بالتشاؤم.. مرحلة يكاد الشعب يشعر فيها بانه بدأ يتبين الحيط الابيض من الحيط الاسود.. ولكن شعبنا لا يعرف على وجه اليقين اهو لجر صادق ام كاذب . وما نخالنا تتجاوز الواقع والحقيقة.. فالشعب يعيش فعلا حالة من الاكتئاب والشعور القريب من اليأس.

غاية القول ان بيان الحكومة قد صيغ بشكل جيد ، لكن العبارة ليس في روعة الفكرة ، ولكن في امتلاكها للوسيلة المناسبة التي تبلغ بها الهدف من اقوم وارشد طريق. وبما ان الحكومة قد وعدت باعادة البناء بعد وقفة للتأمل في الماضي كان لزاما عليها ان تحدد في كافة الابواب المطروحة في بيانها ماهية الاجراءات التي يمكن ترجمتها على ارض الواقع ، وليس تلك الاجراءات التي تنتهي عند حد الاعلان عنها ولا بد لهذه الاجراءات ان تتربط فيما بينها بنسق متكامل ينبع من فكر واضح بقواعد واضحة استراتيجية ، وليس تكتيكات مرحلية.

لقد اخطأت الحكومة حين اكدت من الوعود ، وقد لا نجد في المستقبل متسعاً من الوقت والامكانيات لتنفيذ ما تعد به. وعندها نعود سيرتنا الاولى في البحث عن كبش الفداء.

لقد اعلنت الحكومة انها ستكون حريصة كل الحرص على احترام الدستور والالتزام بتطبيقه نصاً وروحاً ، ونأمل ان يأخذ هذا الالتزام طريقه للتنفيذ ، ذلك ان الاعتماد عن العمل بقواعد الدستور نصاً ومضموناً هو سبب الخلل والانحراف وتردي الاوضاع عندنا.

ان اي اعتداء على حقوق المواطن او المساس بها ، من شأنه ان يعد او ينقص من ايمان المواطن برأيه تجاه وطنه وشعبه ، وبقدرته على النهوض بمسؤولياته والتزاماته ، كما يخل ببدأ التوازن الدقيق بين السلطات الثلاث . ونأمل من الحكومة ان تراعي هذا التوازن ، فلا تعيدنا الى سابق عهدنا من خلال الالتفاف حول مكتسبات الشعب الديمقراطية.

ان الواقع الحالي يحتاج الى نغز من النواب ، عولهم على الحق وعقولهم على الحقيقة سلاحهم الوعي والمعرفة بدقائق الامور لاثبتن على الحق لا يخافون في قوله لومة لائم فهذا المجلس هو يد هذا الوطن التي تطل كل مسؤول يتهاون في اي امر ، ولقد اصبحت الفردية او الشللية في اتخاذ القرارات غير مقبولة نظراً لخطورة النتائج المترتبة على ذلك. واي محاولة من اي جانب لوضع قيود سلطوية او التقياس بعمليات الطغاف سيؤدي الى فشل الممارسة الديمقراطية، والتي احل من محاولة الاجراء والتطبيق والتميز من خلال اجراءات شبه دستورية او شبه ديمقراطية. واية محاولة لتقييد الممارسة الديمقراطية بشكل غير ديمقراطي قد يجعل منها شعاراً يفتقر الى المضمون او قد يؤدي الى استنكاف الشعب عن ممارسة دوره ضمن اطار الهيكلية الديمقراطية نتيجة احساسه بان تلك الهيكلية تم تقييدها من اي محتوى ومضمون.

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

معالي الرئيس ، الاخوة النواب ،

لقد وجدت في البيان الوزاري عدة ثغرات وملاحظات استمبحكم العذر بسردها بشيء من الاجاز :

اولا : لقد رحب الشعب بقرار الحكومة الغاء ٥٠٪ من الاحكام العرفية ، ونحن نأمل ان يتم البقية قوياً.

ثانياً : لم يتطرق البيان الوزاري لقضية معالجة المديونية بتفاصيل دقيقة ورقمية ووفق خطط زمنية مستقبلية، وإنما جاء على شكل عموميات لا تفي بالغرض. وإذا اخذنا بعين الاعتبار ان هذه الظاهرة كانت وراء الضربة الاقتصادية التي حلت بنا اخيراً ، فهنا لماذا اصبحت ضرورياً مصارحة الشعب بالحقيقة. وبما ان المشكلة الاقتصادية هي قضية وطنية ، فان على الحكومة ان تقدم الحقائق المجردة امام الشعب وان تعلن عن طبيعتها لاجراءات المتوي اتخاذها لتصبح المسار الاقتصادي بشكل مفصل وليس من خلال العموميات القابلة للتأويل والتبديل. ونحن لا نملك الا ان نشارك المتخوفة في آرائهم ، لان المديونية الخارجية تتضمن في بعض جوانبها مخاطر جسيمة على اقتصاد وعلاقاتنا الخارجية.

ثالثاً : لم يتعرض البيان الوزاري للحل الجذري لمشكلة البطالة عندنا ، وقد مر عليها مرور الكرام ، وكان هذه الظاهرة لا تهدد امن الوطن. فنحن اليوم بعمدون كثيراً عن العهد الذي كانت شركاتنا فيه تتخاطف الموظفين والعاملين فيما بينها في سوق عمل يقطع بالوظائف ونعمه العمالة الكاملة وحسب التقديرات هناك حوالي ٦٥ ألف عاطل عن العمل . وهذا يعني ان نسبة البطالة حاليا حوالي ١٠٪ وستصبح خلال عام ١٩٩٠ حوالي ١٨٪ وستتصاعد الرقم خلال الخمس سنوات القادمة ليصل مجموع العاطلين عن العمل ربع مليون شخص ، وهذا في حد ذاته وضع خطير للغاية يدعو الى الانتزعاج الشديد. وعلى الحكومة ان تطرح برنامجاً مقنعاً وحلاً كفيلاً التصدي لهذه الظاهرة.

رابعاً : لم يشر البيان الوزاري الى مشكلة الغلاء المتصاعد في السلع وخاصة السلع التموينية وكيفية الرقابة عليها علماً بان اسعار السلع تتصاعد بنسبة تزيد عن نسبة زيادة سعر الدولار الى سعر الدينار وبالتالي لم يتعرض البيان الى دور وزارة التموين ولم يذكر شيئاً عن خطة محكمة ومفسرة لمكافحة الغلاء ضمن الحد المعقول للعيش ، وخاصة للفقراء وذوي الدخل المحدود.

خامساً : لم يتطرق البيان الى قضية اصلاح قانو المطبوعات لازالة التناقض مع الاسعور وتوسيع حرية الصحافة بحيث تكون الصحافة مستقلة عن السلطة التنفيذية، ولا يحق للسلطة التنفيذية استخدام الادعاء والتلويح للدعابة لها انما لنشر الحقائق فقط. كما يتطلب الامر انشاء مجلس اعلى للصحافة والاعلام تتركز اليه مهمة النهوض بالصحافة مع التأكيد على منع امتيازات صهيونية جديدة وتدمير الاجكار القائم في ظل توجه الدولة للقيام بتعددية سنية.

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

سادسا :
يلفتقر البيان الى برنامج اقتصادي واضح المعالم . وقد لفت انتباهي تضمن مقولات شديدة التركيز ومعقدة حول قضية الضرائب . مثال ذلك قول البيان انه سيتم التحكم بالاستهلاك عن طريق التدابير المالية والتقنية وليس عن طريق التدابير الادارية ، وباية تدابير ووسائل ؟ فذلك مالم يفسح عنه البيان ان الاعتماد سيزيد على الضرائب المباشرة كضريبة الدخل والضرائب غير المباشرة كضريبة الاستهلاك لمصلحة تقليل الرسوم الجمركية ؟ ... فاذا كانت هناك رؤيا اقتصادية معينة وراء ذلك ، فانا نود ان نعرفا . من جهة اخرى فقد تحدثت الحكومة في بيانها عن قضية توزيع العبء الضريبي . وانا اذ ارحب بمثل هذه الخطوة القادمة ، فاني افقد في بيان الحكومة تصورات موضوعية حول مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي هي ظاهرة متفشية داخل قطاع تجارة الجملة والفرق . ولا انسى هنا ان امر على موضوع الصرافين فقد مضى على صدور قرار الحاكم العسكري العام لاغلاق مكاتب شركات الصرافة وتجميد حساباتها حوالي السنة . وبغض النظر عن سلامة او صحة او خطأ او خطيئة المبررات التي قدمت لهذا القرار ، او ضرورة او عدم ضرورة مهنة الصرافة في الاقتصاد الرأسمالي فانه من الضروري الان ان لا تترك الامور معلقة لفترة طويلة .

سابعا :
بصدد الاصلاح الاداري . فان البيان الحكومي لا يتضمن اسس صالحة لحل المشاكل المرتبطة بالبيروقراطية والتي ازهقت المواطن . وما دام هذا الجهاز مستثنى من جملة الاصلاحات ، فان معركة التنمية الاردنية تقف امام امتحان صعب ، حيث لا تحمل مشكلة لاي مواطن الا بالواسطة او بكاوت غرار - كما يقال - . وعليه فاني اطالب بالقضاء التام على البيروقراطية في الجهاز الاداري المترهل .
ثم " ٤٥٠ الف موظف في يوم الدوام يستهلكون ٩٠ الف ورقة و ٩٠ الف قلم .

ثامنا :
لم يتطرق البيان الى خطرات ديناميكية في اتجاه النظر في فلسفة التربية ومنهاجها بحيث لا يتم الاصلاح سطوحيا بل من الجذور ، علما ان تفعيل الدستور وتشكيل الاحزاب سيساعد في حل كثير من المشاكل ومنها مشكلة التربية .
تاسعا :
اكدت الحكومة في بيانها على توحيد مصادر الاقراض الزراعي بما لا يشكل عبئا على المصدر الموحد للاقراض ، وتحذر في سياق ذلك من وضع اية زيادة في الفوائد على المزارعين على اساس تغير سعر صرف الدينار ونطالب بتدعيم القدرات المالية لمؤسسات الاقراض لتمكينها من التوسع في اقراض المزارعين لتمويل المشاريع الزراعية .

عاشرا :
لم يتطرق البيان الى حل قضية المتقاعدين العسكريين والمدنيين حيث ان التقاعد في سن مبكرة وفي قمة العطاء يعمل الدولة اعباء مالية .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين ،

لفصلنا عن دخول حقبة التسمينات ساعات قليلة ، وهذه الحكومة تستسهل مشوار التسمينات ... ولا

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

فلو أننا بهذه المناسبة الا ان ندعو الله ان يحفظ الاردن قائدا ملهما نعتز بقيادته الرائدة ونظاما هاشميا نفاخر به الدنيا ونفديه بالنفس والتفيس .. كما نحلر من حركات الالتفاف التي تجري غربي النهر لضرب الانتفاضة بانشاء تنظيمات هدفها ضرب وحدة الشعب الفلسطيني ، ونطالب بزيادة التنسيق والتعاون والتفاهم مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لانشال كل المؤامرات وزيادة صلابه وتصعيد وسائل المقاومة في الارض المحتلة . ونحي العراق المنتصر المقتدر ونطالب ابرار بتطبيق قرار مجلس الامن الدولي لاحلال السلام ، نشيد بالانجازات العلمية واطلاق منظومة الصواريخ العراقية العملاقة ونعتبرها ذراعا عربية وقوة عربية تحمي ارض العرب .

ولا فلو أننا ان نؤكد على مسيرة مجلس التعاون العربي ونحلر من المحاولات الجارية لضره ... كما نشيد بوقف المملكة العربية السعودية التي واصلت تقديم دعمها للاردن وكذلك سلطنة عمان ودولة الامارات والكويت ودولة قطر ونهيب بكافة الدول العربية الثرية والغنية ان توظف ارسدتها في الاردن لمساعدته على اجتياز ازمته الاقتصادية لان اردن قوي يعني انتفاضة قوية اردن قوي يعني امة عربية قوية ... اردن قوي يعني صخرة عربية قوية تتحطم فوقها كل المؤامرات الصهيونية والاستعمارية ، فالاردن كان دوما بوابه فتح لاولي القبلتين وحرير فلسطين .

معالي الرئيس ، حضرات النواب ،

اشكركم على حسن استماعكم واستمحكم العذر ان اطلت عليكم بالرغم من كل التحفظات التي ابدتها امام مجلسكم الموقر ، فاني عدت الى القواعد الشعبية في لواء جرش لاستمزاز الاراء والمواقف ، فوجدتها تؤيد منح الثقة لشخص الرئيس . وانسجاما مع هذا التوجه باعتياري ممثلا لهؤلاء الناس ، فاني افسد شخصا بتحفظاتي على البيان وهو بيان جيد ، لكن تشكيل الحكومة في غير مستورا .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس
السيد ذيب مرجي

معالي الرئيس

الزملاء النواب المحترمين

لاشك في ان مناقشة التشكيلة الحكومية وبرنامجها الذي تقدمت به لهذا المجلس الكريم لنيل الثقة على اساسه ، تكسب اهمية استثنائية تنبع من طبيعة المرحلة الدقيقة التي قر بها بلادنا ، حيث امتدت ازمة لتطال بتأثيراتها وانعكاساتها مختلف جوانب الحياة ، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية والنسبية . الامر الذي يتطلب استنفار مخزون شعبنا وبلدنا من طاقات بشرية وامكانيات مادية في اطار برنامج يستهدف انقاذ

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلادية .

البلاد عبر عملية التحول الوطني - الديمقراطي باعتبارها النهج الطرق واتصرها للخروج من الازمة .
وانطلاقا من ذلك واستنادا لمطالب شعبنا فائني ارى ان اشاعة الاجراء الديمقراطية وتعميقها وتكريسها لتصبح لفظا حياتيا ، تشكل اولى اولويات عملية الانقاذ الوطني ، كي تكون مرشدا لنا في الاستفادة من دروس الماضي وقراءة الحاضر واستشراف المستقبل .

وبالنظر الى ماتم تحقيقه على هذا الصعيد والى ما طرحته الحكومة في بيانها الوزاري من نوايا ووعود فائني ارى ان ذلك يشكل نقلة في الاتجاه الصحيح يجب استكمالها من خلال الاقدام وبجراحة على ازالة كافة العقبات والحواجز القانونية والادارية والسياسية من امام المسيرة الديمقراطية ولا سيما الغاء قانون الدفاع لعام ١٩٣٥ والغاء الاحكام العرفية بشكل نهائي والاخراج عن بقية الحكوميين السياسيين ، مما سيعزز مناخ الثقة والطمأنينة لدى المواطنين ويمكنهم من المشاركة الفاعلة والمخلقة في صنع حاضر ومستقبل بلدنا ، ويستعري ذلك ايضا وفاء الحكومة بالتزامها اتجاه المحافظة على الحقوق السياسية للمواطن والتي كفلها الدستور من حقته في تشكيل الاحزاب والتنظيمات والجمعيات الى حريته في التعبير والرأي وحرية التنظيم النقابي والشعبي وفي ظل سيادة القانون .

ولا بد من التاكيد هنا الى ان قطاعات واسعة وهامة في الحياة العامة حرمت وحتى اللحظة من حقها في تنظيم ذاتها عبر اطرها الخاصة كقطاع الشبيبة والطلاب والمعلمين وموظفي الحكومة ، ناهيك عن الفئتين اللتين يقطعان المرأة بحل المحادها السابق بأمر من وزير الداخلية وتشكيل اتحاد بديل عنه رغم نقض القضاء لقرار الوزير اعلاه .

معالي الرئيس
الزملاء النواب

ان برنامج اية حكومة ومهما كان مقنعا ، لا بد له من ارادة واداة سياسية وادارية ذاتية لتطبيقه ، وبالتالي فان هذا البرنامج والذي في مجمله يعتبر نقلة جديدة في حياتنا السياسية على طريق الخروج من الازمة يبقى مرهونا بسلامة التنفيذ ، ولا يمكن ضمان ذلك الا بمراقبة اداء الحكومة ووضعها تحت المسائلة من قبل الشعب وممثليه ومن قبل الصحافة واطر العمل السياسي والاجتماعي .
حضرات الزملاء

استنادا الى كل ما ذكرت ارجو ان تسمحوا لي بطرح الملاحظات والمطالب التالية كي يتسنى لنا جميعا متابعتها :

اولا :
في الوقت الذي تسجل استجابة السلطة التنفيذية لمطالب تفعيل الدستور واستنادا للبيان الوزاري في احترام الدستور نصا نودجا فائني اطالب باعادة النظر في كافة القوانين التي تعطل الحق الدستوري وعلى رأسها قانون الاحزاب السياسية رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ وقانون الانتخاب رقم ٢٢

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلادية .

لسنة ١٩٨٩ والذي يتتالي ايضا مع متطلبات المرحلة الديمقراطية .

ثانيا :
ارى في مجال التعليم كونه حق لكل مواطن بأنه يتوجب على السلطة التنفيذية السعي لتوسيع قاعدة التعليم المجاني وعلى جميع المستويات ، وارساء اساس المناقشة الحرة في الحقل على المقاعد الجامعية والمنح الدراسية ، بالإضافة الى التوسع العمودي في التعليم عبر الاستخدام الافضل للامكانيات التعليمية المتاحة والتوسع الاقليمي ببناء معاهد حكومية للتعليم العالي .

ثالثا :
في مجال الاعلام :

يجب ان تفتد الديمقراطية الى المؤسسات الاعلامية كي يتسجم وطبيعة التحديات الوطنية المفروضة علينا وعلى رأسها متابعة اخبار الاهل في الوطن المحتل ومواجهة مآكنة الاعلام الصهيونية ، ولكي تعبر تعبيرا صادقا عن مجمل ما يحدث في بلدنا وبهذا يجوز على ثقة المواطن .

رابعا :
من الصحي تماما ان يشير البيان الوزاري الى وجود التسيب الاداري والفساد المالي وهذا دليل على وجود معطيات مادية في يد الحكومة تدلل على هذا الفساد ، ولذلك فائني اطالب بالبدء بتنفيذ العقوبات والقانونية بحق المفسدين ، واعادة النظر في مستوى الكفاءات الادارية ، وضروية اجراء تغييرات سريعة على رأس الهرم الاداري لدى جميع المؤسسات الحكومية .

اضافة لذلك فان الرقابة على المال العام ومحاربة التسيب الاداري يتطلب من مجلس الوزراء توجيه قرار الى جميع موظفين الدولة بتزويد مجلس الوزراء ولجنة مكافحة الجريمة الاقتصادية واللجان المختصة في مجلس النواب بما يتوفر لديهم من معلومات بخصوص ذلك .

خامسا :
في مجال الخدمات :

ان حصول الجميع على الخدمات وبشكل متساوي حق طبيعي لكل مواطن ، فالتمايز في توزيعها يتعارض مع مبدأ المساواة الذي نص عليه الدستور ، ولذلك فائني اطالب بتوزيع الخدمات بشكل عادل جغرافيا وطبقيا .

سادسا :
المجال الصحي :

على رأس المطالب في هذا المجال هو لتأمين الصحي الشامل لكافة المواطنين ، ومن الضروري ايضا وعلى الاسس التي تكفل بنا ، المزيد من المستشفيات الحكومية لتشمل شتى انحاء البلاد كما لا بد من وقفة تقييم امام تجربة المؤسسة الطبية العلاجية ، والاخذ بمذكرة نقابة الاطباء ، بهذا الصدد .

سابعا :
في مجال النقل والاتصالات :

انني اطالب بهذا الصدد بفتح ملف " الملكية الاردنية " امام مجلس النواب للتدقيق في اسباب خسارتها الكبيرة والتعديرات التي طرأت على طبعه ما دبت بها وممتلكاتها .

هكذا من الأهل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلادية .

ثامنا : في مجال العموم :

اطالب بالتوسع في اقامة المؤسسات الاستهلاكية في جميع المناطق لضرب سياسة الاحتكار ، كما يتطلب الامر ضرورة وضع سياسة سعرية عادلة وتعميم مبدأ التعميرة الجبرية على جميع السلع .

تاسعا : في مجال الامن الاجتماعي :

فانني ارى ان القضاء على جيوب الفقر لا يتم الا بالقضاء على جيوب الغنى والثراء غير المشروع ، والقضاء على الاستغلال الجشع للعمال والفقراء من قبل ارباب العمل والوسطاء ، وتبرر هنا الحاجة الفاتكة لقانون عمل جديد يلبي رغبات العمال ويحافظ على حقوقهم . كذلك ضرورة وضع حد ادنى للاجور بشكل يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية للدinar .

اما بالنسبة للبطالة ، فيجب على الحكومة ان تقوم المشاريع الصناعية والزراعية كثيفة العمالة بحيث تقص اللاتض من اليد العاملة ، مترافقا ذلك مع معالجة العمالة الوافدة بتقليصها ومنعها من العمل في المؤسسات المستقلة والشركات الخاصة الكبرى والتعليم الخاص وفي المهن التي يتوفر لها كفاءات وطنية ، ومن الضروري تعويض العاطلين عن العمل وشمولهم بمبدأ التأمين ضد البطالة . وتبرر اشارة هنا الى ان عددا كبيرا من العمال والموظفين قد فصلوا من عملهم نتيجة لتطبيق تعليمات الادارة العرفية ، وقد آن الاوان لمعودتهم الى مواقعهم التي كانوا يشغلونها من قبل .

عاشرا : في المجال الزراعي :

اننا نرى نمتلك الكثير من مقومات تحقيق الامن الغذائي الذاتي لكن العقبة امام ذلك هي عدم الاستغلال الامثل للأرض ولثرواتها الطبيعية ، فما زالت مساحات شاسعة من الارض في حكم المشاع والاميرية ، واستغلالها يتطلب توزيعها على من يزرعها ، وهذا يفرض ضرورة تشجيع صغار المزارعين بتقديم القروض الميسرة لهم ، واعفاء بعضهم من الديون المتراكمة ، وإعادة المزارعين المفلسين الى ارضهم ووقف تدخل الوسطاء والسماسرة في الاتجار بالمواد الزراعية . كما ان اقامة مزارع للدولة ومزارع تعاونية تشكل الفضل السبل لجميع شمل المزارعين وتنظيم ضمان مستقبلهم . ومن الضروري ايضا تكريس التناقص والتنسيق ما بين قطاعي الزراعة والصناعة بحيث يتكاملان ويتداخلان ضمن خطة سليمة وسيتضمن ذلك النمو المتواصل في وتائر تطورها .

معالي الرئيس

الزملاء النواب

لها يتعلق بالمرتكبات الاساسية لبرنامج تصريب الوضع الاقتصادي ، فمن الجدير ذكره ان السياسة المالية

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلادية .

والتقديرة هي اضعف الحلقات المستعملة في معالجة الأزمة . فبالنظر لما طرحه البيان الوزاري من مرتكبات ، وبما على انخفاض القدرة الشرائية للدinar وارتفاع تكاليف المعيشة ، فمن حقا ان نسال ، اين ذهب الفرق في اسعار صرف الدينار والفرق في اسعار المواد ؟ وما هي مبررات تعويم سعر الصرف للدinar وتعويم اسعار بعض المواد ورفع الدعم عن بعضها ؟

وما دام انخفاض مستوى المعيشة قد اصاب فئات ذوي الدخل المحدود فمن الضروري زيادة مداهمهم وضرورة ضبط النفقات في الجهاز الحكومي بتقليص امتيازاتهم ووضع حد للاسراف الترفي الحكومي وخاصة المرسدات الحكومية غير المنتجة ، وضرورة التوسع في المؤسسات المنتجة .

كما ان الامن الاجتماعي لا يمكن ان يتحقق الا بعدالة توزيع الدخل وتوزيع العدا بالفرص . فالفقر من الضريبة المباشرة وتحويل اعبائها على ذوي الدخل المرتفعة ، اما ما يخص الضرائب غير المباشرة فان العدالة تتحقق عبر التوسع في الاعفاءات الضريبية على السلع الاساسية كالمواد الغذائية والادوية : هـ - تازمات التعليم واحتياجات الاطفال وتحويل اعبائها على السلع الكمالية والترفيه ، اما بالنسبة للرسم الجمركي ، فمن الضروري اعفاء السلع الانتاجية منها لما لذلك من انعكاس ايجابي على مستوى الاستثمار الوطني وضرورة زيادتها على السلع الكمالية والاجنبية المنافسة للسلع الوطنية ، ومن اجل حماية صناعة النسيج الوطنية ، ومن الضروري العودة الى سياسة الحماية الاغلاقية اتجاه بعض السلع المشابهة لمنتجاتنا المحلية .

واما فيما يتعلق بالامانة النظر في اوضاع المؤسسات الحكومية المستقلة فأنما ان لا يعني ذلك توفير مبررات يبعثها الى القطاع الخاص او الى الشركات الاجنبية تحت عجة عدم ربحيتها .

اما في مجال الدين العام ، فمن الواضح الحجم المرتفع للمديونية وهذا يهبط عن المؤشر الذي للازمة الاقتصادية ، ومن الواضح ان اردنا التعزيز لا يستطيع بتدريته الحالية سد اقساط الدين وخدمة الدين ، لذلك فانني ارى ضرورة ان يقف الاردن الى جانب البلدان التي تسعى لتشكيل نادي للبلدان المديونة والعمال معها في اطار الامم المتحدة من اجل الاحفاء او تأجيل فترة السداد دون تراكم الفوائد كبديل عن سياسة جدولة الديون التي نهرب بها نحو الهاوية .

وبهذا الصدد ايضا ، فان المطلوب هو عدم الخضوع للشروط الخارجية التي تفرضها علينا بعض الدول او بعض المؤسسات الاقليمية والدولية ، اما على صعيد السياسة النقدية وميزان المدفوعات فانني اتساءل عن امكانية رفع القدرة الشرائية للدinar وامكانية رفع سعر صرفه ؟ اما السبب في العجز المتنامي لميزان المدفوعات ليعود اضافة للخلل في وضع التجارة الخارجية الى تهريب العملات الاجنبية ولطم الاستهلاك الحكومي الترفي وتضخم حجم العمالة الوافدة وعدم اطمئنان غير المقيمين لوضع اقتصادنا الوطني .

وفي هذا المجال فان انشاء مؤسسة لتحويل الصادرات وضمانها خطرة تهمت الارباح املين ان يراعى انشاء مؤسسة لتحويل صناعة احلال .

هكذا من الأول

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المتعقد يوم الأحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

السيد الرئيس

السادة النواب

وأة تسجل ما طرحه البيان الوزاري على صعيد القضية الفلسطينية من دعم لاهلنا في الارض المحتلة وما تم مؤخرًا من قرار للحكومة بتشكيل لجنة وزارية بخصوص متابعة الآثار الانسانية المترتبة على قرار فك الارتباط، فأنني أرى بان ذلك يحتاج الى التواصل على الارض لشد اللحمة المميزة بين الشعبين الاردني والفلسطيني. واخيرًا ، وفي مسألة الثقة فأنتي سأقرر على ضوء اجابات الحكومة على :

- ١- الغاء قانون الدفاع .
 - ٢- الافراج عن المحكومين السياسيين .
 - ٣- تحديد الفترة الزمنية لالغاء الاحكام العرفية .
 - ٤- اعادة النظر في صندوق النقد الدولي .
 - ٥- اضافة كل هذا التساؤلات التي وردت في الكلمة .
- وشكرا .

معالي رئيس المجلس
السيد بسام حدادين

السيد . بسام حدادين
السادة الزملاء المحترمين

ان الشعوب لم تعد تقبل ان تستمر مصادرة حقها في المشاركة بالحكم . واتخاذ القرارات من اي سلطة مهما كانت ، ولم تعد تقبل ، ان يستمر امتها كرامتها بتفويض دورها فيما يتعلق بحقوقها السياسية وحقها في العيش اللائق الكريم . لقد سبق وان اجتاحت التغيرات بعض الاجزاء من وطننا العربي (تونس ، الجزائر) وهي الان تفتح مناطق واسعة من العالم ، ويجب ان نفخر بانفسنا وبشعبنا الذي دشّن هذه التغيرات في المنطقة العربية الواقعة شرقي المتوسط والبحر الاحمر . لقد تزايد الادراك لحقيقة انه ايا كان النظام السياسي للدول فان الديمقراطية تطرح نفسها بقوة كقاعدة اساسية لتنظيم المجتمع . وان النظم السياسية الما تقوم وتنهار بقدر ممارستها لهذه الديمقراطية .

نقولها بوضوح : لا احد يستطيع وقف هذا المد الهائل من التحول الديمقراطي الذي يعيشه شعبنا والذي هو ثمرة لنضالات طويلة ومرة خاضها شعبنا بكافة فئاته وقواه الحية وفي الطليعة الاحزاب والقرى الوطنية والديمقراطية الاردنية .

ان علينا جميعًا ان نستمع لمطالب الشعب ولندقق جيدًا في برنامج الشعب ، برنامج اعادة بناء البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا حتى لا نعود الى الوراء . ان الحريات الديمقراطية ليست مطلوبة لاهلنا ، ولكن باعتبارها

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المتعقد يوم الأحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

مدخلا لحل الازمة الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية التي نعيش ، هذا الحل الذي ان يقوم الاعلى قامدة المشاركة الشعبية الواسعة ، المشاركة من اجل التغيير .

معالي الرئيس ...

السادة الزملاء المحترمين ،

لقد استمعنا ودققنا جيدًا في البيان الوزاري الذي تفضلت الحكومة المكلفة بعرضه علينا لطلب الثقة على اساسه ، ونحن اذ نناقش ما ورد فيه فأننا نتوخى الوصول من خلال روح التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الى افضل والحج الحلول لمشكلات بلادنا وشعبه .

وبداية لا بد لنا من الاشارة الى ان سلسلة الاجراءات وقرارات الانتاج الديمقراطي التي اتخذتها الحكومة المكلفة منذ تشكيلها ، قد اثارت موجة واسعة من الارتياح في صفوف الشعب . واننا نطلب ان تتقدم الحكومة اذا ما نالت الثقة خلال الاسابيع القليلة القادمة بمشاريع قوانين لالغاء تحصيل القرارات الادارية اندماجًا مع ما ورد في البيان الوزاري كما يتطلع شعبنا بشوق بالغ الى الاحتفال بعد شهرين بازالة كابوس الاحكام العرفية نهائيا .

اننا ومع اقرارنا بالمخطوات الايجابية التي تحققت حتى الان ، فأننا نود ان نلقت النظر الى جوانب عديدة اغفلتها الحكومة . او انها عكستها بطريقة غير واضحة .

* في الحريات الديمقراطية :

ان الحريات الديمقراطية للشعب كل متكامل ومنهج شامل للحياة في مختلف مجالاتها . واذا كنا ومعنا الشعب ، نترقب بمبارغ الصبر الالغاء العام والنهائي للاحكام العرفية فأننا نود ان نذكر بالعديد من الاجراءات والتوجهات التي تمنى تحقيقها في وقت قريب .

١- ضرورة الغاء قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ م .

يعيش الاردن منذ عام ١٩٣٥ وحتى الان تحت ظل قوانين الطوارئ التي فرضت عليه آنذاك من جانب سلطة الاستبداد البريطاني ، ان قانون الدفاع عن شرقي الاردن لسنة ١٩٣٥ وكذلك نظاما الدفاع رقم (١١) و (٢) لعام ١٩٣٩ - تنص جميعها صراحة على تقييد حرية الصحافة والتعبير عن الرأي وتنتهك حقوق الانسان الاردني الاساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك حرمة الشخصية وحرمة مسكنه وحقه في العمل والتنقل والاقامة في بلده . ان بلادنا لا تزال ترزخ تحت حكم الطوارئ مدة تزيد على نصف قرن بسبب قانون الدفاع هذا ، علما باننا نعيش عصر حقوق الانسان .

اننا ندعو لالغاء قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وسائر الانظمة الصادرة بموجبه ، ونذكر اخيرا بان دولة المرحوم توفيق ابو الهدى رئيس الوزراء الاسبق ، كان قد وعد مجلس النواب في مطلع الخمسينات بالغاء قانون الدفاع ولم يتحقق ذلك حتى الان .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢/١٩٨٩ ميلاديه .

٢- اعادة تحديد مفهوم الامن :

تحت ستار كلمة الامن كانت تنتهك حقوق وحريات اساسية كثيرة للمواطنين ، وتخصص للاجهزة الامنية اسواق طائلة كانت تستعمل في النهاية ضد مصالح المواطنين في حين انها مجببة من جيوبهم ، فالاموال الطائلة المخصصة للاجهزة الامنية لم تمنع من تزايد نسبة الجريمة . لذلك فالتناطال بتحديد دقيق وواضح لمفهوم الامن بحيث لا يقطع ارزاق المواطنين ويحرمهم من العمل والسفر وراحة البال بسبب اذكارهم او نشاطاتهم السياسية ، ويتوافق مع ذلك ضرورة التخلي عن سياسات ما يسمى بالامن الشامل وتقليص المبالغ المخصصة لاجهزة الامن ، كما يجب اعادة تحديد مهمات دائرة المخابرات العامة التي عانى المواطنون الامرين من ممارستها على مدى العقود السابقة ، والتوقف فورا من اشتراط الوثيقة المسماة زورا " حسن السلوك " . اخيرا نود ان نلفت الانتباه الى ان الممارسات التي درجت عليها الاجهزة الامنية - كانت تقارن قبل فرض الاحكام العرفية عام ٦٧ ، ولذلك فالمواطنون - فضلا عن الغائها - يرغبون في توفير ضمانات قانونية وعملية في ظل القوانين العادية لكي لا تتكرر مثل تلك الممارسات التي تتناقض بالمطلق مع حقوق الانسان والمواثيق الدولية والاقليمية .

٣- حرية تشكيل الاحزاب السياسية :

لقد مضى على حرمان المواطنين من حقهم الدستوري في تشكيل الاحزاب السياسية فترة تزيد عن الثلاثين عاما بدون اية مرجيات موضوعية او جادة . اننا نؤكد هنا ان لا ديمقراطية سياسية بدون قيام احزاب سياسية . لذلك فاننا نطلب من الحكومة الغاء قرار منع الاحزاب الصادر في نيسان ١٩٥٧ وسن قانون جديد للاحزاب ديمقراطي وعصري والترخيص فورا للاحزاب السياسية القائمة والسماح للمواطنين بتشكيل احزاب سياسية جديدة دون اية شروط او قيود عملا بالدستور وفي ظل الدواوي المختلفة للتعددية السياسية فاننا لا نستطيع فهم التعفظ الرسمي حتى الان على نشاط الاحزاب السياسية التي كما نعرف موجودة في البلاد ولها امتداداتها في الحياة الاجتماعية والسياسية وداخل مجلسنا الكريم هذا . وفي اطار الحريات السياسية تنتظر اصدار عفو عام عن جميع المحكومين بقضايا سياسية بعضهم قضى اكثر من عشر سنوات امثال الاخوة عارف الزغول وموسى فضيلات وصالح الطوموني وغيرهم .. وغيرهم .

٤- ضرورة تعديل بعض القوانين :

ان ممارسة الحريات الديمقراطية بالمستوى الذي يحتاجه المجتمع الاردني في المرحلة الراهنة لا تكتمل بدون سن قانون انتخابي عصري وديمقراطي ، وتعديل قانون المطبوعات والنشر والسماح لقطاعات عديدة من الشعب بتشكيل اتحاداتها ونقاباتها كالشباب والمعلمين والحكوميين والطلبة والعمال الزراعيين واجراء انتخابات لمجلس امانة العاصمة وبلدية الزرقا . والرسيلة كما هو منصوص عليه في القانون وتقليص صلاحيات الحكام الاداريين وتفعيل دور وصلاحيات المجالس البلدية بحيث تصبح صورة لحكومة مصفرة داخل مجتمعاتها المحلية تسترعب الكفاءات وتغطي الاهتمامات الاجتماعية والثقافية للمواطنين .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢/١٩٨٩ ميلاديه .

معالي رئيس المجلس ،

حضرات الزملاء المحترمين .

لقد قرأنا بانتباه الشق المتعلق بالازمة الاقتصادية والى جانب الحاجة الملحة للمواطنين للتمتع بحرياتهم الديمقراطية فانهم يعانون يوميا آلاما كبيرة بسبب الازمة الاقتصادية والمعيشية التي تعصف بالبلاد وبالشعب . وعلى الرغم من " المرتكزات وحزمة السياسات الاقتصادية والمالية " التي تروم بتقديم الحلول الا انها تنقطع كلها عند " اتفاق الذي عقده الحكومة مع صندوق النقد " ولي في نيسان الماضي والذي اثار الاحتجاج الواسع عند المواطنين . ان هذا الاتفاق ، وصفه لن تشفي الاقتصاد الاردني من العائل التي يعاني منها وسوف لن يؤدي الى تسديد الديون الخارجية على البلاد ، فضلا عن ذلك فهو برنامج يعني في التطبيق العملي تدهور المستوى المعيشي للقطاع الواسع من المواطنين وزيادة الايرادات منهم لتسديد الديون وهبوط قيمة العملة الوطنية وانخفاض قيمتها الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة والالتزام الحكومي بعدم رفع الرواتب والاجور واعطاء كل الدعم والتشجيع للقطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام .

اننا نؤكد بوضوح بان (لا حرية مع الجوع) والشعب عندما كان ولا يزال يطالب بحرياته الديمقراطية فليس ذلك من باب الترف بل للدفاع عن حقوقه ومصالحه المعيشية والاقتصادية والوطنية .

اننا نطالب باعادة النظر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ونقترح كبديل ، تحقيق المهمات التالية على طريق اصلاح الاقتصادي والمالي وللخروج من الازمة :

١- وضع حد لتضخم اقتصاد الاردن وتقليص الجدي للعجز المالي والتجاري والمديونية الخارجية وذلك من خلال ، تخفيض جذري لتفقات الدولة واعادة النظر في هيكل التجارة الخارجية وتسوية العجز في ميزان المدفوعات .

٢- تنقية المناخ الاقتصادي واستثناث التنمية باتجاه اعادة التوازن الى الاقتصاد الوطني وتنشيط وترويج الصناعة والزراعة لتحقيق اكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من سلع الاستهلاك الضروري وزيادة اعتماد الانتاج الوطني على المواد الخام والوسيطة المحلية وتحسين قدرته على التصدير .

٣- مقاومة التدخل الخارجي في شؤون الاردن الاقتصادية وانتهاج سياسة تقليص شاملة لدور العوامل الخارجية ولظواهر التبعية الاقتصادية والفنية .

٤- التصدي للبطالة وتحرير سوق العمل من لوضى الاستثناء وضمان التوزيع الامثل للموارد البشرية ورفع كفاءتها الانتاجية وتحسين المستوى العام للاجور .

٥- وضع حد لتفشي واتساع اللواحق الضريبية - اسي : غول غير المشروعة والظلمية وتحسين توزيع اكثر عدالة للدخل الوطني وتحسين المستوى المعيشي للشعب .

ومن اجل التخفيف من الازمة المعيشية للقطاع الواسع من جماهير الشعب فاننا نقترح بعض الخطوات السريعة والملحة على طريق الحل الشامل الاستراتيجي ، ومن هذه الخطوات :

هكذا من الأهل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلادية .

أ- زيادة الرواتب والاجور في القطاعين العام والخاص .

ب- وضع خطة وطنية ببرنامج وسقف زمني محدد لمعالجة أخطر مشكلة تواجهها وهي البطالة ، بحيث يتم استبدال العمالة الوافدة بتدريبها بالعمال المحليين وكذلك تأجير الاراضي الزراعية للمهندسين الزراعيين وللعاطلين عن العمل لمساعدتهم في المرحلة الاولى لزيادة الانتاج الزراعي وتشغيلهم .

ج- إلغاء دور الوسطاء في عملية توزيع المحاصيل الزراعية بحيث سينعكس ذلك ايجابيا على الفلاح والمستهلك .

د- السيطرة على أسعار السلع التموينية جميعها وليس الرئيسية فقط .

ان تأثير هذه الاجراءات سوف ينعكس ايجابيا على المستوى المعيشي لقطاع واسع من الشعب ويدفعهم الى المزيد من الانتاج مما سيساعد في حل الازمة الاقتصادية للبلاد

حول الطبقة العاملة :

ان حديث البيان الوزاري عن تنظيم سوق العمل فقط لا يتناسب مع حجم المشكلات الكبيرة التي يواجهها هذا القطاع المنتج من جماهير شعبنا ولا مع دوره ولا مع الواقع المأساوي الذي وصلت اليه حياتها واعتناءات اليومية التي تتعرض لها ، قوتها ومكتسباتها على ايدي ارباب العمل . ولا نبالغ اذا قلنا بان هنالك كارثة اسمها " وضع الاتحاد العام لنقابات العمال " على مدى عشرات السنين افرغت النقابات والعمل النقابي من محتواه ودوره في حماية العمال ، وذلك بفعل التدخلات والرسايات على النقابات من قبل الاجهزة الرسمية .

ان اوضاع الطبقة العاملة في بلادنا هي بانس الحاجة لرعاية خاصة وذلك من خلال :

١- رفع يد المخاضات عن النقابات العمالية ووقف التدخل في شؤونها والزام النقابات العمالية كافة على تطبيق انظمتها الداخلية والسماح للعمال بالانتماء لنقابتهم وحقوقهم بانتخاب قياداتهم النقابية بحرية .

٢- تنظيم سوق العمل بحيث تعطى الاولوية في العمل للعمال الاردني .

٣- ضرورة ان يوضع حد ادنى للاجور يتناسب مع سلم غلاء المعيشة .

٤- سن قانون عمل عصري وديمقراطي يحمي حقوق العمال .

٥- تفهيد كامل التأمينات التي ينص عليها قانون الضمان الاجتماعي وتوسيع تغطية العمال في ادارة الضمان الاجتماعي .

حول الشباب والطلبة :

تطرق البيان الوزاري بالاشارة ايجابية الى قطاع الشباب والطلبة ، ولكن هذه الاشارات لم تكن واضحة وواقعية بما يكفل استنهاض هذا القطاع الواسع والحيوي ومعالجة مشكلاته الجذرية . اننا نرى ان المدخل الحقيقي لاطلاق طاقات الشباب وتعزيز انتمائهم الوطني هو في علاج مشكلاتهم الاساسية وخاصة البطالة المتفشية في صفوفهم والسماح بانشاء اتحاد عام مستقل للشباب الاردن ووقف الرسايات والتدخل في شؤون الاتحاد والمراكز الشبابية والسماح للطلبة بانشاء اتحاد طلابي لهم ، والحفاظ على حرمة مراكز تعلم من الدورات الاجتماعية المسافرة .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلادية .

اما حول المرأة :

فقد خلا البيان من اي ذكر لمشكلات نصف المجتمع وهن النساء ، اننا ندعو الي تطوير التشريعات الخاصة بحقوق المرأة وخاصة المرأة العاملة واعطاها حقوقها بالتساوي في الاجور مع الرجل واعادة بناء الاتحاد الى ساني على اساس ديمقراطية ووقف التدخل في شؤون الجمعيات النائية القائمة .

التواتر المساح :

تشكل قواتنا المسلحة الدرع الذي يحمي الوطن ضد اخطار التوسع الصهيوني . ان هذا الجيش الباسل يجب ان تتوفر له مصادر تسليح وتدريب مختلفة تفادى التنسيق المعقد مع الولايات المتحدة الامريكية . هذه الدولة لم توفر مناسبة الا واهمرت من خلالها دعمها المتواصل للمعدي الاسرائيلي سياسيا واقتصاديا وعسكريا وامنيا وماليا وتأمرها على قضية الشعب الفلسطيني والقضايا الوطنية الاخرى . ولما يتعلق بالمكلفين فاننا نقترح تخفيض مدة خدمة العلم الى سنة واحدة باعتبارها كافية لاستيعاب التدريب المطلوب ، كما نأمل زيادة الرواتب الممنوحة للمكلفين لانها تكاد تكون رمزية ، ونطالب بإنصاف المتقاعدين وزيادة مخصصاتهم .

الزراعة :

لقد اوقعت التخطيطات السابقة الزراعة والمزارعين (خاصة الصغار منهم) بكمالات لها اول وليس لها آخر وانعكست سلبيات ليس فقط على وضعهم او مستوى معيشتهم بل وايضا على المستهلك وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام .

لذلك فاننا نرى :

١- ضرورة وقف هذا التخطيط وصياغة سياسة زراعية وطنية يقرها البرلمان .

٢- إلغاء ديون صغار المزارعين

٣- إلغاء دور الوسطاء وتطبيق شعار من المنتج الى المستهلك .

٤- التأكيد على ضرورة انشاء اتحاد عام للفلاحين الاردنيين .

في مجال الثقافة والاعلام :

ضرورة دعم وانشاء المراكز الثقافية داخل وخارج العاصمة ورفع الحظر عن فئات الكتب الممنوعة وخصوصا لكتاب ومبدعين اردنيين ، وتوفير الحرية الفكرية كاملة واطلاق حرية الصحافة تماما ورفع القيود عن حق اصدار الصحف . وضرورة اعادة النظر في السياسة الاعلامية واقصاح المجال امام المواطنين للتعبير عن همومهم ومشاكلهم من خلال الاذاعة والتلفزيون وابلا . كتابة خاصة بشأن التنمية الوطنية وعرض برامج حية عن نضالات جماهير الشعب الاردني والانتفاضة الفلسطينية .

في المجال الصحي :

اما في المجال الصحي فان تقييم التجربة كما ورد في البيان يجب ان يطال تجربة المؤسسة العلاجية التي نضعها في دائرة الاتهام كتجربة مستعجلة ومكلفة لم تدرس بتأني وعناية وتتضمن فصلا تعملها بين الرعاية

هكذا من الأهل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

الاولية التي اعطيت لوزارة الصحة والثانية (اي المستشفيات) التي اعطيت للمؤسسة الطبية العلاجية ، كما يجب وضع برنامج يتضمن وزنامة بالارقام والتواريخ للتحول الى التأمين الصحي الشامل او للتغطية الفلسطينية .

اننا ندعو الى ترجمة شعارات الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني والانتفاضة الباسلة الى اجراءات عملية ملموسة عن طريق انتهاز سياسة اعلامية مساندة واطلاق يد ابتاء شعبنا في ابتداء الاشكال الشعبية الداعمة للانتفاضة ماديا وسياسيا واعلاميا ، وفي هذا المجال فاننا نندعو الى التنسيق الوثيق مع م.ت.ف. في شتى الميادين والتخلي عن سياسة الحاور واستبدالها بتوحيد موقفه ، دول الطوق (مصر ، الاردن ، سوريا ، لبنان ، م.ت.ف.) في مواجهة التعتات الاسرائيلي والامريكي والعمل بترحيب قرارات القمة العربية الاخيرة وبرنامج السلام الفلسطيني ونحو مؤتمر دولي كامل الصلاحيات . كما ان بلادنا يجب ان تخطو خطوات جادة بالتعاون مع الاشقاء العرب لممارسة الضغط على امريكا من اجل وقف سياستها العدوانية تجاه الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ونجاح قضايانا القومية .

في الوحدة الوطنية :

ان الوحدة الوطنية لأي مجتمع لا تتجسد في اتحاد اعضائه من اجل بناء البلاد وهذه لا تتولد الا في اجراء رحبة من الحريات العامة والديمقراطية والعيش اللائق الكريم ، ان تأكيدنا على هذا المبدأ ضروري في هذه الايام التي نعيش فيها اجراء التحول الديمقراطي التي اختارها الشعب ، وسرع ففاته ، وضروري من اجل القضاء على جميع مظاهر : القلمية والطائفية والعشائرية ومختلف اشكال الفرقة والانقسام ، وعلى قاعدة من الحوار الديمقراطي الحر البناء .

ومن هذا المنطلق فان دعوتنا بالتأكيد على الوحدة الوطنية مرتبطة اشد الارتباط مع حرصنا على استكمال خطى التحول الديمقراطي الذي نخطه الان ، هذا التحول الذي ندعو جميع ابتاء شعبنا الى الدفع به الى الامام وحمايته من الانتكاس وعدم السماح لاحد ان كان من العبث بهذه المسيرة التي سترعاها بكل جدية ومسؤولية وطنية .

ابرز ثلاث مشكلات في محافظة الزرقاء اهمية في مكان طرحها :

١- المشكلة الاولى :

التي تستحرج على اهتمام الالف المواطنين في محافظة الزرقاء هي مشكلة اراضي الدولة ، التي تصر الحكومات المتعاقبة على اعادة بيعها للمواطنين التي لا اهم سبب هذا التعمد الحكومي التماصل وادارة الظهور لطلب الالف المواطنين بتملك هذه الاراضي التي يقطنونها منذ عشرات السنين ، مقابل رسوم رمزية يقدر على دفعها ذوي الدخل المحدود ، التي اطالب الحكومة بأن تصفي السمع الى هذا المطلب العادل والمحق وستكون بذلك قد حققت امنة عزيزة على قلوب الالف المواطنين الذين ينتظرون كلمة الحكومة بهذا الشأن .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

٢- مشكلة التطوير الحضري :

الالف المواطنين يعيشون حالة التلق البالغ بسبب تواليها ومخططات دائرة التطوير الحضري محددا في احياء ومناطق جماعة جبل الامير علي وحي الظاهرية ، التي ترمي الى اقتلاع الالف العوائل من منازلهم بدعوة التطوير الحضري للمنطقة ، اتساع ومعني الالف المواطنين لماذا تقتنع دائرة التطوير الحضري بصلوك هذه السعائلات المستورة ، ما دامت هذه المناطق تابعة للبلديات ، تتم ما سمعناه من السيد وزير الاشغال العامة من انه جرى توقيف تنفيذ هذه المشاريع ، لكنني نريد ان نسمع التخلي النهائي عن هذه المخططات واحالة مهمة التطوير الى البلديات ، ومن هنا فاني اطالب اصلا بالغاء دائرة التطوير الحضري بالكامل فمهامها هي من مسؤولية البلديات .

٣- الانتخابات في المجلس البلدي في الزرقاء ومدينة الرصيفة :

لماذا تحرم مدينة الزرقاء ومدينة الرصيفة دون غيرها من مدن المملكة من حقها في انتخاب مجالسها البلدية ، وتغرض عليها لجان معينة ، المواطنون في محافظة الزرقاء طواقون لحل فوري وشامل لهذه المشكلات الملحة . وقد حان الوقت لكي تعطى محافظة الزرقاء المنسية الاهمية التي تستحق .

معالي الرئيس ، الزملاء المحترمين .

وفي الختام ، فاننا نقدر الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المكلفة قبل هذه الجلسة ، ونعتقد انها خطوات هامة باتجاه التحول الديمقراطي المنشود ، لكن هذه الخطوات ليست بكافية ونطالب بالمزيد كما اسلفنا ولكن البيان لم يقدم معالجات جذرية للمسألة الاقتصادية ولم يأخذ بعين الاعتبار المستوى المعيشي للجماهير الشعبية ، فاننا من موقع مسؤوليتنا امام جماهير الشعب لن نعطي الحكومة الثقة مقدما .. اننا نفضل ان نحصل الحكومة على ثقتنا اولا بأول وعلى كل سياسة او اجراء او تشريع او قرار يتفق مع مصلحة الوطن والمواطن ... اي اننا سنمتنع عن التصويت على الثقة وسوف نتعامل بطريقة ايجابية وبناءة في كل ما يخدم مسيرة التقدم والديمقراطية ونجواز الازمة الاقتصادية .

والسلام عليكم . . .

معالي رئيس المجلس

اود ان الفت نظر الاخوة المواطنين ، اننا قد سمعنا بدخولهم بدون بطاقات ، املا في ان يحضروا جلسات الديمقراطية هذه ، والتي يسودها كما ترون النظام والانظام تحت القبة ، نرجو منكم جميعا ان تميثلونا على تكملة هذا البرنامج والا تضطروني أسلا باستعمال الصلاحيات المدرجة في القانون قانون المجلس واخلاء الناعة . سعادة الزميل سعد هابل السرد .

هكذا من أجل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/١٢/١٩٨٩ ميلاديه .

السيد سعد هائل السورور

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس

السادة الزملاء المحترمين

استمعنا مثلما استمعتم الى دولة رئيس الوزراء وهو يدلي بالبيان الوزاري لحكومته وقرأته بتمعن مرارا مثلما قرأتم وأنا اضع نفسي بين خطين هما الموضوعية والحياد من جهة وواقع الوطن والمواطنين من جهة اخرى هذا الواقع الذي لولا رحمة الله ولطفه بأن وهب لنا قيادة هاشمية تتجلى في كل وقت صعب عن جديد من نبع الحكمة الذي لا ينضب لديها ، لتفانم الحفل واستمر الانزلاق ، فظهر هذا المجلس - مجلس النواب - يمثل ارادة الشعب الاردني ويساهم في سلامة المسيرة وتوجيهها بمنتهى الاحساس بالمسؤولية والحرص التام على التجربة والديمقراطية بعيدا عن اية مزایدات ، او ممارسة لجلد الذات ، يحترم الرأي والرأي الآخر لا يسعى للتأثير والاثارة ولغة المناشير لا قدر الله .

ان ابناء هذا الوطن يعقدون امالا كبيرة على العودة للحياة النيابية فيقدر عظم هذه الامال سيكون الشعور بالخيبة لو فشلت هذه التجربة ، ومن حقهم علينا ان نرعى آمالهم وطموحاتهم . فهذه الثقة الجديدة جديرة منا بالعناية والرعاية بتروادة واثارة نجد لها التربة الصالحة للانبثاق ونحفظها من العاديات الى ان تثبت جذورها ويشهد ساقها لتحمل ثمرها وخيرا كثيرا .

فالمنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى ، نحن شعب عيوننا على المستقبل ينظر الى الوراء بالقدر الذي نستعمل فيه كفة ونضجنا ومساندة ، والمستقبل ملك لهذا المجلس فهو القيم عليه وهو الرقيب . سلامته مقرونة بالقدر الذي يحيد فيه المجلس هذا الدور والديمقراطية لا تبدأ وتنتهي عند حدود هذا المنبر انما هي أسلوب حياة كامل للدولة يتأني يتعاون سلطاته الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية . وبحسن تعامل هذه السلطات مع قضايا الشعب . هي تربية واسلوب حياة ومسلكية لكافة ابناء هذا الوطن .

سيد الرئيس

لقد احاط البيان الوزاري بشكل ايجابي بأكثر القضايا التي نواجهها . والوصول الى اتفاق في الرأي حول معالجتها يحتاج الى مناقشة هذه القضايا بتفاصيلها ، انطلع من خلال مسيرة هذا المجلس الى طرحها للمناقشة لكي تصل فيها للتوجه الامثل والقرار الاسلامي لكنني بشكل عام الحظ ما يلي :

اثمن للحكومة ما تم من اجراءات في ما يتعلق بالعودة للدستور في موضوع الاحكام العرفية وتصفية الآثار الناجمة عن هذه الاحكام .

ان كان لها ما يبرورها في بعض الحالات فقد كانت بلا مبرر في معظم حالاتها وحرصها على ان تحترم الدستور وتلتزم بتطبيق نصوصه . آملي ان تضع حدا لفترة عدم الالة بين الحكومات المتعاقبة والدستور عاينها

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/١٢/١٩٨٩ ميلاديه .

منها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا . وان عزم الحكومة على اخلاق الحريات العامة لهو عودة لنصوص هذا الدستور والتزام بروحه .

سيد الرئيس - الزملاء الافاضل

ان دعم قواتنا المسلحة الاردنية هو واجب وطني وقومي لكي تستطيع القيام بواجبها المقدس في الدفاع عن الجبهة العربية ضد ما نواجهه من غزو صهيوني شرس ولقد لفت نظري وألني وضع المتقاعدين من ابناء هذه القوات المسلحة الذين اصيبوا في العمليات الحربية لهذه القوات وخرجوا منها باعاقات مختلفة وما يتقاضونه مبالغ زهيدة قد لا تكفي لاعاشة احد افراد أسرهم وخاصة الذين خرجوا من هذه القوات في العقد الماضي وما قبله خاصة وانهم لا يستطيعون العمل في اية مؤسسة او شركة حتى وان كانت اوضاعهم الجسدية تستطيع القيام بهذا العمل ان للضمان الاجتماعي وجهة نظر مخالفة تجاه ذلك . فأرجو ان يعطى هذا الموضوع العناية الكافية لتصويب الوضع الذي يحفظ لهم كرامتهم ، ونفط عليهم أسرهم ، وما دعم أجهزة الامن الاجزاء من هذا الواجب فهي وديف لقواتنا المسلحة تسهر على حماية المواطن وسلامته وطمانينته تكتمل هذه الطمانينة في الحرص على استقلال القضاء ، تسخين عطائه ليحفظ حق المواطن ويرسخ العدل وسيادة القانون .

وفي النوع التربوي .

فأرى ضرورة البدء بمسألة للتطوير التربوي الا ان ما جاء في الخطة التطويرية المعتمدة حول السياسة الجديدة للتدريس الثانوي قد اعتمدت اسلوبا تتبرم فيه الدول التي انتهجت سياسة لها منذ امد طويل وتعتبره مسئولا عن سوء مستوى التعليم في مدارسها وعن ضحالة ثقافة شعبها ثم هل هيئت المعلم المناسب لهذه المرحلة الجديدة وهل تكيفت جامعاتنا للربط بين مخرجات هذا التعليم الثانوي وبين اسلوبها في القبول وقدرتها في الاستيعاب لزيادة الطلبة خاصة مع تشديد خيارات الدراسة امامهم في اثناء المرحلة الثانوية .

وفي مجال التعليم العالي :

ترى الحكومة التوسع في اعادة فرص التعليم الجامعي بعدالة . والمعالجة هنا أراها أن تراعي الظروف الخاصة لكل منطقة في الاردن فالمناقشة غير متكافئة بين طالب يدرس في مدارس متوافرة كل الظروف المناسبة فيها وبين طالب آخر في مناطق البادية لا يتوفر الحد الأدنى من هذه الظروف لكي تكون المناقشة متكافئة .

ان مدرسة بلا زجاج للزوائد وبلا تدفئة ومعلمين هم الاكل كفائة وتأهيلات يأتي من خارج المحافظة يستهلك نصف اليوم الدراسي في بداية الاسبوع وفي نهايته في السفر ليصبح الاسبوع الدراسي اربعة ايام لا يمكن ان يتأني طلابها بأي شكل من الاشكال طلاب مدرسة تنفق على تعليم الموسيقى اكثر مما تنفقه وزارة التربية والتعليم على العديد من مدارس البادية الشمالية غاملة وهذا لا يعني انني ضد تعليم الموسيقى ، هذا تأهيل عن الظروف الاقتصادية والصحية والبيئية والثقافة لهؤلاء الطلبة وللوهم . فهل يمكن ان تكون المناقشة متكافئة ؟

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

اما في مجال الزراعة :

فإن هذا القطاع هو الاساس الثابت لتأمين قوت ابناء هذا البلد ويجب ان يعطى الاولوية دوماً ويحظى بالرعاية والاهتمام اللازمين فلقد اعطينا اهتماماً لصناعات حيث الوفرة والربح في ايام الرخاء ولكن عند اول هذه لاقتصادنا رأينا كيف اقلل اصحابها ابواب هذه المصانع الى ان فرضوا الشروط التي يريدون لكن هذا القطاع استمر ويستمر دون التفاتة لسعر صرف الدولار او الدينار . فهو الرصيد وهو المتخصص الحقيقي للبطالة الواسعة . لقد جاء في البيان الوزاري بخصوص معالجة مديونية صغار المزارعين ان توحيد مصادر الاقتراض الزراعي هو جزء من الحل الجذري لهذه المشكلة . ومع انني مع هذا التوجه لتوحيد المديونية الا انني لا ارى باي شكل من الاشكال انه يسهم في حل المشكلة لما هو طرح جاء به الحكومة قبل سنوات وتستمر خلفه لتأجيل مواجهة حقيقة المشكلة هذا التوحيد الذي استمر بعشه طويلاً راجياً ان تنتهي الحكومة سريعاً من اجراءات التوحيد مع مراعاة خصوصية الاقتراض التعاوني وعلمنا ان الحل لا يأتي الا عن طريق تأمين دخل كاف للمزارعين من تسويق انتاجهم يستطيعون فيه الوفاء بالتزاماتهم وهذا يتأتى : اما عن رسم سياسة تسويقية جادة لمخرجات الانتاج الزراعي الحالية او توجيه المزارعين الى مخرجات انتاج زراعي جديدة تؤمن لهم هذا الدخل .

اما في موضوع البطالة ومع تقديري انها مشكلة وطنية اي ان للهادية الاردنية خصوصية في هذه القضية لكونها تعاني اكثر من غيرها من مناطق المملكة من هذا الموضوع . فإن كان هناك في بعض المناطق جيب للفقر فإن للفقر اكثر من جيب في الهادية فالنشاط الزراعي قد توقف تماماً في بعض مناطق الهادية نتيجة لكف يدهم عن الماء بقرارات حظر قد لا يكون للعلم فيها علاقة ، وارضيتهم لا يستطيعون استغلالها لانهم لا يملكونها كل ذلك بسبب عدم توفر فرق مساحة كافية ، والثروة الحيوانية تسير على نفس الطريق نتيجة سوء المواسم المطرية وعدم توفر الاعلاف وهي ان لم تتدخل الحكومة بشكل سريع بنقلها لحل المشكلة فإن مربي المواشي مقبلون على كارثة لا محالة . كل المعطيات الموجودة في هذه المناطق هي تجسيد للبطالة وتجسيد لهؤلاء المواطنين في المساهمة بتنمية هذا البلد وفائه .

اما عن المؤهلين علمياً منهم فإن عظيم لا يزيد عن حظ غيرهم فمثلاً (٨٠٪) من الذين يعملون في التربية والتعليم (وارجو ان لا يلهيهم من هذا الطرح انه طرح القليبي لا سمح الله) في الهادية الشمالية هم من خارج محافظة المرقع علماً ان ابناءها من خريجي المعاهد والجامعات لا يجدون اية فرصة عمل . ناهيك عن المساواة في تولي الوظائف العامة وتكافؤ الفرص !!!

سيدي الرئيس

ان الارضاح الاقتصادية مع ما والفقتها من انخفاض لقيمة الدينار قد اقلل كاهل المواطنين بما فيه الكفاية ومع تقديري لما وزر في البيان من ان الحكومة ترى ان محصلة الضريبة الحالية تلي احتياجات الخزينة لكن ما

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

ورد من ذكر لضريبة الاستهلاك ارجو ان لا تكون عبئاً يضاف الى اعباء المواطنين الحالية وتزيدهم ارهاقاً على ارهاقهم .

ان اهم ما يمكن ان يساهم في اصلاح المسيرة هو اعادة ترميم الثقة التي تصدعت بين المواطنين والسلطة التنفيذية نتيجة لممارسات كانت دور هذا الشعب متفرجاً ومتألماً وصبره وإيمانه بمصداقية اعلام السلطة التنفيذية دور رئيسي في اعادة هذه الثقة بطرح المشاكل التي نواجهها بكل مصداقية وامانة وان لا يراهن بعد الآن على الاستخفاف بعقول الناس ، وللتعاون السليم بين هذا المجلس والحكومة الدور الاكبر في ذلك ، الذي ارجو ان يكون تعاوناً خيراً فاعلاً ومتفاعلاً كله احترام متبادل للرأي بما فيه خير هذا الوطن وسلامة لمستقبله . تم تأمين القدرات المؤهلة كفاءة ونزاهة على كل الصعد بدأ بالحكومة وبكل المناصب الرئيسية في الدولة القادرة على حمل طموحات هذا الشعب والتي احتوى بيان الحكومة الكثير منها الى واقع التنفيذ السليم والامين ، ولي كامل الثقة بأن دولة رئيس الحكومة قادر على ذلك .

سيدي الرئيس

بيان الحكومة بمجمله جيد آمل ان تكون الحكومة في مستوى القدرة على تنفيذه، والله الموفق .

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس

سعادة الزميل فخري قعوار

السيد فخري قعوار

الاجرة رئيس واعضاء مجلس النواب المحترمين

حين هيئت على ديارنا الاردنية نسانم الحرية ، وجاءتنا رياح الديمقراطية من الجنوب . لم تكن في معزل عن حركة التغيير المتلاحق والتقدم الشجاع نحو الديمقراطية في كثير من بلدان العالم ، لقد دخلنا في عصر حرية الانسان وكرامته ، وعصر الثورة ضد كل مظاهر الظلم والتقييد والجور ، فعلت رايات وسقطت رايات ، وزالت رموز سوداء وبرزت رموز تعبر عن الشوق الشعبي والتوق الانساني .

وها نحن اليوم فللك احسن برهان ، على ان النماء التي سلكت ، والنضالات الطويلة المبررة التي سلكت في كل عهود الظلم والاستبداد قد اثمرت عن هذا الوليد البهي . فوجدونا تحت هذه القبة ، هو البرهان على ان مسيرة الكفاح الشعبي قد فرضت ارادتها ، وان هذا الشعب قد انتزع الديمقراطية من برائن ابنت ان يكون هذا الوطن مثل كل الاوطان القوية الجميلة الشامخة .

وحين جاءت رياح الانتفاضة من الجنوب ، هتف الشعب في كل مكان مطالبا بطرد الحكومة ، ومحاسبة المسؤولين عن اللساد ، واقامة حكومة تمثل اوسع الدعايات الوطنية والشعبية ، واعادة الاسعار الى ما كانت

هذه من الأهل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلاديه .

عليه قبل رفعها ، والقاء احكام الادارة العرفية وقانون الدفاع وسائر القوانين الاستثنائية ، واجراء انتخابات حرة نزيهة بموجب قانون انتخاب عصري ، واطلاق الحريات العامة ، وكفالة حرية الاحزاب والعمل النقابي والتنظيمات الجماهيرية ، وهتف الشعب مطالبا بحرية الصحافة والصحفيين ، واطلاق سراح السجناء السياسيين ، ودعم الانتفاضة الفلسطينية المجيدة ضد الاحتلال الصهيوني ، وتمييز التضامن العربي في مواجهة الهجمات الاميركية الصهيونية ضد الامة العربية ، واعادة النظر في سياسة الارتباط بالامبريالية والتبعية لها .

طالب الشعب بهذا ، وبغير هذا ، فتحقق بعضه حين طردت الحكومة وحين اجريت انتخابات حرة نزيهة ، وجاءت حكومة انتقالية ، لجبر الحواظر ، وتهدة النفوس ، توطئة للسير على طريق الديمقراطية .

من الشعب ، والتفهم المطالبه ، وتقدمت اليها ببيانها الوزاري في التاسع عشر من كانون الاول الجاري (١٩٨٩) .

وقبل الحديث عن البيان الوزاري ، نتساءل : هل هذه الحكومة مؤهلة لقيادة المرحلة ؟ وهل هذه "الترويجة" هي التعبير الحقيقي او الانعكاس الدقيق للشارع وفعالياته وقواه الوطنية ؟ وهل نستطيع اعتبار هذه التشكيلة بداية لنهج سياسي واقتصادي مختلف عن النهج السياسي والاقتصادي الذي عانى منه الشعب ودحا طويلا من الزمان ؟ وهل يمكن القول ان اعضاء هذه الحكومة المطروحة لشقة مجلسنا ، من ذوي الخبرات والكفيلة بتنفيذ المطالب الشعبية ، ومن ذوي التاريخ المشهود بالوقوف الى صفوف المواطنين ، بديث يك تون جد برين بشقة الشعب :

لقد كلفني الشعب الذي انابني عنه في هذا البرلمان ، بأن اعلن ان هذه الحكومة لا تختلف في نهجها عن سواها من الحكومات السابقة ، لانها لا تنتمي للطايع العريض من ابناء هذا الشعب ، ولم تنبثق عنه ، وليست هي التعبير الصادق الامين عن امنياته ، وعلن ان رئيس هذه الحكومة قد مارس دورا رئيسا من ادوار التضييق على حريات الناس ، وكان شريكا رئيسا في تعميم النموذج الاقتصادي الرديء ، من خلال انشاء مشاريع فاشلة ، مثل اسمحت الرشادية ، والصناعات الخشبية ، ومصانع الزجاج ، والانتاج الاذاعي والتلفزيوني ، وصناعة الاسمدة وغيرها من المشاريع التي ما يزال الاقتصاد الاردني يكابد بسبب انشائها وتعثرها حينما وافلاسها حينما آخر . واعلن ايضا ، ان الحقبة الطويلة التي تولي فيها رئاسة الحكومة في النصف الثاني من السبعينات واولائل الثمانينات لم تشهد انفتاحا على الحريات ، ولم تخلف من ولاء الظلم على اصحاب الرأي ، بل جرت وقائع كثيرة تشهد على فترة عانى منها الشعب ، وتعتبر امتدادا متساوفاً للنهج السابق عليها واللاخ لها : فكيف يستطيع صاحب النهج المثبت بالممارسة والتطبيق العملي ان يتقلب الى صاحب نهج آخر مختلف قام الاختلاف ؟

لنحتاج نقادة ديمقراطيين ، يعمدون عن الرجولان الشعبي وضمر الشارع ويضع الناس البسطاء بسائر لغاتهم وشرائعهم الاجتماعية ، ويملكون القدرة على قتل الامنيات العامة ، ولا يتصنعون لغير ارادة الشعب ، ولا يتغيبون او يتهدلون حسب اية متطلبات تظهر على غير توقع .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلاديه .

صحيح ان " الديمقراطية هي الحل " ، وان " الاردن الديمقراطي هو المطلوب " ، ولكن ، من يملك الحل في اردنته ؟ ومن هو الذي يصل بنا الى ضفاف الاردن الديمقراطي ؟ من الثابت ان هذه الحكومة ليست هي المطلب الذي سعى اليها الناس ، ومن الثابت ان هذه الحكومة غير قادرة على ادارة دفة التحولات الجديدة ، رغم ما قامت به من اجراءات فعلية ، اعادت بها بعض الامور الى نصابها ، مثل اعادة جوازات سفر المواطنين المحجوزة انهم ، وكف يد المخابرات عن التدخل في حق الناس بالعمل والدراسة ، واطلاق سراح الموقوفين السياسيين ، والعمل على الفاء الاحكام العرفية ، وخلاف ذلك . فليس سهلا ان يثق الشعب بأن من قام بهذه الاجراءات لن يعدل عنها او يقف ضدها . وقد استوقفتني خبر نشرته صحيفة "صوت الشعب" في صدر عددها الصادر يوم ٢٦ كانون الاول الجاري ، اي بعد ان اعلن رئيس الحكومة تحت هذه القبة عن تجسيد العمل بالاحكام العرفية ، فليد الخبر ان رئيس لجنة الامن الاقتصادي (وزير المالية) ، قد اصدر القرار رقم ٣٥/٨١ تاريخ ١٢/٢٤/١٩٨٩ لا يبلغ مجلس ادارة "صوت الشعب" بعدم المرافقة على استقالة رئيس المجلس ، وذلك بعد ان تم قبول هذه الاستقالة بتاريخ ٨٩/١٢/١٢ من قبل اعضاء المجلس . ومعنى هذا ان لجنة الامن الاقتصادي اصدرت قرارا جديدا بعد الاعلان عن تجسيد الاحكام العرفية . عما يشير الى ان بالامكان التكموس عن التعهدات اذا لزم الامر ، او اختل مزاج الحكومة !

واعود فاقول ، ان فترة الحكومات السابقة ، التي تعاقبت بعد اواسط السبعينات ، اتسمت بتزايد العمالة الوافدة في الاردن ، مما كان له انعكاس سلبي على واقع العمل المحلي ، وما يزال هذا الانعكاس مستمرا حتى الان . ورافق ذلك كله ازدياد نسبة البطالة بشكل ملحوظ ، وخاصة في صفوف المهنيين من مهندسين ومهندسين زراعيين واطباء واطباء اسنان وصيادلة ومحاميين وسائر اصحاب المهن الاخرى ، الامر الذي اجبر كثيرين منهم على العمل خارج اطار تخصصه او الهجرة من الوطن بحثا عن لقمة العيش . كما ان الفترة المنصرمة شهدت تدهولا ملحوظا في كفاءة شبايا الذين يخرطون في خدمة العلم ، بسبب عدم تقديم التثقيف العسكري الوطني والسياسي لهم ، وبسبب عدم تأهيلهم عسكريا بما يتناسب مع مدة السنتين التي يقضونها في تلك الفترات المسلحة ، لا يقدمون خلالها شيئا ، ولا يقدم لهم شيء يستحق الذكر ، وهذا ما يستدعي العودة اليه . واعادة النظر فيه ، بحيث يكون التركيز في تجنيد ابنائنا على جوهر العملية العسكرية الوطنية ، وفي مدة لا تزيد عن سنة واحدة . وفوق هذا كله ، فان الحكومات المشار اليها ، باستثناء حكومة واحدة (حكومة الرئيس احمد عبيدات) ، لم تستطع الاقتراب مما يجري في الملكية الاردنية (عالية) ، ولم تحاول الاقتراب مما يجري فيها . مثل الصولات والاختلاسات والصلاقات والمحسوبيات وعمليات الطرد الجماعي وبيع الطائرات والمصاريف الاستثنائية الى آخر ذلك ، وحرمت على الصحافة ان تبحث في امرها ، مع ان ما حدث في هذه المؤسسة ما يزال ماثلا ، والشواهد عليه كثيرة ، وقد تكون مجالا للبحث في مجلس النواب .

واضيف الى هذا ، ان فترة "الازدهار" التي شهدتها البلاد في النصف الثاني من السبعينات واولائل الثمانينات ، لم تكن الا فترة ازدهار ظاهري ، برزت فيها فئة طبقية اثرت على حساب الاكثرية المغلوبة على

هكذا من الأهل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

امرها ، من طريق السمسرة والرشاوي والاختلاس وبيع العقارات ، وادت الى سحق عدد هائل من العائلات الكادحة، ووسعت من دائرة الفقر ، بحيث تقلص حجم الطبقة البرجوازية الصغيرة ، وهبطت الى درجة ادنى من درجات السلم الاجتماعي ، وذلك بسبب سيادة النمط الجديد من الاستغلال ، وتفشي النموذج الاستهلاكي ، وارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية واسعار المعروقات التي لم تكن كلها ناجمة عن ارتفاع الاسعار العالمي ، وما زالت هذه السلع ترتفع اسعارها الى اليوم ، حتى لم يعد بمقدور القطاع الاوسع من الشعب شراؤها او توليها لعائلاتهم ، واخص بالذكر حليب الاطفال والادوية والمحروقات . والمطلوب في هذه الآونة ، ان لا تقوم الحكومة بتثبيت الاسعار ، بل ان تقوم بتخفيضها ، والحد من تلاعب التجارين باقوات الناس وحاجاتهم الضرورية .

ومهما يكن ، فان الحساب والمحاسبة على ما مضى ، قد لا يندرج تحت عنوان " تفهم طبيعة المرحلة " ، وقد لا يشير الى حرص على حراسة التجربة الديمقراطية ووقايتها من الاذى ، ولذلك ، فان التوقف عند بيان الوزارة الذي اشرت اليه ، قد يكون نافعا في وضع بعض الاشارات على الطريق :

* لقد اكثرت البيان من الوعود التي تلتقي مع تطلعات هذا الشعب ، لكنه لم يطرح الحلول او المخارج المناسبة ، فقد تحدثت البيان - على سبيل المثال - عن " التركيز على برنامج متكامل لتطوير الاداري " ، دون ادنى تلميح للتطهير الاداري ، فالجهاز الذي تنفس الروتين واقتات على البيروقراطية ، وساهم في تهينة الاجواء لكل ما جرى من فساد وانحدار اقتصادي ، ليس بمقدوره ان يقود ثورة ادارية ، وليس بمقدوره ان يكون جهازا حديثا او متطورا اذا لم تتم عملية تطهيره من العناصر المستفيدة من ابقاء الحال على ما هو عليه .

وتطرق البيان الى حرص الحكومة على المال العام ، وبين انها - اي الحكومة - ستقوم بتقديم تشريع الى مجلسنا ، يلزم كل من يتولى المسؤولية السياسية او الادارية العليا ان يتقدم بإقرار شامل عن ملكيته ، ولعل هذا يكون مفيدا لم هوأت من سنوات المستقبل ، لكن التشريع لجاهل - او سوف يتجاهل - الزام من يتولى المسؤولية السياسية او الادارية العليا بتقديم كشف مفصل عن مصادر ملكيته ، وكيف اتت له هذه الملكية ، خاصة وان المواطنين يعرفون عن كثيرين من المسؤولين انهم بدأوا حياتهم في السلك الوطني ، بمراتب عادية ، ثم هطلت عليهم الثروة من ابواب لا اعتقد ان من بينها ابواب السماء !

وفي معرض حديثه عن الازمة الاقتصادية ، واستعراض المراكز الرئيسة لتجاوز هذه الازمة ، اشار البيان الوزاري الى " زيادة المدخرات الوطنية " ، في حين ان الاردن قام مؤخرًا بجدولة ديونه الخارجية ، لعدم تكتفه حتى من مجرد تسديد خدمة هذه الديون . واحب ان اسأل هنا : كيف يمكن ان تزيد مدخراتنا الوطنية في ظل المديونية الرهيبة التي ينوء بلدنا تحت وطأتها ؟ وكيف تستطيع الحكومة ان تلي بكل وعدها وتعهداتها الواردة في بيانها ، في ظل اوضاع الانهيار الاقتصادي الراهنة ؟ وهل هناك خطة وطنية شاملة لاتقاذ البلاد من مغبة التدهور الذي آلت اليه ؟

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

لقد اكد البيان على ان الحكومة ستكون حريصة كل الحرص على احترام الدستور ، والالتزام بتطبيقه نصا وروحا ، واورد وصفا حضاريا لمفهوم التجربة الجديدة ، حين قال " ان الشورى والديمقراطية هما الشكل الامثل لابرار معالم تفاعل المواطن مع تجربته الحضارية ، التي تتخذ من الحرية وكرامة الانسان والمساواة ، اسما لها " . غير ان هذا يحتاج الى ممارسة فعلية ، او يحتاج على الاقل الى وعد بممارسة فعلية . فكيف يتوافق هذا مع التطبيق العملي ، وفي البلاد اربعة وستون سجينا من سجناء الرأي ؟ وكيف يتوافق هذا مع التطبيق العملي ، والشعب يكابد من قانون الدفاع سيء الصيت الذي وضع عام ١٩٣٥ ، وسرى مفعوله منذ نصف قرن ، وعبر هذه الحقبة الطويلة التي تقعد من عام ١٩٣٩ وحتى يومنا هذا ، صدرت بالاستناد الى قانون الدفاع أنظمة تتعلق بمواضيع مختلفة ، وصدرت بالاستناد الى هذه الأنظمة أوامر دفاع يصعب حصرها الآن ؟ وكيف يتوافق هذا مع التطبيق العملي ، والبيان لم يشر صراحة الى حرية العمل الحزبي والتنظيم الجماهيري ؟ بل كيف يتوافق هذا مع التطبيق العملي ، ونحن ما نزال نتمسك بقانون متخلف مثل " قانون مقاومة الشيوعية " ، الذي املته علينا المأرب الاستعمارية ، وفراحت ان نطهقه على انفسنا بأبدينا ؟ وكيف يتوافق ذلك مع التطبيق العملي ، وقد جاء البيان غلوا من الوعد بالغاء القوانين الاستثنائية ؟

وقد اغفل البيان ذكر دور الاجهزة الامنية في زمن يشهد فيه الاردن تحولاً نحو الديمقراطية . فقد بات ضروريا الان ، ان يكون هناك دستور او قانون اساسي يعلن لهذه الاجهزة ، من شأنه وضع ضوابط العمل واسسه ، والتوجهات العامة التي ينبغي ان تركز لمواجهة الاعداء ، وفي مقدمتهم العذر الصهيوني ، وليس ابناء الشعب . ولعل في هذا خير وقاية للديمقراطية ، وخير صيانة لها ، والا فاننا سنظل مهددين بالانتكاس والرجوع الى زمن الكبت والذي اثبتت التجربة البشرية انه يولد الانتلجار .

بقي ان اشير الى ما جاء في البيان الوزاري في مجال الادارة المحلية والتنمية اللاممية ، حيث كان الحديث عاما عن ترسيخ الممارسة الديمقراطية ، وتطوير مفهوم الادارة المحلية ، ولم يتطرق بصورة مباشرة الى ضرورة اجراء انتخابات بلدية في المدن ، مثل عمان والزرقاء والرصيفة عوضا عن تعيين المجالس دون استشارة المواطنين وابداً . رأيتهم في المجالس التي ستدير شؤونهم

واستأذن معالي رئيس مجلس النواب والزعماء المحترمين بتوجيه جملة من الاسئلة الى السيد مضر بدران : هل تعتقد يا دولة الرئيس ، ان هناك فرقا بين مضر بدران مدير المخابرات ، وبين مضر بدران رئيس الحكومة ؟

وهل تعتقد يا دولة الرئيس ، ان هناك فرقا بين مضر بدران الحاكم العسكري العام ، الذي توسع في استخدام صلاحياته من غير تردد ، ودون ان يرتجف قلبه ، وبين مضر بدران قائد المرحلة ويعمل الديمقراطية ؟

واذا كنا يا دولة الرئيس قد لجأنا الى الديمقراطية واطلاق الحريات العامة ، كمستخرج احد طراري وحيد ، للالتفاف على أزمة الاردن المعروفة ، فهل تعتقد انك الرجل المناسب للامور ؟

هكذا من الأهل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ٣١/١٢/١٩٨٩ ميلادية .

* وماذا سيكون الموقف يا دولة الرئيس ، اذا توصلت لجنة التحقيق في اسباب الازمة التي يعيشها بلدنا ، الى ان دولتكم طرف رئيس في اساءة استعمال المال العام ، ودفع الاوضاع برمتها الى ما بعد الخط الساخن والخط الاحمر ؟

* وكيف ترون يا دولة الرئيس بين دورك في ملاحقة تضال هذا الشعب ، وقمع الحريات في هذا الوطن ، وتعطيل السلطة الرابعة ، الى جانب تعطيل السلطتين الاخرتين ، وبين دورك اليوم في المصاداة بفصل السلطات واطلاق الحريات ؟

* وكيف يا دولة الرئيس تستطيع ان تلهم قياصك شخصيا بالحق الاثانة بالمواطنين اثناء قيادتكم لجهاز المخابرات العامة ، وبين احترامك وتبجيلك لهم بعد ان صار بعضهم ثوبا للامة ، يجلسون تحت قبة البرلمان ؟ وهل تتذكر يا دولة الرئيس عندما زرتك في مكتبك بدار رئاسة الوزراء القديمة ، في شهر حزيران من عام ١٩٧٧ ، وسألتك عن سبب فصلي من جامعة اليرموك حين نشرت مقالة في جريدة " الرأي " تحت عنوان " عمان في القلب " .. هل تتذكر ماذا قلت لي ؟ لقد قلت بالحرف الواحد انك تفصلني من الجامعة لان لم تقم تفكيرك لا يعجبك ولا تريد لمثل هذا النمط ان يكون موجودا في جامعة اليرموك فما الذي تغير او تبدل يا دولة الرئيس في نمط تفكيرك عبر الاعوام الاثني عشر الماضية ؟

* ويتساءل الناس في الشارع وفي احاديثهم الخاصة والعامة : من الذي شعل النار في تيمان الماضي ؟ ومن الذي وضع كل هذه التراكبات لانفجار هبة الازمة التي وقع ضحيتها احد عشر شهيدا وثمانون جريحا ؟ هل تعتقد يا دولة الرئيس ان زيد الرفاعي وحده الذي خرب الدنيا ، ام انه هو الذي اعلى مداميك الحراب بعد ان تفصلتم ووضعتم دولتكم الاساسات ؟

* ويتحدث الشارع اليوم عن صراعات واختلافات بين زيد ومضر ، ويطلبون في ذكر اشكال التباين بينهما ، لكنهم يفتخرون كل حديث بقولهم : ان _____ هناك نهجا واحدا لكليهما ، وهو نهج متحاز لطبقة كبا. التجار والسماسرة ووكلاء الشركات الاجنبية ، ومتحاز ضد ابناء هذا الشعب الذي شهد في عهد الاثنين صنوقا من القمع والتضييق في الحريات العامة ، وصنوقا من الضنك والجوع وانحصار دخول ذوي الدخل المحدود والمتدنية ، كما شهد تعميقا حقيقيا للهوة بين الناس في مستويات معيشتهم ، وشهد تفاوتاً طبقياً لم يسبق له مثيل في البلاد .

* ولماذا اطلب وانما استطع ان اختصر كل الاسئلة بسؤال واحد : اذا طلب منك يا دولة الرئيس ان تفك هذه الكوكبة الجميلة من النجوم المحيطة بك ، وان تقوم بتشكيل حكومة عسكرية ، فهل تقول : " لا " انا اقدر - وارجو ان اكون مخطئاً - انك لن تتردد في المبادرة الى القيام بذلك ، ولن تتردد عندئذ في الركن وراء مجلسنا مسافة تقارب السبعين كيلومتراً ، الى ان يستتب امرنا في سجن سراقية الصحراوي !!

* وبعد يا دولة الرئيس ، فان هناك جملة مطالب وملاحظات واسعة : اود ان اعرف رأيكم فيها :

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ٣١/١٢/١٩٨٩ ميلادية .

* هل تعتزمون الغاء الاحكام العرفية بشكل كامل وشامل وفي وقت معلوم غير بعيد ؟

* هل تعتزمون الغاء قانون الدفاع ؟

* هل تعتزمون الغاء القوانين الاستثنائية ؟

* هل تعتزمون تطهير الجهاز الاداري ؟

* هل تعتزمون اجراء انتخابات للمجالس البلدية بما فيها عمان ، والكف عن التعمين ؟

* هل تعتزمون وضع خطة اقتصادية شاملة لبناء اقتصاد وطني مستقل ؟

* هل تعتزمون تطوير كفاءة القوات المسلحة بحيث تكون معبأة تمهيداً وطنية وعسكرية قادرة على المشاركة في الوقوف في وجه العدو الصهيوني ؟

* هل تعتزمون الابقاء على تلك الارتباط مع الضفة الغربية ، وازالة الآثار غير السياسية التي ضيق السبل امام المواطنين ؟

* وهل تعتزمون حل مشكلة ابناء غزة ؟

* وهل تعتزمون فتح الجسور مع الضفة الغربية في وجه المحاصيل والمنتجات الزراعية ؟

* وهل تعتزمون دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني رسمياً ، وفتح ابواب الدعم الشعبي الحقيقي لها ؟

* هل تعتزمون اطلاق الحريات للاحزاب القائمة ، والسماح بانشاء احزاب جديدة ، واطلاق سراح السجناء السياسيين ، وابهاحة الحرية لصحافة الاحزاب بحيث تخرج من تحت الارض وتؤزع في الاسواق اسوة بالصحف اليومية والاسبوعية المعروفة ؟

* وهل تعتزمون منح امتيازات لاصدار صحف يومية واسبوعية ومجلات من غير قيود وتعقيدات انسجاماً مع حاجات المرحلة ؟

* هل ستقوم حكومتكم باعادة الهبة والاستقلال للسلطة القضائية ؟

* وهل ستقوم هذه الحكومة باجراء تحقيق بشأن المداخلات التي مارستها حكومة الرفاعي ، مع القضاء ، والتي اكرهت فيها عددا من اقطاب القضاء على احالة انفسهم الى التقاعد ؟ وهل هناك نية لدراسة المخالفة القانونية التي ترتبت على هذه المداخلات ، وكيفية مسائلة المتورطين فيها ؟

* هل هناك انهاء لدور شركة الكهرباء ، عن ممارسة غطرسها وتصرفها بمقتدرات المواطنين ، وكأنها تتصرف في اقطاعية خاصة بها ، او في حقل تجارب ؟

* هل تعتزم هذه الحكومة انقاذ قطاع الانتشاءات من النتائج التي ترتبت على انخفاض سعر صرف الدينار وتأثيرات الاجراءات الاقتصادية والمصرفية ؟

* هل تعتزم هذه الحكومة انشاء نقابات للمعلمين والفنانين وعمال مصانع الاسمنت والبوتاس ؟

* هل تعتزم هذه الحكومة دعم اللادبة الشبابية والرياضية ، وحل المعضلات الادارية والتدخلات الامنية فيها ؟

هكذا من ان يقول

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلادية .

* وهل هناك نية لتخفيض الاسعار عموما ، وتخفيض اسعار حاجات الاطفال خصوصا ، من غذاء وكساء والالعاب ؟ وهل هناك نية لتوفير وسائل التثقيف والترفيه لهم ؟
* وهل هناك نية لاعادة النظر في رواتب المتقاعدين العسكريين والمدنيين على ضوء ارتفاع مستويات المعيشة ؟
* واخيرا . هل هناك نية لاعادة الاعتبار لمن لحق بهم الاذى المادي او المعنوي من جراء الاحكام العرفية او تدخلات الاجهزة الامنية ؟ وهل هناك أية كفالة لحسن التنفيذ ؟ اعني حسن تنفيذ كل ما تقدم ؟
هذه اشارات على الطريق ، مجرد اشارات سريعة ، احس ان الواجب يقضي ان تنتبه لها ، اذا كنا جادين في السير على طرق الديمقراطية ، واذا كنا نريد ان نأخذ العبرة من دروس نيسان ، واذا كنا نريد ان نُخرج البلاد من ازماتها الحارقة . ولا اشك في ان كل المخلصين لهذا البلد ، لا يريدون له الا الخير ، ولا يريدون لشعبه الا التقدم . كي يبقى سيدا قويا قادرا على الوقوف في وجه كل الاعداء ، في الداخل والخارج .

اما فيما يتعلق بامر الثقة بهذه الحكومة ، فاني اعلن ان كل محاولاتي لاقتناح نفسي بمنحها ، قد باءت بالفشل ولذلك فاني صاحب الثقة . وشكرا لاصغاثكم .

معالي رئيس المجلس
السيد محمد المرعر

سعادة السيد محمد المرعر اخر المتكلمين . السيد محمد المرعر . تفضل .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس . السادة النواب المحترمون .

ان الجبال والسهول والوديان والصحاري قد اقيمت لفرسان صلاح الدين وقد اقيمت كذلك جيش الظاهر بيبرس كما ذكر القلقشندي ، كعبه اثناء معارك صلاح الدين ومعارك الصليبيين ومعارك بلاد الشام . فكان الالف من هذه الصحاري ومن هذه القبايل كما ذكرت في مقدمة ابن خلدون الجزء السادس . ولا تزال في هذا الوطن هي التي قامت وتصدت للمعدن الصهبرتي بمبارك باب الواد وفي معارك القدس وفي معارك الجولان وفي اكثر المعارك التي ذكرت والتي جرت في تاريخ بلدنا وامتنا .

معالي الرئيس . السادة النواب المحترمون .

ان مصلحة وطننا وامتنا ان يسود العدل والامان وتحقق حرية الفرد والجماعة في ظل احكام الدستور والقوانين العادلة وان تبتعد عن التعسف والظلم في كل اشكاله وصوره وان تقوم كل سلطة بعملها ووظيفتها دون التدخل بعمل السلطة الاخرى لتجنب وطننا مهادي الرذيل والفتن والمزاجات القوية . وان ترتقي بشعبنا الى مستوى الامة والاهداف الهميدة للجماعة . وبهذا تتدافى قدرة بلادنا الاقتصادية في ظل حرية خلاقة ومجتمع مثقف

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاحد ١٢/٣١/١٩٨٩ ميلادية .

متطور الفكر والمثقف قادر على اقامة مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية يستطيع ان يؤمن حاجة بلده وفتح اسواق ملائمة في صناعات محلية وايدي عاملة مثقفة ماهرة صادقة ومتفانية في العطاء والعمل .

معالي الرئيس .. السادة النواب :

ان الازمة الاقتصادية قد طفت على تفكير كل مواطن ودخلت كل بيت واثرت على جميع فئات المجتمع وخاصة ذوي الدخل المحدود فالبحت في اسبابها وجذورها البعيدة وابقائها عند حد مناسب هي مطلب وطني ، ونجاؤها بجد وحلو ، وان تشكيل لجنة تحقيق وطنية صادقة فاعلة للتحقيق في الظروف التي اضاعت اقتصادنا وجهد شعبنا ، فيرد المال العام المسلوب او الذي اضيع بسبب الاهمال ان كان قد صرف في صفقات مشتريات او اقامة منشآت ومؤسسات اقتصادية .

اما الاسعار فقد تجاوزت المعتقد واضعاف ما كانت عليه وتجاوزت نسبة سعر صرف الدينار نطاق ابقاء هذه الاسعار وارجاعها الى السعر المناسب . علما ان اكثر المواد الغذائية تنتج او تصنع محليا وترتكب بهذه الحالة وخاصة الضرورية لتحت الشعب اليومي يزدى الى ازدياد الفقر والى التخلخل الاجتماعي .

الاحكام العرفية

ان الاحكام العرفية وتطبيق تعليمات الادارة العرفية قد اشاعت الخوف في نفوس المواطنين ووصلت اليها في البداية الاردنية حيث الاجراءات التعسفية والوضع في النجون لثبات الافراد في قضايا حقوقية او نزاعات فردية من اختصاص القضاء فان الفاعل والعودة الى احكام الدستور والقوانين العادلة مطلب شعبي لحياة ديمقراطية مسؤولة بعيدة عن الفوضى والتسيب .

معالي الرئيس .. السادة النواب

قواتنا المسلحة هي درع الوطن ولها دور معروف وطني وقومي في حماية الوطن والامة والمساهمة في حفظ التراب العربي فهي جذيرة بالاعداد والتطوير والحرس على الكنائس فيها وتعديل تولي المناصب القيادية في الازكان للترات محددة لشغل الكفاءة والتدرة الخلافة المتجددة في القيادة .

ونأمل ان يكون لها دور في تطوير وتنمية البلاد في فترات السلم زيادة على اعدادها ورفع كفاءتها القتالية.

معالي الرئيس .. السادة النواب .

ان الخدمات تغطي جزء كبير من بلدنا ووصلت في بعض المناطق مستوى جيد الا انني اتهمق الى هذه الخدمات في المناطق النائية والريف والبادية .

هكذا من الأهل

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

ان الزراعة فهي لا تزال متخلفة في البادية ، فهي هامشية ولم تتطور الى الافضل علما ان مصادر المياه في البادية الشمالية متوفرة ولكن المنطقة الشمالية الشرقية محرومة من الانتفاع بجزء من هذه المياه في الزراعة وتسحب هذه المياه لتزويد عدة محافظات من المعدل في تطوير المنطقة ان تعطى هذه المنطقة جزءا في حصتها من هذه المياه لتطوير زراعتها ومعيشتها .

علما ان اهل المنطقة يعانون من العطش وانقطاع المياه على مدار السنة وفي الصيف خاصة اما تربية الماشية وهي ثروة قومية وتوفر لنا اللحوم والمنتجات الصعبة فان الاعتناء بها مختلف ، حيث الاعلال لا توزع بعدالة ولا تعطى الكمية الكافية المقررة ، ولا يوجد مواعيد ثابتة للاستلام مما يضطر المواطنين الى العودة الى مراكز الاعلال بتجمعات كبيرة تاركين خدمة انفسهم ومراشيمهم وعيالهم واعمالهم لمدة طويلة . (انها حالة التسبب)

ان هذا القطاع الهام وهو مربى الاغنام يخدمون مراشيمهم لسيارات تحتاج الى ان تعامل كالات الزراعة ويعطى اصحابها فرصة موعد في كل سنة من قبل دائرة الترخيص لاعطاء رخص السوق لاصحابها بدلا من الملاحقة والحجز والتسبب في احاققة تنمية الثروة الحيوانية .

ان التربية الحيوانية بحاجة لعمل السدود وحفر البرك في مناطق مختلفة وحفر الابار الارتوازية وتجهيزها لتأمين المياه لاصحاب الماشية على مدار السنة وخاصة في الصيف .

التعليم :

ان التعليم في البادية والريف مختلف كثيرا منذ مدة طويلة ، ولم يواكب تطوره في المدينة ، مما تسبب في خلق جيل مختلف من ابناء البادية والريف في حالة متأخرة من التعليم ، وان تم فتح مدارس منذ مدة طويلة الا ان المعلمين المنتسبين لهذه المناطق اما من المجهدين او المقيمين حديثا والذين لا يقيمون اكثر من ستة او سنتين في المدرسة يطالبون بالنقل الى مناطقهم ، مما يعني ان هذه المنطقة وابناءها يعانون من كثرية لتدريب كادر المعلمين فثمة بعد اخرى زيادة على ان التخصصات العلمية واللغة الاجنبية بالكاد تتوفر في المدارس على مدار السنة مما سبب في تخلف اجيال كاملة عن متابعة الدراسة والتعليم والذي ينتج بكون معدله متدني . لا يسمح له بالدخول الى الجامعات وخاصة الفروع العلمية أي نظرة الى بلده سكانها ٤ الاف نسمة فتح منها طلبة واحدة بمعدل (٥٩٪) يدل على العينة التي ساهمت جميع الوزارات السابقة في التصغير في تطوير التعليم في البادية والريف .

اننا نطالب تحسين التعليم وبناء المدارس والسماح لابناء الريف والبادية دخول الجامعات بمعدلات تتناسب مع ظروف التعليم المتوفر هناك حتى يرتفع مستوى التعليم كليا في البادية وتوفير المعلمين الكفاء والمتخصصين وتجهيز المدارس بالمختبرات التعليمية المدرسية ووضع شروط على التعليم الا لطلب النقل الا بعد ٦ سنوات فاكثر اما الكهنة ان عشرات القرى في البادية الشمالية ومناطق البادية لا تزال بحاجة الى ائارة من شركة الكهرباء .

اما الاتصالات ، ان الاتصالات وخدمة الهاتف في البادية الشمالية فهي بدائية ومعدومة في عشرات القرى وبناك قراعت لم تخط سابقا منذ عشر سنوات ولكنها لا تزال لم تنبذ واكتنفا الاقتصادة وعدم الرغبة في

١٠٢

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلاديه .

تطوير هذه الخدمات من الوزارات السابقة لائنا لم نترك مناسبة والا شكينا للمسؤولين دون جدوى علما ان هناك خطر السلاح الجوي في المنطقة حتى يتم تنفيذ او القنوات لخدمة لهذه المنطقة حتى يتم تنفيذ الخطة الموعودة ان شاء الله وشاء المسؤولين .

معالي الرئيس .. السادة النواب ،

قضية فلسطين قضية العرب جميعا والمسلمين فهي امتحان شرس للامة وقدراتها على عشرات السنين نحارب فيها الصهيونية ومن هم ورائها بكل شيء ، وكأنها تنفس عن الاستعمار بجميع اشكاله وقيته في التسلط علينا وعلى قضيتنا فهو يعارنا باسرائيل باسكاناته واسلحته فهو يصالحنا بيد روضتنا باليد الاخرى بلا رحمة في فلسطين الا موط . قدم للانتقام ولكن الذي تكنه لنا الخلفيات الاستعمارية منذ الرومان والصليبيين الى الاستعمار الغربي فاسرائيل التي يولها الغرب لتكوين بحجم الاستعمار كله لتشغلنا كل وقتنا في العدة والاستعداد دون تطوير بلدنا ومجتمعاتنا . ومن هنا فقضيتها قضية قومية كبرى ومشكلتها ستعال امة كلها وليست موقوفة على بلد واحد ولا على مقدرات بلد واحد وما الانتفاضة الا امل ورجاء في الحصول على الحقوق والارض التي اغتصبت بالظلم والعدوان اما علاقتنا العربية فاننا جزء من الامة العربية واهلنا عاشو الوحدة العربية تحت حكم الاتراك ولكننا عدنا الى تكريس التجزئة التي لا تخدم اهداف امتنا ولا مستقبل اجيالنا . فالانحياز الى الوحدة العربية والى العلاقات الجيدة هي السبيل الى اقتصاد قادر قدرات اوسع لنجابه خطر الصهيونية ونستغل الاموال والطاقة البشرية الكبيرة والاراضي الزراعية الواسعة والحامات المعدنية المتوفرة وان التوجه الى توحيد القوانين وتسهيل اقامة الصناعات والتعاون في السوق الاقتصادي ومناهج التعليم وغيرها هي التي تقرب من سبل الوحدة اما علاقتنا الدولية ونحن نقع في منطقة هامة منذ القدم متوسطة بين القارات والحضارات والمدنات الحديثة علينا ان نتعامل بال صداقة والعمل البناء بحير بلادنا دون تفریط بحقوقنا وان نتعامل وفق المصلحة المشتركة .

اننا لموقع بلدنا في قلب الامة العربية وفي بلاد مقدسة وسياحية ، علينا ان نضع التشريعات والقوانين التي تعطي الثقة للشركات والمؤسسات الاقتصادية والسياحية التي يمكن ان تساهم في اقتصاده مع وجود ثقة مصرفية وتقلدية وجمركية لتساعده على دخول رؤوس الاموال الاجنبية التي نجد منافع مشتركة دون المساس بشخصية وكيان البلد وسيادته .

معالي الرئيس .. السادة النواب

ان المديونية الكبيرة التي تراكمت على مدى سنوات عديدة والتي تخبطت بسوء تصرف تخلق هذا المجلس ، فاننا نريد حصر الامور وتبيان الوقائع التي اودت بهذا الاقتصاد ومعاشية وتطهير من تسببوا على مدى العمل في السنوات السابقة ومن ثم تصويب الاوضاع الاقتصادية والتششف مع مراقبة الاسعار ودعم الحاجات

هكذا من الأهل



مجلس النواب

مجلس النواب

الجلسة الثامنة استكمالاً لمناقشة البيان الوزاري

المحضر الثالث للجلسة الثامنة

في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يوم (الاثنين) الموافق ٥/ جمادى الآخرة/ ١٤١٠ هجرى الواقع في ١٩٩٠/١/١ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته الثامنة من الدورة (العادية الاولى) برئاسة معالي السيد (سليمان عرار) وحضور أمين عام مجلس الأمة عطوفة السيد (هاني خير)

- / وتغيب بإجازة من الاعضاء السادة :
/ وتغيب بمعللة من الاعضاء السادة :
/ وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :

وحضر من الحكومة

١. دولة السيد مضر بدران
٢. معالي السيد سالم مسعدة
رئيس الوزراء ووزير الدفاع
نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٣١ ميلادي .

الضرورية والنظر في رواتب الموظفين والمتقاعدين ليستطيعوا المعيشة والقدرة على خدمة اطفالهم ، كل ذلك يحتاج وزارة قديرة ، وزارة طوارئ وتخصص وقدرة وقاعدية للخروج بالبلد وابنائته من كل الازمات السابقة واللاحقة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اقر ورفع الجلسة الى غداً ، الساعة العاشرة والنصف صباحاً .

- وانتهت الجلسة -

رئيس مجلس النواب
سليمان عرار

معالي رئيس المجلس

أمين عام مجلس الأمة
هاني خير

هكذا من الأشهر

المحضر الثالث للجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى للجمعية يوم الاثنين ١٩٩٠/١/١ ميلادية.

٣. معالي السيد مروان القاسم
٤. معالي السيد عبد المجيد الشريه
٥. معالي الدكتور محمد عضوب الزين
٦. معالي السيد عبد الرؤوف الروابده
٧. معالي السيد ابراهيم ايوب
٨. معالي المهندس عوني المصري
٩. معالي السيد ابراهيم عز الدين
١٠. معالي السيد باسل جردانه
١١. معالي الدكتور زياد فريز
١٢. سماحة الشيخ عبد الباقي جمو
١٣. معالي الدكتور محمد حمدان
١٤. معالي المهندس دادر خلف
١٥. معالي السيد نبيل ابو الهدى
١٦. معالي السيد يوسف المبيضين
١٧. معالي السيد ثابت الطاهر
١٨. معالي الدكتور سليمان عربيات
١٩. معالي الدكتور خالد الكركي
٢٠. سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير
٢١. معالي الدكتور قسيم عبيدات
٢٢. معالي السيد ابراهيم القهابشه
٢٣. معالي السيد عبد الكريم الكياريتي
٢٤. معالي السيد عبد الكريم الدغمي

- نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
- وزير التنمية الاجتماعيه
- وزير الصحة
- وزير الاشغال العامه والاسكان
- وزير النقل والاتصالات
- وزير التخطيط
- وزير الاعلام
- وزير المالى
- وزير الصناعه والتجاره
- وزير الدوله للشؤون البرلمانيه
- وزير التربيه والتعليم والتعليم العالي
- وزير المياه والري
- وزير التموين
- وزير العدل
- وزير الطاقه والثروه المعدنيه
- وزير الزراعه
- وزير الثقافه
- وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميه
- وزير العمل
- وزير الشباب
- وزير السياحه والاثار
- وزير الشؤون البلديه والقريه واليه

افتتاح الجلسة

الجلسه الثامنه / اليوم الثالث تاريخها ١٩٩٠/١/١

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس
النصاب مكتمل اعلن افتتاح الجلسة.
معالي الزميل السيد هشام الشراري.

السيد هشام الشراري

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس .. حضرات النواب الاكابر
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تنفيذا للدستور، وبرا بالقسم الذي قطعته على نفسي ان اكون مخلصا للملك والوطن . سأقوم بمناقشة البيان الوزاري واضعا نصب عيني مصلحة الوطن والمواطن لانكلم باسمه من تحت هذه القبه مؤكدا انني ساكون موضوعيا في كل كلمه أقولها وفي كل رأي ابديه .. وفي كل موقف اتقه .

وانطلاقا من الالتزام الوطني والحرص الاكيد على الوحدة الوطنيه لشعبنا في الاردن وتأكيدا لدوره المركزي في مسيرة الحريه والوحد والتقدم ، أعلن جلالة الملك المعظم عن عوده الحياة النيابيه في الاردن .. فقامت حكومة الشريف زيد بن شاکر تجاربا مع الرغبه الملكيه باجراء انتخابات حرة نزيهة . واتى الشعب بممثليه لينطق باسمهم ويدافع عن حقوقهم وينقل همومهم الى السلطه التنفيذه .. فالجر الديمقراطي الذي نعيشه اليوم والانهجوات الاقتصاديه والسياسيه والاجتماعيه التي حققتها الاردن خلال العشرين سنه الماضيه كلها شاهد عيان على المحازات تحققت لهذا البلد وان كانت وما تزال دون طموحات شعبه .. وقد تحققت كل ما تحققت بسبب الاستقرار السياسي والامني الذي رسخه جلالة الملك الحسين المعظم وحققه لشعبه الولي وامته الماجده ..

لقد اعطى القروات المسلحه الاردنيه درج هذا الوطن والامه كل العناية واسباب المنعم والقوة بحيث يعتبر مغفرة نعمت بها ويعتز بها كل عربي ، فالجيش العربي هو قوة رادعه تحمي الوطن العربي عامة ودول المشرق خاصة وقد تقدم في سبيل ذلك الشهداء والابرار ليصبحوا مثارة للتضحيه في سبيل الوطن وعلى رأسها قضيتنا المركزيه الاولى قضيه فلسطين الذي أعلن جلالة الملك عن التزامه بالقوايت الوطنيه والقوميه ضد المساهي المحمره الراميه

هكذا من الأشهر

لوجه في المخطط الأمريكي التصفيي للتصفيه الفلسطيني والصراع العربي الاسرائيلي ورفض خطة شولتز جملة وتفصيلا .. بل كان ملتزما بالكامل لقرارات الاجماع العربي الخاص بحقوق الشعب الفلسطيني في العوده وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة على ارضه .

اما موقف الحسين المشرف مع العراق الشقيق جيشا وشعبا في سد الرياح الصفراء التي هبت من ابران لتعصف بالارض العربية الطاهرة حامله كل احقاد الماضي على العرب والاسلام .. لقد اراد هذا النظام العنصري الرجعي فرض سيطرته على الامه العربية بقوة السلاح وبحرب دموية .. الا ان العراق البطل بانياء الشجعان وقيادته الفذة الحكيمة قد رد هذا العدوان الهجمي الى نحره خائبا يجر اذيال الهزيمة .

نحن نواب الامه نقف مع الحسين في دعم الجيش وتطويره وتسليحه باحدث الاسلحة تجسيدا لما ورد في البيان الوزاري للحكومة المكلفة .

القطاع الزراعي

ان حرص الاردن على ابداء المسأله الزراعيه في البلاد واعطائها اهتماما خاصا لا يحتاج الى تبرير، ذلك انه ينشئ من الادراك المتزايد بان المسأله الزراعيه بقدر ما هي مشكله الطبقات الكادحه في الريف الاردني فانها في الوقت نفسه مشكله الشعب بأسره .. فلا بد من التاكيد ان انتشارال الزراعه من وحدتها واستعادة مكانتها كقطاع رئيسي في الاقتصاد الوطني وتوجيهه نحو تلبية الاحتياجات الاساسيه في السوق الداخليه ورفع الانتاجيه الزراعيه والاقتراب بها من تأمين كفاية البلاد ذاتيا من غالبية السلع الزراعيه والغذائيه الاساسيه .. ان هذا كله قلما يلبي المصالح الحيويه في هذا الريف الاردني فانه يلبي ايضا مصالح الجماهير الواسعه من المواطنين وتخفيف من اعبائها المعيشيه وضغوط الغلاء وارتفاع الاسعار واذا كنا على قناعة جازمه بان الطريق الى ذلك يستدعي بناء وتوسيع القدره الانتاجيه للاقتصاد الاردني فان النهوض بالزراعه هو اول المرتكزات الماديه للتوسيع والتطوير اللازمين للقاعده الانتاجيه الوطني . فالزراعه مسأله حياة بالنسبه لعموم المواطنين، ولذا فانه يتوجب علينا استغلال جميع المرتكزات والعوامل التي يمكن ان تساعد في التنمية الزراعيه . فالمرتفعات الجبلية في مناطق الجنوب كالشريك وادي موسى والطيبه والشراه ، والمناطق السهلية كالديسه والمدوره والتي اثبتت نجاحا في زراعة الاشجار المشمره والخضار والحبوب يجب ان تنال المزيد من الاهتمام والتركيز والدراسه والتخطيط حتى تكون دعامة قويه من دعائم اقتصادنا الوطني .

ان مجمل ما اوردته البيان الوزاري قد جاء متطابقا مع بيانات الحكومة وهو خدمة الاقتصاد الوطني بالخبر على المواطنين بالريف والباديه وما اطلبه في موقفي هو ان تضع الحكومة البرامج العمليه لتحقيق هذه الوعد الطموحه بالتعاون مع اللجنة الزراعيه في المجلس للتوصل الى برنامج وطني يحقق ما ورد في البيان كما آمل من الحكومة اعطاء اهميه للمهندسين الزراعي الذي يسهم في التخطيط وتنفيذ السياسه الزراعيه وتحريجي المدارس

الزراعيه بالعنايه والرعايه بالاستفاده منهم وتوفير فرص عمل لهم من خلال المشاريع الزراعيه .

وفيما يتعلق بالمشاريع الزراعيه الموجوده في المحافظه ارجو ان تدرس الحكومه دراسه المعوقات التي تثل امام المشروعات الزراعيه التي قامت وزارة الزراعه وسلطة المياه بانشائها بهدف ايجاد الاسلوب الامثل لاستغلالها من قبل ابناء المحافظه ومدعم بالقروض الزراعيه وتقسيمها على غرار وحدات الاغوار الزراعيه لتستغل هذه المشاريع والاراضي المحيطه بها والتي مضى عليها الزمن استغلالا ملينا ليتوجهوا الى الزراعه بدلا من الوظائف الحكوميه وخاصة المتقاعدین سواء كانوا مدنيين او عسكريين حيث انهم يحاولون وهم في اوج عطاءهم على التقاعد الامر الذي يضعهم في مواقف احباط ويجعلهم واسرهم يعانون من ضيق ذات اليد ولعدم توفر الدخل الكفيل لضمان المعيشه الكريمه لهم كما واطالب بتقديم المسانده والدعم الى جمعيه صيادي الاسماك في العقبه والاتصال مع الدول الشقيقه المجاوره ، علما بأن وزارة الزراعه قامت مشكوروه ، ولكن لا بد ان اطرح هذه الفكره على الحكومه الموقره، والعمل على حل هذه المعضله التي انعكست على الكثير من ابناء مدينة العقبه الذين يعتمدون في معيشتهم على هذه المهنة منذ سنين طويله .

اما خطوات على طريق معالجة مشكلات التسويق الزراعي

ان السياسه الزراعيه الاردنيه يجب ان تصاغ بوضوح ودقه على اساس ان يكون الهدف المرجح للقطاع الزراعي هو تلبية الحاجات الاستهلاكيه المحليه لترجمة هذا الهدف يجب اخذ الاجراءات التاليه :

١. تعديل هيكل الانتاج الزراعي والحيواني جذريا بهدف ربطه وثيقا بالطلب المحلي وتحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاءه الذاتيه .
 ٢. تطوير وتوسيع استغلال الاراضي البعلية "المطريه" والمراعي لتأمين حاجه البلاد من الحبوب والاعلاف وتنمية الثروة الحيوانيه .
 ٣. خفض كلفة الانتاج الزراعي وزيادة الانتاجيه عن طريق استصلاح المزيد من الاراضي البعلية وتطوير بنيتها التحتية .
 ٤. تحسين استغلال الموارد المائيه وترشيد استعمالاتها وتنميتها .
 ٥. تصنيع المنتوجات الزراعيه ولا سيما تلك الحاصله التي يتحقق منها فائض انتاجي اول والتي يتوفر عليها طلب داخلي واسع .
 ٦. اقامه صندوق حكومي لدعم الصادرات الزراعيه الاردنيه وذلك بهدف تحسين القدره التنافسيه للصادرات الزراعيه في الاسواق الخارجيه .
- ولا يفتني في مجال الزراعه الا ان اقدم بعض الاقتراحات التي آمل من الحكومه ان تأخذها بعين الاعتبار :
١. شمول العامل الزراعي بقانون العمل وقوانين وانظمة التأمين الصحي والضمان الاجتماعي بحيث تساهم

هكذا من المرحول

المحضر الثالث للجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الاثنين ١٩٩٠/١/٨ ميلادية.

الحكومة في جزء من مساهمة العامل المالي .

٢. دعم أية مشاريع زراعية تقوم بها دراسة في مجال الجدوى الفنية والاقتصادية .
٣. استحداث نص قانوني يلزم صاحب العمل لأصحاب المزارع الحكومية وغير الحكومية بتخصيص نسبة من مساحة المزرعة للعامل الدائم .
٤. إيجاد صندوق أو شكل من أشكال التأمين تأخذ بعين الاعتبار دعم المزارع في حالة تدني الاسعار عن مستوى التكلفة أو في حالة تعرضه للكوارث الطبيعية والبيئية التي لا تملك القدرة للتأثير عليها .
٥. تخصيص نسبة مئوية على الصادرات الزراعية الى نقابة المهندسين الزراعيين حتى تقوم النقابة بتغطية مشاريعها الائتمانية اسوة بنقابة المهندسين والتي تأخذ نسبة على كل متر عن المخططات التي تقوم بتنفيذها .

اما في المجال السياحي

لقد ثبتت الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال تجارب الدول الأخرى التي اعتمدت السياحة لحل مشاكلها الاقتصادية والمالية والاجتماعية .. ومن هنا فإن السياحة في بلدنا يجب ان تكون موضع العناية والاهتمام كونها تشكل رافدا قويا لحل مشاكلها الاقتصادية والمالية وتدعيم اقتصادنا في المستقبل .. لذا أقتنى على الحكومة واستنادا لما ورد في بيانها الوزاري أن تولي هذا الجانب العناية والرعاية التي يستحقها مع التركيز بشكل خاص على السياحة في جنوب المملكة لما فيها من مقومات رئيسية تشكل العنصر الأكبر في الجذب السياحي الذي يوجب على الحكومة الاهتمام بهذه المنطقة وتطويرها سياحيا وبخاصة البتراء والعقبه ووادي رم وذلك من خلال التسويق السياحي الجاد والدروس على أن يتم ذلك من خلال مؤسسة خاصة أو شركة عامه تساهم فيها الدولة اسوة بباقي الدول المعتمدة على السياحة كمصدر رئيسي لدعم ميزان المدفوعات وتوفير العملات الصعبة وكذلك أقتنى على الحكومة ان تذل جهدا خاصا لرعاية أبناء المحافظة العاملين في هذا الحقل كالأدلاء السياحيين وكرواد الفنادق والمطاعم وذلك بإنشاء فرع للكلية الفندقية في مدينة معان .

كما ولا يغفرتني أن أذكر بأن توفير الراحة للسياح تتطلب البدء في ترميم مطار مدينة معان الذي كان وما زال مطلباً من مطالب أبناء المحافظة ونأمل ان يكون ذلك من ضمن الأولويات التي ستعمل الحكومة على تحقيقها لا سيما وأن المطار يقع على مقربة من منزل المغفور له جلالة الملك عبد الله بن الحسين طيب الله ثراه الذي اتخذ مقره له عند قدومه الى أرض الوطن . واقترح بهذه المناسبة العناية به حتى يتناسب مع أهميته في تاريخ هذه المملكة .

اما القطاع الشبابي

إن الشباب عماد الأمة ومستقبلها وهو القاعدة الصلبة لهذا الوطن ويشكلون نسبة ٦٠٪ من عدد السكان

المحضر الثالث للجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الاثنين ١٩٩٠/١/٨ ميلادية.

والذي لم يحظى الا بالقليل ، والقليل جدا من موارد الدولة التي لم تتجاوز ١٤٠ الف دينار توزع وتساعد وتساهم في دعم الأندية الرياضية التي يتجاوز عددها عن ٣٣ نادي وعشرون مركزا للشباب ومعظم هذه الأندية مفتوحة في مستودعات مكانها مستودعات تجاريه خاليه من الساحات الرياضية ومفقره للمكثبات تعتمد على المجالس البلدية والتبرعات الشخصية .

اما المنشآت الرياضية ، لقد بدأت الدولة عام ١٩٨٥ بإنشاء عدد من المجمعات الرياضية في عدد من محافظات ومدن المملكة ولا بد من اكمال هذه المجمعات والمجازها ، وتزويدها بالكوادر اللازمه لإدارتها وتنشيطها لتؤدي الدور المأمول والمتوخى لخدمة شبابنا .

وإن إعادة النظر في مراكز الشباب بحيث تؤمن لهم الانبيه المناسبه والمستلزمات الثقافية والرياضية أمر اساسي حتى يتمكن شبابنا من ممارسة كافة هواياتهم في جو من الراحة والطمأنينة .

اما قطاع الصحة

تضم محافظة معان الميناء البحري الوحيد والميناء الجوي الثاني ولاتساع رقعتها الجغرافية ولطول حدودها وبعدها عن العاصمة وحق المواطن في توفير العلاج والطبيب المتخصص تستوجب كلها أن تكون الخدمات الطبية لشتي المؤسسات القائمة عليها ذات كفاية عالية وتقتضي توفير الأجهزة الطبية غير المتوفرة في مستشفياتها (كجهاز غسيل الكلى) وجهاز صدمات القلب والكوادر الطبية المتعددة حتى تكون مكنته ذاتيا وحتى لا يحول المريض الى العاصمة مهما بلغت حالته من التعقيد او الخطورة لأن بعد المسافة يهدد حياة المريض ان كانت حالته حرجية او خطيرة .

كما اطالب باعفاء ذوي الامراض المستعصية والجيئهه من تكاليف المعالجة للمواطنين كما وأن رفع مستوى الخدمات الطبية في جميع قرى المحافظة عما هو عليه الوضع الآن واجب وطني نحو الانسان الذي اكد جلالة الحسين القائد انه أعلى ما لملك في هذا الوطن .

عن التيارات التي تؤثر على مستقبلهم علما بان بلدية معان قامت بتقديم الأرض وتم تنفيذ المرحلة الأولى وأطلب من الحكومة الاسراع بالمجاز هذا المشروع .

اما السياسة الاعلامية

الاعلام كما ارى مدرسه " ومرتة " تربى وتوجه وتهذب وتضع المواقف ثم تعرضها للناس ومرآة تعكس صورة المجتمع ، فإن القول بأن الإعلام هو مرآة فقط قول غير مقبول لأنه يعكس كل سلبيات المجتمع وما فيه من صوره بشعة ودور الاعلام الموجه هو أن يكون في خدمة عقيدة الأمة وتراثها وحضارتها وعاداتها الاصلية وتقاليدها الكريمة الهادفة وهذا يستدعي أن تضاعف الانتاج المحلي في برامجنا وان نحرص على إعطاء الانتاج الضار الذي يردنا من الخارج حتى يتجنب ابنائنا سلبيات البرامج المدمره لعقيدة وخلقنا وقيم شعبنا العربي .

اننا بحاجة الى أن تستمد من عقيدتنا وتراثنا كل معطيات اعلامنا حتى يقوم بالتوجيه السليم وبناء الحقن الحسن وترسيخ السلوك القويم والقيم الحميدة بعيدا كل البعد عن التبدل والاسلاف والرخس والهبوط سائلا الله ان يهيئ لنا رجال اعلام مخلصين قادرين على انتاج البرامج البناءة التي تتسجم مع تراثنا وتبرز الوجهة المشرق لحضارتنا وتاريخنا العربي الاسلامي المجيد .

أما الصحافة ، لا شك ان الحريات الصحفية مرآة لواقع الحريات العامة والديمقراطية في الاردن كما في البلدان النامية عموما لدى أفتى على الدولة أن تلقت نظر مجالس ادارة الصحافة بأن تخصص نسبة ١٪ الى نقابة الصحفيين لتكون حافزا لهم ودعمًا لأوضاعهم المادية المتردية ...

لان في هذا المجال حدثت تغييرات في تمه الهم الصحفي لكن الذي يهمنا هو القاعده الصحفيه وذلك لتأمين الاستقرار الوظيفي لهم .

أما التربية والتعليم

التعليم كالماء والهواء حق لكل انسان ونحن في محافظة معان تنتشر المدارس في جميع المدن وقرى المحافظة وياديتها ولكنني اقولها وبصراحة لقد أصبحت مدارسنا عامة والثانوية منها بشكل خاص حقول تجرية للمعلمين الجدد الذي يتخرجون من الجامعات ويعينون في مدارس المحافظة لعام او لعامين ثم ينتقلون بعد ان يكونوا قد اكتسبوا الخبرة والدراسة من عملهم في مدارسنا ليحل مكانهم غيرهم وهكذا " دراليك " ، وقد تسبب هذا التغير المستمر في صعوبة حصول طلابنا على نتائج جيدة في امتحان الدراسة الثانوية مما حرم الكثيرين منهم من الدراسة الجامعية .

التطوير الحضري

سمعنا الكثير عن مشروع التطوير الحضري في مدينة العقبة حيث تعاني شريحة كبيرة من أبناء هذه المدينة اشد المعاناة .. ومن هنا وجبت دراسة هذا الموضوع من جميع جوانبه بجدية وموضوعية وبحرص على اعادة النظر في القيمة المقدرة المروضة على المستفيدين وتخفيفها مراعاة لظروفهم المادية الصعبة وأوضاعهم الاجتماعية الالهمة ولحقوقهم الانسانية في العيش الكريم .

أما اوضاع البلديات في المحافظة فاصبحت عاجزة عن تنفيذ مشاريعها لعدم قنيتها من تأمين المخصصات اللازمة لتنفيذها سواء من مواردها الذاتية أو عن طريق الاقتراض من بنك التنمية لانها وصلت الحد الاعلى لسقف الاقتراض .

أما المشاريع الصناعية

اقيد ما ورد في البيان الوزاري حول الوضع الاقتصادي والتوجهات التي ستعمل الحكومة على تنفيذها

للاستمرار في عملية البناء والنماء في مختلف الحقول والمجالات وتجاوز الظروف الصعبة التي عشناها خلال السنين الماضية وتطوير المشاريع الصناعية التي تتوفر مواردها الخام في الاردن واهمها التوسع في مشاريع الصناعات الزجاجية مثل العبوات الزجاجية والادوات المنزلية وجعل محافظة معان مركزا لها.

أما الفوسفات

ترددت منذ مدة انباء عن مشروعات مشتركة تتم دراستها بين شركة مناجم الفوسفات الاردنية وجهات خارجية عربية وهندية وسوقياتية هدفها اقامة صناعات كبرى في الشديدة لانتاج حامض الفسفوريك من الفوسفات المتوافر في تلك المنطقة والتي يجري اقامه منجم ضخمة فيها لاستخراج الفوسفات وتنقيته ، وقيل ايضا ان هذه المشروعات المشتركة ستكلف مبالغ من المال تتجاوز الـ ١٠٠ مليون دولار مما ينتج عنها استخدام اعداد غير قليلة من العاملين الاردنيين من التخصصات الفنية والعادية وانها ستؤدي الى التوسع في اعمال المناجم وفي استخدام الطرق والتطارات لنقل الناتج من هذه الصناعات واعمال ميناء العقبة ، وان كل هذا سوف يفرز نشاطات اقتصادية تعود على المحافظات في الجنوب بشكل خاص وعلى الاردن بصورة عامة بالكثير من المردود الاقتصادي والاجتماعي .

اننا نأمل من الحكومة ان تولي هذه المشروعات كل ما تستحقه من العناية والدعم كي يتم تنفيذها في اسرع وقت ممكن وكما تكون عاملا ايجابيا يساهم في حل البطالة وفي رفد الحركة الاقتصادية بالكثير مما يحتاجه من وسائل الدعم وتشجيع الاستثمار العربي والاجنبي .

كما نأمل من الحكومة ان تعمل على اقامة المدينة السكنية للعاملين في مشروع الشديدة والمجمع الصناعي في ضواحي مدينة معان لوجود الخدمات الضرورية لهم بالاضافة الى ما تحققه هذه الخطره من تنشيط للحركة التجارية والعمرانية في المدينة نتيجة لذلك .

أما الوضع الاقتصادي

ايها الاخوة النواب

المشكلة الرئيسية هي البطالة فعليا ان نعمل على تحريك الاقتصاد الوطني وتشجيع كل من يخلق فرصة عمل لمواطن بحاجة الى العمل وهذا يتم باعطاء المزيد من الحريات والاستثمار للقطاع الخاص في سبيل القيام بواجبه نحو النمو والتطوير هناك حوالي مليونين عربي ثري يعيشون في امريكا واروپا ويستثمرون أموالهم خارج البلاد العربيه ويعتوق عدد كبير منهم بأن يعود ويستثمر في الوطن العربي اذا وجدوا الابواب مفتوحة لاستثماراتهم وأطمئنتوا على سير استثماراتهم فلنفتح لهم الابواب ونخلق لهم المناخ الاستثماري المناسب المبني على العدالة وحرية الحركة لان عددا كبيرا منهم يطمح ان يستقر في بلد عربي يضمن لهم حرية الحركة ولأبنائهم المعاهد والمدارس في جو اخلاقي محافظ كالاردن ويقيمهم شر آفات اللسق والمخدرات التي تهددهم وتهدد أبنائهم ويقترن هؤلاء

المحضر الثالث للجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الاثنين ١/١/١٩٩٠ ميلادية.

بإمكانات كبيرة للاستثمار والتنمية قلبية لهم الجو المناسب الذي يحتاجون إليه ليصبح الأردن مركزاً للتاجيرين من أبناء امتنا على كافة المستويات.

الوضع الاقتصادي

وما اطلبه من ان لا تكون معالجة هذا الوضع المتردي بفرض مزيد من الضرائب أو برفع الدعم عن السلع الأساسية التي تعتمد عليها حياة الانسان حتى لا يتعرض المواطن الاردني لمزيد من الازهاق المادي ولمزيد من المعاناة حيث أن معالجة الوضع الراهن يتطلب وضع سياسة اقتصادية جديدة مدروسة وبرامج تحد من التضخم تحول دون مزيد من التردّي .

كما اطلب من الحكومة الاستمرار في تقصي الاسباب التي أدت الى وصول بنك البترا إلى الخلل الذي وصل اليها وإلى الاطمئنان على وضع البنوك الاخرى حتى لا تتكرر نفس الاخطاء .

الذي حملني تشيله تحت هذه القبة النظر بزيادة رواتب مستخدمي الدولة من ١٠-٢٥٪ لان موظفي الحكومة يتقاضون رواتب متدنية تقترب من دخول الاسر الاردنية التي تقع على خط الفقر علما بان تكاليف المعيشة ارتفعت ٣٠٪ من أسعار ١٩٨٠ في حين تم زيادة كيار الموظفين أضعاف رواتب الموظفين من الدرجة السابعة والعاشر لان ارتفاع اسعار المواد الغذائية التي تستهلك غالبية دخول الاسر الفقيرة والمحدودة الدخل والتي بلغت الزيادة بأسعار اللحوم والدواجن ٢٤٫٥٪ ومنتجات الالبان والبيض والزيت بنسبة ٢٧٫٥٪ واسعار الملابس والاحذية ٣٨٪ وابجارات المساكن ٣١٫٥٪ والنقل والمواصلات ٥٥٪ .

أما التطوير الاداري التي قامت بطرحه حكومة السيد مضر بدران يجب ان يكون مقننا ومحيطا وشاملا وليس مجرد شعار وذلك للاستفادة من الطاقات الاردنية والخبرات التي تستطيع أن تساهم في حل الازمة الاقتصادية التي يجتازها البلاد علما بان القوى المنتجة لا تزيد عن ٢٠٪ من عدد السكان مما يستدعي استثمار الخبرات الاردنية بأعلى كفاءة ممكنة على كل مستوى وعلى كل مؤسسة .

في مجال قطاع النقل فإن أصحاب الشاحنات الاردنية يعانون من بعض الاجراءات والتي تسمح بدخول السيارات غير الاردنية للعمل بحرية داخل الأردن وبدون أن تلتزم بالدور عند التحميل علما بان رقابة اصحاب الشاحنات قامت برفع شكري للمستورين بهذا الشأن فارجو من الحكومة ان تقوم بحل هذه المشكلة .

معالي الرئيس ، ابها الاخوة النواب

أكتفي بهذا القدر واترك لغيري من الاخوة النواب تناوله باقي المواضيع المهمة . بيان جيد ، حكومة في غير مستواها ، وثقنا مشروطه بالتصويب ونحن بانتظار رد الحكومة المؤثرة على كليات السادة النواب حتى نرى رأينا في الله او عديمها . والله من وراء القصد .

والسلام عليكم

المحضر الثالث للجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الاثنين ١/١/١٩٩٠ ميلادية.

معالي رئيس المجلس
السيد فارس النابلسي

سعادة الزميل فارس النابلسي

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخ الرئيس الاخوة الزملاء

لقد جاء البيان الوزاري على ذكر قسم كبير من المشاكل التي تهم المجلس والمواطنين ووضع الاسلوب لمعالجات عامه لها . وقامت الحكومة باتخاذ اجراءات وقرارات فيها استجابة لجانب هام من مطالب النواب ومطالب المواطنين كما برزت في الحملات الانتخابية واللقاءات والاجتماعات .

اذكر منها :

- اعادة جوازات السفر
- الافراج عن المعتقلين السياسيين
- اعادة المجالس المنتخبة لادارات الصحف
- اعلان تجميد العمل بالاحكام العرفية
- الغاء القرار العرفي العسكري الخاص برابطة الكتاب الاردنيين

ولكن لم يتعرض البيان الوزاري لقضاياها هامة عديدة في مقدمتها أن البيان الوزاري لم يتعرض لقانون الدفاع المعمول به منذ عام ١٩٣٩ ذلك القانون الذي يمس الحقوق الاساسية للمواطنين ويقيى اجراء الغاء الاحكام العرفية اجراء ناقصا نقصا أساسيا مع الابقاء على قانون الدفاع لذلك يتعين إلغاء قانون الدفاع وبخلاف ذلك تبقى حرية المواطنين أفرادا وجماعات معرضة للاعتناء عليها في اي وقت كما كان الوضع قبل اعلان الاحكام العرفية عام ١٩٦٧ وكما استمر في ظل الاحكام العرفية ايضا . فالاعتقالات لمدة محدودة وغير محدودة وتفتيش المنازل وغيرها الكثير من الاجراءات التي تتعارض مع الحقوق الاساسية للمواطنين تتم بموجب هذا القانون في ظل الاحكام العرفية وفي غياب الاحكام العرفية .

وباختصار لا معنى لالغاء الاحكام العرفية بدون الغاء قانون الدفاع الذي مضى عليه في التطبيق نصف قرن . ولقد حان الوقت لاصدار عفو عام أو خاص عن جميع المحكومين السياسيين المحكومين من قبل المحاكم العرفية العسكرية .

تعرض البيان الوزاري لبعض المواضيع تعرضا عاما مما يجب التخصيص فيه والتحديد . ومن هذه المواضيع :

- ان يكون احترام الدستور نصا وروحا دون ان تلتف عليه أية قوانين أو مراسيم بأي شكل من الأشكال الاساسية وان تلتزم الحكومة بتأمين الاجراءات التي تساعد المواطن الدفاع عن حقوق الانسان

الاساسية وتصدي المواطن لمظاهر الفساد ووقوفه في وجه أية محاولة للتعدي على حريات الآخرين . كما جاء في الفقرة السادسة من البيان التي اوردت ذلك بشكل يجعل هذا الامر من مسؤولية المواطن.

في مجال الديمقراطية :

- لم يرد ذكر صريح لمبدأ إنشاء الاحزاب السياسية .
- ولا ديمقراطية بدون حرية إنشاء الاحزاب السياسية والصحف الناطقة باسمها بالاضافة الى الصحف المستقلة.
- ولا بد من تأكيد حق تنظيم المواطنين لانفسهم في نقابات بما في ذلك حق المعلمين في تأسيس النقابات اذ لا يكفي القول بدعم القائمين على التعليم .

وفي مجال الديمقراطية ايضا فإن الاصل هو إشاعة روح الديمقراطية والتفعيل الصحيح في كل مناحي الحياة . ويحضرني في هذا المجال مدينة عمان وامانة عمان الكبرى التي حرمت من الانتخابات البلدية من دون المدن والقرى وهل يعقل أن لا يمارس مواطنو عمان العاصمة حقهم في انتخابات مجلس امانتهم . وكذلك ضرورة قيام انتخابات في المنطقة التعاونية لمجلس ادارتها بعد أن زالت العوائق التي نشأت باحتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ .

في مجال التعليم

اطالب الحكومة بتخطيط التعليم على مرتكز الثقافة ومرتكز العمل . وينطبق هذا على التعليم العام والتعليم المهني والتعليم الجامعي مع توفير جو الحرية والحوار بمساعدة على بناء الشخصية المستقلة للطالب وساعد على الابتاع . ولا مجال لشل هذا الجو مع وجود اي كبت أو انغلاق ولا تسلط فئة على التعليم وتوجيهه لمصلحتها .

ولا يجوز ان تركز التعيينات على غير الكفاءة والقدرة والمؤهلات فضلا عن كل ما تقدم فان الجامعات الاردنية بشكل خاص ودور العلم العليا الاخرى بشكل عام لن تحقق الهدف الاساسي المرجو من انشائها وهو المساهمة الفعالة في تطوير المجتمع بدون تحقيق الحرية الاكاديمية ، فالحرية الاكاديمية هي السبيل الوحيد للإبداع .

وفي مجال القبول في الجامعات :

انتمى على الحكومة أن تتعدى القول بانها تفرص التعليم الجامعي بعدالة الى العمل على وقف كل الاستثناءات في القبول .

وفي مجال الامن الوطني :

فأرجو تأكيد مبدأ كون الجيش العربي الاردني جيشا من جيوش الأمة العربية الواحدة وأن يعاد النظر في مدة خدمة العلم لتقتصر على مدة التدريب الفعلي اللازم مع دورات انعاش سنوية .

وفي مجال اصلاح الاداري :

فبالإضافة الى صيانة المال العام ووضع حد للفساد المالي ، لا بد من التأكد على الاهلية الادارية ووقف الهدر والإضرار بالمال العام بسبب الاحمال أو القصور الاداري وانتقاء الموظفين والمسؤولين على اساس الكفاءة والاستقامة وليس على اي اساس آخر .

وفي المجال الاقتصادي :

لا بد من تأكيد ترشيد الاتفاق العام ووضع موازنه توائم بين الدخل العام وبين الحاجات الوطنية الاساسية ولا يكفي القول بأن لا تتعدى المديونية في نهاية عام ١٩٩٠ ما كانت عليه في عام ١٩٨٨ .
وفيما يتعلق بالصناعة الوطنية فإن تميمتها يجب أن تتم حسب المقاييس المحلية والدولية وتأمين المستوى الانتاجي والكفاءة الانتاجية التي تعطيها القدرة على التنافس في الاسواق المحلية والخارجية والموازنة بين مصالح المستثمرين والمستهلكين ومنع الاستغلال .

وفي مجال الزراعة :

لأن تنمية الزراعة في البلد تعتمد على خطه واقعيه تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على الموارد وتنميتها وتأخذ بعين الاعتبار تحديد دور المؤسسات التي تعمل في حقل الزراعة بما في ذلك وزارة الزراعة بحيث تكون مسؤولة عن التخطيط والمتابعة والتنسيق وتساعد على عمل تكاملي لبقية المؤسسات .

وفي مجال العمويين :

لأن تأمين القوت للشعب حسب المواصفات والمقاييس المحلية نوعيا وصحيا واتخاذ اجراءات الرقابة لمنع الفسح والاستغلال هو اساس السياسة العموية . كما ارجو ان لا تقوم الحكومة بفرض ضريبة على استهلاك المواد الاساسية . كذلك لم يرد في البيان الوزاري اي اشارة لمعالجة الغلاء المستفحل والذي اصاب شرائع اجتماعية واسعة من ذوي الدخل المأجور والمحدود الذين تأكلت اجورهم ودخولهم . ولذا أطلب الحكومة بمعالجة هذا الوضع عن طريق زيادة رواتب صغار الموظفين والمراد القوات المسلحة والامن العام وكذلك وضع برنامج حقيقي وواقعي لحل هذه المشكلة دون التقيد بأي اتفاقيات مع اي جانب دولي .

لقد خلا البيان الوزاري من معالجة قضية المرأة اذ بالرغم من انها شريكه في المجالات جميعها إلا أن لها خصوصية تستوجب الذكر وفي هذا الصدد أذكر حصرا حقها في الحصول على اجازة أمومة طيلة فترتها من تربية أبنائها تربية صحيحة ، وحق ابنائها في الراتب التقاعدي وفي التأمينات جميعها . وتبقى في المقدمة بالنسبة للمرأة رفع جميع القيود التي تحول دون تحقيق المساواة الكاملة بينها وبين الرجل باعتبارها نصف المجتمع لاذا

هكذا من الأهل

بقيت المرأة في وضع اجتماعي متخلف فإن هذا التخلف يبقى مخيما على المجتمع الاردني بأسره . إن المرأة أولا وأخرا قيمة إنسانية .

وفي مجال القضية الفلسطينية :

من الضروري اتخاذ الخطوات اللازمة لمحو آثار الاجراءات الكيدية والانتقامية التي اتخذت في أعقاب قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية .

وهنا يجب التأكيد على أن القرار إن صدر صحيحا من حيث أنه يؤكد حق الفلسطينيين في إنشاء دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني بقياده منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، فإن ما تلاه من قرارات واجراءات معلنة أو غير معلنة بحق الفلسطينيين عموما في الضفة الغربية وخارجها تتعارض مع روح القرار ومع هدفه .

وأهم ما في الامر اتخاذ الاجراءات السريعة لازالة التفریق الذي ادى إلى شعور الغربة لدى فئات واسعة من المواطنين بالإضافة إلى تسهيل التعامل المرددي والاقتصادي ومعاملات الجوازات والعمل فيما يتعلق بالضفة الغربية .

وأعود إلى التأكيد على ضرورة الالتقاء العاجل لكل القرارات والاجراءات المعلنة وغير المعلنة التي صدرت وما زالت تمارس بعد صدور قرار فك الارتباط .

وفي الختام أرجو أن أبدي سروري بأن اتبع لهذا البلد أخيرا جو حريته لانتخابات نوابه عامه وأرجو أن تعم هذه الظاهرة حياتنا العامة ومؤسساتنا من متعلق أن الناس ولدوا أحرار متساوين .

وانني اذ اتقنى للحكومة التوفيق في انجاز ما التزمت به في بيانها الوزاري وفي تطوير هذا الالتزام لكي يتسع الى ما لم يرد في البيان الوزاري من مطالب واماني شعبية اتيت على ذكر جانب منها في كلمتي هذه ، فانني أرغب في التوضيح أن موقفني من منح الثقة وحجبها يتوقف على ما يرد في رد السيد رئيس الوزراء حول قانون الدفاع وحول القرارات والاجراءات المعلنة وغير المعلنة التي صدرت بعد قرار فك الارتباط وعن تحديد الله الزمنية لإعلان إلغاء الأحكام العرفية ورفع المظالم التي حلت بأعداد كبيرة من المواطنين بسبب اساءة تطبيق الأحكام العرفية عليهم وفي مقدمتهم الموظفين الذين فصلوا من العمل في الحكومة وفي الشركات المساهمة العامة ، وفي عدم تحميل عبء التعيش على ذوي الدخل المأجور والمحدود من أبناء الشعب في الوظائف المدنية والعسكرية في القطاعين العام والخاص .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس
السيد زياد أبو محفوط

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الامين سيدنا وحبيبنا محمد المبعوث رحمة للعالمين .
معالي الاخ الرئيس ... الاخوه نواب الامه
احيكم بتحية الإسلام وتحية الإسلام السلام
فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته
واستفتح بقوله تعالى

" إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب "

صدق الله العظيم

لا شك أن البيان الوزاري افرح الكثيرين من أبناء هذا البلد الصابر المربط على أطول خط للنار مع العدو الاسرائيلي حيث اشتمل البيان على بعض المعطيات الديمقراطية منها :

- اعطاء المواطنين حرية التعبير عن الفكر والرأي .
- الإقراج عن عدد من الموقوفين السياسيين .
- تجريد العمل بالأحكام العرفية .
- الإقراج عن معظم الجوازات المحتجزة للمواطنين .
- حرية السفر والتنقل للمواطنين .
- عدم الرجوع الى الجهات الامنية في التعيينات .

وانني لألحظ أن السلطات الثلاث بدأت تأخذ وضعها الصحيح ، بعد أن اخذ بتفعيل الدستور بالطريقة الديمقراطية . فالسلطة التشريعية ممثلة بنواب الامه أخذوا وضعهم الاصيل في حرية الرأي والتشريع .

والسلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة التي اتقنى ان تلي بوعودها إن شاء الله .

والسلطة القضائية التي ألح أنها ستعمل وفق معطيات الدستور، وإن يعود للقضاء النظامي والشرعي هيئته وجلاله المقدس .

وتطبيق الدستور وتفعيله يصحح المواطنين كلهم سواء لا فرق بين غربي وشرقي، ولا بين شمالي وجنوبي ، الكل أمام الدستور متساوون تسودهم روح العدالة الاجتماعية بعد الغياب الطويل الذي تسبب في حرمان اعداد

كبيره من أفراد الامه من أبسط حقوقهم مثل حق العمل في المؤسسات وأجهزة الدولة وحق التعليم في الجامعات والحق في التعبير عن الرأي الحر وقد عادت للصحافة حرية الكتابه والرأي والفكر مشكله السلطه الرابعه . ويتفاضل الجميع بتقوى الله عملا بقوله تعالى :

" يا ايها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم " .

صدق الله العظيم

ومن خلال ما ورد في البيان الوزاري أوضح ما يلي :

أولاً،

تفعيلاً لنص المادة الثانية من الدستور والذي يقول دين الدولة الإسلام وتشياً مع رغبات الغالبية العظمى من السكان في أردنا تعزيز : اطالب بتطبيق الشريعة الاسلاميه الفراء على التدريج في جميع شؤون الحياه في ظل وابتنا العظمى شهادة أن لا اله إلا الله محمد رسول الله .

ثانياً: القوات المسلحة :

دور الوطن وسباج الامه علينا أن نعطيها جل اهتمامنا من حيث التدريب والتسلح باحدث الاسلحه كي تتمكن من مواجهة العدو الغاشم اللثيم كما أرى الاستفادة من الطاقه البشرية والعلميه للمكثفين بحيث يستفاد من اختصاصاتهم ومؤهلاتهم وهذا يؤدي الى التوفير في النفقات العامه .

ثالثاً: القضاء ، وهي السلطه الفاعله

ويناسبه تجميد الاحكام العرفيه والعمل على الغائها أرى أن المحاكم النظاميه ستأخذ دورها وهيبتها في المحافظه على حقوق المواطنين دون تدخل السلطات الاخرى وأن تبقى تزيهه ويعيد عن المؤثرات والضغوطات ، واطالب بالسرعه في البت في الاحكام القضائيه في كل من المحاكم النظاميه والشريعه .

فالقضاء الشرعي يجب أن يعطى أهميه خاصه حيث أنه الاساس في القضاء في ظل تفعيل الشريعه الاسلاميه المستمده من شرع الله الكتاب والسنة والاجماع والقياس وأن يكون مصاناً من كل تدخل ، كما علمت أن قاضي القضاء يتدخل في شؤون المحاكم الشرعيه كما يتنقل باستعمال سلطاته على القضاء الشرعيين ولا يعمل على استقرار القضاء وموظفي المحاكم الشرعيه بالتنقلات المستمره بدون اسباب وجيهه .

رابعاً: التريه والتعليم

إن التريه والتعليم أساس المجتمع وإن هزبه الامم عسكرياً أقل نجيمه من هزبهها تربوياً وثقافياً وفكرياً .
فالتريه الصالحه بتحقيق النصر العسكري من هذا المطلق أرى واطالب بما يلي :

أ- اعادة النظر في جميع المناهج التربويه كي تكون منطلقه من تراث هذه الامه العربي الاسلامي .

ب- رفع مستوى الثامين على العمليه التربويه بالتأهيل الجامعي والدراسات العليا .

ج- رفع المستوى المعاشي للعاملين في جهاز التربيه والتعليم .

د- وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وإعادة النظر في مواقع المشرفين على العمليه التربويه .

هـ- العمل على إيجاد نقابه او اتحاد للعاملين في جهاز التربيه والتعليم .

و- العمل على إيجاد الأبنيه المناسبه ، والوسائل التعليميه ، والتخلص من نظام الفترتين .

التعليم العالي :

اطالب بالمساواه في قبول الطلبة في جامعاتنا الاربعه دون تمييز وعلى أساس التنافس لا على أساس الاستثنائات والعمل على قبول أبناء الصفه الغريبه في جامعاتنا حيث عوملوا بعدد فك الارتباط معاملة الطلبة الاجانب .

اطالب الحكومه بالعمل على إنشاء جامعه حكوميه في محافظه الزرقاء ، حيث أن اساطيل كبيره من السيارات اليوميه تسير جنوباً الى الجامعه الاردنيه وجامعه مؤته وأخرى تسير شمالاً الى جامعتي اليرموك والعلوم والتكنولوجيا . وهذا يسبب نفقات فادحه على مواطني محافظه الزرقاء علاوة على نزيف الطاقه وازمة السير كما أن هناك اعداداً هائله لا تستطيع إكمال الدراسه بسبب عدم القدره على الاتفاق بسبب عدم توفر الامكانيات الماديه .

خامساً : الثقافه والشباب

اتاحة الفرصه للشباب للاطلاع على مناهل الثقافه في المكتبات المتخصصة والمزوده باحدث المراجع الفكرية والعلميه وتوفير النوادي ودور القرآن والملاعب الرياضيه كما أطلب باخراج المدينه الرياضيه في محافظه الزرقاء الى حيز الوجود حيث وضعت لها المخططات ورسدت لها بعض الاموال منذ عدة سنوات .

سادساً: الاوقات والدعوه الاسلاميه :

العمل على مد يد العون للمساجد والمراكز الاسلاميه في جميع أنحاء المملكه ، بحيث تصبح مراكزاً للتربيه والتريه الاسلاميه .

تأمين حجاج بيت الله الحرام بوسائل نقل مريحه دون استغلالهم ، وتأمينهم بتأديه مناسك الحج والعمره بأيسر السبل كما أطلب باعفاء الحجاج والمعتزين من رسوم المغادره تشجيعاً لتأديه هذه العباده .

العمل على دعم صندوق الزكاه وتعميمه في جميع أنحاء المملكه وزيادة الجهايه للصندوق حتى يستطيع ان

يقوم بالاهداف التي أنشئ من أجلها وأقنئ أن يوضع له نظام حتى يصبح مؤسسه مستقلة .

سابعاً : المجال الصحي :

للاسف أقول بأن الصحة في هذا البلد مجرد اسم لا جسم ودعايد لا حقيقة ، وزيادة في الآلام دون التخفيف منها ، حيث يقف المريض الساعات الطويلة المملة حتى يتمكن من الوصول إلى الطبيب المعالج ... وحتى إذا وصل اليه فإنه لا يستطيع الحصول على العلاج الموصوف وذلك لندرتة وعدم توفره في معظم الاوقات ... لذا فانا أطالب بزيادة أعداد المراكز الصحية وفتحها في جميع المناطق وخاصة التجمعات السكانية وكذلك في المناطق اليعمية والثانية لكي يجد المواطن من يستطيع اسعافه فوراً دون تضيق الوقت والجهد حيث أن المرض لا وقت له ... كما أطالب بالغاء ما يسمى بالمؤسسة الطبية العلاجية حيث أنها اثبتت فشلها اللزيع قبل أن تبدأ ... وإعادة دور وزارة الصحة للإشراف على المستشفيات كسابق عهدها ... كذلك تطوير مراكز الطفولة والأمومة وتعميمها على جميع الاحياء السكانية الشعبية في المدن والقرى لكي تكون على المستوى الصحي اللائق في تقديم الخدمات لطفلتنا الحبيب ... لان المواطن أغلى ما نملك .

ثامناً : المجال الاجتماعي

وذلك بمقاومة البطالة لذلك المرض المتفشى في جسد مجتمعنا الحبيب وذلك بفتح المشاريع الإنمائية المختلفة التي تستطيع جذب رؤوس الاموال من ابنائنا في الخارج التي تساهم في إنشاء تلك المشاريع ... وذلك باعطائها التسهيلات المختلفة من إعفاءات في الضريبة والجمارك وخلافه ... وكذلك مصانعنا يجب أن تعود اليها كفاءتها في العمل والانتاج واستيعاب الكثير من ابنائنا المعاطلين .

تاسعاً : المجال الزراعي

وذلك باستغلال الاراضي الزراعية الكثيرة في زراعة ما نحتاجه بحيث نحقق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض وذلك بما يعود على بلدنا بالخير ، ويتم ذلك بدعم المزارعين بالقروض وما يحتاجونه من سماء لارضيتهم وأعلال لمواشيتهم ودوابهم لزيادة الكفاة والانتاج ... وكذلك يجب دعم القائمين على مزارع الدجاج واللاحم والبيض بالقروض والتوجيه والارشاد حتى يعملوا على سد حاجة السوق المحلي وخاصة المزارعين في محافظة الزرقاء ... وكذلك دعم القائمين على مزارع الابقار وزيادة قدرتها على إنتاج اللحم والحليب وخلافه .

وبذلك نصبح نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع .

وأخيراً وليس آخراً فاني ألخص مطالبي بما يلي :

أولاً : العمل على تطبيق الشريعة الاسلامية عقيدة وشريعة ونظام حياة تحت شعار لا اله الا الله محمد رسول الله .

ثانياً : القضاء على البطالة وإيجاد الفرص للعاطلين عن العمل في مؤسسات الدولة المختلفة وخاصة في الدوائر الحكومية والقوات المسلحة والامن العام دون تمييز ومحسوبيات .

ثالثاً : العمل على تطبيق نصوص الدستور وتفعيل مواده نصاً وروحاً دون استثناء .

رابعاً : ابراز قانون الانتخابات في جميع مرافق حياتنا الاجتماعية وخاصة في مجال انتخاب الغرف التجارية والمجالس المحلية وخاصة في مدينة الزرقاء والرصيفة ومجلس امانة عمان الكبرى .

خامساً : العمل على الغاء مؤسسة التطوير الحضري لانها من مؤسسات التدمير

وليس التطوير لانها ساهمت في تدمير حياة كثير من الاسر وذلك باستغلالهم الذي لا ينتهي بالفوائد الربوية التي تتراكم على مر السنوات دون أن يستطيع هؤلاء المواطنين تسديد ما عليهم ، وأخص بالذكر احياء الامير علي في مدينة الرصيفة ، وحي جناح في الزرقاء ، وحي الظاهرية على طريق ياجوز وكلها مهددة بالزوال من قبل المؤسسة لا قدر الله تعالى . اما بالنسبة لمؤسسة الاسكان فحدثت ولا حرج ، فالساكنون مهددون دوماً واستمرار بالطرد من مساكنهم التي دفعوا من اجلها دماً قلوبهم ، وكل ذلك بسبب تراكم الاقتساط والفوائد التعجيزية التي لا تنتهي ومن ذلك اطالب بالغاء مؤسسة الاسكان .

سادساً : العمل على تسجيل ملكية الا الى اصحابها الذين يقيمون عليها منذ اكثر من عشرين عاماً ، وذلك داخل تنظيم المدن مثل محافظة الزرقاء التي تعاني وعانت من ذلك كثيراً . كما اطالب الحكومة بان تعطي توجيهاتها للمسؤولين في محافظة الزرقاء بتسهيل ذلك والبناء على اراضيهم الاميرية التي اشتروها منذ زمن بعيد وهي منظمة داخل المدن .

سابعاً : العمل على اعطاء اهلنا الاعزاء في مخيماتنا الحد الأدنى من الخدمات الاساسية مثل الطرق المعبدة والمراكز الصحية والمراكز الثقافية وغيرها من ضروريات الحياة التي تساعد على العيش بكرامة حتى يعودوا الى فلسطين بعد تحريرها .

ثامناً : العمل ويسرعه على تطوير الجهاز الامني والاداري وخاصة في مجال المجاز معاملات المواطنين بالسرعة القصوى والبعد على البيروقراطية والروتين المل ... وكذلك بالنسبة لجهاز مخابراتنا بحيث يؤدي واجبه الذي انشأ من اجله خدمة الوطن والمواطن .

تاسعاً : العمل على شمولية التأمين الصحي والضمان الاجتماعي واستثمار اموال الضمان الاجتماعي في مشاريع تعود على البلد والمواطنين بالخير والبركة والتقدم ان شاء الله تعالى .

اما في مجال القضاء للثقلية الفلسطينية فهي قضية العرب المصيرية الاولى عموماً والهم الدائم للاردن خصوصاً ... لفلسطين من ناحية جغرافية هي توأم الاردن الذي لا ينفصل فهي محتضن بيت المقدس أولى القبلتين وثالث

هكذا من أهل

الحرمين الشريفين قال تعالى " سبحان الذي أسرى بعمده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله " وعرف عن أهل فلسطين بأنهم في رباط إلى يوم القيامة لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم كما ورد على لسان الحبيب المصطفى عليه الصلاة والسلام .

لنا قمصير الأردن وفلسطين واحد ولن يتفصل أبداً لأن الأردن وفلسطين جسدان في روح واحدة ... نطالب أردنا الحبيب حكومه وشعباً أن يزد من دعمه المعنوي والمادي لإبطال الحجاره ... إبطال انتفاضتنا في الجزء المحتل من وطننا الحبيب ... حيث أن الصراع بين أهلنا في فلسطين واليهود ليس صراعاً على قطعة من الأرض وإنما هو صراعاً عقائدياً بين مسلمين ويهود فليعلم الجميع من يهود وكفار ومن الأهم بأن شعب فلسطين لن يتنازل عن ذرة من تراب فلسطين الفاليه الظهور ... ولن تقبل بأي حال من الأحوال بأي وطن بديل عن فلسطين فهي جنة الله في أرضه وأرض الرسل ومهيطة بهم .

معالي الرئيس ... اخواني النواب الكرام

اعود الى البيان الوزاري وكلي أمل وثقه ان تعمل الحكومة المكلفه " هذا اذا حصلت على الثقة " على تنفيذ كافة بنود بيانها مع الاخذ بعين الاعتبار تطوير الجهاز الاداري وتطهيره من الفساد .

أما من حيث الثقة في الحكومة فاني اعلقها على استجابة الحكومة لمطالب اخواني في ك-1: الحركة الاسلاميه حيث ان هذه المطالب تعتبر القاسم المشترك بيني وبينهم .

" ربنا لا تزغ قلوبنا بعد ان هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمه انك انت الوهاب "

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس
أرجو الاخوه النظاره ان يكتفوا عن اي تصديق او الاتيان بأي حركه يقهم منها الاستحسان او الاستهجان . هذه قوانين هذا المجلس ومن اراد ان يتقيد بها فليتفضل مشكوراً ، ومن اراد ان لا يتقيد بها فليأضطر الى اخلاء القاعه ورفع الجلسة الى ان يغادر هذا المكان .وهذا كلام نهائي .

معالي رئيس المجلس
السيد زياد الشويخ
الزميل السيد زياد الشويخ

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على سيد المرسلين

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ان من نعم نظام الحكم في بلدنا ، هو النظام الدستوري النيابي اننا نتمتع في ظل بحريه القول والاعراب في الرأي والحوار البناء ، والتعبير عما نريد بثقة واطمئنان وغني عن التنويه والتأكيد في هذا الميدان بان الفئحل في هذا كله يعود الى حارس الدستور وحامييه جلالة الملك المعظم الذي ما انفك يضرب المثل وتلو المثل ويقدم الدليل اثر الدليل على رعايته للدستور ، وصيانتة له من كل عبث وتجاوز ومحاولات زعزعة الثقة به ، ولقد جاءت الانتخابات النيابيه الاخيره والتي كانت مضرب المثل في النزاهه والحريه والاستقامه ، والتي اشرقت عليها حكومة سياده الشريف زيد بن شاكور مشكوروه والتي افرزت هذه النخبه وهذه الصفوه المختاره من اخواني نواب الامه لتكون البرهان الاكبر على حرص رأي هذه الامه في ارساء وتثبيت قواعد الحياه الديمقراطية وتعزيز الحياه البرلمانيه .

وانطلاقاً من هذه المعاني الساميه والمبادئ النبيله وقيامنا بواجبنا النيابي . فاني اتشرف بان احدث امام اخواني النواب الاكرام عن البيان الوزاري الذي اتاه امام مجلسكم الموقر دولة السيد مضر بدران .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام ...

يطيب لي في مستهل كلمتي المرجزه هذه مكاشفة الحكومة ببعض الامور ذات العلاقه بالوطنين بوحى من مصلحة الوطن والتي هي الهدف والغايه لكل واحد منا :

أولاً: الدعم

لما كانت الغاية من الدعم هي مساعدة ذوي الدخل المحدود والفقراء من أبناء وطننا، إلا أن هذه الغاية قد زالت بسبب أن الفائدة من هذا الدعم قد انتقلت إلى فئات أخرى ليست بحاجة إلى مثل هذا الدعم. الأمر الذي يتطلب من الحكومة معالجة الوضع جذباً وإيصال السلع المدعومة إلى مستحقيها.

ثانياً: موضوع غلاء الاسعار:

لوحظ أن التركيز على التسعير قد انصرف إلى المواد التموينية فقط في حين أن هناك مواد أخرى ضرورية إلى المواطنين مثل الملابس وقطع السيارات ومواد البناء والمواد الزراعية والأدوات المنزلية التي ارتفعت أسعارها أضعاف سعرها السابق بحجة تغيير سعر صرف الدينار على العملات الأجنبية. وهذا يوجب على الحكومة أن تهتم بهذا الأمر.

ثالثاً: الزراعة والقرود والحيوانات:

- أ- أن الأردن بحاجة إلى تنمية مصادره الوطنية لتأمين احتياجات أبنائه من الغذاء وأرى في ذلك:
- ب- أن الحكومة عليها الاهتمام بأمور الزراعة والمزارعين، وذلك بتشجيعهم ومساعدتهم على تطوير وإنشاء مزارع جديدة، والسماح لهم بل ومساعدتهم بحفر الآبار الارتوازية لغايات الزراعة وتربية المواشي لما في ذلك من مصلحة للوطن والمواطن، ودعماً للبد العاملة التي تمهد من البطالة.
- ب- أن موضوع صيد الاسماك الموقوف والمحظور على الصيادين من أهالي العقبة منذ مدة طويلة فإن الواجب بدفعني إلى مطالبة الحكومة بضرورة معالجة هذه المشكلة مع جمعية صيادي الاسماك في العقبة، وذلك بالسماح المجال أمامهم بالعودة إلى الصيد لتأمين حاجات البلاد من الاسماك الوطنية.

رابعاً: تنظيم العقبة والتطوير الحضري:

لا يخفى على حضرات الزملاء الكرام بأن تنظيم وتطوير مدينة العقبة قد حظيت برعايه خاصه من جلالة الملك المعظم وكانت سلطة اقليم العقبة تقوم بتنظيم وتطوير المدينه خير قيام الى ان جاءت دائرة التطوير الحضري وأحدثت شرخاً في عملية تنظيم مدينة العقبة وألحقت الضرر بالسكان والأحياء. لهذا أطالب الحكومة بضرورة منع صلاحيات التنظيم والتطوير إلى سلطة الاقليم كما كان سابقاً وإلغاء دائرة التطوير الحضري.

خامساً: الخدمات الصحية في محافظة معان:

أن اتساع المحافظة واحتوائها على الميناء الوحيد للدولة وما بها من طرق دولية يستوجب مراجعته شامله للخدمات الصحية وتحديثها بما يرضع وأجبا على وزارة الصحة والمؤسسة العلاجية أن توفر كوادر ذات مؤهلات عالية مع أجهزة متنازه وأدوية متوفرة حتى لا يحتاج المواطن للانتقال إلى العاصمة التي تركز بها العلاج الجيد.

سادساً: التعليم والتعليم العالي:

لا يخفى على الجميع تدني مستوى التعليم في الأردن وأرى أن تولي الحكومة جل اهتمامها تجاه التعليم، وذلك بتأهيل كوادر التعليم تاهيلاً عالياً وتحسين أوضاعهم حتى يتسنى لهم العطاء السخي بما يعود بالنفع على أبنائنا وخلق أجيال متعلمة ومثقفه بمستوى عال.

وبهذه المناسبة فأتني أود أن اقترح ما يلي:

- أ- أن من أسباب تدني مستوى التعليم في محافظة معان يعود إلى قلة المعلمين من ذوي الخبرة والكفاءة العاليه، وأرى إعطاء الحوافز لذوي الخبرة من المعلمين لتشجيعهم على العطاء في محافظة معان.
- ب- أن الواجب والوفاء لأهالي الجنوب يتطلب مني مطالبة الحكومة بضرورة إنشاء جامعة وكلية تعليم مهني في محافظة معان، وذلك توفيراً وتسهيلاً لأبناء الجنوب ورفع مستوى التعليم هناك.

سابعاً: القوات المسلحة الأردنية

أن الجيش العربي الأردني هو سباج الأمة، وهو جيش الشجوة العربية الكبرى، الذي قدم التضحيات والشهداء على أرض فلسطين وأرض البلاد العربية، هذا الجيش له منا كل الدعم، والدعم المطلق كما ونوعاً ليبقي درع العرب المنيع.

ثامناً: القضية الفلسطينية

للسطين أرض الاسلام، وتحريرها فرض عين، وإن الانتفاضه الفلسطينية الباسله الملتصحه ضد الاحتلال الصهيوني والتي تعتبر أهم حدث عربي، الأمر الذي يتطلب منا جميعاً دعمها ومؤازرتها وتقديم العون المطلق لها.

ختاماً، أجد نفسي مطمئناً لمح تحتي لهذه الحكومة سائلاً المولى تعالى أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير الوطن والأمة تحت ظل القائد الراحل الحسين الممدى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس
السيد سعد حدادين

سعادة السيد سعد حدادين

معالي الرئيس ، الزملاء النواب

أبدأ كلمتي هذه بتوجيه الشكر والامتنان لسيد البلاد جلالة الملك المعظم لتوجيهاته السامية بأجراء الانتخابات النيابية وفي جو من النزاهة والديموقراطية .

لقد جاء البيان الوزاري لدولة السيد مضر بدران في عهد جديد وفي ظروف كتبت فيها المقالات ونسجت فيها البينانات .

ان شعبنا اليوم يريد من ينقله من ويلاته التي أحاطت به من كل حذب وصوب ، حتى غدا في ظلام دامس يتحسس الطريق للوصول الى الحقيقة ، فهو بحاجة الى حكومة وطنية قوية - حكومة الانتفاضة الوطنية ، تشد على ساعده وتسير الدرب أمامه ، فكفاه وعودا ومهاترات .

إن الازمة الاقتصادية الخائفة والتي يمر بها شعبنا اليوم تتطلب مضاعفة الجهود لوضع خطط اقتصادية شاملة طويلة الامد بدلا من العفوية والارتجال لمعالجة الخلل القائم في التركيب الاقتصادي وتحت اشراف أيدي امينة تنذر نفسها في خدمة العمل العام بعيدة عن الانانية وحس الذات . فمنهم الذين أوصلونا الى هذه الهاوية الحادة . ومنهم اللذين أسأروا التصرف بالاموال العامة وزجوا بنا في ضائقة المديونية الخائفة ، يكذب لها شعبنا ويهلك ولا يكاد تسد يد فرائدها . فما هي تصورات الحكومة في مثل هذه الامور؟

معالي الرئيس....الزملاء النواب

لقد دهشت وأنا أستمع في هذا المجلس الكريم لبيان دولة الرئيس بدران حيث جاء البيان شاملا وواضحا ولكن المعضلة في تطبيق لعمري . نحن لا نريد من الحكومة أن تصنع المعجزات ، بل تكون قادرة على أن تتعهد بأن تترجم بانيها الوزاري الى واقع عملي وفعلي وعلى ضوء المعطيات الجديدة ، ولا تبتغيه حبرا على ورق . لذا نطالب الحكومة بأن تزيد من تطوير الاداء وتحمل عبء المسؤولية بكل واقعية وامانة واتخاذ القرار الشجاع ومصارحة الشعب بحقائق الامور لاعادة الثقة بين المواطن والمسؤول والتي فقدت عند فقدان الحكومات السابقة مصداقيتها ، ونجاهل الأوضاع السائدة بعيدة عن هموم الشعب وتطلعاته ، فكانت إنتفاضة نهبان أول بوادر الإسعفاء والاحتجاج ورفض الفساد والمطالبة بضبط الامور منعا لزيد من التسبب .

نطالب الحكومة بتكريس قواعد الوحدة الوطنية بين فئات الشعب الواحد وفي شتى المجالات ، ودعم الانتفاضة المقدسة للشعب العربي الفلسطيني .

نطالب الحكومة بأن تدفع بكل هزم وحزم وأمانه مجلة الحياة ، وأن تقوم ببناء ما أتلف وإكمال ما هو على

الطريق بكل حس وانتماء وطني . فوالله لن يحرك لنا ساكن ان لم يكن الصدق والنزاهة توجهنا والأردن هذا خدمتنا وحتى لا تقع في الأخطاء وتكثر المزاوَدات ونبحث عن المهربات .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب

اتسأل كيف للحكومة أن تحل مشكلة البطالة ، ونحن نتوسع بفتح المعاهد الأكاديمية والكليات والجامعات ، ولا يزال آلاف الخريجين بدون عمل . وكيف لنا ان نصل الى مستوى صحي مقبول وما زالت قرانا وبنارنا لم نحظى بالخدمات الصحية الأولية .

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، هناك العديد من قرى ومدن لواء مادبا وقضاء ذيبان لا يوجد بها مراكز صحية اولية ، مثل بلدة ماعين ، القريات ، جرتة....الخ. وبالرغم من عدد السكان الذي يتوف عن مئة ألف نسمة ، هناك مستشفى مادبا الحكومي والذي لا يزال متواضع الامكانيات والخدمات ولا يلي بالفرض الذي وجد من اجله ، بالرغم من كثافة أطبائه وكوادره . نطالب وزارة الصحة بإعادة النظر في المرافق الصحية لهذا اللواء ومدته ووضع التصورات الكفيلة في إيصال الخدمات الصحية لهذه المناطق .

وكيف لنا أن نطمئن عمالنا ومزارعينا باستمرار العمل والانتاج وهم بحاجة الى مظلة أوسع في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي الشامل .

وما دمت التحدث بهذا الخصوص فأني أشير بأن الحكومة قامت بإبعاد المزارعين اللذين قاموا بزراعة الأراضي البيرة واستثمارها منذ سنوات طويلة وأصبحت أراضي زراعية منتجة للخضراوات تلي بحاجة أقاليمهم إن لم يكن أكثر ، كما هو الحال في قرى ذيبان والهيبدان وماعين وحسيان.

فأني أطالب الحكومة بإعطاء المزارعين والفلاحين التسهيلات الضرورية لاستثمار الأراضي البيرة المنسية ، وحفر الآبار الارتوازية بمساعدة وتوجيهات الحكومة .

كما وأطالب بشق وتعميد الطرق الزراعية بطريقة تسهل على المزارعين من النقل والتنقل بين مزارعهم لضمان إيصال وتسويق منتجاتهم.

كما وأطالب الحكومة بفتح المعاهد المهنية التخصصية في لواء مادبا لتقديم وتعليم المهن المختلفة لأبناء هذا اللواء وبناء المنشآت الرياضية اسوة ببقية ألوية المملكة .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب

كيف لنا أن نجذب مواطنينا الكرام من الغلاء الناحش والمستمر في الاسعار حتى غدت بعض السلع الاساسية لا تشتري الا في المناسبات وكأنها كماليات.

وكيف لنا ان نقضي على جيوب الفقر والفساد وما زال غالبية الشعب يعيش ضمن اطار الاحتكار

هكذا من الأشهر

الاقتصادي لبعض فئات من الناس تتاجر بقوته وعلى مرمى ومسمع الحكومة.

أجل، كيف لنا أن نضمن سلامة الوطن ومؤسساته من الذين يتربصون به وقد ملئت قلوبهم الحقد والسوء للنيل من جمود هذا البلد وزعزعة أمنه واستقراره في ظل الاخطار التي باتت تهدده . فالاردن سيبقى واحة أمن واستقرار وأهلا للديموقراطية المسؤولة.

أن نجاح التجربة البرلمانية هي امانة في أعناق نواب الأمة ، وإننا سنحافظ عليها حفاظنا على مهجتنا ووطننا من كل عبث واختلال فأصبح الأردن مثالا للديمقراطية ليتفلي . بظلالها جميع شرائح الشعب . فعلى النائب واجب وطني يتمثل في صدق التوجه وشرف المسؤولية في إطار المصلحة الوطنية أولا وأخيرا ، فالوطن وعزته فوق كل اعتبار.

نعم يا دولة الرئيس

بيان جيد - نأمل أن تكون الحكومة في مستواه وثقتنا مشروطة بالتصريب

والسلام عليكم

هكذا من الأشغال

معالي رئيس المجلس
السيد احمد عتاق

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس السادة النواب الكرام

بادئا ذي بدء وأسمعوا لي ان انتقل اليكم بحيات لواء عجلون لكم ولجسكم العظيم من لواء الجبال الشم من قلعة الشمال الحصينة ومن شعب ابي واذا شأت الظروف ان اصل الى هذا المجلس الكريم بارادة هؤلاء الناخبين الشرفا وصغروا طريقة وصولي الى هنا بانها كانت بطريق الحلال لانهم اقترحوا بالضمير الحلال اذ ادركوا من العلاقات التي ربطتني بهم ان الاثنين وعشرين سنة كانت خالصة لوجه الله وللمصلحة العامة على حساب وتقي وتعبي اكيدني ورائتي فقط ، وقد امروني قبل كل شيء بهذه المناسبة ان اصف حالهم واذكر مطالبهم وما يجول بخاطرهم من هموم لهم ولولا ذلك قيل ان ادخل بموضوع بيان دولة رئيس الوزراء أو التعليق عليه .

ان وعورة مسالك وتضاريس هذا اللواء وجماله الطبيعي الخلاب الذي ميزه عن جميع مناطق الاردن وجنوب سوريا بتعداد جداوله وخضترته وأشجاره المشرفة ولغاباته الكثيفة جعل منه اسما يطلق على شمال الاردن لوقت قريب قبل ان تكون هناك محافظة باسم إربد.

ان هموم هذا اللواء واحتياجاته الكثيرة جاءت بسبب الضعف السياسي لاهاليه لغيابهم الفعلي عن التأثير في حياة الاردن السياسية والاقتصادية وكما قال احد سكانه مرة إن موطنا صغيرا في احدى دوائر عمان السياسية لاقرى من جماهير هذا اللواء السيء الحظ لقد هاجر قسم كبير من سكان مدته وقراء الى خارج البلاد كأمريكا بسبب الفقر والفاقة لاتعدام المشاريع الانتاجية واهمال السياحة الداخلية وصغر المساحات الزراعية بسبب كثافة الحراج ولوقوع هذا اللواء الصعب التضاريس بعيدا عن الطرق الرئيسية، لا مطار لا حدود لا ارجل غربية ولا يد لي هنا من ان اورد حادثة حدثت لمهاجرين من عجلون في نيويورك فقد شب حريق في احدى ناطحات السحاب وعندما وصلت الاطنائيه رأوا امرأه ريشيه عجلونيه تغير على الصاج . ان سكان اللواء يتطلعون ويرغبون برزارة تلبي طلبات اللواء المحسوسه التاليه:

- ١- اقامة سدود على اودية عرجان كلرجه ، ايج عنجره للاستفادة منها لاغراض الزراعة وتوليد الكهرباء والتزود بما الشرب منتجعا للمصطافين والسياح لسكانه المحليين.
- ٢- القيام بانشاء منتزهات قومية وحدائق عامه في اراضي الدوله المرحجه مزوده بالماء والمقاعد المعصره المناسبه وسلات المهملات والتجار الكهربائي .
- ٣- انشاء فنادق سياحيه تخدم السياحه المحتشده في مختلف مناطق اللواء خصوصا على التمم العاليه وعلى مقربة من الاماكن التاريخيه كتلمة الربض ورأس منيف وعبدن وصغار والشكاره وام الدرج والفهر على ان

- تأخذ الدولة على عاتقها التعريف بهذه المناطق عربيا وعالميا من خلال وسائل الاعلام السياحي.
- ٤- انشاء محميات حرجية لحفظ الحيوانات البرية النادرة لغايات الاكثار منها والحفاظ على سلالتها وتشجيع السياح اليها.
- ٥- لما كان هذا اللواء يشكو من النقص الحالي في الطرق العامة والطرق الجبلية السياحية والاهم من ذلك الطرق الزراعية لجباله واوديته ليروا انهم مظلومون بدونها حتى لا يصبحوا في الغربة اكثر.
- ٦- ايسال المياه الى القرى الجبلية وخدمات الهاتف الالي الى القرى والمدن التالية الوهانة حلاوه الهاشميه عرجان ريعون ورامين سيلامي واوصره والبنيه وراجب اسوة بهواتف مزارع اصحاب النفوة وزيادة الارقام اذ لا يوجد مثلا في مدينة كفرنجيه لعشرين الف من السكان كذلك سوى ٨٥٠ وقما.
- ٧- التوسع في الخدمات الصحيه واتشاء مراكز في كل من ميلامي والبنيه والحرت والصلصانه ومراكز شامله في كفرنجيه وعنجره بمعنى الكلمة واهم من هذا اضافه اجنحه جديده الى مستشفى الايمان في عجلون الصغير الذي يضيق بمرضاه وموظفيه
- ٨- احداث اداره حكم محلي اي مديرية ناحيه لكل من مدينة عنجره وصخرة وفي منطقة العصاونه وترفع ناحيه مدينة كفرنجيه الى مديرية قضاء اذ مضى عليها عدة سنوت وقيل هذا وذاك ترقيع لواء عجلون الى محافظه اذ يبلغ سكانه ما يقارب مئة الف نسمة.
- ٩- دعم بلديات اللواء وعددها عشر بالقروض والامكانيات للقيام بتسيير امورها لانها على هاوية الافلاس وايقاف الخدمات.
- ١٠- انشاء مجمع رياضي شامل ليخدم التوازي وحياة الشباب في مدينة عجلون وفتح مكتب لوزارة الارقال في اللواء.
- ١١- العمل على الطلب من القوات المسلحة ان يختاروا اراض حرجية وغير مملوكة اذ ان للمعسكرات قسما من السكان تعطلت اراضيها كما حدث لسكان السليخات من الوهانة اذ خيم الجيش على الاف الدقات علما بان هناك اراضي واسعه غير مملوكة والقرى تقول بعض عائلات اللواء ان دبلوماسيين صغار من اللواء انهم نقلوا من وزارة الخارجية الى وزارات اخرى ارادها وزير الخارجية لهم لان خلفيتهم قد تكون غير خارجيه .
- معالي الرئيس ، حضرات السادة النواب
- لقد ورقنا عن الوزارات السابقة ومنذ نهاية حرب ١٩٦٧ وإلى الان تركه غالبية الوزارات التي حكمت وقسمت الغنائم بحكم سلطتها وسوء ادارتها وفطرسها بين اقلية انتهازية من الناس شكلوا طبقة الاغنياء المتعصبين ومتنفلون منهم وزراء تجار صراله واراضي وحروب وموظفين كبار سياسيين وصولين وادي هذا كله لان نرى

الان بعهد الديمقراطية البرلمانية الشعبيه غلاء الاسعار نقص الرواتب والاجور وهبوط قيمة الدينار الاردني بطل الاردن واختفائه من جيوب غالبية المواطنين ارتفاع رسوم الساعات المعتمدة في الجامعات ومنع افراز ملكية الارض الصغيره واكثر من هذا كله الديونيه الضخمه واكثر مضامن هذا ايضا الخوف والبطالة امتهان حرية الفرد ومعاناته من بيروقراطية الدوائر والمؤسسات كل هذا ادى الى حالة من التدمير والبأس وأخيرا قتل وانتفاضة جنوب المملكة في ربيع ١٩٨٩ واهم اسباب ما حدث هو غياب الحياة الديمقراطية التي هي روح حريات وحياة الشعوب وصمام امانه وامان الوطن والنظام وقد امر جلالة الملك باجراء انتخابات حرة نزيهه بدون تدخل قومي من السلطة التنفيذية وبهذه المناسبة يقدم ناخبي لواء عجلون شكرهم لحكومة سيادة الشريف زيد وان كان هذا حدث مع خلل في الحياة الديمقراطية البرلمانية بسبب غياب تنظيمات سياسية حزبية تشكل الحائز على الاكثريه في مجلس النواب تشكل الوزراء الامر الذي قد يمنح الشخصيات التقليدية حكمت وتحكم بعقلية الاربعينات والخمسينات. اتقى على مجلسنا ان يقوم بما عليه من واجب وطني لتصويب قوانين الانتخابات لتخرج سلطه تنفيذيه برلمانية وطنية.

ان دولة رئيس الوزراء السيد مضر بدران يشكل الوزارة للمرة الثالثة منذ السبعينات وانني وقد قرأت ودرست البيان الوزاري لدولته لارى مطالبة بالشقه على البيان الوزاري لكن هذه المرة من اجل تقسيم الحسانر والمعائنات على الشعب اي اتنا سندفع الضريبة ثانية.

والى جانب مفارقات كثيره وجدتها في طريقة تشكيل الوزاة لارى مفارقة اخرى بين البيانات الوزارية السابقة وبيان الوزارة الحالي تؤكد على الضرورة بان دور البرلمان الان اصبح مصيريا واتقاد هذا الشعب والوطن من الفقر والانهيار والافلاس والارباك في السياسة الخارجية ومشكلة فلسطين وذلك بان تكون السلطة التنفيذية ممثلة بمجلس الوزراء متبشقه كليا من البرلمان او لتكاد ان تكون شبه لجنة برلمانية هي وزارة انفاذ حتى يطمئن الشعب على حل مشاكله واتقاد الحياة الديمقراطية من الحلل البرلماني لغياب حكم اكثرية الشعب بتنظيمات وعلى رأسها شخصية جماهيرية برلمانية حتى يضمن ان لا يكون هناك قابلية او امكانية للسلطة التنفيذية من الاضرار بمصالح الشعب ويفصلها هي ذاتها كي تتخلص من الشللية والضعف والكرسلة الاتانية التأميره وحتى لا يكون هناك ان يعتمد البلد والشعب والنظام على حسن النوايا وادعاء القدرات ومضاء في الحكم سابقا كروساء وزراء ليس لهم قاعدة شعبية او مبدأ برنامج واضح اللهم الا انهم وجدوا ليحكموا وكأنهم لا يستطيعون ان يعملوا عملا اخر سوى ان يحكموا. اذ ضمن الدستور لهم من سهل الوصول الى الحكم ضمن فئتين هؤلاء رؤساء الوزارات من التصرف باستبداد وقولية مصالحه احيانا كما حدث في عهد غالبية الوزارات السابقة والتي اورثت ما اورثت وكان الشعب هو الضحية ورجال الحكم ترتع في دكان الحلوى .

ان الحكومة في الناس والشعب كالمخ في الطعام اذ انفسد الملح فسد الطعام لان الشعب في الاصل هو مصدر السلطات هو الذي يقرر ويلغى تغيير شخصية رئيس الوزراء او الوزراء بشكل مباشر وبالتالي يبرز جسم الحكومة السليم حتى تتوقف الحكومات الطامعة والضعيفة من الوصول الى الحكم.

هكذا من الأصول

وعليه فإن بيان دولة رئيس الوزراء الشامل بنظرية ونوايا طيحه وكان هناك قراءة لسورة التوبة ولكنه نسي البسلة ايضا وكان الاجدر به ان يطبق بتشكيلة الوزارة بروج ونص وجوه الدستور لكي يصبح هو نفسه اكبر من بيان الوزراء.

هذا البيان يحتاج حقا الى وزارة شعبية من خلال مجلس النواب ولكنها كانت من حيث محسن الرئيس المكلف وفي نفس الوقت متحسسه وعالمه بواقع التاريخ وسياسه وامكانيات هذا البلد وابعاد روح العصر الذي يحيط بنا لنتمكن من تجاوز الحلول العملية لخير المواطن وتخليصه من الخوف والجوع والبطالة والمرض والفساد الاداري وذلك بسبب حرج ودقة المرحلة الحالية التي نعيشها بصدقة وطيدة الان مع الازمه الاقتصادية.

لقد انشئ الاردن في ظروف قاسية في اوائل العشرينات بروج الثورة العربية الكبرى عندما تقسمت البلاد الشامية بين فرنسا وبريطانيا الشمال من حظ فرنسا والجنوب من حظ بريطانيا والصهيونية.

وقبل وصول المغفور له الامير عبدالله بن الحسين سنة ١٩٢١ الى معان لم تكن معالم الاردن واضحة تماما حدودا وسكانا، نهر الاردن يفصلها عن فلسطين. وخطوط وهمية تفصلها عن الجزيرة وسوريا والعراق.

نكت الحلفاء بوعودهم او قسروها كما ارادوا منها هم طرد المغفور له جلالة الملك فيصل من دمشق وذهب الى العراق خيمت جيوش بريطانيا في فلسطين لتساعد اليهود لتحقيق الوطن القومي لهم بقيت منطقة شرق الاردن في اللاوزن بدون جيوش عربية بعد انهيار دولة دمشق العربية وكذلك بدون جيوش بريطانية، اصبحت المنطقة هنا مثالية لحرب تحرير ووحدة لرجال الثورة العربية.

وصل سمو الامير عبدالله بن الحسين من الحجاز حيث دولة والده هناك المغفور له الشريف حسين بن علي. وهنا وعدت بريطانيا مرة ثانية حتى لا تشور حرب تحرير ثانية في بلاد العرب على طريقة حرب اتاتورك في تركيا.

اوقفت بريطانيا نوايا سمو الامير عبدالله لمعارضة فرنسا في سوريا واعده مرة ثانية ان الامر سيسوى مع الحليف الصادق اي ان تؤسس نواة دولة عربية في شرق الاردن سميت باسم امارة شرق الاردن منها ينطلق العرب بزعامة سمو الامير عبدالله لتحرير بقية بلاد الشام من فرنسا والصهيونية.

وصل المتاضلون العرب الى عمان من سوريا ومن لبنان وفلسطين والعراق. كانت امارة شرق الاردن والتي شكل سوار شعبها فلاحين سهول حوران والبادية ورجال عجلون والبلقاء ومزاب والشراه قام رجال العرب بتشكيل وزارات منذ ١٩٢١ وشكل المجلس التشريعي بانتخابات سنة ١٩٢١ الموقع على المعاهدة البريطانية الاردنية. ثار الشعب الاردني ضد المعاهدة البريطانية حتى ان نهرو وصف ما يجري هنا في كتابه لمحات من تاريخ العالم ان ما يجري في الاردن ليراضي بل يتلوق تضال شعب الهند برعيه.

لا اريد ان اطيل في سرد تاريخ البلد اذ وقعت البلاد ضحية قوى اجنبية والصهيونية في فلسطين واخيرا مكن شعب فلسطين وانضمام منطقة جبال فلسطين باسم الضفة الغربية الى الاردن وضياح الضفة الغربية سنة

١٩٢٧ ومن ثم فك الارتباط كل هذا يجري والاردن بدوامتها وعلى حساب زمنه وارضه وسكانه حتى اننا لقدنا طريق السلوك والعمل وطنيا وقوميا وسياسيا.

ذهبت الوزارات تشكل على غط الثلاثينات والى الان ليس للشعب أي رأي انما هناك تفاهم جنتلمايني موافق عليه بين عدة شخصيات عربية وارمنية تتناوب الحكم وكل هذا بسبب عطب في ترتيب امور الدولة واخيرا وفي غياب رأي شعبي وطني اصلي خصوصا بعد حوادث الجنوب وعندها اجريت انتخابات باهر من جلالة الملك الحسين العظيم اصبح المجلس التايي حقيقته وبدا لتفعيل الدستور ومبدأ فصل السلطات الثلاث التشريعية، التنفيذية، والقضائية لكنني ارى ان هناك خلل في التطبيق الدستوري، هنا مجلس نواب منتخب بحرية ونزاهة ولكن كيف تم تشكيل الوزارة الم يزول اتفاقا جنتلماينا لاشخاص معدودين، كيف يشكل حكومه رئيسها ينتمي الى عقلية المحسنيات اي ما قبل اصلاح والافتتاح السياسي والذي حصل بوجود انتخابات حرة ومجلس نواب هو نزيه، ليس هو فقط بل رؤساء ووزراء اخرين ووزراء كان لمدة ايضا، كلهم بجيشون ويروحن بحكم الحظ السعيد والمصادفة الجميلة، انهم وكأنهم لا يصلحون الا للحكم ولرئاسة الوزراء انهم يزعمون لانهم حفظوا الحكم الوزاري كصورة الحمد. ان الاصول البرلمانية تراعي ان يكون رئيس الوزراء شخصية متعازة متعاونة مع ممثلي الشعب والشعب جماهيري المبادره والفكر، اي ان لا يكون كالماء لا لون ولا طعم اما بالنسبة للسلطة القضائية فليست في صدد الكبح عنها لانها لا تزال خائفة من السلطة التنفيذية بحكم التجربة والسنين الطويلة التي حكمت بها.

ان الحياة الديمقراطية البرلمانية تقترض تصحيح تشكيل السلطة التنفيذية للوصول بها الى الحكم حتى تخرج بصورة برلمانية وفنية دقيقة لتصبح جهرتنا البرلمانية مثالا يحتذى به في الدول العربية والنامية ذات الحكم الفردي او غيره.

اعني اذن ان يصحح للبرلمان لون الشعب وللسلطة التنفيذية طعم الشعب وللسلطة القضائية نكهة ورائحة الشعب.

انني لست من شلة اردنية مضحكة معكم او مع غيركم بل من شعب اردني نبيل، قد لا يكون الشعب غنيا بل يجب ان يكون نبيل قبل ان انسى فان الديمقراطية لا يضرها المعارضة الديمقراطية ليس العار ان اخالفكم الرأي بل الخطأ والعار ان يخالف الانسان نفسه وما جرى بالامس من تناقض بسيط ما هو الا علامة صحية من روح الحياة البرلمانية والا كيف ستعرف ما تفكر به وتطالب له، لاننا نضل هنا جميع شرائح وافكار واحاسيس الناس ايا كان وهذه التجربة تجعلنا اكثر معرفة واستعدادا لتقاليد برلمانية سمحه وقوة وايمان بما نطلب حقيقة لا مجاملات قديمه.

لا ارى لي ميلا اكثر لمعالجة البيان لغير ما ذكرت لانني لا ازال متدهشا من تشكيل السلطة التنفيذية اذ انها صورة للماضي وليست الهامام للمستقبل مع علمي الاكيد بان دولة رئيس الوزراء هو شخص قوي وحصيف على طريقته لا ادين ولكن اعترض.

اشكركم على حسن اصغائكم لرائي مثلي يرغب في تجديد الامل واتقان البرلمانية قلب الحياة

هكذا من اشهر

الديمقراطية ولا يدعي البطولة والمعرفة الحارقة بالحل ووضع اليد على الجرح ولكن منتحيا الى شعب اردني نبيل لا يخطر هذا الشعب يطالب بالاعدام على الازمة الاقتصادية والتي تعيش بصدقة وطيدة معها الان وكذلك محاكمة مسببها ايا كان لكي نخرج الى عهد النور والاكتفاء والصحة مؤمنين بالعمل والوظيفة الشريفة وبعجانية التعليم الجامعي وتعميم التأمين الصحي للجميع بقوة الجيش حصن الامة والنظام وتحقيق هذا ليس باليسير ولكنه ليس بالمستحيل ولكن لنبدأ بالصواب لبدء الحياة البرلمانية .

املا ان يسامحني وزير الشؤون البرلمانية على اغلاطي الاملائية.
عشتم وعاش الاردن بسلام ورفاه

والسلام

معالي رئيس المجلس
السيد محمد الدردور

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الامين محمد عليه الفضل الصلاة واتم التسليم

معالي الرئيس حضرات الزملاء

في معرض الرد على بيان دولة الرئيس الذي القاه على مسامعنا قبل مدة وبعد دراسة هذا البيان اقول ان بيان دولة الرئيس فيه من الايجابيات الكثيرة في ما استعرضه من خطرات وتصورات فقد لبي كثير مما يجول في خاطر المواطن من آمال وتطلعات نحو المستقبل، ومن حل لكثير من همومه ومشاكله اذا احسن التطبيق، فلي مجال الحريات العامة قامت الحكومه بعدد من الاجراءات السليمة اثلجت صدور المواطنين واستقبلوها بالفرح والسرور علما بانته ما زالت هناك بعض الامثلة من المواطنين الذين يخضعون للاقامة الجبرية ولم تشملهم قرارات العفو والافراج واخرون فصلوا عن العمل ولم يعد النظر في تمييزهم من جديد كما ان هناك مجموعه من الطلاب فصلوا من جامعة اليرموك عام ١٩٨١ بقرار من المخابرات كان غالبيتهم في الفصل الدراسي النهائي من السنة الاخيرة وبعضهم في السنة الثالثة وهم يطلبون من دولتكم اعادة النظر في قرار الفصل ليمتكنوا من استكمال دراستهم انني لست مع هؤلاء في فكرهم واتجاههم ولكنني مع حرية الفكر السياسي مع الذين يسرون فكرهم للعبث لامن هذا البلد واستقراره. والقضية الرئيسية قضية المديرية وما تركته من اثار سلبية انعكست على كل بيت وكل مواطن فاني انظر اليها من جانبيين

الاول : ضرورة محاسبة المفسدين الذين تسببوا في هذه المديرية بعد البحث والتقصي عنهم وذلك بإعادة هذه الاموال تكمينا للخزينة من التغلب على عجزها.

والثاني : معالجة ما نتج عن المديرية من عجز وكيفية الحل الذي تصورته دولتكم وهذا ما نتظر توضيحه منكم يا دولة الرئيس.

اما قضية الاسعار وموجة الغلاء الناجح فان القرارات التي اصدرتها الحكومه مع هذا البيان قد ركزت جميعها على الحريات العامة فأعطيت جوازات السفر واخلت الموقوفون وافرج عن عدد من الذين منعوا عن العمل لاسباب سياسية ولكننا لم نسمع قرارا واحدا يتعلق بالاسعار والحد منها . نعم ان المواطن يعيش حقا بالحرية ولكنه قبل ذلك لا يعيش الا بالحيز وتوفر لقمة العيش فلماذا لا يكون لهذا المطلب حقه في اجراءات الحكومه منذ بداية تسلمها مسئولية الحكم ولماذا لا يكون شعارها لقمة العيش صنوا الحرية بل ان ما حدث هو ان زادت اسعار عدد من المواد والسلع زيادة كبيرة كالزيت والورق الصحي والخلب ومواد غذائية كثيرة وقد حدث ذلك في الفترة التي سبقت حكومة دولتكم لما هو موقفكم من ذلك اننا نتظر من الحكومه تخفيض اسعار هذه المواد لقد ورد في بيانكم ان

هكذا من الأشهر

الحكومة تؤكد على احكام السيطرة على اسعار المواد الغذائية بينما ورد في مكان آخر من البيان ما يتضمن اعادة هيكلة النظام الضريبي بزيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة وغير المباشرة على السلع واستيفاء الرسوم على الخدمات التي تقيّمها الحكومة فما هي الخدمات التي سوف تنالها الرسوم علما بان المكالمات الهاتفية قد انقصت الى النصف وزيدت رسوم الطرابع الى الضعف فهل يتحمل المواطن تلك الضرائب وهذه الرسوم اضافة الى ما هو عليه الوضع الحالي من انخفاض في الدخل وهبوط في سعر الدينار. ان شكوى المواطنين مرة انهم يعانون من الضنك والضيق حتى وصلوا الى درجة لا يحسد عليها العدو ومع هذه الحال تأتي الحاجة الماسة الى زيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين المتقاعدين منهم والذين هم على رأس عملهم.

وفي مجال التدريب والتعليم فان المناهج جيدة ومناسبة ويلحقها التطوير المستمر الذي يساهم التقدم التكنولوجي والعلمي في افطار العالم ولكن الوزارة بحاجة الى وضع سياسة ثابتة في التعيينات والاعازات فقد تعرضت هاتين التاحيتين الى الاهواء الشخصية والرغبات الفردية هذا وفي ضوء توجه الحكومة لاطلاق الحريات العامة فان المعلمين يطمحون الى انشاء نقابة لهم ترعى مصالحهم وتدافع عن قضاياهم خاصة وان الحكومة تؤمن ان التعليم مهنة فوق انه رسالة وان النقابات المختلفة موجودة في كثير من القطاعات المهنية الاخرى فلماذا لا يتساوون مع غيرهم.

وفي مجال القوات المسلحة جيشنا العربي حامل الرسالة القوية العربية الكبرى فانه يستحق من الحكومة كل دعم ورعاية حتى يظل الاردن قادرا على القيام بواجبه المقدس في درء الخطر الصهيوني الاستيطاني العنصري وانني ارى انه من الضروري توفير الطمأنينة النفسية لافراد القوات المسلحة بحيث لا يفاجأ الفرد فيه بالاحاله على التقاعد فقد صدرت خلال العشرة ايام الاخيرة قائمة من الاحالات المفاجئة وانني ارى ان يبلغ العسكريون بإحالتهم على التقاعد قبل التنفيذ بده طويلة حتى يرتب اموره ويتكيف مع الوضع الجديد الذي سيؤول اليه كما اتنا وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة ارى ان يشارك افراد القوات المسلحة بالامكانيات المادية والفنية المتاحة لهم وهي امكانيات كبيرة ان يشاركوا الزارات في بناء الجسور وانشاء الطرق وتشجير الارض الصالحة للزراعة خاصة في المناطق التي يقيمون فيها او يعسكرون، بحيث لا يؤثر ذلك على صمود هذا البلد واداء لواجبه المقدس. وبذلك يتوفر للميزانية مبالغ كبيرة يمكن استغلالها في جرائب الانتاج المختلفة.

وفي مجال الشباب تشجع الحكومة الشباب وتنظيماتهم والاندية الرياضية ولكنني لم المس تشجيعا للاتحادات النسائية فقد نجد بعض النساء الفرصة في الاتحادات لاتقان مهنة من المهن المفيدة التي يمكن ان تساعد في ميزانية الاسرة وتزيد في دخلها.

اما التسيب الإداري وضبطه والفساد المالي والحد منه وانشاء جهاز للرقابة والتفتيش الإداري واجراء الحكومة بوضع تشريع ملزم يحدد فيه المسئولون بما يملكونه هم وأولادهم وزوجاتهم فان هذه القرارات يطبخ اليها كل مواطن وهي مطلب شعبي ووطني يرجو المواطنون تنفيذه بكل قوة وحزم، ان تطبق هذا القرار سيعطي المواطن

الشعور بالنزاهة تخلق المسئولين وسوف يكون لذلك اثره البعيد في نفسية افراد الشعب ولكن الطاقة الكبرى اذا كان ذلك كلاما يقال او حبرا يكتب فان الثقة سوف تنعدم بين المواطن والمسئول وستبقى الهوة تتزايد الى ان تصل الى درجة نسال الله ان يبعدنا عنها.

وفي المجال الصحي واهتمام الحكومة بانشاء مستشفيات وتحديث القائم منها ثم انشاء المراكز الصحية وفقا لحاجات المواطنين فائني ارجو ان اذكر بانه وقع الاعوام ٨٨، ٨٩ وخلال قيام المؤسسة الطبية العلاجية لوحظ نقص كبير في الادوية والعلاجات علما بان المراجعين للمراكز الصحية والمستشفيات قد زادوا بنسبة ٢٦٪ وهذا راجع الى الظروف الاقتصادية في العامين المذكورين اما المجلس الطبي الاردني والذي وجد اصلا من اجل تأهيل الكوادر الطبية اللازمة في المملكة فانه اصبح من الضروري اعادة النظر في سياسته من حيث نوعية ومؤهلات الفاحصين ونسب النجاح غير المعقول والاستهانة بالتجيزية التي يواجها المتقدمون. وهذه المناسبة فان ٤٠ الف مواطن في مدينة الرمثا يعمل بها مركزان صحيان وهي بحاجة الى مركزين اخرين يغطيان كافة جهات المدينة باعتبار ان لكل عشرة الاف مواطن مركز صحي واحد كما ان قرية البويضة بحاجة الى مركز امومة وطفولة. اما المستشفى فانه يحتوي ٥٦ سريرا وهو بحاجة الى بناء جناح يستوعب عيادات الاختصاص كما ان له كادر وطبلي من اطباء اختصاص في الاشعة والمختبرات والتخدير وما زالت هذه التخصصات لم تعين في المستشفى اما غرفة الاشعة فهي غرفة واحدة ضيقة تسمح بتسرب الاشعة الضارة خارجها كما ان التعميط يجري في مكان صغير النقطع من حمامات المستشفى.

وفي مجال النقل البري وما يتصل به ارجو ان اذكر بالملاحظات التالية :

- ١- الشاحنات التي تعمل على الخطوط الخارجية بين العقبة والعراق الشقيق او العقبة والمملكة العربية المتحدة فان نفقاتها اصبحت باهظة بسبب ارتفاع اسعار القطع والاطارات رغم بقاء الاجور على حالها بالاضافة الى ان هذه الشاحنات تعامل معاملة من الدرجة الثانية في ميناء العقبة بسبب اعتماد متعهدي النقل على الشاحنات الاجنبية لكونها اقل اجرة.
- ٢- هناك بطالة واسعة بين السائقين الاردنيين والسبب ان الشركات الاردنية تستخدم الاجانب وبعضهم من غير العرب وتفضلهم على الاردنيين وتوضع السائقين الاردنيين من الفئة الخامسة والسادسة الى قعص يقدم بتطبيقه عليهم السائقون الاجانب الذين يتعمدون ترسيبهم لبقاء فرص العمل مفتوحة امامهم.
- ٣- هناك صعوبات متعددة في الحصول على تأشيرة السفر للسائقين من سلطات الدول الشقيقة وان السائق الذي يريد النقل الى دول الخليج يجب ان يحصل على طلب من احد التجار في تلك الدول يذلل ثمنه مبلغا من المال للكفيل ثم يبرزه الى السفارة ليحصل على التأشيرة بالدخول الى تلك الاراضي وكذلك الذين يوصلون الاحمال الى الحدود السعودية ويغرفونها على الحدود دون ان يدخلوا الى الداخل يطلب منهم تأشيرة سفر مما يكلفهم وقتا وجهدا لا فائدة منه.

هكذا من الأشهر

٤- أما شركات التخليص فقد قامت بعمل اتحاد لها في الرمثا وذلك تقاديا لمبدأ التنافس الذي حل فيما بينها لانها كانت من ظروف مادية سيئة في الاعوام الماضية وقد بلغ عدد هذا الاتحاد (٥٠) شركة توزع بينها الارباح بنسب متفق عليها وهؤلاء يطلبون من الحكومة دعمهم وعدم زيادة العدد اكثر من ذلك لان ذلك سيفقددهم كثيرا من الامتيازات، علما بان عدد الشركات في جمرك المدورة محدود وغير مسموح باحد بالزيادة.

أما ضريبة الدخل على هؤلاء فسوف ترتفع وكما علمت من اصحاب هذا الاتحاد نتيجته لذلك وإلى ما يقارب نصف مليون دينار بعد ان كانت لا تتجاوز (٣٠) ألف كانت تدفعها في السابق بسبب تدني مستوى الدخل الناتج عن المضاربة قبل الاتحاد وكما ان حصة الضمان الاجتماعي ستزد وتصل إلى ٣٠٠ ألف دينار في الوضع الجديد.

معالي الرئيس حضرات الزملاء.

ان مركز الحدود المدخل الشمالي للمملكة والذي وجد منذ قيام المملكة الاردنية دوله مستقلة اتجهت اليه لعمل منطقة صناعية حرة اردنية سورية مشتركة في جابر محافظة الفوق واستكملت لذلك الارض وانتشأت الطريق الواصل بين المنطقة الجديدة والاراضي السورية والان يجري الحديث لنقل مركز الحدود والجمرك الى المنطقة الجديدة وهذا سيلحق الضرر الكبير باللواء حيث يعيش اكثر من ٣٠٠ عامل مع عائلاتهم على وجود هذا المركز لذلك . . . المواطنون البقاء على المركز ويكفي ما حصل في اللواء من ركود بعد فصل سبعة قرى عن جسمه ادى الى تراجع ملحوظ في الحركة الاقتصادية، تاهيك عن البطالة بين عماله الذي وان كانت هذه ظاهرة عامة فهي في اللواء اعم لكونها على الحدود ولسهولة وصول العمال اليها اكثر. أما البطالة بين المعلمين فهي كبيرة فحملة الدبلوم والجامعيين ينتظرون خمس سنوات دون تعيين وذلك بسبب رغبة الذين يدخلون الخدمة لاول مرة وغيتهم في العمل في هذا اللواء، لضيق مساحته وتوفر مواصلاته وهذا يسد الطريق امام أبناء اللواء.

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء.

ان المواطنين في لواء الرمثا يهيئون بالحكومة ان تلتفت الى بوابة الاردن الشماليه وتعطيها الاهمية الكافية التي تجعلها مدخلا للاردن بليق بسمعته ورفعة شأنه.

وأخيرا وفي نهاية حديثي أسمحوا لي ان أرفع الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين الملقى اسمى ايات الشكر والتقدير على السياسة الرشيدة المتمثلة باعادة الحياة النيابية بشورها الديمقراطي الاصيل فهي لفته هاشمية اسبغت على المواطن نعمة كبيرة وضعت في مواجهة مسئولياته وصنع قراره بنفسه ومن خلال ممثليه وان أمل المواطنين من الاب الحاني راعي المسيرة ان يصدر امره بعلو عام عن المساجين حتى يعيش الجميع فرحة الحرية ونعمة الحياة بين الامل والاحيه.

أما بيان الحكومة فهو بيان جيد بحاجة الى حكرمه جيدة وثقتي مشروطة بالتصويب.

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس
السيد منصور مراد

سعادة الزميل السيد منصور مراد

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء.

قبل الدخول في ردي على بيان الحكومة اود التنويه على بعض النقاط ...
لقد تم الاعلان عن ان وقائع الجلسة سيتم بثها على احدى محطات الراديو وفعلا بدأ البث لكنه عاد وانقطع وعندما اتصل عدد من المواطنين الذين كانوا يتابعون وقائع الجلسة من خلال البث ليسألوا عن سبب هذا الانقطاع كان الجواب ان هذه اوامر المسؤولين.

وكذلك فقد قام التلفزيون ببث لقطات مختارة من ردود الزملاء لا تدل على جوهر احاديثهم وإنما تشوهها حيث تم انتقاء ما يرضي الحكومة والمسؤولين . ان هذه الجلسة تاريخية ومن حق الشعب ان يعرف مواقف واقتوال مثله وذلك من خلال اهم وسائلنا الاعلامية التي هي اصلا ملك للشعب وكذلك تم الضغط وتوجيه اللوم لصحيفة الشعب لوضعها عناوين وقرارات من ردود الزملاء لم تعجبهم بعضها بدل ان يتم تعديل المطبوعات والسماح لكل من يريد اصدار صحيفه واقتول هذا نتاج النهج السابق ويتكرر الان وفي ظل هذه التحولات الكبيرة بالرغم من تاكيدات الحكومة المكثفة على توجيهها الديمقراطي فأين هي المصادقية.

واقول كان الله يعون شعبنا الطيب. ولكنني اقول ومن تحت هذه القبة وباسم الشعب قد آن الاران ليفهم المسؤولون الذين لا يحترمون حقوق الشعب وحياته ومستقبل هذا البلد الامين ان يكون الله يعونهم لان امامهم سيكون حكاما عسيرا.

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين....

باسم هذا الوطن باسم ارواح شهدائه نواجه اليوم مرحلة هامة تحدد مصير وطننا وشعبنا ومستقبله بل ومصير امتنا ومستقبلها. ونحن عندما نعالج بيان الحكومة. يجب ان لا يغيب عن ضميرنا وقرارنا حقيقة ان الشعب قد ارادنا مسؤوليه كلمته التي يجب ان نعليها لتبقى كلمه الحق والحرية، تنتصر فقط لما هو وطني وديمقراطي. وتنبذ كل ما هو فاسد وظالم وطاغ. وهذا هو منطلقي الاساسي في معالجة البيان الوزاري.

معالي الرئيس ، حضرات النواب...

ان بلدنا يمر بمرحلة هي غاية في التعقيد والدقة يتصل فيها السياسي بالاقتصادي والاجتماعي والفكري وغيره من مناحي الحياة التي تشكل مجموعها نسيجنا وتكاملا يمكن اصلاح او ترميم او اعادة الحياة لجزء منه يعزل عن الآخر والا يبق هذا النسيج مثقوبا مشوها لا يصلح لرسم معالم مستقبل مشرق لاردننا الحبيب.

هكذا من الأشهر

واجتماعنا اليوم مع بداية العام الثالث لاتطلاقه انتفاضة شعبنا العربي الفلسطيني الباسله ضد الاحتلال الصهيوني ومن اجل انتزاع حقه في الحرية والسيادة وقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ارضه ويضرب مثلا رائعا في الكفاح ضد البطش والقتل ويواجه القمع العسكريه الاسرائيليه المدعومه دعما كاملا من الولايات المتحدة الامريكيه سلاح شعبنا المناضل هو الحجر والاراده والتصميم على الشهاده لدى ثرى تراب وطنه، وسلاح العدو يؤل امريكيا ويخرج من احدث مخازن المجمع الصناعي الحربي الامريكى. فالاجدى بالحكمه المكلفه ان تعلن موقفا واضحا جريئا وحازما من سياسة الولايات المتحدة الامريكيه حاميه اسرائيل عدوة الامه العربيه التي ترفض الاقرار بمشروعيه حق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره. ولا تتورع عن استخدام حق الفيتو ضد حقوقه وضد كل اداته لاسرائيل وممارساتها الاجراميه بحق شعبنا وهي التي تنصب نفسها مدافعه عن حقوق الانسان وتويد اسرائيل حتى في قهرها للمثل الانسانيه فما هو التفسير الذي تقدمه الحكومه المكلفه لنا ولابناء الشعب الفلسطيني والشعوب العربيه لاستمرار اللجنه العسكريه الاردنيه الامريكيه المشتركه، وما هو التفسير لما جرى الحديث عنه من مناورات لجيشنا العربي مع فرق من قوات التدخل وهي امتداد لمناورات النجم الساطع في منطقه الجفر ضمن استراتيجيه قوات التدخل السريع وماذا تفسر الحكومه وهذا مثال من عشرات الامثله عن وجود اجهزه انذار مبكره في بعض القواعد العسكريه لا تستطيع ان تكشف الطيران المعادي الا بعد ثلاثه دقائق والجميع يعلم بان طيران العدو الصهيوني يكون بهذه المده قد وصل وتعامل مع الهدف المراد ضربه داخل بلدنا نظرا لانه يمتلك احداث واسرع طائرات بالعالم وحيث لا تبعد المطارات والقواعد الجويه الاسرائيليه كثيرا عن حدودنا لا سيما وان اكبر عمق لفلسطين هو حوالي ٨٠ كلم ويمكن لتلك الطائرات قطعها بوقت قصير لا يمكن لتلك الاجهزه العمل والدفاع بالوقت المناسب والكفاءه العاليه واعتقد بان هذه المعدات هي احدى الصفقات الكثيره التي كلفت شعبنا غاليا واستفاد منه بعض الامتيازات وازلامهم التي تعاقبت علينا وكيف تفسر الحكومه الموقف من ابقاء مناضلين في صفوف المقاومه الفلسطينيه الذين اعتقلوا اثناء قيامهم بواجبهم ضد العدو المحتل وحكموا على هذا الاساس وما زالوا يقبعون في سجون سواقة والزرقا.

في المسأله الديمقراطيّه

اننا نرى ان الحرص على احترام الدستور والالتزام بتطبيقه وضمان التجرّد الديمقراطيّ حركة المجتمع كما جاء في البيان، يتطلب المزيد من الاجراءات واستكمال اسس دعائم بناء الفقه مع ابناء الشعب والتي بددتها سنوات طويله شهدت ممارسات حكومات متعاقبه واجهزتها الامنيه كدائره المخابرات العامه لاشكال وصنوف الاعتداء على حقوق الانسان الاساسيه التي كفلها الدستور مما افرز لدى المواطنين حاله مبرره من الشك في صدق الترواي والتوجهات لهذه الحكومه وبخاصه ان في غالبيتها اعضاء كانوا في موقع المسؤوليه عندما قامت تلك الاجهزه بممارسات يعرفها القاصي والداني.

يجب ان يتاح لمواطنينا الشعور بالامان واعادة الطمأنينه والفقه بان ممارستهم لحقوقهم الدستوريه هي جزء من مسيره ديمقراطيه لا تراجع عنها ولتؤكد الحكومه بان لا عوده للماضي والى الابد.

ولذلك فان استكمال اسس بده المسيره الديمقراطيّه يتطلب ازالة كل العوائق من امامها ومن اهمها ما يلي :

- اولا : الالفاء الكامل والقوري للاحكام العرفيه
- ثانيا : الفاء قانون الدفاع الصادر سنة ١٩٣٥ والفاء الانظمه الصادره بمتنشاء واذا ازم الامر وفي صالح الحرب فقط اصدار قانون دفاع لحماية الوطن دون المساس بالحريات الاساسيه وحقوق الانسان الاردني المكفوله بالدستور ويشعر هذا القانون للدفاع عن استقلال البلاد وسيادتها ويطبق فقط في حالة تعرض البلاد لعدوان خارجي وينتهي بانتهائه.
- ثالثا : تحديث القوانين والتشريعات العاديه والفاء كل ما هو بال منها كقانون "مكافحة الشيوعيه".
- رابعا : استصدار انظمه تضمن حق التظاهر السلمي.
- خامسا : وضع كافة الاجهزه الامنيه تحت رقابة لجان برلمانيه مختصه.

وفيما يتعلق بمسأله الميثاق الوطني المقترح اصداره فاني ارى ان احكام الدستور الحالي منها وهي كفايه لتعمل في ظلها وفارس الديمقراطيّه في صورتها الصحيحه وعلينا التمسك بالدستور والحفاظ عليه من اي مساس وانتهاك .

يا نواب الشعب،

في ردنا على خطاب العرش قلنا سويا " ان نواب الشعب يروون الفاء الاحكام العرفيه والفاء العمل بقانون الدفاع " .وانا ما زلت متمسكا باجماعتنا ولا احيد عنه.

وفي الجانب الاقتصادي

فان النهج الذي سارت عليه الحكومات المتعاقبه بتحميل المسؤوليه المباشره عن الازمه الاقتصاديّه والاجتماعيه التي تعاني منها البلاد . فذلك النهج الذي اتصف بالتبعيه الخارجيه والاستهتار بمصالح الجماهير الشعبيه قد رتب على الاردن مديونيّه خارجيه عاليه وحرم الاقتصاد الاردني من الافاده من الفرص التي اتاحت له في لقره "الطفره" وبخاصه من المساعدات العربيه لبناء اسس وقواعد اقتصاد وطني واسخه تنعكس في تطوير قدرات البلاد الانتاجيه وزياده مساهمه قطاعي الزراعه والصناعه في الناتج المحلي الاجمالي بما يضمن تحقيق معدلات نمو معقوله تتناسب والطاقت الكامنه لدى البلاد وفي اطار نظره شموليه لعلاقتها التكاملية مع البلدان العربيه الاخرى وبالاقاده من التوجهات الايجابيه على النطاق العالمي لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد.

اننا بحاجة الى مراجعه شامله حتى لا نستمر في وضع الخطط التي لا تستند الى التحليل الواقعي لظروفنا

هكذا من الأشهر

السياسية والاقتصادية والاجتماعية واللامكانيات المتاحة امام عملية التنمية. وحتى لا تتحمل الطبقات الفقيرة وحدها عبء التقشف الاقتصادي من جهة وعبء كل ما ينتج عن الازمة الاقتصادية التي ليست هي المسؤولة عنها اصلا.

ان ما جاء في بيان الحكومة حول تيتها الاستمرار في عملية جدولة الديون الخارجية لمواجهة اعباء المديونية يقدم تصورا احاديا قائما على افتراض حدوث النمو المنشود وان البلدان المدينه معنيه وبشكل فردي لمواجهة قضية المديونية. ان هذا التصور يتجاهل حقيقة ان اعادة الجدولة هي عملية تأجيل للازمة ووسيلة لمزيد من الاستدانة وآلية للنقل العكسي للموارد الداخلية اللازمة لافراض التنمية لمصلحة المركز الرأسمالي المالي العالمي (الدائن) ويثقل تكريسا لتبعية اقتصادنا لمصلحة رؤوس المال الغريب وان المديونية الخارجية قد اصبحت مسأله عالميه وحلها لا بد وان يستند الى جهد جماعي باتجاه الفائتها في اطار اعادة بناء الاقتصاد العالمي. وسوق العمل الدولي على اسس جديده، فحتى وزير المالية الامريكي يعترف ان التسديد الكامل لديون الدول النامية قد اصبحت مستحيلا الان. وفي هذا المجال فاننا نطالب الحكومة:

اولا: بحاسبة المسؤولين الذين تولوا المسؤولية العليا عن ايقاع الاردن بمصيده المديونية هذه وتقديمهم لمحاكمات علنيه واجبارهم على اعادة ما سلبوه من مال الشعب بكافة الطرق والوسائل، وكذلك نضع اساليبهم وممارساتهم للقاسده للشعب.

ثانيا: ان تعلن الحكومة عن توجهها للعمل، وبشكل مشترك مع الدول المدينه الاخرى لانتشاء تجمع لهذه الدول، قادر على مخاطبة الاطراف الدائنه بلفه واحد لحل هذه المعضله التي يهدد استمرارها مجمل الوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي للدول النامية.

ومع اقرار الجميع باهمية صياغة برنامج عمل وطني في مجال الاقتصاد، فان البيان الوزاري قد تجاهل تناول مسألة هامه ظلت مشار جدل واسع بين مختلف الاوساط السياسية الرسمي والشعبيه، الا وهي الاتفاقية الموقعة مع صندوق النقد الدولي. ولحسم جانب من النقاش حول العلاقه بين برنامج التصحيح الذي عرضت الحكومة مركاته في الاتفاقية الموقعة مع الصندوق فاننا نطالب بأن تعلن هذه الاتفاقية وتنشر على الملأ حتى يتسنى التعرض لبيئوها المختلفه خاصه وان ما جاء فيها يشير علما لدى الاوساط الشعبيه وجمهوره الكادحين وذوي الدخل المتدنيه التي عانت من وطأة الازمة الاقتصادية وما رافقها من انقلاب لوجش الغلاء من عقاله، علاوه على ازدياد معدلات البطاله فان محارب الامم مع صندوق النقد الدولي تؤكد ان الصندوق يسعى دائما الى تعزيز التبعية واقتار الشعوب لصالح الرأسمال المالي الذي يبغي اعادة النظر بهذه الاتفاقية.

اننا اذ نشدد على اهمية مواجهة الغلاء واجهاد سياسة تربط بشكل متوازن بين الاجور والاسعار لتأخذ بعين الاعتبار وولع الحد الأدنى لاجور ذوي الدخل المتدنيه واهمية استمرار في دعم السلع الغذائية الرئيسيه وتوفرها واجهاد خطه واقعيه وواضحه المعالم لمواجهة ظاهرة البطاله، وتنشيط دور القطاع الخاص المرتبط بالانتاج

الوطني الزراعي والصناعي فان اطلاق الشعب على تفاصيل الاتفاقية الموقعة مع الصندوق الدولي سيجعل المطالبه باعادة النظر فيها يستند على محتوى هذه الاتفاقية الصريح ومدى انسجامه مع مصلحة البلاد وسيادتها واستقلال قرارها السياسي والاقتصادي.

ان التأكيد على اهمية عقد مؤتمر وطني لمناقشة الوضع الاقتصادي وصياغة برنامج شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمتنعنا من ابداء وجهات نظرنا في بعض النقاط الواردة في البيان في مجال الماليه. بالنسبه للموقف من مسألة توزيع العبء الضريبي فمن الضروري التأكيد على ان ضريبة الدخل يجب ان تكون اداة حكوميه لتحقيق العدالة الاجتماعية حيث على الرغم مما ورد من ان القانون المعروض على مجلسنا يزد الاعفاءات للدول الدخل المحدود فإنه لم يرد ما يؤكد على ضرورة عكس اتجاه نحو ضريبة الدخل في السنوات الاخيره لزياده الحصه النسيبيه للشركات في ادائها وتقليل الحصه النسيبيه للأفراد كما لم يتطرق البيان الى مسألة الزام القطاعات التجاريه والشركات بنظام محاسبي موحد يسهل من خلاله الكشف عن اية تلاعب او تهرب ضريبي.

وفي السياسة التقديره

فاننا نطالب الحكومة باعداد التشريعات اللازمة التي تستهدف تنظيم الرقابه الماليه على ادارة ومديري الشركات المساهمه العامه والبنوك وشركات الصيرفه والشركات الماليه والوكلاء والوسطاء التجاريين الذين يمثلون شركات اجنبيه والمتعهدين والمقاولين الكبار.

في المجال الزراعي

هذا القطاع الذي يشكل احدهم القطاعات اقتصاديه في جميع البلدان، والاهم في البلدان غير المصنعه، فانه من الجدير ذكره ان الزراعه في الاردن ليست في مستوى الامكانيات التي تملكها من اراضي صالحه للزراعه وثروات طبيعيه اخرى ومناخ ملائم للزراعه على مدار العام.

والمشكلة الزراعيه في بلادنا تتمثل في افتقاده الاستقلال الامثل لهذه الثروات وتحكم الوسطاء والسماسره بمصير المزارعين، وهذا بدوره ادى الى هجرة المزارع عن ارضه وتركها عرضة للمتاجره والزحف العمراني كما ان غياب الضمان الاجتماعي للمزارعين التأمين ضد الكوارث والافات وغياب نقابة تنظمهم وتحمي حقوقهم قد ابعدهم عن المخاطره في استغلال الاراضي الصالحه للزراعه او التناوله للاستصلاح، وقد زاد المشكله تعقيدا تراكم المديونية على صغار المزارعين الذين اعلنوا افلاسهم واستسلامهم امام جشع التجار والوسطاء.

ان الحكومة مطالبه باعادة الدراسة لحاله القطاع الزراعي عبر تقديم القروض الميسره للمزارعين واعاده جدولته ديونهم وتطوير مؤسسه التسويق الزراعي وتوفير المراد الخام والوسيطه بأسعار مدهومه ومنع البهتان العمراني في

هكذا من الأشغال

الاراضي الصالحة للزراعة وتشجيع اقامة التعاونيات الزراعية وتوزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين وتأسيس مزارع الدولة التي تسهم في تحقيق الامن الغذائي وتستوعب البطالة المستفحلة في صفوف المزارعين. وفيما يتعلق بمسألة الادارة المحلية فاننا ننظر بايجابية الى توجه الحكومة لدعم المجالس البلدية والقروية واطالب بان يتمتع سكان عمان والزرقة بحقوقهم في انتخاب ممثليهم لمجالس مدتهم ترسيخا لممارسة الديمقراطية وفي اسرع وقت ممكن وان تتخذ الاجراءات الكفيلة بذلك وهو ما غاب ذكره عن البيان الوزاري.

في مجال التعليم

تناسى البيان الوزاري الاهمية الملحة والحضارية لانشاء نقابة للمعلمين على الرغم من اقراره بان التعليم مهنة، ولم يجب على السؤال المشروح فيما اذا كانت الحكومة ستخصص للمعلمين بتقاربهم عند التقدم يمثل هذا الطلب اسوة بجاتي المهنة وكذلك الامر بالنسبة لاتحاد الطلبة لمرحلة التعليم الجامعي وما قبل الجامعي. ولا مجال هنا لتعداد مزاييا هذا الامر. ليس من الجانب النقابي فقط، بل ولاهميته المتميزة في عملية التطوير التربوي والتعليمي والذي شعر الجميع بحاجته الماسة عند الاحداث المؤسفة الاخيرة في الجامعات. ان اي خطه في قطاع التعليم المعتمد اساسا وحيويا على العنصر البشري ستبرء بالفشل ان لم تستند الى "ديمقراطية التعليم" حيث لا ديمقراط في التعليم دون مشاركة ديمقراطية من المعنيين فيه، معلمين وطلبة.

ان كثيرا مما جاء في البيان الوزاري حول التعليم يبقى في مجال العموميات وسبق ان تم الاعلان عنه في عدد من البيانات الوزارية لحكومات سابقة. وعلى الحكومة حتى تحقق الاتسجام بين الاقوال والافعال ان تلزم نفسها باهداف محدده وبرامج زمنية محدده. كما لم يتطرق البيان الوزاري الى التيه في التوسع في الزامية التعليم لتشمل المرحلة الثانوية وكذلك مسأله مجانية التعليم وبخاصة الجامعي واعادة النظر في اسس القبول القائمة حاليا في الجامعات واعادة تصحيح الاختلال الكبير بين مخرجات التعليم وحاجات التنمية وسوق العمل وغيرها من المسائل العديدة التي ارى ان على الحكومة ان تقوم، وكمدخلا لاعادة تصحيح مسيره التعليم وذلك بالاعداد المؤقر تربوي جديد وعام تشارك فيه كل الفعاليات الشعبية والرسمية وعلى رأسهم ممثلي الطلبة والمعلمين اضافة للمختصين من مختلف المدارس الفكرية والتربوية لاعادة النظر بنظامنا التعليمي فلسفه وسياسات وبرامج وقبول وفيما يناسب روح المرحلة التي تمر بها البلاد، تكون نتائجه وتوصياته اهدافا ملزمة للحكومة.

في مجال الثقافة والشباب

على الرغم مما ورد في البيان الوزاري من احاديث جميلة وعبيد لم تقل الحكومة كيف ستحقق ذلك؟ وفي الوقت الذي ننظر فيه بايجابية الى اعاده رابطة الكتاب الاردنيين والاعلان عن التيه لتأسيس تنظيمات شبابية فلم

يقول لنا البيان متى وكيف يتم تأسيس هذه التنظيمات وما المتصور بها كما لم ينظر البيان بعين ناقد الى ممارسات تدميره قامت بها السلطات التنفيذية والاجهزة الامنية في السابق والتي ما زالت تأثيراتها قائمة بحق عدد من المؤسسات الشبابية والنقابية الوطنية والتي كانت معلما ميمزا ومنبرا للفكر الحر كنادي خريجي الجامعة الاردنية ومركز شباب الوحدات حيث على الحكومة وباسرع وقت اعاده الارضاح في هذه المؤسسات الى وضعها الطبيعي كما هو مطلوب الوقف النهائي وكف الايدي عن التدخل في شئون مؤسسات الثقافة والشباب والرياضة ومن الهام جدا زيادة الحصة الضئيلة التي تتلقاها هذه المؤسسات من دعم مالي وان لا تكون مشروطة باي شرط كان وهو الامر الذي يتطلب زيادة حصة الوزارات المعنية من الاتفاق العام بما لم يرد تأكيده في البيان. ومن الضروري للمسيره الشبابية والثقافية ببعدها الديمقراطي عدم نسيان اهمية رفع مستوى روابط اللقائين والاداعيين الى مستوى النقابات المحكومة بقوانين عادية، وكذلك على الحكومة الاستجابة لرغبة قطاعات هامة من الخريجين الشباب من دول مختلفة وبخاصة الدول الاشتراكية وجامعتي البرموك والتكنولوجيا لطلبهم بالتخصيص لهم بانشاء وتأسيس انديتهم اسوة بزملائهم خريجي الجامعات الامريكية والاردنية وغيرهم.

ان اعاده بناء المؤسسات الثقافية والشبابية والرياضية على اسس حرة ديمقراطية سيولد الامكانيات الراقية لاعاده نظم الحركة في مصلحة التنمية وتعزيز الاستقلال الوطني ستكون مخرجات وتنتاج عمل هذه المؤسسات هادبا للحكومة في سياساتها وبرامجها الثقافية والشبابية والرياضية.

والعمل على تطبيق الانظمة الداخلية لجميع النقابات ابتداء من الانتخابات الحرة التزيه والى تنفيذ برامجها واداء دورها الريادي في تطوير البلاد وهذا يتطلب ان لا تقترب الاجهزة الامنية منها كما حصل وحصل الان مع نقابة عمال الكهرباء ونقابة العاملين في مصفاة البترول.

في المجال الاعلامي

البيان الوزاري على الرغم من اشارته الى سعي الحكومة الى مراجعة ابعاد التجربة الاعلامية، الا انه لم يتطرق الى مؤسسات اعلامية هامة كالتلفزيون والاذاعة ووكالة الانباء الاردنية التي اصبحت (مؤسسات) بعيدة عن عين الناس، معزولة، لا يدخلها من يحمل فكرا يختلف عن (المرفوب) بعيدة عن روح الابتاع والصدق تبت في كثير من برامجها ثقافة (الجريمة والمخدرات والاتحلال) وان كنا ضد الانتفلاق ومع (الانتفاخ والتعبير والحوار) كما جاء في البيان الوزاري، فالانتفاخ يجب ان يكون على كل مشارب الثقافة الوطنية والعالمية، لا انتفاخ على جهة محدده دون غيرها وهذا الانتفاخ المطلوب يجب ان يرافقه ما يشير الى ان (استقطاب الخبرات الوطنية) كما جاء في البيان، يتطلب التأكيد على ضرورة تحكيم قاعده (الرجل المناسب في الموقع المناسب) في هذه المؤسسات بغض النظر عن معتقده او فكره او اتصائه. كما ويجب على البيان الوزاري الاشارة الى التزامه باعلان مازونات هذه المؤسسات وكافة المعلومات عن اوضاعها المالية والادارية على العلن لتتمكن اللعاليات الشعبية ومجلسنا مع مراقبة اعمالها والتأثير في منيرتها وسياساتها لتتسجم مع اهدافنا وقيمنا الوطنية.

هكذا من الأشهر

في مجال الادارة الحكومية والمال العام

ان ما جاء البيان الوزاري على ذكره حول التيه للتقدم بتشريع خاص بمكافحة الجريمة الاقتصادية وتشريع خاص بالقرار المالي لمن يتولى المسئولية السياسية والادارية العليا وكذلك انشاء جهاز للرقابة والتفتيش الاداري، هي خطوات هامة لكنها غير كافية لحل داء الفساد الذي اصاب الجهاز الاداري، والناجم اساسا عن تضخمه الكبير واشكال اداء وظائفه واغراقه في الروتين المعقد وعدم تطبيق قانون تكافؤ الفرص وتحكيم الكفاءة والتأهيل بين المواطنين لاشغال الوظائف العامة.

كما ان الحرص على المال العام يستوجب اعلان الحكومة عن نيتها لفتح ملفات الشركات الكبرى التي تعثرت كشركة الاسمدة والبوتاس واسمنت الجنوب والتي رافق انشائها حديث عن اوجه فساد وسرقات متعددة بعضها مرتبط بمسؤولين حكوميين، وبعضها مرتبط بشركات متعددة الجنسية ساهمت في وضع داساتها وتصميمها وتنفيذها .

اما في مجال الصحة

فلم يرد في البيان الوزاري ما يشير الى ضرورة اعادة النظر في مسألة المؤسسة الطبية العلاجية التي جاء قانونها فريقيا بعيدا عن مساهمة كثير من القطاعات المعنية، فهذه المؤسسة لم تتمكن حتى الان من ان تكون على مستوى المسؤولية المتوقعه حيث احدث نشاطها وممارستها خلا بينا في التنسيق بين الطب العلاجي والوقائي. انني اطالب باعادة النظر في هذه المؤسسة وتكوين المجلس الصحي العالي من القيام بدوره على مستوى التخطيط والتنسيق بين القطاعات الصحية.

وفي مجال الدواء فلا حلول الا بالالتزام بتعليمات الاستخدام الرشيد للدواء الصادره عن منظمة الصحة العالمية ضمن استراتيجية الصحة للجميع عام (٢٠٠٠) ، وهذا بدوره يساهم في الحد من ارتفاع اسعار الدواء والتخفيف من سيطرة الاحتكارات العالمية للدواء وعملها المحليين واعادة تشكيل نموذج صحيح لاستخدام الدواء لدى المواطن، تلعب الحكومة في كل ذلك دورا مبرزاً وتعاور مع الصناعة الوطنية للدواء بالقدر الذي تزيد هذه الصناعات من حصة القيمة المضافة الوطنية في منتجاتها.

ان كثيرا من القضايا المتعلقة بالوضع الصحي ومنها البطالة بين صفوف الاطباء يمكن ان تجد مدخلا واقعيا حلها من خلال التأمين الصحي الوطني الشامل المستند اساسا الى تطبيق قانون الضمان الاجتماعي بالكامل ليشمل بند التأمين الصحي للمستخدمين وعائلاتهم في اطار الدعم الحكومي لهذا البرنامج وما يجنب المشتركين في هذا البرنامج اقتطاعات تفرق قدراتهم المالية.

اما بالنسبة لما جاء في البيان حول الامن الاجتماعي ، فاني لا ابلق مع ما ذهب اليه البيان في الحديث عن (جبرب الفقر) فالفقر ظاهرة في الاردن وليست جيبا، فالاحصاءات المتاحه تشير الى ان (٢٠٠) الف مواطن

يعيشون في فقر مدقع علاوة على الالوف الاخرى التي تعيش على حافة خط الفقر. انني اطالب بوضع استراتيجيه مدده للعالم لمحاربة الفقر وان يبدأ تنفيذها في اسرع وقت ممكن، وأولى الخطوات اللازمة لذلك، تتمثل في احداث زيادة ملحوظة في موازنات الجهات الحكومية المعنية بمعالجة هذه الظاهرة. ولضمان الامن الاجتماعي للعاملين واسرهم، لا بد من تطبيق كامل بنود قانون الضمان الاجتماعي الصادر قبل عقد من الزمن وبخاصه التأمين ضد البطالة. ولا بد من اعادة النظر في ادارة اموال الضمان الاجتماعي ليتولى اصحاب المصلحة الحقيقية دورا اكبر في تقرير اوجه الاستثمار والاتفاق، وأرى ان تفتح ملفات هذه المؤسسة التي تعتبر من اكبر مؤسسات التراكم الرأسمالي في الاردن والتي ظلت بعيدة عن الرقابة الشعبية والبرلمان طيلة سني عمرها. ان توجيهها كهذا اضافة الى التوقف عن التدخل في شئون النقابات العمالية وقرار قانون عمل جديد عصري وديمقراطي ينع الفصل التعسفي ويضمن حق الاضراب ... ان كل ذلك سيسهل مدخلا ديمقراطيا لمعالجة جوانب هامة لظاهرة البطالة ويساعد في تطوير العملية الانتاجية وضمان الامن الاجتماعي للمساهمين فيها.

وفيما يتعلق بما ورد في البيان حول القضية الفلسطينية والموقف العربي والدولي، فاني اؤكد على ما يلي:
١- ان القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الاولى لحركة التحرر العربي كما انها تمثل طليعة القضايا التي تنبهاها حركة التحرر العالمي. ان القضاء على الاستعمار الجديد يتمثل في القضاء على اخطر قواعده المتمثلة بوجود الاستيطان الصهيوني في فلسطين. وان الانتفاضة الفلسطينية الباسله هي بداية لنهوض حركة التحرر العربي التي تعرضت الى ضربه قاسيه في هزيمة حزيران عام ١٩٦٧. ان دعم الانتفاضة الشعبية يجب ان يتسمج قولا وفعل وهذا يتمثل في السماح وتشغيل وتنفيذ كل ما تراه اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة من اجراءات ونشاطات وكذلك نشاطات كافة القوى والفعاليات الشعبية والاحزاب السياسية، بحيث تصبح مسألة دعم الانتفاضة قضية وهما وطنيا يوما لشعبنا وليكون هذا تعبيرا صادقا عن التحام ووحدة الشعبين في نضالهم ضد المستعمر والمحتل.

٢- يجب التأكيد على ان قرار فك الارتباط الاداري والقانوني بالضفة الغربية، لا يعني ان الاردن قد فقد دوره كدولة مواجهه ولم يمه ذلك القرار مسئولية الاردن تجاه التصدي للاطماع الاسرائيلية في ارضنا الوطنية، وبخاصة انه مع تصاعد الانتفاضة الباسلة يكثر الحديث عن مؤامرة (الوطن البديل). ونحن اذ نؤكد على دور القوات المسلحة في الدفاع عن الوطن وحمايته، لنرى انه من الضروري اعاده النظر في مصادر تسليح الجيش، وضرورة رفع مستوى الروح الوطنية والمعنوية لدى المتسجلين له وبخاصه المكلفين وذلك بتحسين مستوى تدريبهم القتالي واكفاء روح الثقافة الوطنية بين صفوفهم وتحسين مستوى معيشة الجنود والافراد في ظل الغلاء الفاحش.

٣- ان التزام الاردن بسياسه الحياد الإيجابي والابتعاد عن سياسة الاستقطاب كما ورد في البيان لا ينمكس من الدول تبعاً لدرجة تأييدها او عدائها لقضايا الامة العربية وعلى رأسها القضية المركزية الفلسطينية.

هكذا من الأشهر

وأخص بالذكر هنا ، الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي لا بد من تبيين موقف الاصداقاء في الدول الاشتراكية والدول ودول عدم الانحياز.

وكما كانت الامة هي مصدر السلطات، كما ينص الدستور الاردني وكان مجلس النواب هو الممثل الحقيقي للامة، ولما أكد عليه معظم الزملاء المحترمين على قضايا الحريات العامة، ومعارضة الفساد والمحسوبية واستثمار الوظيفة والتوجيه نحو بناء اردن وطني ديمقراطي مزدهر . اقول ان هذا يستوجب حكومه وطنيه.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ان هذا الشعب العربي الاردني الاصيل الذي ما زال يقدم قوافل الشهداء . تترى منذ سنة ١٩٢٠ هذا الشعب الذي قدم اكرم الشهداء على رؤاهي فلسطين . يعز عليه هذه الايام ان يرى وحدته الاردنيه / الفلسطينيه تصدع تحت سمع الحكومه وبصرها .

وهذا الشعب الذي قدم قوافل الشهداء . فداء لتحرير الامة العربية وتحريرها منذ الثورة العربية الكبرى وحتى هبة الجنوب، ينتمي الى هذا بما يعود به من تيارات جارية نحو التحرر والديمقراطية ويستحق في الوقت نفسه ان يتمتع بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية على ترابه وبالتالي رفض قيود الاحكام العرفية وملحقاتها مرة واحدة وإلى الابد .

وأخيراً فان هذا الشعب الكريم يستحق ان تعالج كل ازماته، وتحل كل مشاكله، وخاصة ما يتعلق منها بالطبقات الفقيرة. ولاني لا اجد كلمة في تركيبة هذه الحكومة فاني اعلن حجب الثقة عنها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس

سعادة الزميل الاستاذ جمال حداد

السيد جمال حداد

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

يسعدني ان اقف في مثل هذا اليوم ومحت قبة مجلسكم الكريم لارفع الى صاحب الجلالة الملك المعظم اسمى ايات الولاء والتقدير واجيبا من الله عز وجل ان يد في عمر جلالته ليبقى للاردن وللعمرويه شعلة لمستنير منها طريق الخير والصلوابة.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

لقد عشت مع البيان الوزاري لحكومه دوله الرئيس مضر بدران فوجدت فيه كل ما يجول في خاطر المواطن من آمال وتطلعات لمستقبل افضل ولحل الكثير من همومه والامة ولطالما امن المواطن واطمئنانه هو امل كل واحد فينا فانني مع الحكومه في كل الاجراءات التي قامت بها طالما الحكومه تؤكد حرصها على احترام الدستور والالتزام بتطبيقه نصا وروحا .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب

انني اشارك الحكومه في دعمها لقواتنا المسلحة الدعم الذي لا حدود له وذلك لتصون حدود اردننا فلتبقى الدرع والامل لصد كل من يحاول خذل امة العرب. هذا الجيش الذي اعاد الامل للنفوس واثبت القدرة والكفاءة في معركة الكرامة وفي معركة باب الواد كلها معارك يشهد لها التاريخ، فلجيشنا العربي بحمة الاعتزاز والفخر بحمة لكم يا سياج الوطن .

اما اخواننا في الامن العام والمخابرات العامة وان كان بعض التجاوزات اللزوم الا انهم يتقون الدرع الامن لهذا البلد واستقراره لانتنا في هذا البلد والله مستهدفون فيبرعيتكم وسهركم وحرسكم على امن هذا البلد تكونوا قد اديتم واجبككم الوطني المنشود فللكم بحمة الاجلال والاكبار واني لاشارك الحكومه في دعمها وتطويرها لاجهزة الامن العام.

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

انه لن المؤسف حق ان التخطيط والتنسيق ما بين الوزارات في بلدنا لا زال في دور متأخر جدا حيث ان كل وزارة تعمل بفردها دون ان يكون هناك تنسيق او دراسات مشتركة حيث نجد يوماً تفتح فيه الشوارع لاجل اعمال المجاري ويوم آخر يفتح ايضا لاعمال الكهرباء، ويوم آخر للهاتف ويوم للمياه وكل هذا على حساب المواطن البس من الاجدر ان تتم مثل هذه الامور دفعة واحدة.

اما البلديات والمجالس القروية فالقضية لم تحتل بالقوانين والانتظمة التي تعمل بموجبها اكل الدهر عليها وشرب هذا من ناحية اما عن مديونية هذه البلديات فالسؤال عنه نجده في الخدمات التي تقدمها او لنسأل ان كانت قادرة على دفع رواتب موظفيها وسبب هذا كله القروض المتراكمة عليها فهي لاجيال قادمة ستبقى مديونة وعاجزة عن تقديم اي خدمات او حتى صيانة طرقها وشوارعها.

كما ان حصص البلديات من المحروقات موزع بشكل لا يتناسب مع طبيعتها الطبوغرافية. ففتح وتعبيد شوارع واحد في قرية او مدينة جبلية بما يكفي ثلاثة امثاله في منطقة سهلية لذا اطالب الحكومة الموقرة اعادة النظر في قروض البلديات بشكل عام وتخفيف العبء عنها كي تستطيع ان تقوم بدورها المطلوب.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

ارد ان اعلحكم بان تسعون الف مواطن في لواء عجلون يتجولون في معاملاتهم اليومية ما بين عجلون وعمان وجرش واريد لاجاز معاملاتهم الرسمية اما حان الوقت لان تمنح الحكومة لواء عجلون الادارة المركزية وذلك بان تأذن بتحويله الى محافظة اسوة في بقية المحافظات التي هي اقل منه مساحة وعدد سكان.

اما في ما يتعلق في الصحة . فان نقص العلاجات في المراكز الصحية والمستشفيات امر غير مطمئن كما ان ارتفاع اسعار العلاجات يدفعنا لان نطلب من الدولة ان تتدخل في عملية استيرادها وتوزيعها على المستودعات وتسعيرها كي لا تبقى حجة انخفاض سعر صرف الدينار هي الطريقة الشرعية للكسب الحرام اما واذ نشعر نحن في لواء عجلون ان الحكومات المتعاقبة لم تفي بوعود سبق وان اخذتها على نفسها بان تشيد مستشفى في لواء عجلون حتى نرجعنا قبل اعوام قريبه بان قامت الدولة مشكوره بشراء مستشفى الارشاليه المعدنيه الخاص والذي لا يلبي حاجات المواطنين من حيث عدد الاسره وعدد الاخصائيين .

اما الخدمات الهاتفية فاريد ان اوضح للحكومة بان نعمة الاتصال المباشر لم تصلنا بعد فجميع قرانا لا يوجد لها الا خط هاتفي واحد من هنا اطالب الحكومة بتطوير الخدمات الهاتفية في اللواء .

معالي الرئيس، الزملاء النواب

تعودنا على هزات مختلفه منذ عام ١٩٤٨ وحتى اخر هذه انخفاض سعر صرف الدينار الاردني الا اننا وبمحمده تعالى استطعنا ان نثبت باننا اقوى من تلك الهزات رغم مراردنا وكل هذا بفضل قيادتنا الهاشمية الراحه وبوعي مواطننا وانتمائه الاصيل واخلاصه لهذا البلد فلبقى دأبنا اقويا مؤمنون بالله عز وجل اننا قادرون بالحوار البنا وبالتخطيط السليم ونتماسك الایدی التنظيمه سنصح المسيرة اما وان بقينا نندب الماضي واغفلنا ما ينتظره منا المستقبل سنسير لا قدر الله الى الامور فليكن الماضي عبره وعلمنا ان نمهد سلوكياتنا حكرمة وشعبا وان تعقيل لبدا عهد جديد سنوصلنا انشاء الله الى غد افضل.

معالي الرئيس،

الزملاء النواب،

قضية فلسطين هي قضية كل العرب فكلنا فلسطينيون لاجل تحرير فلسطين وكلنا اردنيون من اجل الحفاظ على استقلال الاردن وعزته وكرامته ونظامه .

معالي الرئيس،

حضرات الزملاء،

خلال اليومين الماضيين استمعنا لنقاش كل الامور ولا ارد الاطاله عليكم الا ان اقول حقيقة انه لبيان جيد وحكومة في غير مستواه، ثقتنا مشروطة بالتصويب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس

والآن بقي خطيبان احدهما وعد بأن تكون الكلمة (ثلاث دقائق) هو الأستاذ سعادة الأستاذ زميلنا داود قوجق . تفضل . ذكرت المدة لأن الأستاذ داود كان مسافرا ولم يسجل في اليوم الاول للتسجيل .

السيد داود قوجق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله . ربى اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني بلغوها قولي . قال الله تعالى :

" ومن احسن قولا ممن دعا الى الله وعمل صالحا وقال انني من المسلمين " .

معالي الرئيس حضرات النواب السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد كنت عند انعقاد جلسة الفقه في بيت الله الحرام لاداء العمرة لذلك لم يرد اسمي في بيان نواب الكتلة الاسلامية . واعلن هنا موافقتي الكاملة على كل ما ورد في البيان . الا ان لي بعض الملاحظات على البيان الوزاري اريد ان اطرحها على مجلسكم الموقر بشكل موجز كما يلي :

بلاحظ المتأمل في البيان الوزاري نقاطا ايجابية واخرى سلبية ومن النقاط ايجابية « توفر الارادة السياسية لدى الحكومة لالغاء الاحكام العرفية » وحرص الحكومة على استقلال القضاء وانشاء محكمة دستورية ودعم القوات المسلحة وغيرها .

واختصارا للوقت ونجيبا لتكرار ما ذكره الاخوة النواب ساكتني بذكر المطالب والملاحظات الرئيسية التي لا بد من تحقيقها وهي على شكل نقاط موجزة :

اولا : وضع التشريعات والقوانين التي تحول دون احوالة افراد وضباط القوات المسلحة والامن العام على التقاعد وهم في قمة العطاء وعمر الشباب وذلك للاستفادة منهم من جهته وتوفير الاموال من جهة اخرى . وتعديل قانون خدمة العلم بما يحقق فائدة الوطن والمكلف ويدون اوضاعه جهد المكلف بلا فائدة .

ثانيا : الغاء المحاكم الاستثنائية وتعديل تشريعات المحاكم النظامية لتمكين من انتهاء قضاياها بأوقات محددة والاسراع في سن القوانين التي تكفل استقلال القضاء .

ثالثا : اعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم ، والاتجاه نحو اللامركزية والابتعاد عن النزعة الفردية في توجيه سياسة التعليم بما في ذلك الامتحانات المدرسية والعامية . وضع التشريعات والقوانين التي تكفل ذلك .

رابعا : الغاء الاستثناءات في القبول في الجامعات ، وتخفيض الرسوم واعطاء الحرية للطلاب بتشكيل الاتحادات الطلابية وتطبيق القانون المتعلق الذي ينص على اعتبار اللغة العربية هي اللغة الرسمية ، وعدم اللجوء الى الاستثناءات الواردة في القانون حيث أصبح الاستثناء هو الاصل في واقع الحال .

خامسا : انشاء مجلس اعلامي على غرار مجلس التربية والتعليم ، بحيث يقيم هذا المجلس نخبة من العلماء والمختصين من القطاعين العام والخاص وفق قانون خاص .

سادسا : تقليل الوسطاء بين المزارع والمستهلك وتشكيل لجنة لاعادة النظر في توزيع الاراضي الزراعية في منطقة الاغوار ، بحيث لا يستفيد من هذه الاراضي غير المزارعين .

سابعا : الغاء المعاملات الربوية في مشاريع الاسكان المستقبلية والغاء الفوائد على المشاريع السابقة سرا . كانت تابعة لوزارة الاسكان او التطوير الحضري .

ثامنا : زيادة رواتب الموظفين ليعتدوا الموظف من العيش الكريم وخاصة بعد ارتفاع الاسعار وهبوط الدينار .

تاسعا : تخفيض اسعار المحروقات بكافة انواعها لان هذه المادة ضرورية لجميع افراد الشعب في كل مكان ولا يستغني عنها المواطن في البادية والريف والمدن .

عاشر : الاستغناء عن الخبراء الاجانب الذين يأخذون رواتب خيالية ، علما بأن الخبرة المحلية كافية في اغلب الاحيان ، ومن القريب ان الخبراء الاجنبي يأخذ راتبيا اضعاف راتب الخبراء العربي او المحلي الذي يقوم بنفس العمل بنفس الاثبات ان لم يكن افضل .

حادي عشر : العناية المركزة بالمغتربين واقامة قنوات الاتصال معهم ، والتعرف التام على مشكلاتهم ومهمهم من اجل حلها وبأسرع ما يمكن ، وهم لم يكونوا الا منتمين لبلدهم ، يعبرون عن ذلك بتحويلياتهم ومساهماتهم في مجهود البناء الوطني والتنمية الشاملة .

واخيرا فان اعطائي الثقة يتوقف على مدى استجابة الحكومة لمطالب الحركة الاسلامية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هكذا من الشاهد

معالي رئيس المجلس
وأخيراً ، آخر المتحدثين من النواب الكرام في جلسات المجلس طوال
(ثلاثة) أيام لمناقشة بيان الحكومة .

معالي رئيس المجلس
السيد عبدالله التسور

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ، وبعد

ما كنت سجلت اسمي لمخاطبتكم أولاً مس . فأشكركم سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لي لأبدي ملحوظات
استشارتها في نفسي جلسة الامس بل " أحداث " الامس .

انا واحد من الاردنيين والاردنيات الذين اسعدتهم التطورات الديمقراطية في بلدنا . وازدادت سعادتي
وسعادتهم إذ ترى شعوب أوروبا الشرقية وغيرها تلج أبواب الحرية عبر حمامات الدم ، بينما ولجناها نحن سلماً ،
وبدرجة عالية من الانضباط والمسؤولية والمضاربة .

وإذا فتحت نوافذ وطننا للهرم والشمس والنور استبشر شعبنا خيراً ، وإيقن عن صواب أو عن خطأ أننا بدأنا
أخيراً نستشرف مستقبلاً واعداً ، ونسود آفاق واسعة ، ورؤى حلوة .

وركن الشعب البينا - نواب الأمة ، وأودعنا أحلامه ورؤاه وأشراقاته ، وانتعنا على مجريته الوليدة لتكون
ظرفاً وحامياً .

واجتمعنا هنا ، كثيرون منا لا يعرفون الكثيرين ، ولكننا ، ونحن تزخر صدورنا بألق الامل ، سرعان ما
التقينا على الهدف الكبير ، بصرف النظر عن اتجاهاتنا ومشاربنا السياسية أو الاجتماعية ، نتزاحم على العطاء ،
ونتنافس فيما هو مفيد .

وأعلننا ، فرادى ومجتمعين ، حرصنا على انجاح التجربة ، واحاطتها بكل عناصر النجاح . ومن تلك
العناصر: التجرد ، والعقلانية ، والنيرة الهادئة ، وتجنب الاثارة وحركات الاستعراض ومخاطبة العواطف ، ودغدغة
الاعصاب . ومن تلك العناصر التي اتفقنا عليها التفرق بين مراعاة مصلحة الشعب بجموعه ، ومخاطبة قضايا
المعرضية من جهة ، وبين استدراج تصفيته ، وتجهيش هتافاته من جهة أخرى ، ومن تلك العناصر المرغوبة
التفرق بين الشكلية ، الاستيزارية ، وبين العمل السياسي الرافق .

أيها الاخوة ،

ان التجربة البرلمانية امانة في اعناقكم جميعاً : كتلاً وأفراداً . وواجبنا اخذاً بالنهاية ، والتدرج ، والنزوة
حتى يشتد منها العود ، ويتعالى منها الجذع والفصون فيتعلباً فيها ابتناؤكم وبناتكم ، وتستغل تحتها ويحتمي
أجيالنا .

ونجربتنا مشهودة مرموقة من شعوب عربية كثيرة ، ورؤيا من كل الشعوب العربية . فإن أحسننا لانتسنا فلنا
ولهم ، وإن أسأنا فعليتنا وعليهم .

وهي تجربة ان فشلت لا قدر الله ضاع منا كل شيء . ضاع منا الامن وضاع من فوقنا النظام ، وزال من حولنا
الكيان ، وزال بالتالي سبب البقاء .

وان هي (أي تجربة البرلمانية) نجحت ، نجحت تجربة الحرية قاطبة وتلك هي هاجسكم وإذا قضى الله لنا في
بناء تجربة اقتصادية ناجحة ، وعالجنا القضايا الاجتماعية المتألفة مع القضايا الاقتصادية ، نكون بذلك قد اقمنا
هنا عربياً صلباً ، هو المثل والامثوزج الذي تهلو اليه جوانح كل العرب ، فيصبح بذلك قطب الرعى . ذا المصادقية
المقبولة الذي تدور حوله كل التطلعات العربية الوحدوية .

هكذا ارى الامر ايها الاخوة النواب : اما التهاثر ، والمشاحنة ، والكيد ، فلا ارى انها مؤدبة الا الى الاطالة
بجهودنا ويصدقيتنا لصورتنا وباخلاقتنا ، والا الى خيبة هذا الشعب بأماله ، والا الى ولوجنا في عالم الفوضى
وزوال هيبة الدولة .

ومن خلال رئيس المجلس اخاطب المواطنين ان لا يرحبوا الا بصوت العقل والرياسة ، والنيرة الهادئة .. فهو
الصوت الذي ينبغي ان يعلو ، وهو الاجدر بان يحقق احلامكم بغد مشرق ومشرك وعزيز .

أيها الاخوة النواب ،

ان قاسماً مشتركاً واحداً جمعكم إذ كنتم مرشحين ، ما زال يجمعكم إذ أصبحتم نواباً ، ذلكم هو استجلاء
اسباب النكسة الاقتصادية ، واسباب الفساد والارتشاء . ولن يقر لنا وللشعب بال الا اذا كشفت لنا الحقائق ، كل
الحقائق ، عن كل الوقائع ، عن كل الاقراء الضالعين بالفساد والجريمة لاقتصادية .. حتى تسدل السجف والاستار
على الماضي البغيض ولا تستبقي منه الا العبر والدروس .

ولقد قرر مجلسكم الكريم تشكيل لجنة مالية اشرف برئاستها ، واحال اليها موضوع التحقيق في سبب
الازمة المالية والاقتصادية ، واستجلاء مآلها ، وادوار مسببها .

ويتعضي الواجب الادبي ، ويتعضينا الواجب الادبي ان لا اخوض في ارقام المديرية قبل ان ينجز
التحقيق وقبل ان تقدم اللجنة المالية تقاريرها بين ايديكم وللشعب عامة ، ولكننا نعلق بالله العلي العظيم ونعبد
الشم الذي اتسمناه اول ساعة دخلنا فيها هذه القاعة احلف عن نفسي واناكد عن زملائي اننا لن نمتنع عن أي
ناسد خزان أي كان بأي موقع كان لا نخاف الا الله تعالى .

معالي السيد الرئيس ، أيها الاخوة الزملاء

سبقنا زملائي أعضاء الكتلة الوطنية بمعالجة البيان الحكومي من كافة الزوايا الاقتصادية والاجتماعية والحرية والميثاق والعدل ، واتي ارى ما يروو واليههم اضم صوتي ، اما مطالب المحافظة التي اشرف بتمثيلها ، فمورد بحثه ومكانه المرازنة العامة .

أيها الاخوة

وللمرحلة عنوان ، وفي المرحلة مضمون .

اما العنوان " فالتغيير " .

اما المضمون " فالتجديد في اهداف المسيرة ، ومنهجها واسلوبها وادواتها " .

افهل يناسبة التشكيل الحكومي ليج الرئيس المكلف باستشراف كل هذا حين شكل وزارته . وهل راعى الاعراف البرلمانية والديمقراطية ؟ صحيح انه استشار الكتل في مشاركتها في حكومته . لكنه لم يستشر ايا منها حول في من اشركهم من غير تلك الكتل . ولكن هي اللعبة البرلمانية الناقصة ، ولعل في هذا الدرس ما ينفع با دولة الرئيس ، واخاطبكم من خلال رئيسنا وفق النظام الداخلي ، فارجو المعذرة ، لعل هذا الدرس ما ينفع في مستقبل الايام ، ونحن على كل حال ما زلنا في البداية وفي التجربة والخطأ .

لقد عاهدت ناخبي ان لا اقتصر بالثقة لحكومة لا تلغي الاحكام التعميقية ، ولا لحكومة لا تطلق للحرية عنانها المضبوط ، ولا لحكومة لا تقدم منهجها اقتصاديا سليما ولا لحكومة تغطي عن الانتفاضة بل تدعمها حقا لتتصل او تتلاشى اذا ما كانت التجربة خلال ذلك لكن قناعتنا حقا وصدقا فعلا وفي القلب ، وقد لسمنا في علامات بيانكم التزاما بكل هذا ، ثم اتى عاهدتهم ان اظل الرقيب الحسيب على اعمالها ، دون مراعاة لاي اعتبار غير مخافة الله ومصلحة الشعب .

وسأظل بأذن الله على العهد ، وسأظل لنا سبيل مفتوح لمراجعة مواقفنا من الحكومة ان هي لا قدر الله حادت عن السبيل الذي ترتضيه .

أيها السيد الرئيس

أيها الزملاء النواب

ادعو الله تعالى واضرع له ان يحفظ علينا بلدنا ، وكياننا ، ونظامنا ومليكنا الحسين العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس

ترفع الجلسة حتى الساعة (الثالثة) لنأتي الى جلسة الثقة وشكرا .
(وهنا رفعت الجلسة للاستراحة ثم عادت للانعقاد)

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس

البند التالي في جدول أعمال الجلسة الثامنة ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام

جواب دولة رئيس الوزراء السيد مضر بدران على كلمات حضرات النواب المحترمين

معالي رئيس المجلس

تفضل دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات النواب المحترمين

لقد استمعت وزملائي في الحكومة بكل اهتمام الى ما تفضل به النواب المحترمين من اراء وملاحظات وتعليقات حول موضوع الحريات العامة وانه ليسرني ان يكون هذا الامر الاساس في حياتنا موضع اتفاق تام مع ما يراه مجلسكم الكريم بهذا الشأن . ان الحكومة ايها السادة ملتزمة بالتزام مراعاة حقوق الانسان وصولا الى اقامة مجتمع الحرية والكرامة والعدل .

وان من يلتزم التزاما صادقا بهذا الحق الطبيعي سيوفر على نفسه الاجتهاد في بناء سقف للحرية لسقف الحرية في المجتمعات التي تراعي حقوق الانسان سقف يحدده الدستور المنظم لهذه الحرية ، ومن هذا المنطلق فانني اؤكد لحضراتكم ان الحكومة ملتزمة التزاما كاملا بتطبيق احكام الدستور نصا وروحا عازمة على انها الحكم العرفي وما ترتب عليه من اثار خلال مدة تتراوح بين اربعة اشهر الى ستة اشهر .

وقد تشكلت لجنة وزارية لمتابعة الاجراءات الخاصة بذلك وسوف تعلن الحكومة خلال الاسابيع القادمة عن تدابير جديدة تعيد للتضامن النظامي حق النظر في الجرائم التي تنظر الان من قبل المحاكم العرفية العسكرية .

لقد اصبحت قضية الاحكام العرفية منتهية بالنسبة لنا وارجو ان ينظر اليها على هذا الاساس من قبل مجلسكم الكريم . ولا بد لي هنا من ان اتطلع الى تعاونكم في موضوع يرتبط ارتباطا وثيقا بالغاء الاحكام العرفية وهو العمل على دعم السلطة القضائية دعما كاملا كي تنهض بالمسؤوليات المترتبة على الغاء تلك الاحكام .

واننا نعلن هنا ان الحكومة على استعداد تام للتعاون من اجل تعديل التشريعات لمنح السلطة القضائية مزيدا من القدرة على اداء مهمتها كما انها عازمة على توفير الدعم للسلطة القضائية لتمكين من تعيين المزيد من الكفاءات المتميزة في السلك القضائي واعطاء برنامج التدريب والتطوير اللازمة لزيادة كفاءة العاملين في هذه السلطة الاساسية من سلطات الحكم في بلدنا .

أما بالنسبة لقانون الدفاع فإني أؤكد أن الحكومة ملتزمة بأعادة النظر في كافة القوانين الاستثنائية والعمل على الغائها وتعديلها بصورة تتناسب مع النهج الديمقراطي الذي تسعى جميعا الى ترسيخ قواعده وفي طبيعة هذه القوانين قانون الدفاع كما ستلغى الحكومة قانون مقاومة الشيوعية وتعيد النظر في قانون الانتخابات وقانون الاحزاب السياسية وقانون المطبوعات .

أيها الاخوة ،

إن عزم الحكومة في هذا الموضوع اثنى بتوجيهات من جلالة الملك الحسين المعظم عندما شرفني بحمل هذه المسؤولية .

حضرات النواب المحترمين ،

لقد قامت الحكومة حتى الان باتخاذ اجراءات كثيرة لتأكيد التزامها بصيانة حقوق المواطنين الدستورية واد ان اؤكد ثانية بأن حق المواطن في التعبير عن الرأي مصون وحقه في التنقل والعمل والسفر وحقه في حرية التنظيم مصون وحقه في الحصول على كافة الوثائق الشخصية مصون .

إن العيش في مجتمع ديمقراطي يتطلب من المواطنين مراعاة القانون ويقضي ان تتعاون جميعا على بناء هذا المجتمع الذي يجد فيه كل مواطن ان حقوقه مصونة دون التجاوز على حقوق الآخرين او التعرض لهم او المسس بشاعرهم .

وترى الحكومة ان هذا الاطار الشامل الذي التزمت به يوجب عن كافة الاستفسارات والملاحظات التي وردت في كلمات السادة النواب فيما يتعلق بأعادة المصفرين الى اعمالهم وبموافقة مسجلة على التوظيف وغيرها من القضايا المتصلة بتقييد حرية المواطن في العمل والسفر والتنقل ، لقد أصبحت هذه القضايا محسومة بالنسبة للحكومة وبحكمها هذا الاطار الشامل لموضوع الحريات .

ويسرني ان اعلن بان الحكومة ترحب بالعمل على اعادة المصفرين من الجامعات والمؤسسات الحكومية لاسباب أمنية وكذلك إتاحة الفرصة للتعيين لمن صرف النظر عن تعيينهم لاسباب أمنية ايضا .

كما تؤكد الحكومة مجددا حرصها على عدم تدخل الإجهزة الأمنية في التعيين في وظائف الدولة وفي الهيئات الدراسية وروض المهن والجمعيات الخيرية والادبية والثقافات المهنية والمؤسسات الخاصة .

أما بالنسبة لما ورد في العديد من ملاحظات السادة النواب حول المعركين السياسيين فإن الحكومة عاكلة الآن على دراسة هذا الموضوع وستقوم الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصدار عفو عن حكم منهم لاسباب سياسية .

حضرات النواب المحترمين ،

إن الاردن بقيادة جلالة الملك الحسين المبدى له حضور متميز يتجاوز حجمه وامكانياته وأنه لمن حسن الطالع ان يكون هذا التميز قد انعكس على علاقات الاردن مع الدول كافة وفي طليعتها الدول العربية ودول العالم الاسلامي ودول عدم الانحياز إذ يلعب الاردن دورا بارزا في كافة المحافل التي تجمع هذه الدول وإن الحكومة وهي تعبر عن التزامها الكامل في الوقوف الى جانب الشعب العربي الفلسطيني في نضاله العادل وعدم التفريط بلرة من تراب فلسطين الطهور وبدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني المباركة لترى ان نضال الشعوب حلقة متصلة .. وإن الالتزام بدعمها عليه علينا ارتباطنا الوثيق بتاريخنا وتراثنا .

ومن هذا المنطلق فهي تنقف الى جانب حركات التحرر في العالم وتدعم كل شعب مستعمر يطمح الى تحقيق استقلاله فوق ترابه الوطني .

وسعى الاردن بكل ما اوتي من قدرة وعزم على الاستمرار في التحرك في كافة المجالات دفاعا عن الحق العربي في فلسطين وفي سبيل وحدة لبنان وسلامة اراضيه ووصولا الى تحقيق سلام دائم بين الجارتين المسلمتين العراق وايران وفي سبيل بناء وجود عربي واسلامي مؤثر في العالم .

ومن هذه المنطلق فان الاردن يرى تطبيق جميع القضايا التي تستنزف قدرات الشعوب العربية والاسلامية واستنادا الى هذا الموقف فان الاردن يرى في نضال الشعب الاتفاني حلقة من حلقات الكفاح وقد قام جلالة الملك الحسين وطول السنوات الماضية بهذا الجهد الموصول مع كافة اطراف القضية الاتفانية لانها النزاع بصورة تكتل حرية الشعب الاتفاني وتحقيق وحدته وامانيه في اقامة المجتمع الذي يسعى الى تحقيقه عبر نضاله الطويل .

حضرات النواب المحترمين ،

إن الحكومة تجد تراثها وثيقا بين رسالة التربية والتعليم ورسالة الاعلام ودور الثقافة في بناء المجتمع وترى ان التنسيق بين هذه القطاعات يجعل مسؤولياتها متكاملة في تربية اجيال المستقبل . ومن هذا المنطلق فانها ترى ان الرسالة الاعلامية ستكون عون للمواطن واسرته من حيث تزويده بكل جديد نافع من الاتباء والبرامج بصديق وموضوعية ومسؤولية وبصورة تضفي الى معارفه وتنمي حسه الوطني والله القومي وارتباطه الاسلامي وسيكون الاعلام في هذا كله بعينا عن الترفيه السطحي وكل ما يتعارض مع قيمنا واخلاقنا وتقاليدها العربية الاسلامية .

وقد اثبت نهج الحكومة في تمهيق الحريات الصحفية لمجاعتها فقد انطلقت صحفنا تعبر باقلام كتابنا ومثقفينا عن تطلعات شعبنا وهمومه وطموحاته . واصبح رئيس تحرير كل صحيفة يتحمل المسؤولية الكاملة عما ينشر في صحيفته دون قيد الا ما تفرضه عليه مقتضيات المهنة الصحفية وشرع الانتماء اليها ، كما بدأت الحكومة في تطوير اجهزة الاعلام الرسمية بالسعي نحو توسيع التغطية الاخبارية لتشمل كافة شؤون المجتمع دون حجب للاخبار او تجاوز القضايا الرئيسية وستكون وكالة الاتباء الاردنية والاعلاميين والاذاعة مؤسسات وطنية

هكذا من الأشهر

تراعي النشاطات والآراء على مستوى الوطن كله وستعمل الحكومة على رقد العمل الثقافي الرسمي والشعبي بما يمكنه من الارتقاء الى مستوى المرحلة الجديدة التي يعمل فيها النهج الديمقراطي لذي قطاعات المجتمع كافة واطلاق هذا العمل على قواعد من الحرية والحوار والتسامح بما لا يتعارض مع عقيدة الامة ورسالتها وحضارتها .

وانطلاقاً من اعتراف الحكومة بأن التعليم مهنة فارق انه رسالة فانها ستدعم هذه المهنة من مختلف الوجوه وتنظر باستمرار في امر تطويرها وتنظيمها بما يخدم اهدافها وتطلعاتها وهي تدرس بجديّة افضل السبل لاقامة تنظيم مهني للمعلمين تلبية لطموح اسرة التعليم وذلك عبر الحوار معها .

وتؤكد الحكومة عنايتها في موضوع تدريس العلوم الاسلامية وستعمل على تنفيذ الرغبة الملكية السامية لانشاء اكاديمية اسلامية متخصصة تخدم جميع مناطق الاردن وتكون مقترحة لابناء العالمين العربي والاسلامي اضافة الى ما تعهدنا به في بياننا الوزاري من انشاء كلية الدعوة .

اما بالنسبة لموضوع انشاء كلية للعلوم الشرعية في جامعة اليرموك فأمر معروض على مجلس الجامعة حالياً .

وقد شكل المجلس لجنة لاعداد دراسة تفصيلية حول تنفيذ هذا المشروع الجليل وسيكون القرار في ذلك الى مجلس امنا الجامعة الذي سيتم تشكيله تنفيذا لما التزمنا به في البيان الوزاري تحقيقاً لاستقلالية الجامعات .

حضرات النواب المحترمين ،

أود القول باننا والحمد لله بلد يعتز باتسمائه للاسلام ديننا وحضارة وتاريخنا ، ويجلس على عرشه ملك يمتد نسبة الى صاحب الرسالة النبي الاعظم محمد صلى الله عليه وسلم .. وقد شهدت ربوعه المباركة معارك الاسلام الكبرى في مؤته واليرموك ، واحتضن ترابه الطهور وفاة العديد من المجاهدين من اصحاب رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ممن استشهدوا دفاعاً عن الاسلام او جهادا في سبيله ولذلك فان ارتباط الاردن بقيادة وشعبا وارضاً بالاسلام هو ارتباط تضرب جذوره في اعماق التاريخ .

وقد كان الاسلام بمبادئه الانسانية السمعة وسيظل موضع اعتزاز لهذا البلد واهله ومصدر الهاما تستهدي به في كل مناسق الحياة .

اننا لا نلن ان مسلماً مؤمناً بالله لا يريد ان يرى كتاب الله الذي جاء رحمة للناس وسنة نبيه العظيم يوجهان حياة المسلمين نحو ظيهرهم وظهر الانسانية كلها في مختلف بقاع الارض .

ولعل من الملمد ان تذكر هنا ان كثيراً من عاداتنا وتقاليدينا ومارساتنا اليومية في هذا البلد تستمد اصولها من الاسلام وتراثه الخالد بل ان الكثير من تشريعاتنا مستوحاة من الشريعة الاسلامية .

ولنح في الاردن من الدول العربية القليلة التي تعتمد على الشريعة الاسلامية اعتماداً رئيسياً في قوانينها ، بل ان احكام الشريعة الاسلامية لن تنقطع عن التطبيق ابداً في هذا البلد ، واهض بذلك احكام المعاملات

بين الناس اي احكام القانون المدني اذ اننا انتقلنا من تطبيق احكام مجلة الاحكام العدلية التي وضعت عام ١٢٩٥ هجرية معتمدة على اللغة الاسلامي الحنفي بشكل رئيسي ووضعها نخبة من افاض علماء المسلمين في ذلك الوقت والتي ظلت تعتبر القانون المدني السائد المطبق في المملكة الاردنية الهاشمية حتى صدور القانون المدني الجديد الذي استمدت احكامه من الشريعة الاسلامية ووضع من قبل مجموعة من افاض الفقهاء والعلماء المسلمين والذي يحكم حياتنا المدنية ومعاملتنا الان وكذلك فمن المعروف ان الاحوال الشخصية للمسلمين في المملكة تحكمها الشريعة الاسلامية بدقة واحكام بل ان جزء من احكامها يطبق على غير المسلمين ايضا مثل احكام الارث وانطلاقاً من تراثنا وواقعنا المتميز في هذا الشأن فان الحكومة تتوجه الى العمل بالشريعة الاسلامية من خلال التوفيق بين القوانين واحكام الشريعة الفراء . وما يخدم حركة التقدم في بلدنا ويصون مجازاتنا الحضارية ويحافظ على حقوق الناس ومصالحهم .. كل ذلك خلال التمازج والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بالاسلوب الديمقراطي الذي اختاره جلالة القائد وارتضاه شعبنا منهجاً يحكم حياتنا في هذا البلد ومستلبيه في ذلك من التجارب الماثلة في الدول العربية والاسلامية وبذلك نقول قد سرنا خطوات واسعة على الدرب الذي رسمه جلالة الملك الحسين المفدى في التقدم نحو الاسلام .

اما في مجال العمل المصرفي وفق الاسس الاسلامية فقد كان الاردن وما يزال في مقدمة الاقطار الاسلامية التي اولت اهتماماً كبيراً بهذه التجربة منسحاً لها كل امكانيات التطبيق والتطوير فقد وضع اول تشريع في هذا المجال في العالم الاسلامي في الاردن عام ١٩٧٨ واسس بموجبه اول بنك اسلامي ونشأ بعد ذلك عدة من البيوت المالية لتعمل على اسس ومبادئ اسلامية ويحاول البنك المركزي ان يوفر لهذه المؤسسات المصرفية الاسلامية متعاوناً مع اقرانه في العالم العربي والاسلامي مناهج جديدة تتوافق مع المنظور الاسلامي وان يقدم بين هذه البنوك والبنوك المركزية علاقات قائمة على اسس تتلاءم وطبيعة اعمالها وفق الاسس الاسلامية وتختلف عما هو مطبق في النظام المصرفي .

ويقوم البنك المركزي كذلك بتشجيع الدراسات والبحاث التي تستهدف دعم عمليات هذه المؤسسات واستنباط مفاهيم فيها بما يتفق مع الشريعة الاسلامية .

لا توخذوناش في الشغل كان لآخر دقيقة

معالي رئيس المجلس بدنا ترفع صوتك يا دولة الرئيس قبل ما تعطيك اصراواتنا
دولة رئيس الوزراء

حضرات النواب المحترمين

ستعمل الحكومة على اعادة النظر في سياستها في مجال قروض الاسكان والقروض الزراعية بحيث تستوفي من المستفيدين من هذه القروض الكلفة / بدون فائدة / المرتبة على الدولة لقاء انشاء هذه المشاريع

وتوصيل الخدمات إليها أخذه بعين الاعتبار أن هذه المشاريع موجهة للذي الدخل المحدود وأن تكون الكلفة المترتبة على المقترضين متناسبة مع قدراتهم بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة تدرس حالياً إمكانية تطبيق نظام لتأمين المحاصيل الزراعية سيوفر للمزارعين الضمان ضد الكوارث الطبيعية ويسهل عليهم مراجعة الالتزامات المترتبة عليهم .

وفي موضوع البطالة .. تدرك الحكومة أن موضوع البطالة هو من أهم التحديات التي تواجه البلاد خلال الحقبة القادمة وتدرك أيضاً مدى التعقيدات التي تتسم بها هذه الظاهرة والظروف التي أدت إليها . فإن انخفاض معدلات الاستثمار في الداخل ، وانخفاض الطلب على العمالة الأردنية في دول الخليج وارتفاع معدل الزيادة السكانية، تمثل كلها عوامل مترابطة تؤثر سلباً على حجم هذه المشكلة لإبعادها الاجتماعية المختلفة .

وانطلاقاً من هذا الشأن لطبيعة هذه المشكلة فإن مسألة الحد من هذه الظاهرة ومعالجة آثارها تحتل أولوية قصوى في سياسة الحكومة الاقتصادية وفي سبيل ذلك تسعى الحكومة إلى ما يلي :

أولاً : المحافظة على نسبة معقولة من النفقات التنموية ضمن الاتفاق العام للدولة وبما يؤدي إلى توفير مزيد من فرص العمل وتشغيل المواطنين وزيادة الانتاج والدخل .

ثانياً : أن حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية للحكومة لمعالجة هذه المشكلة هو بإيجاد مزيد من فرص العمل عن طريق زيادة الاستثمار في البلاد لاستغلال الامكانيات واقامة وتوسيع المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية التي تستطيع استيعاب وتوظيف أعداد أكبر من فرص العمل .

ثالثاً : وستولى الحكومة أهمية خاصة لدعم المشاريع الصغيرة التي تتصف بقدرتها على توفير عمل جديد واستيعابها وسيتم هذا الدعم للمشاريع الصغيرة بأسلوب مؤسسي ومن خلال إنشاء صندوق التنمية والتشغيل الذي سيقدم التمويل السهل والمساعدة الفنية اللازمة لقيام وإدامة مثل هذه المشاريع وكذلك سيقوم الصندوق بدعم مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي وتنسيق فعاليتها ونشاطاتها لتصبح أداة أكثر قدرة على إيجاد المشاريع الصغيرة المشغلة للعمالة المحلية .

رابعاً : أن تنظيم سوق العمل في المملكة سيكون محل الاهتمام الأول للحكومة بحيث تلعب مكاتب العمل والاستخدام دوراً إيجابياً وفاعلاً بالتعريف بفرص العمل القائمة وإيجاد الفرص للعمالة الأردنية للاستفادة منها وكذلك ستعمل الحكومة على تنسيق دور التعليم المهني ودور مؤسسة التدريب المهني في تهيئة الكوادر الفنية وإعادة التأهيل اللازم بحيث تتناسب المخرجات مع حاجات العمل. كذلك ستعمل الحكومة على دراسة إمكانية توحيد الصناديق التي تعنى بالمساعدات والمعونات الخاصة لمعالجة جيوب الفقر أو شلالات الفقر.

أنا ألق مع الاخوة الذين قالوا لم تعد هناك جيوب فقر وأصبحت هناك جيوب غنى / لمعالجة جيوب الفقر كصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة ودراسة إمكانية إنشاء صندوق مركزي توضع له

الاساليب الكفيلة لتطوير عمله وزيادة فعالية للتصدي للفقير .

أما في موضوع محاربة الغلاء وتوفير السلع الأساسية بأسعار مناسبة ستعمل الحكومة على محاربة الجشع والتلاعب بالأسعار وأخذ من ارتفاعها علماً بأن التطورات التي سادت عام ١٩٨٩ وانفجار ارتفاع ملحوظ في الأسعار بسبب الانخفاض الحاد الذي طرأ على سعر صرف الدينار وعلى أسعار السلع عالمياً واستغلال بعض الفئات للظروف التي سادت خلالها .

وستستمر الحكومة في سياسة دعم المواد التموينية الأساسية لعام التسعين إذا تم رصد مبلغ (٦٠) مليون دينار لهذه الغاية في مشروع الموازنة العامة ، بالإضافة إلى إعفاء مادة السكر من الرسوم الجمركية ، السكر سعره العالمي ، إذا بدو يباع هنا بدون ربح (٧٠) قرشاً هذه كلفة كيلو السكر (٧٠) قرش والرز كذلك ، فكل كيلو سكر يدم من قبل الخزينة بمبلغ (٥٦) قرش ، فلكل كيلو سكر خسارة على الشعب الأردني (٥٦) قرش ، وستستمر الحكومة في سياسة دعم المواد التموينية الأساسية لعام التسعين إذا تم رصد مبلغ (٦٠) مليون دينار لهذه الغاية في مشروع الموازنة العامة ، وبالإضافة إلى إعفاء مادة السكر من الرسوم الجمركية ، التي تدر بحدود (٨) ملايين دينار .

كما ستعمل الحكومة على الاستمرار في دعم المؤسسين الاستهلاكيين العسكرية والمدنية حيث يستفيد من خدماتها حوالي (٣٥٠) ألف من الموظفين والعسكريين والمتقاعدين وعائلاتهم وستقوم الحكومة بتحديد الأسعار ورف من الربح للمواد الأساسية وفق قانون التموين الذي أقرته الحكومة السابقة وذلك في الحالات الضرورية ومع الحفاظ على حوافز كافية للاستثمار والانتاج في القطاع الخاص .

ويجدر التنويه هنا أن عام ١٩٩٠ سيظهر استقراراً في الأسعار بالمقارنة مع عام ١٩٨٩ إذا ما أخذ بعين الاعتبار الاستقرار المتوقع في سعر صرف الدينار والمعدل له .

وتلتزم الحكومة التزاماً تاماً بسياسة التقشف في أجهزة الدولة وبحيث ينعكس ذلك وبصورة واضحة في مختلف نشاطاتها ويتسم هذا التوجه انسجاماً كاملاً مع اصلاح مسيرة الاقتصاد الوطني .. وقد قرر مجلس الوزراء في جلسته قبل اسبوع أن لا يستورد سيارة صالون مطلقاً خلال السنتين القادمتين إلى الحكومة بصورة مطلقة وما تزونه من السيارات الفاخرة والتي ذكر بعض الاخران عنها هي من سيارات مؤقر القمة وليست مشتراه بقصد للخلفه نقول الحق دائماً بإذن الله وهي هنا انت من كثير من الدول العربية الشقيقة امتداداً من المغرب إلى الكويت إلى المملكة العربية السعودية وذلك مساهمة منها للأردن لاجل قمة الرفاق والاتفاق .

وستعمل الحكومة جاهدة وبالتعاون مع مجلسكم الكريم على عودة الاموال المحتفظ بها في الخارج وليست المبرورة من خلال مناخ الاستثمار الداخلي، سنحمن مناخ الاستثمار الداخلي ليعيد المواطن امواله ويستقر هنا في استثمارها تستقر هنا وتوفر المزيد من الثقة في الاقتصاد الوطني .

كما ستعمل الحكومة على تطبيق الضوابط والقيود المتوفرة في القوانين المرعية على الاستثمارات الخارجية للأردنيين المقيمين .

هكذا من الأشغال

أن الحكومة ستقوم بإجراء الانتخابات للبلديات بأسرع وقت ممكن وستعمل على إصدار قانون لإمانة عمان الكبرى لأجراء الانتخابات البلدية فيها حال انتهاء الفترة الانتقالية التي حددها قانون البلديات المعمول بها .

حضرات النواب المحترمين ،

لقد أشار بعض السادة النواب الى برنامج التصحيح الوطني الاقتصادي والتعاون مع المؤسسات الدولية بشأنه ولا يبدو لي انه من المناسب انتقاد اي تعاون مع المؤسسات الدولية دون مراعاة مضمون هذا التعاون والاخلاص على ظروفه .. كما تعلمون ان الازمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال السنوات السابقة وانلجرت عام ١٩٨٨ اودت الى اختلال اقتصادي كبير نتج عنه تراجع في التمر وركود الاقتصاد وبرز في ظاهرة البطالة والفقر ومن اظهر هذه الازمة ازدياد العجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي والذي تم تقبله عن طريق اقتراض التزايد الداخلي والخارجي . ومن مظاهره ايضا العجز المتراكم في ميزان المدفوعات مما ادى الى استنفاد الاحتياطي الخارجي وتراكم الديونية الخارجية وعدم استقرار سعر صرف الدينار والتوقف عن خدمة الدين الخارجي. ان هذه الاختلالات تحتاج الى معالجة بحيث يتم احداث اصلاح هيكلي في الاقتصاد الاردني لحلق العوائق الاستهلاك العام والخاص والموارد المحلية وبين نفقات الدولة وما يمكنه تجهيزه من موارد محلية وبين مدفوعات المملكة الخارجية ومقبوضاتها .

وبرنامج التصحيح الاقتصادي يهدف الى ايجاد معالجة لهذه الاختلالات بالحد من الاستهلاك بشقيه العام والخاص وزيادة المدخرات وتوزيع الاستثمار المنتج مع اعطاء القطاع الخاص اولوية خاصة لتمكين الاقتصاد الوطني لشروع في النمو بنسب مقبولة وتوفير فرص عمل جديدة وزيادة الانتاج والتصدير .

ومن الواضح أن برنامج الإصلاح الاقتصادي يتطلب سياسة شد الأزمات على جميع المستويات مع السعي لحماية ذوي الدخل المحدود وأن تنفيذ هذا البرنامج بنجاح هو الضمان لمعالجة الأزمة الاقتصادية واستئناف النمو. ذلك فإن الفجوات التي أدت إلى الاختلالات الاقتصادية ستعتمد وسيعرض الاقتصاد الوطني إلى كمبات كبيرة جدا ، ولا يمكن له في غياب سياسات التصحيح أن يستأنف نموه بشكل صحي .

العون من الدول العربية الشقيقة والمجتمع الدولي، لأن العجزة العالمي الآن أن تعطي الدول مساعدة بقدر المجهود المحلي الذي تبذله الدولة لحل أزماتها.

وفي حالة عدم الاستمرار في البرنامج فإن الدعم العربي والدولي المتوقع للاردن سوف يتقلص بشكل ملحوظ. سيرافق ذلك مزيد من الاختناقات والصعوبات وهنا لا بد لنا من أن نؤكد بأن الحكومة وهي تطبق هذا البرنامج تسعى معها جميعا الى تخفيض اثاره على الفقراء وأدنى الدخل المحدود. كما ان الحكومة سوف تقوم بالتأكد ان عملاتها السابقة أيضا بالتفقد بعدم اعطاء تراخيص بيع المشروبات الروحية للمسلمين وعدم تقديمها في المناسبات العامة كافة وفي الدعوات الرسمية

حضرات النواب المحترمين ،

لقد أبدى العديد من النواب المحترمين ملاحظات واقتراحات حول بعض مؤسسات الحكومة ومشروعها
وخدماتها وان الحكومة لتعد مجلسكم الكريم بعادة النظر في هيكليّة المؤسسات الحكومية على ضوء تقييم عملها
والغمازاتها كمؤسسة الاسكان ودائرة التطوير الحضري والمؤسسة الطبية العلاجية وسلطة وادي الاردن ودائرة التابعة
للتفتيش وستعمل على إعادة النظر في سياسة اجهزة الدولة واجراءاتها الادارية وعلى تسهيل المثال الحصر حفر
بالاثرات الزلزالية وتوزيع الوحدات الزراعية والسكنية وسحب مياه الينان واثمان مياه الري ووضع محطات التنقية
النظم الزراعي ودعم الثروة الحيوانية .

ان الحكومة وكما ورد في بيانها الوزاري عازمة على المحافظة على مستوى الخدمات الاساسية بالرغم من تقاع كلنتها وستطلعون على خطتها في تطوير وتوسيع تلك الخدمات وخاصة في المجالات الصحية والتربوية لاجتماعية عند عرض مشروع قانون الموازنة العامة للعام القادم على مجلسكم الكريم ، وسيعمل الوزراء مختصين مع لجان مجلسكم المتخصصة على دراسة جميع اقتراحكم والوصول الى القرارات مشتركة بشأنها .

قول المدبونة

نظرات النواب المحترمين ،

لقد اورد البيان الوزاري التصور الشامل للمديونة واسبابها وايدت الحكومة وادى مجلسكم الكريم بأن الامر ينبغي تحقيقا كاملا حول احوالة الموضوع الى اللجنة المالية هكذا قررهم حضرات النواب فلذلك عدم التفصيل في بيان الوزاري اتي وغية لتنفيذ قرار المجلس الكريم .

وستعرض الحكومة على تلك اللجنة تقريراً وأنها ملصلاً بتلك المديونية من حيث حجمها مصادرها وطرق
إنائها وأي شيء آخر يتطلبونه .

لقد ابتدأ تطور حجم المديونية في الاردن منذ عام ١٩٧٥ وبعد تلخيص ارقام المديونية التي اوردتها النائب
مكرم معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي فقد تبين انه قد خلط عمدا بين مفاهيم قياس المديونية وهي على انواع
ثلاث.

مع الأول : وصيد الدين المتعاقد عليها وقد بلغ الرصيد حتى نهاية عام ١٩٨٨ ما مجموعه (١١,٧٥٠) مليار دولار .

الثاني: وصيد الدين غير المسددة وقد بلغ ذلك الرصيد حتى نهاية عام ١٩٨٨ (٨,٣) مليار دولار .
الثالث: وصيد الدين غير المسدد بعد طرح المبلغ غير المسحوب ما سحب كامل المبلغ ومقدار (١,٨) مليار . ويبلغ بالتالي وصيد الدين حتى نهاية ١٩٨٨ (٦,٥) مليار وأنا أتكلم في الدين الخارجية .

ويتضح مما تقدم أن رصيد الدين الخارجي الذي أورده النائب المحترم (٩,٧٦) مليار دولار لا ينطبق على أي من المفاهيم والقياسات الثلاثة المعتمدة في الأمور المالية .

إن المفهوم الأول للمديونية وهو مجموع الدين المتعاقد عليها هو المعيار الصحيح الذي يجب اعتماده لتحديد المسؤولية إذ أنه عند توقيع عقد القرض يتم الالتزام ويصبح عبئا على الوطن وضمن هذا المفهوم فإن تطور المديونية ومسؤوليات الحكومات المتعاقبة عنها هي على الوجه التالي :

ما قبل عام ١٩٧٧ المبلغ المتعاقد عليه (١,١١٩) مليار قبل عام ١٩٧٧ نسبة من إجمالي الدين (٩,٥٪) وأنا بكون بطي عشان الاخوان يسجلوا . من عام ١٩٧٧ إلى ٧٩ المبلغ المتعاقد (٩٣٧) مليون دولار ٧٩/٧٧ وهو ٨٪ بالنسبة للمدة بالمئة مجموع الدين .

ما قبل عام ٧٧ أي ٧٧ منذ نشوء المملكة أقول إلى (٧٧) (١١١٩) مليون دولار بالنسبة (٩,٥) نسبة إلى الإجمالي (٩,٥) من عام (٧٧) إلى (٧٩) (٩٣٧) مليون دولار بالنسبة تطلع (٨٪) .

وفي عام ١٩٨٠ (٩٨٢) مليون دولار والبالغ نسبتها (٨,٤٪) ومن عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٣ (١,٥٣٦١) مليار دولار نسبتها ١٣٪ عام ١٩٨٤ بلغ (١٠,٤٣) مليار والنسبة (٨,٩٪) أما في عام ١٩٨٥ إلى ١٩٨٨ بلغ (٦,١٣٥) مليار دولار نسبتها (٥٣,٣٪)

معالي رئيس المجلس
دولة رئيس الوزراء

أنا أتيت بهذا التقرير بناء على ما دار في مجلسكم الكريم عند مناقشة بيان الحكومة الوزاري وكنت متقيدا بتوجيه المجلس الكريم بأن هذا التقرير يطرح أمام اللجنة المالية وسيطرح هذا التقرير مع جميع التفصيلات أمام اللجنة المالية :

ويكون بالتالي حجم الدين خلال المدة لاتي اتهمت برئاسة للوزراء مرتين . أن الدين كانت نتيجة تراكميات الرئيس مضر بدوان .

ويكون بالتالي حجم الدين خلال المدة الأولى لرئاستي للحكومة (٩٣٧) مليون دولار يمثل (٨٪) من إجمالي الدين .

وخلال المدة الثانية (١,٥٣٦) مليار دولار وقفل ما نسبة (١٣٪) من إجمالي الدين وهكذا فإن إجمالي القروض طيلة مدة رئاستي مرتين للحكومة بسبع سنوات ونصف هو (٣,٤٧٣) مليار دولار وقفل ما نسبته ٢١٪ من إجمالي الدين الخارجي . جاي دور الدين الداخلي . في حين بلغت المديونية خلال الأعوام ٨٥٪ إلى ١٩٨٨ (٦,١٣٥) مليار دولار . ونحن في الحكومة كنا نذكر عندما كان المجلس الوطني الاستشاري أنا اقترعنا من لخط الأحمر .

ويذكر من كان عضو في ذلك المجلس أننا اقترعنا لذلك خلفنا الدين . وعندما كانت تأتي المساعدات الغربية للتصليح كنا ندفعها نقدي مش ديون تجارية ولا ديون مساعدة نقدي لذلك عندما يقدم الجدول إلى اللجنة المالية ستلاحظ مفيش شي شحطة صفر لانه كان التسديد نقدي .

وهنا يتضح مرة أخرى أن الأرقام التي أوردها معالي النائب المحترم نائب رئيس الوزراء خلال معظم تلك الفترة عن توزيع المديونية على الحكومات المتعاقبة عارية عن الصحة ولا تنطبق على الواقع لقد بين أن مديونية الأعوام ١٩٨٨/٨٥ (٤,٤) مليار دولار . بينما تبلغ (٦,١) مليار دولار وأن المديونية خلال فترة رئاستي للوزارة (٣,٧) مليار دولار بينما هي (٢,٥) مليار دولار .

الا يرد تساؤل لماذا التلاعب في الأرقام ولماذا استباق التحقيق الذي سيجريه مجلسكم الكريم ... لماذا الاصرار على أن بيان الحكومة يعز الدين في السنوات الخمس الأخيرة في حين أن ما ورد في البيان يشير إلى توسيع حجم المديونية خلال تلك الفترة التي ذكرنا في البيان توسع خلال خمس سنوات الذي ستؤكد الأرقام السابقة.

أما عن استعمالات المديونية فقد كانت على الوجه التالي ...

١- قروض الخزينة لتمويل العجز منذ انشاء الدولة وحتى نهاية عام ١٩٨٥ بلغ (١٩٢,٣) مليون دولار قروض الخزينة من ٨٨/٨٥ (٧٧٧,٧) مليون دولار.

إذا سمح معالي وزير المالية محافظ البنك المركزي إذا خلطت في أي رقم . صححوا لي من عندكم يحطونا دولار هون.

أذن أسف منذ انشاء الدولة . اسمح لي اكمل

معالي رئيس المجلس خلي وزير المالية يصلحها يا سيدي بالضبط .

معالي وزير المالية سيدي (١١) مليون

دولة رئيس الوزراء إذا سمحت أقره لك ، أما عن استعمالات المديونية فقد كانت على الوجه التالي :

١- قروض الخزينة لتمويل العجز (١٩٢,٣) دولار ، من (٨٨ / ٨٥) (٧٧٧,٧) مليون دولار
٢- القروض التنموية أول شيء قبول عجز و٢- قروض تنموية . منذ انشاء الدولة وحتى عام ١٩٨٥ بلغ (٢) مليار (٧٥٥,٢) مليون دولار قروض قومية للتنمية ٨٨/٨٥ مليارات (١٩٢,٩) مليون دولار كله دولار .

٣- القروض العسكرية حتى نهاية ٨٥ (١ مليار و ٣٦٩,٤) مليون دولار .
من نهاية ٨٥ / ٨٨ القروض العسكرية (ثلاثة مليارات و ١٨١,٨) مليون دولار .

٤- منذ انشاء الدولة وحتى نهاية ٨٥ قروض الامن العام صفر لم تقترض أما من ٨٥ إلى ٨٨ (١٥٥,٤)

هكذا من الأشهر

مليون دولار .

٥- القروض التنموية الأخرى المكفولة من الحكومة كقالات كما كللتنا المصفاة .. الاسمنت .. عالية .. الخ ، (١ مليار و ٣٠٠ مليون وثلاثة اعشار المليون دولار حتى نهاية ٨٥ .

من ٨٨/٨٥ القروض التنموية الأخرى المكفولة من الحكومة ٨٢٧,٦ مليون دولار اذن استعمالات المديونية التي ذكرتها منذ انشاء الدولة وحتى نهاية ٨٥ المجمع اجمعوا عندكم هو (خمسة) مليارات و(٦١٧,٢) مليون من ٨٥ لغاية ٨٨ ، بلغت (ستة) مليارات و (١٣٥,٤) مليون اي ان مديونية الدولة خلال الاعوام .

٨٨/٨٥ تتجاوز مديونية الدولة منذ انشائها عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٨٥ بمقدار (١٠٠٪) ان الزخم التنموي الذي عاشه الوطن امتد منذ منتصف السبعينات وحتى اوائل الثمانيات وقد ساهمت فيه المساعدات العربية والقروض الخارجية فالاقراض بشكل رئيسي للاتفاق التنموي خلال تلك الفترة الامر الذي ادى الى معدلات نمو عالية في الاقتصاد الوطني لم تقل من (٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي السنوي، كان الاقتراض وكان الناتج المحلي (٩٪) من اعلى نسب العالم مما ابرز الاردن كاسرع بلد في العالم الثالث في معدلات النمو ونقل معدل الدخل الحقيقي للفرد الاردني من المستوى المعدني الى المتوسط في المقياس العالمي بينما بين اعوام ٨٨/٨٥ النمو السالب وقد يكون صحيحا ان بعض المشاريع التي انشئت خلال تلك الفترة قد واجهت بعض الصعوبات الا ان ذلك ليس امر مستغربا في عمليات التنمية وقد اثبت الزمن جدوى معظم هذه المشاريع وهي الان تسهم مساهمة كبيرة في دفع عمليات التصدير .وفقد الشركة بالعملة الاجنبية كالبوتاس والاسمدة وغيرها ، بلغ عائداتها الان نحن بحاجة الى الدولارات بلغ عائدات هذه المصانع (٦٠٠) مليون دولار سنوي هذه المشاريع الفاشلة التي يقولون عنها انها فاشلة انني ممن يتحملون المسؤولية بشكل مستمر ولا ارمي على كاهل غيري اي مشروع فاشل ما دمت قد ساهمت في انشائها وللأسف عندما تذكر عن هذه المشاريع بانها فاشلة وتعتمد من قبل النائب المحترم وأعود اليها لاحرف تاريخ انشائها متى انشئت ، اجل فان شركة الاسمدة نشأت بقرار من لجنة الامن الاقتصادي عندما كان معالي النائب المحترم ذوقان الهنداوي وزيرا للمالية ورئيس لجنة الامن الاقتصادي ووزير المالية ذوقان الهنداوي يتطلع عليه الاخوان وكذلك مصنع الزجاج انشأ في شهر ٨ سنة ١٩٧٤ او ٧٥ المهم قبل ان آتي ولكن لا اطعن بهذه المشاريع حتى مشروع الزجاج تبيع الان وتردد هذا الوطن بالعملة الاجنبية وبين هذا المصنع مئات من العمال وكذلك مصنع الاسمدة لم يفشل مصنع الاسمدة تراجع عندما ارتفعت مادة الكبريت عالميا .

وعندما انخفضت الاسمدة في السوق العالمي وعندما اطلقت مئات مصانع الاسمدة في العالم لم يغلق مصنع الاسمدة في الاردن يقول عنه فاشل وكذلك مصنع البوتاس يا اخوان لا يوجد له مثيل في العالم الا عند

عدوتنا اسرائيل فلذلك فهو فريد في نوعه غير مجرب خبرات جديدة انشاء السدود جديدة التطوير فيه جديد كل شيء فيه جديد البوتاس في كندا تعدين تراب اما ليس من الماء من ماء بحر الميت عملية تكنولوجية معقدة الجحرا . قالوا سنصادف الصعوبات كيف وكيف وكيف في المستقبل وحلوا هذه الطريقة كلا وكلا وكلا في المستقبل تقارير جاهزة لم تكتشف اكتشاف ما اجانا عبثي نزل وقال والله هذا طلع فيه غلط كذا نعرف ان هناك في غلط سنجرب هذا المصنع عندما يظهر الغلط وعلاج الغلط كيد ، هذه تقارير موجودة في مصنع البوتاس هل هذا مشروع فاشل وهو مشروع ناجح يحل مشكلة بطالة وهذه المشاريع التي اتهمت بالفشل الان تدبر على الارض بالاحصائيات والارقام الحقيقية (٦٠٠) مليون دولار .

حضرات النواب المحترمين ،

لقد كان الاقتراض الخارجي مبررا خلال تلك الفترة غير ان الاقتراض بعد عام ٨٤ وبعد انضاح تقلص المساعدات العربية قد ساهم في ترويض الاوضاع الاقتصادية التي نعاني منها وليس صحيحا ان التعاقد على القروض بعد عام ١٩٨٤ قد جاء لتسديد التزامات القروض السابق اذ ان توزيع القروض السابقة كما بينت سابقا بين انه في احسن الظروف قد اقترض مبلغ لا يزيد عن (٧٧٧,٧) مليون دولار لهذا الغاية بينما اقترضت المبالغ الأخرى لاغراض محددة وبخاصة العسكرية منها والتي تشكل عبئا ماليا جديدا بالعملة الاجنبية ، ان المساعدات العربية التي تسلمها الاردن قد صرفت على تسليح جيشنا العربي لقد انشئت فرقة دبابات حديثة وتم تحديث جميع الدبابات القديمة وتم شراء طائرات الميراج ومنظومات الدفاع الجوي وكان دفع القيمة يتم نقدا وليس بالقروض وهنا يجدر التساؤل لماذا تعتمد معالي النائب المحترم المغال المديونية الداخلية وما هو انعكاس ذلك على مصداقية العرض للفصل الذي قدمه ، ان العجز الكبير في الموازنة منذ عام ٨٥ قد تجاوز جميع الحدود المأمونة وادى الى فو الرصيد غير المسدد في الدين الداخلي الى (٩٢١,٧) مليون دينار ١٩٨٨ في حين ان هذا الدين لم يتجاوز منذ انشاء الدولة وحتى نهاية عام ٨٤ عن (٣٤٢) .. مليون دينار اي ان حجم الدين الداخلي قد نما في السنوات الاربعة فقط الى ٣ امثال وزاد بحوالي (٥٨٠) مليون دينار اما وما يقارب مليار و (٧٤٠) مليون دولار على اساس سعر التعادل في ذلك الوقت وبالتالي فان ازدياد المديونية الداخلية مضافا الى التوسع في المديونية الخارجية قد رفع حجم المديونية في اربع سنوات فقط بقدار ٨ مليارات دولار وهنا تجدر الاشارة والعكيز ان معظم الارتفاع في المديونية الداخلي قد تم تمويله بسلف استثنائية او مبالغ سحب من البنك المركزي بشكل غير قانوني مما اسهم اسهاما خطيرا في استنزاف العملات الاجنبية في البنك وادى الى بيع رهن حوالى ثلث رصيد موجوداتها من الذهب دون قرار رسمي من مجلس ادارتها .

اما حكاية ازدياد النفقات بنسبة كبيرة في فترة رئاستي للحكومة كما اورد معالي النائب المحترم فهي حكاية غريبة وغريبة حقا ونسى ان زيادة الاتفاق تقاس اهميتها بمقدار العجز في الموازنة ان مخرج العجز في موازنة

هكذا من الأشغال

مليون دولار .

٥- القروض التنموية الأخرى المكفولة من الحكومة كقالات كما كفلنا المصفاة .. الاسمنت .. عالية .. الخ ، (١ مليار و ٣٠٠ مليون وثلاثة أعشار المليون دولار حتى نهاية ٨٥ .

من ٨٨/٨٥ القروض التنموية الأخرى المكفولة من الحكومة ٨٢٧,٦ مليون دولار اذن استثمارات المديونية التي ذكرتها منذ انشاء الدولة وحتى نهاية ٨٥ المجمع اجمعوا عندكم هو (خمسة) مليارات و(٦١٧,٢) مليون من ٨٥ لغاية ٨٨ ، بلغت (ستة) مليارات و (١٣٥,٤) مليون اي ان مديونية الدولة خلال الاعوام .

٨٨/٨٥ تتجاوز مديونية الدولة منذ انشائها عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٨٥ بمقدار (١٠٠٪) ان الزخم التنموي الذي عاشه الوطن امتد منذ منتصف السبعينات وحتى اوائل الثمانيات وقد ساهمت فيه المساعدات العربية والقروض الخارجية فالاقتراض بشكل رئيسي للاتفاق التنموي خلال تلك الفترة الامر الذي ادى الى معدلات نمو عالية في الاقتصاد الوطني لم تقل عن (٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي السنوي، كان الاقتراض وكان الناتج المحلي (٩٪) من اعلى نسب العالم مما ابرز الاردن كاسرع بلد في العالم الثالث في معدلات النمو ونقل معدل الدخل الحقيقي للفرد الاردني من المستوى المتدني الى المتوسط في المقياس العالمي بينما بين اعوام ٨٨/٨٥ النمو السالب وقد يكون صحيحا ان بعض المشاريع التي انشئت خلال تلك الفترة قد واجهت بعض الصعوبات الا ان ذلك ليس امر مستغربا في عمليات التنمية وقد اثبت الزمن جدرى معظم هذه المشاريع وهي الان تسهم مساهمة كبيرة في دفع عمليات التصدير .وردت الشركة بالعملات الاجنبية كالبوتاس والاسمدة وغيرها ، بلغ عائداتها الان نحن بحاجة الى الدولارات بلغ عائدات هذه المصانع (٦٠٠) مليون دولار سنوي هذه المشاريع الفاشلة التي يقولون عنها انها فاشلة انني من يتحملون المسؤولية بشكل مستمر ولا ارمي على كاهل غيري اي مشروع فاشل ما دمت قد ساهمت في انشائه وللأسف عندما تذكر عن هذه المشاريع بانها فاشلة وتعتمد من قبل النائب المحترم واعود اليها لاعرف تاريخ انشائها متى انشئت ، اجل فان شركة الاسمدة نشأت بقرار من لجنة الامن الاقتصادي عندما كان معالي النائب المحترم ذوقان الهنداوي وزيراً للمالية ووزير المالية ذوقان الهنداوي يتطلع عليه الاخوان وكذلك مصنع الزجاج انشأ في شهر ٨ سنة ١٩٧٤ او ٧٥ المهم قبل ان آتي ولكن لا اطعن بهذه المشاريع حتى مشروع الزجاج تبيع الان وترقد هذا الوطن بالعملة الاجنبية وبين هذا المصنع مئات من العمال وكذلك مصنع الاسمدة لم يفلح مصنع الاسمدة تراجع عندما ارتفعت مادة الكبريت عالميا .

وعندما انخفضت الاسمدة في السوق العالمي وعندما اطلقت مئات مصانع الاسمدة في العالم لم يفلح مصنع الاسمدة في الاردن نقول عنه فاشل وكذلك مصنع البوتاس يا اخوان لا يوجد له مثيل في العالم الا عند

عدوتنا اسرائيل فلذلك فهو فريد في نوعه غير مجرب خبرات جديدة انشاء السدود جديدة التقطير فيه جديد كل شئ فيه جديد البوتاس في كندا تعدين تراب اما ليس من الماء من ماء بحر الميت عملية تكنولوجيا معقدة الخبراء قالوا ستصادف الصعوبات كيف وكيف وكيف في المستقبل وحلوا هذه الطريقة كلا وكلا في المستقبل تقارير جاهزة لم تكتشف اكتشاف ما اجاتا عبقري نزل وقال والله هذا طلع فيه غلط كنا نعرف ان هناك في غلط سنجر هذا المصنع عندما يظهر الغلط وعلاج الغلط كيد ، هذه تقارير موجودة في مصنع البوتاس هل هذا مشروع فاشل وهو مشروع ناجح يحل مشكلة بطالة وهذه المشاريع التي اتهمت بالفشل الان تدور على الاردن بالاحصائيات والارقام الحقيقية (٦٠٠) مليون دولار .

حضرات النواب المحترمين ،

لقد كان الاقتراض الخارجي مبررا خلال تلك الفترة غير ان الاقتراض بعد عام ٨٤ وبعد انتضاح تقلص المساعدات العربية قد ساهم في تردي الاوضاع الاقتصادية التي تعاني منها وليس صحيحا ان التعاقد على القروض بعد عام ١٩٨٤ قد جاء لتسديد التزامات القروض السابق اذ ان توزيع القروض السابقة كما بينت سابقا يبين انه في احسن الظروف قد اقتترض مبلغ لا يزيد عن (٧٧٧,٧) مليون دولار لهذه الغاية بينما اقترضت المبالغ الأخرى لاغراض محددة وبخاصة العسكرية منها والتي تشكل عبئا ماليا جديدا بالعملة الاجنبية . ان المساعدات العربية التي تسلمها الاردن قد صرفت على تسليح جيشنا العربي فقد انشئت فرقة دبابات حديثة وتم تحديث جميع الدبابات القديمة وتم شراء طائرات الميراج ومنظومات الدفاع الجوي وكان دفع القيمة يتم نقدا وليس بالقروض وهنا يجدر التساؤل لماذا تعدد معالي النائب المحترم اغفالات المديونية الداخلية وما هو انعكاس ذلك على مصداقية العرض المفصل الذي قدمه ، ان العجز الكبير في الموازنة منذ عام ٨٥ قد تجاوز جميع الحدود المأمونة وادى الى نمو الرصيد غير المسدد في الدين الداخلي الى (٩٢١,٧) مليون دينار ١٩٨٨ في حين ان هذا الدين لم يتجاوز منذ انشاء الدولة وحتى نهاية عام ٨٤ عن (٣٤٢) .. مليون دينار اي ان حجم الدين الداخلي قد نما في السنوات الاربعة فقط الى ٣ امثال وزاد بحوالي (٥٨٠) مليون دينار وما يقارب بليون و (٧٤٠) مليون دولار على اساس سعر التعادل في ذلك الوقت وبالتالي فان ازدياد المديونية الداخلية مضافا الى التوسع في المديونية الخارجية قد رفع حجم المديونية في اربع سنوات فقط بمقدار ٨ مليارات دولار وهنا تجدر الاشارة والتركيز ان معظم الارتفاع في المديونية الداخلي قد تم تحمله بسلف استثنائية او مبالغ سحبت من البنك المركزي بشكل غير قانوني مما اسهم اسهاما خطيرا في استنزاف العملات الاجنبية في البنك وادى الى بيع وrogen حوالي ثلث رصيده موجودة منها من الذهب دون قرار رسمي من مجلس ادارتها.

اما حكاية ازدياد التلقات بنسبة كبيرة في فترة رئاستي للحكومة كما اورد معالي النائب المحترم فهي حكاية غريبة وغريبة حقا ونسى ان زيادة الاتفاق تقاس اهميتها بمقدار العجز في الموازنة ان مجموع العجز في موازنة

هكذا من اشهر

السنوات التي تحدث عنها معالي النائب المحترم وهي ٨٢/٨٢/٨١/٧٩ بلغ (٣١٨) مليون دينار اي بمعدل سنوي مقداره (٧٩) مليون دينار في حين بلغ العجز خلال السنوات ٨٨/٨٥ حوالي (٦٦٩) مليون دينار اي بمعدل سنوي مقداره (١٦٧) مليون دينار . ويرد هنا سؤال بسيط هل كان صاحب المعالي يعلم ذلك ام .. لا .. اترك ذلك الى مجلسكم الكريم اترك ذلك الى التقرير مجلسكم الكريم هل كان يعلم ولا يعلم .. اذا كانت هنالك مديونية قبل عام ٨٢ فالحكم يعلم مقدار القفزة الحضارية التي قفزها الاردن وعدة امثلة كأمثلة وليس حصر انشاء مطار عمان الدولي كلفتته من الذاكرة (٩٠) مليون دينار مع طريق الاوتستراد تبعه ، انشاء جامعتين في الشمال هذا من الخزينة ومن القروض تحكي عنها من العجز . الكهرباء وصلت (٩٧ ٪) واراد على احد النواب الذي قال لا مفش ٩٧ .. ارقام دقيقة فاذا لم تصل جزء من ماركات فالاهالي هناك مش راضين يدفعوا الرسوم الى شركة الكهرباء ، والله احنا ملناش علاقة في شركة الكهرباء ، مش دافعين الرسوم تبعها اما وصلت (٩٧ ٪) وكل نائب محترم يعرف الريف الاردني يعرف هذا الموضوع ، الماء ايضا بنفس هذه النسبة مشاريع المياه الكبرى الاسمدة ، البوتراس ، التطوير ، حوض الاردن المواصلات السلوكية واللاسلكية لتكون عمان مركزا دوليا لاستثمارات وليس للتندر او التنزه فقط ، ان تكون مركز دولي باتصالاتها بدون اتصالات لا احد يستثمر . البنية التحتية الكاملة لتطوير الاردن .. انشاء المدارس ، انشاء المستشفيات لا استطيع في جلسة واحدة اريد ان اختصرها .. الكل يعرف ماذا تم في تلك الفترة .. لا ادري لماذا هاجم النائب المحترم وعد الحكومة بأن يتقدم من يتولى المسؤولية السياسية او الادارية العليا باقرار شامل وموثق لكل ما يملكه هو وزوجه وابناؤه من اموال منقولة وغير منقولة وكل تغير يطرأ عليها وطرح الموضوع بشكل دراماتيكي يوجي بأن هدف الحكومة نسيان كل فساد مالي سابق .. وقد نسي انه في الفترة السابقة .. المباشرة لهذا الوعد التزمت الحكومة بالتعاون مع مجلسكم الكريم في كشف وجوه الفساد المختلفة لتنقية بلادنا العزيزة من اثاره واقامه ولم تسمح او تتسامح بالتسبب او الفساد .. ان موضوع الفساد يا اخوان في بعض الاحيان يرمي على عاتقنا بدون مسؤولية كأن كلمة الفساد هي المقصود منها التصليق بعد هذه الكلمة وان هذه الكلمة لا تحتاج الى تصليق تحتاج الى دموع . ان الفساد واقتصر بانتي عندما كنت رئيسا للوزراء سابقا قد سقت المئات الاشخاص في تهمة الفساد والرشوة الى المحكمة العرفية .. قضايا كبيرة .. قضيت تتألف من ستين شخصا لم تترك احد في ضربة الدخول الا ناله وصدر الحكم العادل بحقوقهم والقضية ما تسمى تسويق البنودرة او سرقة البنودرة ٨٥ شخصا سيقروا بتهمة السرقة .. كنت استقصي الفساد عن ايمان وعقيدة لقد سقت ناسا من اعز الاصدقاء لي الى المحكمة وانه ليس لي الحق ان احصي احدا من اي جرم من الجرائم لاني عندما احميه اكون قد خنت الامانة التي قد حملني اياها الله سبحانه وتعالى قبل البدء . وانتي اقتخر بامانتني واقتخر مصداقي وان امانتي .

تساوي الشرف عندي ومن يخذل امانتي يكون قد ارتكب جرما كبيرا بحقني الشخصي ، الامانة يا اخوان ليست ان يكتشفها اذا كنت امينا ام لا ، الامانة عندي مفهوم ديني اسلامي .

حضرات النواب المحترمين ،

ان الاصل في محاربة الفساد هو ترقر الارادة السياسية للتصدي لهذه الافة في المجتمع ولقد عبرت الحكومة في مناسبات عديدة عن التزامها الكامل بمحاربة الفساد بمختلف اشكاله وملاحقة من ثبتت امانته او تورطه في الفساد وسوف نجد التشريعات التي اعلنت الحكومة عزمها عن اعدادها طريقها الى مجلسكم الكريم خلال مدة قصيرة وفي طليعتها التشريعات الخاصة لمكافحة الجريمة الاقتصادية وتنظيم عمل الوكلاء والوسطاء والزام من يتولى المسؤولية السياسية والادارية العليا في تقديم اقرار شامل وموثق في كل ما يملكه هو وزوجه وابناؤه ومن اين لك هذا .

ان الحكومة ترى ان هذه التشريعات مجتمعة والتي تعكس الارادة السياسية لمحاربة الفساد والغاء غير المشروع كقيلة بتثنية مجتمعنا من هذه الافة وكشف جيوبها على امدادها وتشعبها وتعمل على ان تتضمن احكامها ما يسمح بملاحقة جميع من ثبت تورطهم في اعمال الفساد او القراء غير المشروع في اي وقت ارتكبت فيه هذه الاعمال ان التزام الحكومة بمكافحة الفساد التزام اصلي ويجدي لا يقبل اي تهاون او مهاذنة وهي ملتزم بفتح ملف للفساد مالي دون التقيد باي فترة زمنية من عمر الدولة اي التوقف عند تاريخ معين وان معرفة جميع ابعاد الدورية واسباب الازمة الاقتصادية والفساد المالي يستدعي اجراء تحقيق شامل من قبل لجنة يشكلها مجلسكم الكريم .. على ان يأخذ هذه الاجراء كل ابعادها في استطلاع الحقيقة الكاملة لمسألة من يتبين ان له دور في ما وصلت اليه اوضاعنا المالية وكذلك محاكمة من تبين انه ارتشى او استثمر موقعه او استغله ، ان يسبق ذلك اغناء اي وزير او موظف مسؤول من منصبه حين تتوفر الادلة التي تقضي باحالة الى القضاء وكذلك رفع الحصانة عن اي نائب يتبين ان له دورا في الفساد .. ليقول القضاء كلمته فيه ... اما بالنسبة لما اوردته النائب المحترم مع قول الله اعيد الدكتور احمد عويدي العبادي حول بعض القضايا التي تقع في باب التشهير والاقتراء انا لم اكن ارجب دكتور ان تعرض ولكن الاستاذ عاطف البطروش من فوق هذا المنبر طلب من رئيس الحكومة ان يبرر فاذا اراد هذه المجلس ان يبرر فسأبرر كل شيء كل شيء دون استثناء ، كان بالاحري على النائب المحترم الذي ارسل شخصا الى جرش يسأل عن املاك مضر بدران ان يحضر الى مضر بدران او كان يذهب الى احد نواب جرش يسأل ليعطيه بالكامل ما ورثته في الكنته وما ورثته في جرش وما اشتراه وما لديه ولكن كل قرش فيه حلال لان الحرام سيمحق امله .. وانا لا اكل الحرام ولا يجوز انا لم لن اقرأ المكتوب بناء على وجوه لن اقرأ المكتوب ، اقرأ .

انتي اتساءل بالنسبة لما اوردته النائب المحترم الدكتور احمد عويدي العبادي حول بعض القضايا التي تقع في باب التشهير والاقتراء فاني اتساءل بدهشة واستغراب كيف يسمح نائب من نواب الامة كان في وقت سابق ضابطا من ضباط الامن العام مقرر في المديرية نفسها وفي مركز المعلومات الاساسي فيها .. كيف يسمح لنفسه بتجاوز الحقائق التي يعرفها قبل غيره ويخوض في اعراض الناس .. ويرمي المحصنين منهم بما يخالف تقاليدنا العربية .. ويصوص الكتاب الكريم وقد ذكر لي بانه مؤمن ويصلي ويخاف الله في جلسة يني ويسته ويرمي المحصنين منهم بما

هكذا من الأشغال

يخالف تقاليدنا العربية .. ونصوص الكتاب الكريم التي تشترط على الانسان كمبدأ اخلاقي ملتزم ان يشتت من صحة ما يقول حتى لا يقع اسيرا للاشاعات والفرص والهوى .. اما كان عليه ان يحتكم الى قوله تعالى :

« يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين »

صدق الله العظيم

في هذا الموضوع لا اريد ان اقرأ قضية تحقيقية مسجلة لدى النائب العام ومفصلة من قبل المحكمة .. جميع الاسماء التي وردت بها لم ترد على اي مسئول يحمل المسؤولية على الاطلاق واتحدى ذلك غير موجودة وبعضكم مطلع عليها .. ويعلم من وردت اسما بها ... موجودة في الامن العام في قسم الجرائم موجودة لدى المحكمة مفصلة اسألوا تقيب المحامين السابق صح كلامي والا لا يا بتقول آه يا لا

السيد حسين مجلي

صحيح .

دولة رئيس الوزراء

للمعلومات ليس لدي ارض على الاطلاق في التعمية ولا على الطريق الدائري ولا غير دائري ولا على طريق مريح ولا اعوج ولا مستقيم ولا طالع ولا نازل في المنطقة كلها ايندا .. سجلات الاراضي موجودة ويعلم اعضاء اللجنة الملكية لنا .. جامعة اليرموك ويجلس قسم منهم هنا يا فيهم معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي ومعالي الدكتور اسحق الفرخان عندما كشفنا على الارض اقسما بيننا بان لا نبوح لاحد بها كي لا يتسارع الناس للشراء والمتاجرة في ذلك الوقت ولم يشتري احد منا على الاطلاق .. حلفنا بيننا على ذلك .. فالفقة كانت بيننا .

اما حضرة النائب المحترم الاستاذ فخري قعوار .. والله بالاستاذ فخري كنت افتتح كثيرا يا تكتبه ولسوء الحظ لم اجلس معك طويلا كان الاتصال بواسطة كتاباتك وسابقي اذا لم احمّل ما قلته لن اكون اهلا لهذه التجربة وما جلست الا لهذه التجربة ، لو كان الموضوع يتعلق بشخصي والله لتكرت هذه المحل رأسا خارجا من هذا المجلس ولكن لمحمّل الكلام تلو الكلام بالاساعة الشخصية لماذا لا انجاح هذه التجربة فقط .. لست طلابا لرئاسة الوزراء معتبرا عنها كذا مرة ولكن عندما يظلمني سيد البلاد للخدمة العامة امتثل لامره .. هل من العار علي انني كنت مديرا للمخابرات لتسألني هل انت مدير مخابرات تصلح لرئاسة وزراء .. نعم اصلح اصلح اكثر من مرة .. وماذا عمل مدير المخابرات مضرب يدان في احوام نهاية ١٩٦٨ / ١٩٦٩ وبداية السبعين . تركت لرض ليس هروبا من الساحة ، لا .

البلد تعلمون في ذلك الوقت ماذا كانت ، عودوا بالذاكرة .

اسرائيل تريد الهجوم على هذا البلد والاستعدادات على قدم وساق .

في جمهورية مصر العربية .. هذه دائرة المخابرات العامة والكلام هنا .

الجنح الاخيرة .. هي التي عدلت بالاستراتيجية المصرية في حرب ٧٣ أهذه .

* الدائرة التي تظنونها فقط نوصى او لا نوصى ... هذه الدائرة هي التي وضعت المرحوم جمال عبد الناصر

بالصورة الحقيقية لوضع العدو مزوده اياه بجميع الوثائق العسكرية لطيران اسرائيل .

* باعداده وقواته ويذكر من يذكر واللكري تنفع المؤمنين .

* عندها وقف الرئيس المصري يقول .. ساعد ميلونا من العسكريين لمحاربة .

* اسرائيل مليون .. هذا الخطاب مشهور له .. هذا المليون كان من اعداد دائرة المخابرات العامة الاردنية .

* وكذلك بالنسبة للاخوان في سورية .. بالنسبة للاخوان في سورية هذه .

* الدائرة زودت الاخوة في سورية عن هجوم مسبق باربوع وعشرين ساعة .

* فقط ، عندما جهزت تصويرا غير مرئيا للجبهة الامامية فظهر على هذا اليوم يعني بقصد .

* وكان جديدا كلف الدائرة مالا طائلا وعملت المستحيل من تهريبه من دولة

* الى دولة حتى حصلنا عليه .. وأول ما جرب جرب في منطقة ام قيس وكان الفصل شتاء

* فظهرت الارتال الاسرائيلية مجموعة لواء كامل عدة وتقدنا وارسلت

* باسرع وقت يمكن خلال ساعة ونصف كانت في القيادة العامة السورية حضرت نفسها بعد وبعد

* ٢٤ ساعة حصل الهجوم على القوات السورية ولكنها في هذه المرة كانت مستعدة

* الاستعداد الكامل فالحقت في العدو خسائر باهظة فالتخر .

* لي من دائرة المخابرات .. وليس عيا في ذلك ولا انظر الى دول اخرى .

انديوك كان مديرا ل / كي . جي . بي / يوش مدير / سي . اي . ايه / رؤوسا . دول كبرى هل فيه هذا

عيب للدائرة وطنية حمت هذا البلد وضحت في سبيل هذا البلد وسهر افرادها في احلك الظروف في الدفاع عن هذا

البلد ونظام هذا البلد ، انا خلصت بدي (سبع) دقائق .

معالي رئيس المجلس

ترفع قبل التصويت

دولة رئيس الوزراء

سبع دقائق اذا ما يعطّل صلاة الاخوة ، صلاة المغرب طيب المغرب

(١٠ ، ٥) والعشاء (٦) الاربع . باقي لي عشر دقائق ، بعد (عشر)

دقائقانا

معالي رئيس المجلس

تفضل دولة الرئيس ، استمر .

دولة رئيس الوزراء

التراب المحترمين ،

لقد اختلطت الاوراق على فلذلك اعمل بما يلي : اوراقي انا يعني انني من الناس الذين يصعب اتاوعه

واعتذر ان اثرت لامي كما قلت كان جرحا اليما وعميقا ولي القلب ان تطعن نزاعتي وان تطعن امانتي فلذلك لا

هكذا من الأصول

ادري كيف تصرفتم أمام مجلسكم الموقر .. اذا أسأت فاعتذر عن أي أساءة ولكن أعلن أمام مجلسكم الكريم هذا انني ساكون أول من يقدم اقراراً بوجوداته المنقولة وغير المنقولة وكيف الت لي لاكون مثلاً للآخرين وليس تشكيكاً لما أنا فيه لاكون مثلاً ، ، سأذكر كل شيء لدى مثلاً بنظر أحد من هذا التقرير مصادرة في أي وقت اتت لي وكل شيء حول هذه المسألة وسأغطي جميع الفترات السابقة وفي يوم من الأيام ولو كنت مسؤولاً لأي أخ من اخواني ان يسألني في بيتي من أين لك هذا ولو ما كنت مسؤولاً في المستقبل .

حضرات النواب المحترمين ...

تقتضي الديمقراطية التي ننعم بظلالها ان اتحنى اجلالا لكل من أبدى رأياً موضوعياً في البيان البرزائي مهما كانت درجة اختلاله أو التفافه معي وسواء أعطى الثقة بالحكومة أم حجبها عنها وأثمن حرص الذين كان هدلبهم اغناء التجربة الديمقراطية وحمايتها وتسجيلها بالرعي والحرية والحق والخلق والنزاهة اما اولئك الذين لجأوا الى الهجوم الشخصي والتجريح فاني أقول لهم سامحهم الله

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تصديق حاد

معالي رئيس المجلس

والآن، لدينا من الوقت ما يكفي قبل الصلاة لتكملة التصويت على الثقة بالحكومة ، الصلاة مطولة يا أخي ، الصلاة مطولة ، كم باقي للصلاة يا أخ محمد وترفع الجلسة (نصف) ساعة .
(وهنا رفعت الجلسة)

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم ، نستأنف جلستنا على بركة الله وعلى هامش كلمة دولة الرئيس وردني منه انه قد قال سهواً ان ثمن كيلو السكر (٧٠) قرشاً ، والحقيقة ان ثمن كيلو السكر هو (٤٠) قرش وبالتالي يكون دعم الدولة للكيلو الواحد من السكر هو مبلغ (٣٥) قرش و (٣٥٠) فلس .

والآن نكمل جدول الاعمال الذي بين يدينا
التصويت على الثقة بالحكومة .

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

لا نستطيع ان نفتح الباب لأي حديث ، لا نستطيع يا دكتور ، لا نستطيع اري الايدي ممدودة وهذا يفتح باب النقاش فلا نستطيع ، البند التالي هو التصويت على الثقة بالحكومة .
وسأتلو الاسماء وغير مسموح ، وغير مسموح بالتعليق او التسمييق للكلمة ، كلمة واحدة ثقة او لا ثقة .

لا نستطيع ، يا سيدي لا نستطيع ان نفتح الباب اذا اعطيتك تساعطي الجميع هذا غير ممكن ، الآن سأتلو الاسماء كما هي بكشف الاعضاء الذي جرى عليه العمل في المجلس في التصويت والانتخاب .

بسم الله الرحمن الرحيم

سماعة الشيخ الدكتور علي الفقيه

امنحها الثقة

تصديق

نرجو ، نرجو من الاخوة النظارة ان يكفروا عن هذا الاستحسان او الاستهجان نرجو جميعاً منكم ان تلتزموا الصمت .

سعادة الشيخ عبد العزيز جبر

ثقتي مع هذه الكلمة ان شاء الله ،

ثقة او لا ثقة . هذا باب كبير يا أخ عبد العزيز ، هذا باب كبير تأسف يا أخ عبد العزيز لم اعطيك الدور الا لتقول ثقة او حجب فلا يوجد في هذا الجدول الآن اللي امامي الا كلمة حجب او ثقة فساعدني على التزام النظام، ارجو من سعادة الشيخ عبد العزيز جبر ان يساعدني على الحفاظ على النظام ثقة او لا ثقة ، لا يوجد نقطة نظام ، تصويت يا سيدي وهي ، هذا نقاش يا سيدي هذا الدستور امامنا ، الدستور تأسف ، تفضل ، لا يجوز فتح الباب ، نحن نتكلم الآن عن التصويت كلمة واحدة يا سيدي العزيز ، ثقة او لا ثقة او حجب ، نرجو يا أخ عبد العزيز ان تعينونا على التزام النظام.

معالي رئيس المجلس

السيد علي الفقيه

اصرات

معالي رئيس المجلس

معالي رئيس المجلس

السيد عبد العزيز جبر

معالي رئيس المجلس

هكذا من الأشغال

السيد عبد العزيز جبر

انا احد اعضاء الكتلة الاسلامية ، امنح ثقتي للحكومة بناءً على تحقيق شروطنا التي طلبناها

معالي رئيس المجلس

السيد ماجد خليفة

معالي رئيس المجلس

السيد عبد المنعم ابر زنت

بسم الله الرحمن الرحيم ، احجب الشقة وحسبي الله ونعم الوكيل

معالي رئيس المجلس

السيد علي الخوامدة

معالي رئيس المجلس

السيد يعقوب قرش

معالي رئيس المجلس

السيد ليث شبيلات

معالي رئيس المجلس

السيد فارس النابلسي

معالي رئيس المجلس

السيد طاهر المصري

معالي رئيس المجلس

السيد منصور سيف الدين

معالي رئيس المجلس

السيد فخري قمرار

معالي رئيس المجلس

السيد نايف الحديدي

معالي رئيس المجلس

السيد حمزة عباس منصور

بعد ان ووفق على مطالب الكتلة الاسلامية ، فاني امنح الثقة .

معالي رئيس المجلس

السيد همام سعيد

ما في شروط ، سعادة الدكتور همام سعيد

امتح الثقة وارجو ان تنفذ الحكومة جميع مطالب الحركة الاسلامية ، والا فإن الحركة الاسلامية ومعها الجبهة الاسلامية ستعيد طرح الثقة مرة اخرى

معالي رئيس المجلس

السيد محمد ابر فارس

معالي رئيس المجلس

السيد عطا الشهبان

معالي رئيس المجلس

السيد احمد عويدي العبادي

معالي رئيس المجلس

السيد احمد العبادي

معالي رئيس المجلس

السيد احمد العبادي

معالي رئيس المجلس

السيد داود قوجق

معالي رئيس المجلس

السيد احمد قطيش

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الحفيظ علاوي

معالي رئيس المجلس

السيد سعد حذادين

معالي رئيس المجلس

السيد احمد الكوفحي

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الرحيم عكور

معالي رئيس المجلس

السيد كامل العمري

معالي رئيس المجلس

السيد يوسف الحصاروة

سعادة السيد ابر فارس . ارجو التقيد ثقة او لا ثقة

امتح هذه الحكومة الثقة .

سعادة السيد عطا الشهبان

ثقة ثم ثقة .

سعادة الدكتور احمد عويدي العبادي

بادئ ذي بدء انني لم اقترى على رئيس الوزراء

يا سيدي ، ارجوك لا تفتح هذا النقاش ، تقيد بالنظام يا سيد احمد العبادي .

وانما قلت هناك تساؤلات

تقيد بالنظام رجاء

انني والشعب الذي انتخبني ، لا نثق بمضر بدران ولا امنحه الثقة .

حجب يعني

احجب الثقة عن حكومة مضر بدران

سعادة السيد داود قوجق

امتح الثقة

سعادة السيد احمد قطيش

امتح الثقة

سعادة السيد عبد الحفيظ علاوي

ثقة

سعادة الدكتور سعد حذادين

امتح الثقة .

سعادة الدكتور احمد الكوفحي

وعلى هذا فهي تحت المجهر باستمرار واعطي الثقة على هذا الشرط .

سعادة السيد عبد الرحيم عكور

امتح الثقة .

سعادة السيد كامل العمري

امتح الثقة

سعادة الدكتور يوسف الحصاروة

نحسن الظن ونفتحها الثقة ، ونرجو الله ان تكون عند حسن ظننا .

هكذا من الشهود

معالي رئيس المجلس	سعادة السيد محمد العلانة
السيد محمد العلانة	امتح هذه الحكومة الثقة
معالي رئيس المجلس	معالي السيد ذوقان الهنداوي
السيد ذوقان الهنداوي	احجب الثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة الدكتور حسني الشياح
السيد حسني الشياح	احجب الثقة
معالي رئيس المجلس	معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة
السيد عبد الرؤوف الروابدة	ثقة ونص .
معالي رئيس المجلس	سعادة الدكتور ذيب مرجي
السيد ذيب مرجي	امتنع عن التصويت
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد عيسى عابد الرميوني
السيد عيسى عابد الرميوني	ثقة ، ثقة ، ثقة .
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد حسين مجلي
السيد حسين مجلي	احجب الثقة .
معالي رئيس المجلس	سعادة الدكتور احمد عتاب
السيد احمد عتاب	امتنع عن التصويت
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد عبد السلام فريجات
السيد عبد السلام فريجات	امتح الثقة .
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد جمال جنداد
السيد جمال جنداد	ثقة .
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد علي الدردور
السيد علي الدردور	امتح الثقة .
معالي رئيس المجلس	معالي الدكتور قسيم عبيدات
السيد قسيم عبيدات	ثقة .
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد سليم الزعبي
السيد سليم الزعبي	احجب الثقة .
معالي رئيس المجلس	معالي السيد عبد المجيد الشريدة
السيد عبد المجيد الشريدة	ثقة .
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد نادر الظهيرات

السيد نادر الظهيرات	امتحها الثقة .
معالي رئيس المجلس	معالي الدكتور عبدالله النصور
السيد عبدالله النصور	امتح الثقة .
معالي رئيس المجلس	سعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات
السيد عبد اللطيف عربيات	امتح الثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد ابراهيم محمد الخريسات
السيد ابراهيم خريسات	مع اعتماد كل ما قاله الدكتور همام والدكتور الكرفحي امتح الثقة .
معالي رئيس المجلس	سعادة الدكتور عوني البشير
السيد عوني البشير	امتح الثقة
معالي رئيس المجلس	معالي السيد مروان الحمود
السيد مروان الحمود	امتح الثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد سلطان ماجد العدوان
السيد سلطان ماجد العدوان	ثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة الدكتور فوزي شاكرا الطعينة
السيد فوزي الطعينة	ثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد سمير قعوار
السيد سمير قعوار	ثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد احمد الكفاوين
السيد احمد الكفاوين	امتحها الثقة ، اعانها الله .
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد عاطف محمد البطوش
السيد عاطف البطوش	الاجاحا للتجربة واحسانا لظن الحكومة الجديدة ، امتحها الثقة .
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد محمود الهرمزل
السيد محمود الهرمزل	امتح الثقة .
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد مطير احمد التستحي
السيد مطير التستحي	الثقة
معالي رئيس المجلس	معالي السيد يوسف المبيضين
السيد يوسف المبيضين	ثقة ، مرتين
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد محمد فارس الطراونة
السيد محمد الطراونة	امتنع عن التصويت

كل من أشعل

معالي رئيس المجلس	سعادة السيد عيسى مدانات
السيد عيسى مدانات	امتنع عن التصويت .
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد عبدالله غانم زريقات
السيد عبدالله غانم زريقات	ما دام الحسين قد اعطى ثقته لدولة الرئيس مضر بدران ففقتنا به مطلقا.
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد يوسف العظم
السيد يوسف العظم	بعد عشرين سنة وحرسا على وحدة الصف في بلدي . امنح الثقة للحكومة
معالي رئيس المجلس	السيد سليمان عرار
السيد سليمان عرار	حرصا على وحدة الصف المعاني . امنح الثقة ايضا
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد زياد الشويخ
السيد زياد الشويخ	ثقة
معالي رئيس المجلس	معالي هشام الشراري
السيد هشام الشراري	وطني ابو محمد . ثقة
معالي رئيس المجلس	معالي السيد عبد الكريم الكباريتي
السيد عبد الكريم الكباريتي	ثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد ذيب انيس شحاده
السيد ذيب انيس شحاده	بما ان الحكومة استجابت لمطالب الكتلة الاسلامية والاخرة المستقلين فانتني امنح الثقة .
معالي رئيس المجلس	سعادة الدكتور محمد احمد الحاج
السيد محمد احمد الحاج	بسم الله ، تشريفا الى هذه التجربة ، اعطي الثقة والله من وراء القصد .
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد سلامة الغوري
السيد سلامة الغوري	ثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد زياد ابو محفوظ
السيد زياد ابو محفوظ	حسب ما قاله الشيخ ذيب انيس . امنحها الثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة الشيخ عبد الباقي جبر
السيد عبد الباقي جبر	ثقة .
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد بسام حدادين
السيد بسام حدادين	امتنع عن التصويت

معالي رئيس المجلس	معالي السيد عبد الكريم الدغمي
السيد عبد الكريم الدغمي	ثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة الدكتور محمد ابو عليم
السيد محمد ابو عليم	ثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد نواف الخوالدة
السيد نواف الخوالدة	ما دام الحسين كلف مضر بدران ، فانتني اذا كنت املك شيئا اعز من الثقة، فانتني امنحها لهذه الحكومة الكريمة
معالي رئيس المجلس	سعادة الدكتور عبد الله العكايلة
السيد عبد الله العكايلة	امتنح الثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد فؤاد الخلفات
السيد فؤاد الخلفات	ايماننا بوحدة الصف ومصلحة الوطن فوق كل شئ اعطي الحكومة الثقة
معالي رئيس المجلس	معالي السيد ابراهيم الغيايشة
السيد ابراهيم الغيايشة	ثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد محمد بنخيت المرعر
السيد محمد المرعر	المجاهدا للتجربة الديمقراطية ولرأي الاكثرية ، فانتني امنحها الثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد سعد هائل السرو
السيد سعد السرو	للحكومة كامل الثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة السيد جمال الخريشة
السيد جمال الخريشة	امتنح هذه الحكومة الثقة
معالي رئيس المجلس	معالي الدكتور محمد عضوب الزين
السيد عضوب الزين	ثقة
معالي رئيس المجلس	سعادة الشيخ فيصل الجازي
السيد فيصل الجازي	انتني امنح هذه الحكومة الثقة ، واقضى لها الترفيق في ظل صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم .
معالي رئيس المجلس	وختاما ، سعادة الدكتور نايف ابو تايه
السيد نايف ابو تايه	ثقة مطلقة
معالي رئيس المجلس	وقد كان النتيجة ان حجب (تسعة) من الزملاء اصواتهم ، وبهلم تفوز الحكومة ، مبروك
	تصليق

هكذا من الشجاعة

معالي رئيس المجلس
دولة الرئيس

تصفيق

دولة رئيس الوزراء

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

اشكر النواب المحترمين جميعاً ممن منحتني ثقته ومن امتنع عن التصويت ومن حجب هذه الثقة .
انني اعني وعيا كاملا معنى تجربتنا الديمقراطية هذه انها السياج الذي يحمي هذا الوطن وكنت دائما تراقا الى مجلس النواب في لحظة من اللحظات في مسيرة هذا البلد بقيادة قائدنا الملم عندما تعذر اجراء الانتخابات وبظروف الضفة الغربية امر بانشاء المجلس الوطني الاستشاري وهو ليس بديلا عن مجلس النواب ولكني قلت لهذا المجلس في ذلك الوقت اذا قلتم ان لا ثقة بهذه الحكومة فانني سأستقيل مختارا ما دمت لا تثقون بي ويذكر اخوان اعضاء المجلس الوطني الاستشاري في ذلك الوقت ما قلت .

ان هذا التجربة الديمقراطية الرائدة التي ارادها الحسين لانها السياج الذي يحمي هذه المملكة ويحمي المواطن ويحمي النظام ولن يكون هناك خطأ في المستقبل ما دام الوعي كاملا في هذا المجلس .. هذا المجلس سيصحح المسيرة مسيرة هذه الحكومة وابة حكومة في المستقبل يقولون لها اعوجتي او لم تقشي الطريق الصحيح فيقودها الى الطريق الصحيح عندما يقودها الى الطريق الصحيح لا انصود بأن المشكلة ستقع في هذا البلد .

الديمقراطية هي الحماية الحقيقية لهذا الوطن ولهذا النظام اي مسؤولية تقع على رئيس الوزراء ومجلس الوزراء الحكومة ما دمنا جميعا في هذه القاعة قد اتفقنا على ان هذا النظام هو حامي هذا الشعب وحامي هذا الوطن لم تبقى هناك نقطة واحدة اختلف معكم فيها على الاطلاق هي اجتهادات .. حتي ان اجتهاد في موضوع ما وكامل الحق لمجلس النواب ان يجتهد وان ترضخ هذه الحكومة الى القرار الديمقراطي قرار الاكثرية واعذكم وارجو ان محاسبيوني على هذا الوعد بأنه سيكون التعاون بين الحكومة وبين مجلسكم الموقر كاملا غير منقوص .. لان المهمات الملقاة على عاتق هذه الحكومة هذه الحكومة تعلمون علم اليقين ما هي .. وما هو حجمها بالتعاون ومن وراءكم الناشئين بإذن الله ستجتاز المراحل الصعبة والدقيقة مزيد من الحرية والديمقراطية المسؤولة ستتجاوز جميع الصعاب .

ادعو الله العلي العظيم ان يوفقني وزملائي في تأدية هذه المسؤولية وتأدية هذه الامانة واذا لاحظتم في اي وقت من الاوقات بانني وزملائي لا نقدر على تحمل هذه الامانة فارجوكم جميعا ان تحجبوا الثقة عن هذه الحكومة واقولها بجد وليس مزادة .. هذه هي الحياة الديمقراطية الصحيحة ولي زمن ان يقول ان حكومة استقطها مجلس النواب ولي فسقط بواسطة مجلس النواب حكومة ليس عيب في ذلك وفي كل الدول الديمقراطية هذا شيء عادة مجلس النواب يمنحها الثقة ثم يحجب الثقة عنها وليس فيها غضاضة واليوم حتى بكثير من الزملاء اعضاء

مجلس النواب الكرام قلت لهم اذا جميعتم سأشكرهم واذا متحتم سأشكرهم .. لا اجد في ذلك غضاضة على هذه الحكومة على الاطلاق .

ارجو بعد ثلاثة ايام صعب ثلاثة ايام صعب .. ولكن معلى تجاوز شويه في الكلام .. تجربة حلوة ومرة ولكنها بالنتيجة ايجابية هذه هي الديمقراطية والحرية المسؤولة فلنتكاتف جميعا في هذه المسيرة نمر التقدم الى الامام في ظل رائد هذه المسيرة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيد الامين العام
معالي رئيس المجلس

٦- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة
ترفع الجلسة الى يوم السبت القادم الساعة العاشرة صباحا .

وانتهت الجلسة

رئيس مجلس النواب
سليمان عرار

امين عام مجلس الامة
هاني خير